رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مسائل نحوية وتصريفية

مهم

للباحث في قضايا النحو والصرف

الأستاذ الدكتور

زين كامل الخويسكي

أستاذ العلوم اللغوية بجامعتي الإسكندرية

والإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتير – الأزاريطة – ت : ٤٨٧٠١٦٣

٣٨٧ شارع قنال السويس – الشاطبي – تليفون : ٥٩٢٣١٤٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مسائل نحوية وتصريفية

مهم

للباحث في قضايا النحو والصرف

الأستاذ الدكتور

زين كامل الخويسكي

أستاذ العلوم اللغوية بجامعتي الإسكندرية

والإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتير – الأزاريطة – ت : ٤٨٧٠١٦٣

٣٨٧ شارع قنال السويس – الشاطبي – تليفون : ٥٩٢٣١٤٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ وعلى أله وصحبه أجمعين، وبعد ....

فهذا الكتاب يجمع بين دفتيه **خمسين مسألة من المسائل النحوية** والتصريفية، وقد وضحت فيها جميع أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلماء من لغويين ونحاة.

لم ألتزم فى ترتيبها منهجاً بعينه، وقد صدرتها بقائمتين لبعض من العلماء وسنوات وفاياتهم، **أما الأولى** فهى قائمة مختصرة لأشهر النحاة، **وأمّا الثانية** فهى لعدد غير قليل من العلماء فى الفترة من القرن الثالث الهجرىّ، ولذلك أهميته لك حين أطلاعك على دقائق هذه المسائل وغيرها مما يتصل بسنة وفاة العالم.

وعلى أية حال، فهذه محاولة بذلت فيها جهداً شديداً، ووقتاً طويلاً، راجياً من الله تبارك وتعالى أن تجد شيئاً من القبول، إنه وحده، نعم المولى ونعم النصير، وهو وحده المستعان،

زين الخويسكى

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أولاً

قائمة بأشهر علماء النحو

مرتبة حسب تاريخ وفاتهم

للباحثين فى النحو

والصرف وفقه اللغه

العلم	سنة الوفاة	العلم	سنة الوفاة
عيسى بن عمر	١٤٩هـ	ابن كيسان	٢٩٩هـ
الخليل بن أحمد	١٧٥هـ	ابو موسى الحامض	٣٠٥هـ
سيبويه	١٨٠هـ	الزجاج	٣١١هـ
يونس بن حبيب	١٨٣هـ	الأخفش الصغير	٣١٥هـ
الكسائى	١٨٩هـ	ابن السراج	٣١٦هـ
أبو عمر الشيبانى	٢٠٦هـ	ابن دريد	٣٢١هـ
قطرب	٢٠٦هـ	ابو بكر الأنبارى	٣٢٧هـ
الفراء	٢٠٧هـ	ابو ولاّد	٣٣٢هـ
هشام بن معاوية	٢٠٩هـ	النحاس	٣٣٨هـ
أبوعبيده معمربن المثنى	٢٠٩هـ	الزجاجى	٣٤٠هـ
الأخفش الأوسط	٢١٥هـ	ابن درستويه	٣٤٧هـ
أبو زيد الأنصارى	٢١٥هـ	ابو سعيد السيرافى	٣٦٨هـ
الأصمعى	٢١٦هـ	ابن خالويه	٣٧٠هـ
اللحيانى	٢٢٠هـ	أبو على الفارسى	٣٧٧هـ
أبو عبيد بن سلام	٢٢٤هـ	أبو بكر الزبيدى	٣٧٩هـ
الجرمى	٢٢٥هـ	الرمانى	٣٤٨هـ
اليزيدى	٢٣٧هـ	ابن جنى	٣٩٢هـ
الطوال	٢٤٣هـ	الجوهرى	٣٩٨هـ
ابن السكيت	٢٤٦هـ	الرباعى	٤٢٠هـ
المازنى	٢٤٩هـ	مكى القيس	٤٣٧هـ
الرياشى	٢٥٧هـ	الثمانينى	٤٤٢هـ

ابن قتيبة	٢٧٦هـ	خطاب الماردى	٤٥٠هـ
المبرد	٢٨٥هـ	الهروى	٤٥١هـ
ثعلب	٢٩١هـ	ابن برهان	٤٥٦هـ
الواحدى	٤٦٨هـ	العكبرى	٦١٦هـ
ابن بابشاذ	٤٦٩هـ	صدر الأفاضل	٦١٧هـ
عبد القاهر الجرجانى	٤٧١هـ	ابن معط	٦٢٨هـ
الأعلم الشنقرى	٤٧٦هـ	ابن يعيش	٦٤٣هـ
على بن فضال المجاشعى	٤٧٩هـ	المنتجب الهمزانى	٦٤٣هـ
ابن أبى العافية	٥٠٩هـ	أبو على الشلوبين	٦٤٥هـ
ابن الأخضر	٥١٤هـ	ابن الحاجب	٦٤٦هـ
الحريرى	٥١٦هـ	ابن هشام الخضراوى	٦٤٦هـ
ابن السيد البطليوسى	٥٢١هـ	أبو الحسن الدباج	٦٤٦هـ
ابن الطراوه	٥٢٨هـ	ابن الحاج	٦٤٦هـ
الزمخشرى	٥٣٨هـ	الأردبيلى	٦٤٧هـ
ابن الباذش	٥٣٨هـ	ابن ملكون	٦٤٥هـ
ابن الشجرى	٥٤٢هـ	اللورقى الأندلسى	٦٦١هـ
الباقولى	٥٤٣هـ	ابن عصفور	٦٦٩هـ
ابن عطيه	٥٤٦هـ	ابن مالك	٦٧٢هـ
ابن الخشاب	٥٦٧هـ	الأبدى	٦٨٠هـ
ابن الدهان	٥٦٩هـ	تاج الدين الأسفراييني	٦٨٤هـ
ابن هشام اللخمى	٥٧٧هـ	ابن الناظم	٦٨٦هـ
أبو البركات بن الأنبارى	٥٧٧هـ	الرضى	٦٨٦هـ
ابن طاهر	٥٨٠هـ	ابن أبى الربيع	٦٨٨هـ

ابن برى	٥٨٢هـ	المالقى	٧٠٢هـ
ابن بركات المهبلى	٥٨٣هـ	الإربلى	٧٤١هـ
السهيلى	٥٨٣هـ	أبوحيان	٧٤٥هـ
ابن مضاء	٥٩٢هـ	الجاربردي	٧٤٦هـ
الحيدرة اليمنى	٥٩٩هـ	المرادي	٧٤٩هـ
الجزولى	٦٠٥هـ	الدماميني	٨٢٧هـ
ابن خروف	٦٠٩هـ	العينيّ	٨٥٥هـ
ابن الوردى	٧٤٩هـ	الكافيجى	٨٧٩هـ
ابن هشام	٧٦١هـ	الجامى	٨٩٨هـ
الحافظ العلائى	٧٦١هـ	الازهرى	٩٠٥هـ
ابن عقيل	٧٦٩هـ	السيوطى	٩١١هـ
السلسيلى	٧٧٠هـ	الاشمونى	٩٢٩هـ
نقرة كار	٧٧٦هـ	عصام الدين الاسفراييني	٩٥١هـ
ناظر الجيش	٧٧٨هـ	الفاكهى	٩٧٢هـ
ابن جابر الأندلسى	٧٨٠هـ	الخطيب الشربينى	٩٧٧هـ
النفتازانى	٧٩٢هـ	ياسين	١٠٦١هـ
الزراكشى	٧٩٤هـ	البغدادى	١٠٩٣هـ
الشرجى	٨٠٢هـ	القباني	١٢٠٦هـ
المكودى	٨٠٧هـ	الخضرى	١٢٨٧هـ
ابن جماعة	٨١٩هـ	الدسوقى	١٣٠١هـ
ابن القواس	٦٩٦هـ	الكنجراوى	١٣٤٩هـ

ثانيًا

أعلام ووفيات

للكتاب والباحثين

فى العلوم الإنسانية

أعلام ووفيات

هذه قائمة بعدد من العلماء وتواريخ وفياتهم، وهى مقتطفة من كتابنا الكبير (أعلام ووفيات) ونحن بصدد إتمامه إن شاء الله، وسيصدر قريباً وهو يجمع بين دفتيه ما يزيد على سبعين ألف علم فى الفترة (٤٥ ق.هـ) وهى وفاة السيدة آمنة بنت وهب . أم النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحتى العام ١٤٠٠هـ الموافق ٢٠٠٠م، وقد اعتمدنا فيه على العديد من كتب السير والتواريخ والوفيات والأخبار وقد رصدت جميعها فى موضعها من الكتاب.

١ – من القرن الثانى الهجرى (الـ ٨م)

١. مغيث بن الحارس (فاتح قرطبة) (ت ١٠٠هـ)
٢. كثير عزة (أبو صخر بن عبد الرحمن، صاحب عزة) (ت١٠٥هـ)
٣. الحسن البصرى (ت١١٠هـ)
٤. محمد بن سيرين (البصرى الأنصارى) (ت١١٠هـ)
٥. ذو الرمة (غيلان بن عيبة، الشاعر المعروف) (ت١١٧هـ)
٦. عبد الله بن أبى إسحاق الخضرمى (ت١١٧هـ)
٧. ابن محيصن،محمد بن عبد الرحمن (قارئ مكة) (ت١٢٣هـ)
٨. ابن كثير المكى (ت١٢٥هـ)
٩. محمد بن على بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، والد السفاح والمنصور (ت١٢٥هـ)
١٠. الوليد بن يزيد (الخليفة الأموى) (ت١٢٦هـ)
١١. عاصم بن أبى النجود (قارئ الكوفة، وأحد القراء السبع)(ت١٢٧هـ)
١٢. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن العباس (زعيم الدولة العباسية) (ت١٣١هـ)

١٣. مروان بن محمد بن مروان بن الحكم (أخر ملوك بنى أمية)
(ت١٣٢هـ)

١٤. أبو العباس السفاح (أول خلفاء الدولة العباسية) (ت١٣٦هـ)

١٥. أبو مسلم الخرسانى (قائد عباسى) (ت١٣٧هـ)

١٦. رؤبة بن العجاج (راجز مشهور) (ت١٤٥هـ)

١٧. سديف بن إسماعيل بن ميمون (شاعر حجازى كان شديد
التحريض على بنى أمية) (ت١٤٦هـ)

١٨. عيسى بن عمر الثقفى البصرى (نحوى/مقرئ) (ت١٤٩هـ)

١٩. أبو حنيفة (الأمام الجليل، أحد الأئمة الأربعة) (ت١٥٠هـ)

٢٠. ابن أبى عبلة، العقيلى الشافعى (من بقايا التابعين) (ت١٥٢هـ)

٢١. أبو عمرو بن العلاء (أحد القراء السبع) (ت١٥٤هـ)

٢٢. حماد الراوية(رأس الجليل الأول فى الكوفة) (ت١٥٦هـ)

٢٣. حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)

٢٤. أبوجعفرالمنصور(ثانى خلفاء بنى العباس (ت١٥٨هـ)

٢٥. بشار بن برد (الشاعر المعروف) (ت١٦٧هـ)

٢٦. المفضل الضبى(مقرئ/نحوى/إخبارى) (ت١٦٨هـ)

٢٧. نافع بن أبى نعيم(قارئ المدينة،وأحد القراء السبع) (ت١٦٩هـ)

٢٨. الربيع بن يونس(أتخذه المنصورحاجباً ثم أستوزرة) (ت١٦٩هـ)

٢٩. أبوزيد القرشى، محمد بن أبى الخطاب
(صاحب جمهرة أشعار العرب) (ت١٧٠هـ)

٣٠. صقر قريش، عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك
ابن مروان (ت١٧٢هـ)

٣١. الخليل بن أحمد(واصع علم العروض،وواضع معجم العينأول معجم لغوى)
(ت١٧٥هـ)

٣٢. مالك بن أنس الأصبحى (أحد الأئمة الأربعة) (ت١٧٩هـ)

٣٣. سيبوية، عمربن عثمان بن قنبر، إمام النحاة، أول باسط للنحو
(ت١٨٠هـ)

٣٤. خلف الأحمر، ابن حيان بن محرز(الراوية) (ت١٨٠هـ)

٣٥. الليث (تلميذ سيبوية) (ت١٨٠هـ)

٣٦. حفص بن سليمان (تلميذ عاصم،حجة فى القرائة) (ت١٨٠هـ)

٣٧. يونس بن حبيب الضبىّ(شيخ سيبوسة)
(قيل ت١٨٢هـ وقيل ت١٨٣هـ)

٣٨. الكسائى،على بن حمزة (أحد القراء السبع) (ت١٨٣هـ)

٣٩. أبو يعلى، الفضل بن عياض (شيخ الحرم المكى، محدث فقيه)
(ت١٨٧هـ)

٤٠. الليحانى، أبو الحسن على بن المبارك، أخذ على الكسائى،
كان حياً قبل..... (ت١٨٩هـ)

٤١. الشيبانى محمد بن الحسن (أمام الفقه والأصول، صاحب أبى حنيفة)
(ت١٨٩هـ)

٤٢. معاذ الهراء، أبو مسلم الكوفى (نحوى شاعر) قيل ت١٨٧هـ
وقيل: (ت١٩٠هـ)

٤٣. هارون الرشيد (خامس خلفاء بنى العباس) (ت١٩٣هـ)

٤٤. شعبة (ت١٩٣هـ)

٤٥. الرؤاسى،أبو جعفر(نحوى/لغوى/مقرئ/شاعر) (ت١٩٣هـ)

٤٦. على بن المبارك الأحمر(أديب/نحوى/صرفى/صحب الكسائى)
(ت١٩٤هـ)

٤٧. مؤرخ السدورسى (عالم بالعربية/
إمام فى النحووالحديث والأنساب والأخبار) (ت١٩٥هـ)

٤٨. إبراهيم بن الأغلب (مؤسس دولة الأغالبة) (ت١٩٦هـ)

٤٩. ورش (ت١٩٧هـ)

٥٠. وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ)

٥١. سفيان بن عيينة (محدث/حافظ) (ت١٩٨هـ)

٥٢. أبو نواس (الشاعر المعروف) (ت١٩٨هـ)

٥٣. ربيعه الرقى،الأسدى (شاعر غزل معروف) (ت١٩٨هـ)

٥٤. ابن طباطبا (من أئمة الزيدية) (ت١٩٩هـ)

٥٥. شعيب بن الليث بن سعد المصرى (ت١٩٩هـ)

٥٦. يونس بن بكير الكوفى (الحافظ) (ت١٩٩هـ)

٥٧. معاوية الصمادحى (كان رشيداً صالحاً) (ت١٩٩هـ)

٥٨. يحى بن سلام (ت٢٠٠هـ)

٥٩. أبان اللاحقى (شاعر بصرى عباسى) (ت٢٠٠هـ)

٦٠. أنس بن عياض الليثى المدنى،أبو ضمرة
(محدث بالمدينة المنورة) (ت٢٠٠هـ)

٦١. أبو البخترى،وهب بن وهب
(من العلماء مهتم بوضع الحديث) (ت٢٠٠هـ)

٦٢. ولادة الهمزيّة، شاعرة،من أهل البصرة (ت٢٠٠هـ)

* * *

٢: من القرن الثالث الهجرى (الـ٩م)

١. اليزيدى يحيى بن المبارك (نحوى لغوى مقرئ)

قيل ت٢٣٧هـ وقيل (ت٢٠٢هـ)

٢. الشافعى،أبوعبد الله محمد بن أدريس(أحد الأئمةالأربعة) (ت٢٠٤هـ)

٣. النصربن شميل(أديب/لغوى/نحوى/شاعر)

قيل ت٢٠٣هـ وقيل (ت٢٠٤هـ)

٤. أشهب بن عبد العزيز (فقية الديار المصرية) (ت٢٠٤هـ)

٥. يعقوب الخضرى (نحوى/لغوى/فقية) (ت٢٠٥هـ)

٦. قطرب محمد بن المستنيربن أحمد البصرى (ت٢٠٦هـ)

٧. ابو عمر الشيبانى،أسحق بن مرار قيل ت٢٠٥هـ وقيل (ت٢٠٦هـ)

٨. الفراء،أبوزكريايحى بن زياد

(كان أعلم الكوفيين بالنحوبعدالكستنائى) (ت٢٠٧هـ)

٩. ابن كناسةمحمدبن عبدالأعلى

(من الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين) (ت٢٠٧هـ)

١٠. صريع الغوانى، مسلم بن الوليد (ت٢٠٨هـ)

١١. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة،

قيل ت ٢١٠هـ/٢١٥هـ/٢٢١هـ. (ت ٢٠٨هـ)

١٢. هشام الضرير، أبوعبد الله بن معاوية (نحوى) (ت٢٠٩هـ)

١٣. أبو عبيده معمر بن المثنى،

قيل ت٢١١هـ /و٢١٠هـ / و٢١٣ هـ/و٢٠٧هـ. (ت٢٠٩هـ)

١٤. لكده/ أولغده أبوعلى الحسن بن عبد الله

(لغوى /نحوى /أديب) (ت٢١٠هـ)

١٥. أبو العتاهية (الشاعر المعروف) (ت٢١١هـ)

١٦. الأصمعى،عبد الملك بن قريب، قيل ت٢١٦هـ وقيل (ت٢١٣هـ)

١٧. أسد بن الفرات (فاتح صقلية) (ت٢١٣هـ)

١٨. أبوزيد الأنصارى، سعيد بن أوس (ت٢١٥هـ)

١٩. المأمون،عبد الله بن هارون الرشيد

(سابع خلفاء بنى العباس) (ت٢١٨هـ)

٢٠. خلاد بن خالد الصرفى الكوفى (قارئ كوفة) (ت٢٢٠هـ)

٢١. قالون، القارئ (قارئ أهل المدينة) (ت٢٢٠هـ)

٢٢. أبو عبد القاسم بن سلام، (إمام عصره فى كل فن) (ت٢٢٢هـ)

٢٣. الجرمى،صالح بن إسحق(النحوى) قيل ت٢١٩هـ . (ت٢٢٥هـ)

٢٤. ابن سعيد، أبو جعفر محمد الضرير الكوفى(نحوى/لغوى/مقرئ)

(ت٢٣١هـ)

٢٥. إبراهيم بن سيّارأبو إسحق(من أهل الكلام) (ت٢٣١هـ)

٢٦. أبو زياد الأعرابى،أبو عبد الله (نحوى/لغوى/شاعر) (ت٢٣١هـ)

٢٧. أبو تمام،حبيب بن أوس(الشاعر العباسى المعروف) (ت٢٣١هـ)

٢٨. ابن سلام الجمحى، محمد، قيل ت٢٣١هـ وقيل: (ت٢٣٢هـ)

٢٩. عبد الملك بن حبيب الأندلسى (ت٢٣٨هـ)

٣٠. أبو العميثل، عبد الله بن خليد (ت٢٤٠هـ)

٣١. أحمدبن حنبل،أبوعبد الله الشيبانى(أحد الأئمة الأربعة) (ت٢٤١هـ)

٣٢. محمدبن الأغلب (سادس ملوك الأغالبة) (ت٢٤٢هـ)

٣٣. الطوال،محمد بن أحمد بن عبدالله الكوفى

(أحد أصحاب الكسائى) (ت٢٤٣هـ)

٣٤. ابن السكيت (كان عالماً بنحو الكوفيين) قيل ت٢٤٤هـ،قيل

(ت٢٤٦هـ)

٣٥. حفص الدورى (ت٢٤٦هـ)

٣٦. ابن المعتز (ت٢٤٧هـ)

٣٧. الفتح بن خاقان(أديب/شاعر) (ت٢٤٧هـ)

٣٨. الزيادى،أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان (ت٢٤٩هـ)

٣٩. أبو عثمان المازنى (كان إماماً فى العربية) (ت٢٤٩هـ)

٤٠. على بن الجاهم (شاعر) (ت٢٤٩هـ)

٤١. الجاحظ،أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)

٤٢. الهروى (نحوى/لغوى) (ت٢٥٥هـ)

٤٣. الدارمى،عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام (ت٢٥٥هـ)

٤٤. أبو الحاتم السجستانى (إمام فى علوم القرأن/واللغة/والشعر)
قيل ت٢٥٤و٢٤٨هـ (ت٢٥٥هـ)

٤٥. البخارى، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت١٥٦هـ)

٤٦. المروزى، أبو داود سليمان (نحوى/محدث) (ت٢٥٧هـ)

٤٧. الرياش،أبوالفضل عباس بن الفرج الرياش(اللغوى) قتل (٢٥٧هـ)

٤٨. المهلبى يزيد بن محمد بن المهلب(شاعر محسن/راجز) (ت٢٥٩هـ)

٤٩. الحسن العسكرى(الإمام الحادى عشر عند الإمامية الاثنى عشرية،
له تفسير الحسن العسكرى) (ت٢٦٠هـ)

٥٠. السويسى،أبوشعيب صالح بن زياد(مقرئ أهل الرقة) (ت٢٦١هـ)

٥١. الإمام مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيرى
النيسابورى الشافعى (ت٢٦١هـ)

٥٢. ولاد، الوليد التيمى (كان نحوياً مجدداً) (ت٢٦٣هـ)

٥٣. صالح، ابن الإمام أحمد بن حنبل،أخذ العلم عن والده (ت٢٦٦هـ)

٥٤. ابن طولون(أمير الديارالمصرية والشامية،له جامع مشهور بالقاهرة)
(ت٢٧٠هـ)

٥٥. أبوسليمان الظاهرى،داودبن على(تنسب إليه الظاهرية) (ت٢٧٠هـ)

٥٦. ابن ماجة،محمد بن يزيد(محدث/حافظ) (ت٢٧٥هـ)

٥٧. سليمان بن الأشعث،ابن اسحاق الأزدى السجستانى (ت٢٧٥هـ)

٥٨. الحسن العسكرى،أبوسعيد(له شرح ديوان شعرالهذليين) (ت٢٧٥هـ)

٥٩. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (من أئمة الأدب) (ت٢٧٦هـ)

٦٠. القرطبى (ت٢٧٨هـ)

٦١. الترمزى، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)

٦٢. ابن الرومى (الشاعر العباسى) (ت٢٨٣هـ)

٦٣. أبو عبادة البحترى (الشاعر العباسى) (ت٢٨٤هـ)

٦٤. المبرد،ابوالعباس محمدبن يزيد(إمام العربية فى زمانه) (ت٢٨٥هـ)

٦٥. اقليدس(عالم رياضى يونانى،قام بتنظيم الرياضيات) (ت٢٨٥هـ)

٦٦. ابن الحداد،ابو الفضل جعفر بن موسى(النحوى) (ت٢٨٩هـ)

٦٧. أبو عبد الرحمن أحمد بن حنبل(كان يقرأ على والدة فى حياته)
(ت٢٩٠هـ)

٦٨. قنبل،أبوعمرومحمدبن عبدالرحمن(قارئ أهل مكة) (ت٢٩١هـ)

٦٩. ثعلب،أبو العباس أحمدبن يحى(إمام الكوفيينلغةونحواً) (ت٢٩١هـ)

٧٠. إبراهيم الخواص،أبواسحاق(كان صوفياً،له مصنفات) (ت٢٩١هـ)

٧١. عبدالله بن محمدبن المعتز(تولى الخلافة العباسيةليوم واحدوليلة)
(ت٢٩٦هـ)

٧٢. محمد بن ولاد (كان جيدالحفظ والضبط، له "المنمق فى النحو")
(ت٢٩٨هـ)

٧٣. الهادى إلى الحق،أبى الحسين(مؤسس الزيدية فى اليمن) (ت٢٩٨هـ)

٧٤. ابن كيسان محمد بن إبراهيم(عالم بالعربية/نحواً/ولغة) (ت٢٩٩هـ)

٧٥. أبومحمدبن الحكم بن هشام،عبد الله(صاحب الأندلس) (ت٣٠٠هـ)

* * *

٣: القرن الرابع الهجرى (الـ١٠م)

١. النسائى،أحمد بن شعيب (له سنن النسائى) (ت٣٠٣هـ)

٢. الملطى محمدبن عبدالله (نحوى يعلم أبناء الملوك النحو) (ت٣٠٣هـ)

٣. الأنبارى أبومحمدالقاسم(محدث إخبارى عارف بالغريب) (ت٣٠٤هـ)

٤. أبوموسى الحامض (أديب/لغوى) (ت٣٠٥هـ)

٥. ابن العريف،الحسين بن الوليد ت قبل ٣٩٠هـ وقيل: (ت٣١٠هـ)

٦. الطبرى (ت٣١٠هـ)

٧. ابن كثيرأبوجعفرمحمدبن جرير(من أعلام الأسلام) (ت٣١٠هـ)

٨. الزجاج،إبراهيم بن السرى بن سهل (ت٣١١هـ)

٩. إمام الأئمة،أبوبكرمحمدبن اسحاق بن خزيمة (شيخ بن حباب)
(ت٣١١هـ)

١٠. اليزيدى،محمدبن العباس(إمام فى النحو/الأدب/النوادر) (ت٣١٣هـ)

١١. الأخفش الصغير،أبوالحسن على بن سليمان
(عالم نحوى لا مصنفات له) (ت٣١٥هـ)

١٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السرى (ت٣١٦هـ)

١٣. ابن شقير، أحمد بن الحسن (نحوى/لغوى) (ت٣١٧هـ)

١٤. النيسابورى، أبو بكر بن المنذر (ت٣١٨هـ)

١٥. ابن الخياط، أبو بكرمحمد بن أحمد بن منصور(نحوى/لغوى)
(ت٣٢٠هـ)

١٦. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد (ت٣٢٠هـ)

١٧. إبن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ)

١٨. الطحاوى، أب وجعفر أحمد بن محمد بن سلامة،
له (مشكل الأثار) (ت٣٢١هـ)

١٩. ابن طباطبا، محمد بن أحمد (له عيار الشعر) (ت٣٢٢هـ)

٢٠. ابن مجاهد، أبو بكرأحمد بن موسى(مقرئ العراق) (ت٣٢٤هـ)

٢١. الأشعرى، أبو الحسن على بن اسماعيل (له رد على المعتزلة)
قيل ت٣٣٠هـ (ت٣٢٤هـ)

٢٢. الترمزى، أبو الحسن محمد الوراق(أديب) (ت٣٢٤هـ)

٢٣. الخزاز (ت٣٢٥هـ)

٢٤. دريود،عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسى الكفيف
(نحوى/شاعر) (ت٣٢٥هـ)

٢٥. الخروفى،محمدبن سليمان الأنصارى المكفوف(نحوى) (ت٣٢٦هـ)

٢٦. الأنبارى،أبوبكرمحمدبن القاسم،قيل ت قبل٣٢٨هـ (ت٣٢٧هـ)

٢٧. الرازى عبدالرحمن بن أبى حاتم (ت٣٢٧هـ)

٢٨. الكرمانى، أبوعبدالله (نحوى/لغوى) (ت٣٢٩هـ)

٢٩. السجستانى، أبو بكر (ت٣٣٠هـ)

٣٠. ابن درستويه (ت٣٣٠هـ)

٣١. ابن الحائك،أبو محمد الحسين
(نحوى/لغوى/إخبارى/طبيب/شاعر) (ت٣٣٤هـ)

٣٢. الجراح، أبو الحسن (ت٣٣٤هـ)

٣٣. الخرقى، أبوالقاسم عمر بن الحسين (ت٣٣٤هـ)

٣٤. الزجاجى، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت٣٣٧هـ)

٣٥. النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد،قيل ت٣٣٨هـ،وقيل (ت٣٣٧هـ)

٣٦. قدامة بن جعفر، قيل ت٣٣٦هـ وقيل: (ت٣٣٧هـ)

٣٧. الجليس،أبوعبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله
(نحوى/لغوى) (ت٣٤٠هـ)

٣٨. المروزى،أبواسحاق الشافعى له(مختصر الزنى) (ت٣٤٠هـ)

٣٩. ابن الأعرابى، أبوسعيد(صنف فى شرف الفقروالتصوف) (ت٣٤٠هـ)

٤٠. ابن أصبغ، قاسم
(إمام فى العربية له كتاب على وضع سنن ابى داود) (ت٣٤٠هـ)

٤١. التفوضى، أبوالقاسم (قاضى/وأديب/وشاعر) (ت٣٤٢هـ)

٤٢. الدارونى القيروانى (نحوى/لغوى) (ت٣٤٣هـ)

٤٣. الدينورى، أبومحمد(نحوى) (ت٣٤٤هـ)

٤٤. المطرز/أوغلام ثعلب،
محمد بن عبد الواحد بن هشام البغدادى الزاهد (ت٣٤٥هـ)

٤٥. مبرمان، أبوبكر محمد بن على
(كان قيماً بالنحو ويؤتى كتاب سيبويه بمئة دينار) (ت٣٤٥هـ)

٤٦. الأصم، أبن يوسف أبو عبدالله محمد بن يعقوب (ت٣٤٦هـ)

٤٧. الشريف المرتضى، على بن الحسنى الموسى (ت٣٤٦هـ)

٤٨. ابن درستويه، عبدالله بن جعفر بن محمد (ت٣٤٧هـ)

٤٩. ابن الكوفى أبوالحسن(نحوى من أجل أصحاب ثعلب) (ت٣٤٨هـ)

٥٠. الخارزنجى، أحمد بن محمد البشتى (ت٣٤٨هـ)

٥١. الوزير المهلبى، الحسن بن محمد والد المهلب بن أبى صفرة
(عالم /له شعر) (ت٣٥٢هـ)

٥٢. الطليطلى،أبو بكر محمدبنوسيم(نحوى/لغوى/شاعر) (ت٣٥٢هـ)

٥٣. القرطبى،أبوعبدالله(عالم بالعربيةواللغةوالأخباروالأثار) (ت٣٥٤هـ)

٥٤. المتنبى،أبوالطيب أحمد(الشاعر العباسى المعروف) (ت٣٥٤هـ)

٥٥. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن معاذ التميمى اليستى

قيل ت٣٦٩وقيل (ت٣٥٤هـ)

٥٦. القالى، إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ)

٥٧. أبوالفرج الأصفهانى، على بن الحسن (له الأغانى) (ت٣٥٦هـ)

٥٨. أبوفراس الحمدانى(أميروشاعر،أبن عم سيف الدولة) (ت٣٥٧هـ)

٥٩. اللوذرى، أبوبكر(عالم بالعربية،بصيربالمعانى) (ت٣٦٠هـ)

٦٠. كشاجم، محمد بن الحسين

(الكاف للكتابة/الشين للشعر/الجيم للجدل/الميم للمنطق) (ت٣٦٠هـ)

٦١. ابن خلاد،أبوالحسن (له المحدث الفاصل بين الراوى والواعى)

(ت٣٦٠هـ)

٦٢. المبارك الجرجانى، أبوأحمدعبدالله بن محمدبن عدى (ت٣٦٥هـ)

٦٣. القاضى الجرجانى، أبوالحسن على (ت٣٦٦هـ)

٦٤. السرى الرفاء، أحمدبن السرى(شاعرموصلى) (ت٣٦٦هـ)

٦٥. ابن القوطية، أبوبكرمحمد بن عمر بن عبد العزيز (ت٣٦٨هـ)

٦٦. أبوجعفرالجرجانى (أديب فاضل/نحوى/شاعر) (ت٣٦٨هـ)

٦٧. ابن المرزبان، أبوسعيدالحسن(له شرح كتاب سيبويه) (ت٣٦٨هـ)

٦٨. النميرى،أبوالعمر يوسف بن عبدالبرالنميرى القرطبى (ت٣٦٨هـ)

٦٩. السيرافى، أبوسعيد

(كان يدرس فى بغداد علوم القرآن والنحووالفقه والفرائض) (ت٣٦٨هـ)

٧٠. البزاز،أبواسحاق بن شاقلا (ت٣٦٩هـ)

٧١. الجعل، حسين بن على البصرى الحنفى العلامة

(كان رأس المعتزلة) (ت٣٦٩هـ)

٧٢. الأصبهانى، أبوبكر (ت ٣٧٠هـ)

٧٣. الأزهرى، أبومنصور(صاحب تهذيب اللغة) (ت ٣٧٠هـ)

٧٤. الرازى الجصاص، أبوبكرأحمد بن على (ت ٣٧٠هـ)

٧٥. ابن خلدون، أبوعبدالله الحسين بن أحمدقيل

توفى قبل٣٧١هـ وقيل (ت ٣٧٠هـ)

٧٦. أبوالحسن التميمى، (صنف فى الأصول والفروع) (ت ٣٧١هـ)

٧٧. الآمدى، أبوالقاسم (نحوى/كاتب حسن الفهم) (ت ٣٧١هـ)

٧٨. أبوالليث، نصربن محمد بن إبراهيم السمرقندى الفقيه الحنفى

(ت ٣٧٥هـ)

٧٩. أبوعلى الفارسى (شيخ بن جنى) (ت ٣٧٧هـ)

٨٠. ابن العلاف، أبوبكرهبه الله (نحوى/شاعر) (ت ٣٧٧هـ)

٨١. الخطابى البسيتى، أبو سليمان حمد (ت ٣٧٨هـ)

٨٢. الزبيدى، أبوبكرمحمدبن الحسين (ت ٣٧٩هـ)

٨٣. القزاز، أبوعبدالله (نحوى/أديب/شاعر) (ت ٣٧٩هـ)

٨٤. أبوحيان التوحيدى (كان متفنناً فى جميع العلوم) (ت ٣٨٠هـ)

٨٥. ابن الوراق، محمدبن عبدالله(نحوى) (ت ٣٨١هـ)

٨٦. ابن فادشاه، الشافعى (ت ٣٨١هـ)

٨٧. الخوارزمى محمد بن العباس (حافظ/لغوى/شاعر) (ت ٣٨٣هـ)

٨٨. الرمانى/أوالإخشيدى أبوالحسن على بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)

٨٩. المرزبانى، عبدالله بن محمدبن عمران (ت ٣٨٤هـ)

٩٠. ابن السيرافى،أبومحمديوسف بن الحسن قرأعلى والده (ت ٣٨٥هـ)

٩١. الدارقطنى، أبوالحسن من أئمة الحديث (ت ٣٨٥هـ)

٩٢. الوأواء الدمشقى، (شاعرمطبوع) (ت ٣٨٥هـ)

٩٣. الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)

٩٤. ابن الندم (ت٣٨٥هـ)

٩٥. ابن المرزبان،أبومحمدبن يوسف(أديب/لغوى/نحوى) (ت٣٨٥هـ)

٩٦. الصيمرى، القاسم (ت٣٨٦هـ)

٩٧. الإدفوى محمد بن على (من أهل الدين والأدب والعلم) (ت٣٨٨هـ)

٩٨. البستى، أبوسليمان حمد بن محمد (فقيه/محدث) (ت٣٨٨هـ)

٩٩. أبن جنى، أبوالفتح (نحوى/لغوى/مشهور) (ت٣٩٢هـ)

١٠٠. أبوالحسن الجرجانى (صاحب الوسائط) (ت٣٩٢هـ)

١٠١. الجوهرى، أبونصربن حماد(أديب لغوى) قيل ت٤٠٠هـ وقيل:
(ت٣٩٢هـ)

١٠٢. الفارابى، أبونصر بن حماد (له ذكاءوفطنة وعلم) (ت٣٩٣هـ)

١٠٣. أبوهلال العسكرى،الحسن بن عبدالله (صاحب الصناعتين)(ت٣٩٥هـ)

١٠٤. إبن فارس، أبوالحسين أحمد (ت٣٩٥هـ)

١٠٥. إبن طريف، أبو مروان عبدالملك بن طريف القرطبى (ت٤٠٠هـ)

* * *

٤:من القرن الخامس الهجرى (الـ ١١ م)

١ الباقلانى ت ٤٠٣ هـ

٢ ابن الفرضى، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف ت ٤٠٣ هـ

٣ النيسابورى، الحاكم، محمد بن عبدالله ت ٤٠٥ هـ

٤ ابن بقية، أبوطالب أحمدبن بكربن بقيةالعبدىّ (النحوى) ت ٤٠٦ هـ

٥ أبوبكر الشيرازى، (كتاب الألقاب) ت ٤١٠ هـ

٦ ابن مردويه، أبوبكر أحمد بن موسى (محدث لـه "تفسير وتاريخ") ت ٤١٢ هـ

٧ القزاز ت ٤١٥ هـ

٨ الهروى محمد بن أدم (أديب/نحوى/صرفى/مفسر) قيل ت ٤١٥ هـ
ت٤١٤

٩ القاضى عبد الجباربن أحمد الهمذانى ت ٤١٥ هـ

١٠ الزجاجى،أبو القاسم بوسف بن عبدالله(له أعمدة الكتاب) ت ٤١٥ هـ

١١ الخطيب الإسكافى محمد بن عبد الله (أديب/لغوى) ت ٤٢٠ هـ

١٢ الربعىّ، على بن عيسى بن الفرج ت ٤٢٠ هـ

١٣ ثعلب المرزوقى على بن أحمدبن محمدبن الحسين ت ٤٢١ هـ

١٤ المرزوىّ، أبوالخير محمد (فقيه/أديب/لغوى) ت ٤٢٣ هـ

١٥ الحاجب أبوالحسين، هبةالله (أديب/شاعر/نحوى) ت ٤٢٨ هـ

١٦ الجوينى، أبومحمد (والدإمام الحرمين/فقيه/أصولى) ت ٤٢٨ هـ

١٧ الثعالبى، أبومنصور(من أئمةالأدب واللغة) ت ٤٢٩ هـ

١٨ ابن جودى/ أوأبن أبوالموتى(نحوى/مقرئ) ت ٤٣٤ هـ

١٩ المهلب بن أبى صفرة ت ٤٣٥ هـ

٢٠ أبوالحسين البصرى المعتزلى (من علماء أهل الكلام وأئمة المعتزلة) ت ٤٣٦ هـ

٢١ مكى بن أبى طالب القيسى،أبومحمد (له التبصرة فى القراءات) ت ٤٣٧ هـ

٢٢ الجوينى، عبدالله بن يوسف بن حيوية الشافعى ت ٤٣٨ هـ

٢٣ المهدوىّ، أبوالعباس (نحوى/لغوى/مقرئ/مفسر) ت ٤٤٠ هـ

٢٤ التنوخى ت ٤٤٢ هـ

٢٥ أبوعمروالصيرفى، الدالى ت ٤٤٤ هـ

٢٦ ابن الدهان، أبومحمد الحسن بن رجاء (أحد أئمة النحاة) ت ٤٤٧ هـ

٢٧	ابن الفحام، أبو الحسن (محدث/فقيه)	ت ٤٤٩ هـ
٢٨	أبوالعلاء المعرى (الشاعر المعروف)	ت ٤٤٩ هـ
٢٩	ابن الأصفر الخباز،أبو الحسن (له معرفةجيدة بالنحو)	ت ٤٤٩ هـ
٣٠	الماردى	ت ٤٥٠ هـ
٣١	الرازى، أبوالفضل (مقرئ/نحوى/أديب)	ت ٤٥٤ هـ
٣٢	ابن حزم، على بن أحمد بن سعيد	ت ٤٥٦ هـ
٣٣	ابن برهان العسكرى، أبوالقاسم (نحوى /لغوى/نسابة / إخبارى)	ت ٤٥٦ هـ
٣٤	البيهقى، أحمد بن الحسين	ت ٤٥٨ هـ
٣٥	ابن سيدة، أبوالحسن على بن اسماعيل	ت ٤٥٨ هـ
٣٦	القاضى أبوبعلى (شيخ الحنابلة)	ت ٤٥٨ هـ
٣٧	الطوسى (شيخ مشهور من مشايخ الأمامية)	ت ٤٦٠ هـ
٣٨	الخطيب البغدادى (أبوبكرعلى بن ثابت،محدث/مؤرخ / أصولى)	ت ٤٦٣ هـ
٣٩	ابن عبد البرالنمرى القرطبى، أبوبكرعمربن يوسف	ت ٤٦٣ هـ
٤٠	ابن رشيق القيروانى، الحسن	ت ٤٦٣ هـ
٤١	الجواليقى، أبومنصورموهوب (إمام فى فنون الأدب)	ت ٤٦٥ هـ
٤٢	ابن سنان الخفاجى، أبومحمد بن عبدالله بن محمد	ت ٤٦٦ هـ
٤٣	الفارقى	ت ٤٦٧ هـ
٤٤	الباخرزى،على بن الحسن بن على بن أبى طالب	ت ٤٦٧ هـ
٤٥	محمدبن خالصة الضريرأبوعبدالله، كان حياً حتى سنة	ت ٤٦٨ هـ
٤٦	الواحدى، أبوالحسن على بن أحمد بن محمد بن على	ت ٤٦٨ هـ
٤٧	ابن باشذ،طاهر(عالم فى فنون العربية) قيل ت٤٥٤هـ	ت ٤٦٩ هـ

٤٨ المهاباذى الضرير(نحوى من تلاميذعبدالقاهر الجرجانى) حىّ قبل ت ٤٧١ هـ

٤٩ الجرجانى، عبدالقاهر(من كبار أئمة العربية والبيان) ت ٤٧١ هـ

٥٠ الإمام أبوعلى المقرئ (محدث/فقيه/واعظ) ت ٤٧١ هـ

٥١ عبدالدائم، أبوالقاسم بن مرزوق بن جبرالأندلسى ت ٤٧٢ هـ

٥٢ الباجى،أبوالوليد سليمان بن خلف (له التعديل والتجريح) ت ٤٧٤ هـ

٥٣ السياجى سليمان بن خلف ت ٤٧٤ هـ

٥٤ الشيرازى، أبواسحاق إبراهيم بن على (أنظرأهل زمانه) ت ٤٧٦ هـ

٥٥ الأعلم الشنتمرى،يوسف بن سليمان ت ٤٧٦ هـ

٥٦ ذوالوزارتين، أبوبكربن عمارالمهدى (الشاعر) ت ٤٧٧ هـ

٥٧ ابن طبطب، أبو محمد يحيى بن محمد العلوى (نحوى/ أديب فاضل) ت ٤٧٨ هـ

٥٨ إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله الجوينى (شيخ الغزالى) ت ٤٧٨ هـ

٥٩ المجاشعى، على بن فضاى بن على بن غالب ت ٤٧٩ هـ

٦٠ القيروانى المالكى ت ٤٧٩ هـ

٦١ البزدوىّ، أبو الحسن الحنفىّ ت ٤٨٢ هـ

٦٢ السرخسى،أبوبكرمحمد بن أحمد (فقيه حنفى) قيل ت٤٩٠ ت ٤٨٣ هـ

٦٣ ابن ناقيا،عبد الله وقيل عبد الباقى (أديب/شاعر/لغوى) ت ٤٨٥ هـ

٦٤ البرزينىّ، القاضى أبو على ت ٤٨٦ هـ

٦٥ الزوزنىّ،القاضى أبوعبد الله (إمام عصره لغةونحو) ت ٤٨٦ هـ

٦٦ ابن الصفار، أبوالحسن الكاتب هبه الله (نحوى) ت ٤٨٦ هـ

٦٧ ابن ماكولا البغدادى، أبوالنصرعلى ت ٤٨٦ هـ

٦٨ أبوالحسن الحصرى الضرير(مقرئ/أديب/شاعر) ت ٤٨٨ هـ

٦٩ السمرقندىّ ، الحسن بن أحمد ت ٤٩١ هـ

٧٠ السوسىّ النحوى، عمر بن يعيش قرأ عليه النحو أكثر أهل الأسكندرية ت ٤٩٨ هـ

٧١ الصنعانى، أبوالعباس،(مؤرخ يمنى له تاريخ اليمن) ت ٥٠٠هـ

* * *

٥: من القرن السادس الهجرى(الـ١٢م)

١ الخطيب التبريزى، أبو زكريا يحيى بن على بن محمد بن الحسن ت ٥٠٢هـ

٢ الراغب الأصفهانى، أبوالقاسم حسين بن محمد ت ٥٠٢هـ

٣ المجاشعى ت ٥٠٢هـ

٤ الكيأ الهراس الشافعى، أبوالحسن على بن محمد(له أحكام القرآن) ت ٥٠٤هـ

٥ ابن الأباسّ، أبوالكرم (نحوى/لغوى) ت ٥٠٥هـ

٦ الأسفراينى، أبوالحسن على بن نصر(لغوى/أديب) ت ٥٠٥هـ

٧ الغزالى، أبوحامد (فقيه شافعى/فيلسوف) ت ٥٠٥هـ

٨ القفال، أبوبكرمحمد بن أحمد الشاشى ت ٥٠٧هـ

٩ الفراء البغوىّ، أبومحمدالحسين (صاحب معالم التنزيل) قيل ت٥١٦هـ ت ٥١٠هـ

١٠ الكلدوانىّ محفوظ بن أحمد (إمام الحنابلة فى عصره) ت ٥١٠هـ

١١ أبوالخطاب الحنبلى (من تلاميذالقاضى أبى يعلى) ت ٥١٠هـ

١٢ ابن الأخضر، أبو الحسن على بن عبد الرحمن بن مهدى (لغوى) ت٥١٤هـ

١٣ ابن القطاع، على بن جعفر بن على السعدى ت ٥١٥هـ

١٤ الحريرى، القاسم بن على (صاحب المقامات) ت ٥١٦هـ

١٥ الأستراباذى، أبوالحسن (أتهم بالتشيع) ت ٥١٦هـ

١٦ ابن رشد، محمد بن أحمد (من أعيان المالكية) ت ٥٢٠هـ

١٧ ابن أبى حمزة، محمد بن عبد الملك(من أهل القرأن والإعراب) ت ٥٢٠هـ

١٨ البطليوسى ت ٥٢١هـ

١٩ البديع الدمشقى ت ٥٢٤هـ

٢٠ الأسكندرانى، محمود بن ناصر ت ٥٢٥هـ

٢١ ابن الطراوة، أبوالحسن سليمان (نحوى/أديب) ت ٥٢٨هـ

٢٢ ابن الأبرس (نحوى/شاعر) ت ٥٣٢هـ

٢٣ ابن خاقان، الفتح بن محمد بن عبد الله القيس (له قلائد العقيان) ت ٥٣٣هـ

٢٤ أبو عبد الله الشاطبى محمد بن يوسف (نحوى/لغوى / عارف بالغريب) ت ٥٣٥هـ

٢٥ ابن وهيب، مالك الفارسى (أديب /عارف بالنحو) ت ٥٣٥هـ

٢٦ الخرسانى، الصدرالشهيد ت ٥٣٦هـ

٢٧ المازنىّ، الإمام أبوعبد الله محمد بن على ت ٥٣٦هـ

٢٨ العكبرى، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين ت ٥٣٨هـ

٢٩ السرقطى محمد بن حكم بن أحمد الجزامى ت ٥٣٨هـ

٣٠ الزمخشرى، جارالله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ

٣١ الطبرسى أبوعلى الفضل قيل ت٥٦١هـ وقيل ت ٥٣٨هـ

٣٢ السمرقندى، محمد بن أحمد ت ٥٣٩هـ

٣٣ الجواليقى، أبومنصور موهوب بن أحمد ت ٥٤٠هـ

٣٤	ابن الباذش	ت ٥٤٠هـ
٣٥	ابن يعسون/ الشنس،يوسف بن يقى(أديب/لغوى/فقيه)	ت ٥٤٠هـ
٣٦	الغافقى محمد بن مسعود (كاتب/أديب/محدث)	ت ٥٤٠هـ
٣٧	ابن الشجرى، أبوالصادات هبه الله	ت ٥٤٢هـ
٣٨	الشنتريني، على بن بسام	ت ٥٤٢هـ
٣٩	ابن الصيرفّ، أبو القاسم بن سليمان	ت ٥٤٢هـ
٤٠	ابن العربى، أبوبكرمحمد بن عبد الله	ت ٥٤٣هـ
٤١	الجوزقى، أبوعبد الله الحسن بن إبراهيم (له كتاب الأباطيل)	ت ٥٤٣هـ
٤٢	القاضى عياض بن موسى اليحصبى، قيل ت٥٥٤هـ	ت ٥٤٤هـ
٤٣	الجيانى، محمد بن مسعودالنحوى(أستاذ/نحوى/لغوى)	ت ٥٤٤هـ
٤٤	ابن عياط، أبو محمد بن الحق بن غالب	ت ٥٤٦هـ
٤٥	المرزوىّ،أبوعلى الحسن بن على بن محمد	ت ٥٤٨هـ
٤٦	عبيد، أبومروان عبيد الله بن عمربن هشام(فقيه/نحوى/ لغوى)	ت ٥٥٠هـ
٤٧	ابن قادوس، أبوالفتح محمد بن اسماعيل	ت ٥٥١هـ
٤٨	الحصكفى، يحيى بن سلامة بن الحسين	ت ٥٥١هـ
٤٩	الشنتريني، محمد بن عبد الملك (أحد أئمه الوبية)	ت ٥٥٠هـ
٥٠	الوأواء عبد القاهر عبدالله بن الحسن(شرح ديوان المتنبى)	ت ٥٥١هـ
٥١	الشهرزورى، الحسن بن على بن عبدالله	ت ٥٥٥هـ
٥٢	الجليس بن حباب، عبد العزيز بن الحسين	ت ٥٦١هـ
٥٣	السمعانى، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد	ت ٥٦٢هـ
٥٤	البيهقى، أبو الحسن الشافعى	ت ٥٦٥هـ

٥٥ ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (صاحب المرتجل) ت ٥٦٧هـ

٥٦ ابن النعمة، أبو الحسن على بن عبد الله بن خلف(فقيه/ محدث/نحوى) ت ٥٦٧هـ

٥٧ العبدرىّ، محمد بن عبد الله بن ميمون (مفسر/مقرئ/ فقيه) ت ٥٦٧هـ

٥٨ الوراق الخطرى، سعيد بن على بن القاسم ت ٥٦٨هـ

٥٩ ابن النقار،عبدالله بن أحمد بن الحسين الكاتب ت ٥٦٩هـ

٦٠ ابن هشام العجمى،أبوعب دالله محمد بن أحمد ت ٥٧٠هـ

٦١ ابن الزغلية،على بن جعفر،الكاتب ت ٥٧١هـ

٦٢ الشهرزورى محمد بن عبدالله بن قاسم ت ٥٧٢هـ

٦٣ الثيريش، أبوبكرمحمد بن مالك (نحوى/لغوى/أديب) ت ٥٧٢هـ

٦٤ الوطواط، رشيد الدين العمرى ت ٥٧٣هـ

٦٥ الجواليقى، إسماعيل بن موهوب ت ٥٧٥هـ

٦٦ ابن الصائغ، محمد بن عبدالرحمن بن على ت ٥٧٧هـ

٦٧ أبوالبركات بن الأنبارى، كمال الدين(صاحب الإنصاف) ت ٥٧٧هـ

٦٨ ابن بشكوال، أبو العباس خلف بن عبد الملك ت ٥٧٨هـ

٦٩ الخدب، أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر(نحوى) ت ٥٨٠هـ

٧٠ السهلى، أبوالقاسم، (صاحب نتائج الفكر) ت ٥٨١هـ

٧١ أبو اليسر التنوخى، شاكر بن عبد الله ت ٥٨١هـ

٧٢ ابن برىّ، عبد الله،المقدسى ت ٥٨٢هـ

٧٣ العسقلانى، أبو الفضل أحمد بن على ت ٥٨٢هـ

٧٤ ابن أبى العافية، محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز ت ٥٨٣هـ

٧٥ أسامة بن منقذ ت ٥٨٤هـ

٧٦	الحازمى، محمد بن موسى	ت ٥٨٤هـ
٧٧	ابن ملكون، أبوأسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر	ت ٥٨٤هـ
٧٨	ابن الدباغ، محمد بن الحسين	ت ٥٨٤هـ
٧٩	ابن عظيمة، أبوعمرعباس بن محمد (مقرئ)	ت ٥٨٥هـ
٨٠	ابن على الجوينى، الحسن (كاتب)	ت ٥٨٦هـ
٨١	الكسانى، أبوبكر علاء الدين	ت ٥٨٧هـ
٨٢	الطبرسى، محمد بن على بن شهر أشوب	ت ٥٨٨هـ
٨٣	ابن الدهان، أبوشجاع محمد بن على	ت ٥٩٠هـ
٨٤	ابن مضاء القرطبى، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد	ت ٥٩٢هـ
٨٥	ابن رفاعة،عبد الرحمن (كاتب الأمير ناصر الفاطمى)	ت ٥٩٣هـ
٨٦	الشمنى، محمد بن خلف	ت ٥٩٣هـ
٨٧	ابن رشيد (الحفيد) محمد بن أحمد	ت ٥٩٥هـ
٨٨	ابن خيرة، أبو القاسم الشاطبىّ	ت ٥٩٦هـ
٨٩	أبوالبدرالإسكافى، الحسن بن على	ت ٥٩٦هـ
٩٠	ابن بنان،الأثير (كاتب النظر فى الدولة المصرية)	ت ٥٩٦هـ
٩١	البيسانى، عبدالرحمن بن على القاضى الفاضل	ت ٥٩٦هـ
٩٢	ابن الجوزى، أبوالفرج عبد الرحمن بن على	ت ٥٩٧هـ
٩٣	العماد الأصفهانى،عمادالدين محمد صفى الدين	ت ٥٩٧هـ
٩٤	قراقوس، الأميرالكبير الخادم (له على المصريين وقعات ،بانى قلعه القاهرة)	ت ٥٩٧هـ
٩٥	ابن الوزان،عماد الدين له شرح الوجيز	ت ٥٩٨هـ
٩٦	ابن الزكى، محى الدين أبو المعالى (فقيه / أديب)	ت ٥٩٨هـ
٩٧	البوصيرى، أبو القاسم هبه الله (كاتب/ أديب/ مسند)	ت ٥٩٨هـ

٩٨ الحيدرة اليمنى ت ٥٩٩هـ

٩٩ ابن الصقال، أبو اسحاق إبراهيم، الفقيه الحنبلى ت٥٩٩هـ

١٠٠ الطاووس، أبو الفضل ركن الدين (إمام فاضل مناظر) ت ٦٠٠هـ

١٠١ منتجب الدين العجلى، أبو الفتوح (له مشكلات الوجيز) ت ٦٠٠هـ

* * *

٦:من القرن السادس الهجرى (الـ١٣م)

١ السجاوندى (محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيعور سراج الدين أبو طاهر)، قيل توفى فى حدود(٧٠٠هـ) وقيل فى حدود (ت٦٠٠هـ)

٢ تقى الدين عبد الغنى المقدسى صاحب (الكمال فى معرفة الرجال) (ت٦٠٠هـ)

٣ ابن أبى الثناء (نجم الدين أبوعبدالله) (ت٦٠٣هـ)

٤ ابن أبى ركب (مصعب بن محمد بن مسعود الخشنى الأندلسى) (ت٦٠٤هـ)

٥ الرازى (فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر) (ت٦٠٦هـ)

٦ ابن الأثير الجزرى (أبو السعادات مبارك بن محمد) (ت٦٠٦هـ)

٧ الجزولى (عيسى بن عبدالعزيزللبخت بن عيسى النحوى) (ت٦٠٧هـ)

٨ الشيخ أبوعمر المقدسىّ الدمشقى الصالحى (ت٦٠٧هـ)

٩ أبو القاسم بن القاسم (عبد الرحمن بن يحيى الخضراوى) (ت٦٠٨هـ)

١٠ ابن خروف (على بن محمد بن على بن محمدالحضرامىّ) قيل ت٦٠٣هـ (ت٦٠٩هـ)

١١ صدر الأفاضل (ناصر بن عبد السيدعلى المطرزى الخوارزمى) (ت٦١٠هـ)

١٢	ابن حوط الله (عبدالله بن سليمان بن داود الأنصارى)	(ت٦١٢هـ)
١٣	الشاطبى(أبوعبدالله محمد بن أحمد)نحوى لغوى محقق	(ت٦١٤هـ)
١٤	ابن الدهان (أبوزكريا يحيى بن سعيد بن المبارك)	(ت٦١٦هـ)
١٥	العكبرى(أبو البقاء محب الدين)	(ت٦١٦هـ)
١٦	الرندى (عمربن عبد المجيد بن على الاشبيلى)	(ت٦١٦هـ)
١٧	الخوارزمى	(ت٦١٧هـ)
١٨	ابن طلحة (أبوبكرمحمدبن طلحةبن محمد الاشبيلى)	(ت٦١٨هـ)
١٩	أبوالقاسم النحوى (الطيب بن محمد بن الطيب)	(ت٦١٨هـ)
٢٠	ابن قدامة المقدسى (الشيخ موفق الدين)	(ت٦٢٠هـ)
٢١	ابن هود (روح بن أحمدبن يوسف الخدامى أبوزرعة)	(ت٦٢٠هـ)
٢٢	القزوينى	(ت٦٢٥هـ)
٢٣	ابن بقى (أبوالقاسم،أحمدبن يزيد)	(ت٦٢٥هـ)
٢٤	ابن معزوز (يوسف بن معزوز القيسى الأندلسى)	(ت٦٢٥هـ)
٢٥	السكاكى (سراج الدين بن يعقوب الخوارزمى)	(ت٦٢٦هـ)
٢٦	ياقوط الحموى (صاحب نعجم البلدان)	(ت٦٢٦هـ)
٢٧	ابو اسحاق بن إبراهيم ابن اصبغ	(ت٦٢٧هـ)
٢٨	ابن يعطٍ (زين الدين) أبوزكريا يحيى بن عبدالمعطى	(ت٦٢٨هـ)
٢٩	ابن الخبازالإربلى (شمس الدين أحمدبن الحسين)،قيل توفى سنة٦٣٩هـ و/٦٤٠هـ/٦٣٧هـ وقيل توفى	(ت٦٢٨هـ)
٣٠	ابن الباذش (أبوالحسن على بن أحمدبن خلف)	(ت٦٢٨هـ)
٣١	الخطيب البغدادى	(ت٦٣٠هـ)
٣٢	الصفار (أبوالفضل القاسم بن على بن محمدبن سليمان الأنصارى)	(ت٦٣٠هـ)

٣٣ البطليوسى، كان حياً حتى سنة (ت٦٣٠هـ)

٣٤ ابن فاخر (أبو الفرج بن فاخر الفارسى) (ت٦٣٠هـ)

٣٥ الآمدى (سيف الدين أبو الحسن) (ت٦٣١هـ)

٣٦ ابن دحية (أبو حفص عمر بن الحسن بن على) (ت٦٣٣هـ)

٣٧ عبدالمنعم الأسكندرانى (عبدالمنعم بن صالح بن أحمد بن محمد التيمى القرشى الاسكندرانى، أديب لغوى مكى الأصل استوطن بالاسكندرية،مات فيها) (ت٦٣٣هـ)

٣٨ ابن الأثير(ضياء الدين) (ت٦٣٧هـ)

٣٩ السخاوى (علم الدين) (ت٦٤٣هـ)

٤٠ ابن الصلاح (الحافظ أبى عمروعثمان الشهرزورى) (ت٦٤٣هـ)

٤١ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)

٤٢ الفحام (أحمدبن على بن محمد الأنصارى) (ت٦٤٥هـ)

٤٣ الشلوبينى (عمربن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدى) (ت٦٤٥هـ)

٤٤ الشلوبين(الأستاذ على عمربن محمد إمام عصره فى العربية) (ت٦٤٥هـ)

٤٥ أبو الحسن الأباح (الحسن بن على بن جابر) (ت٦٤٦هـ)

٤٦ الخضراوى (أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام البرزعى) (ت٦٤٦هـ)

٤٧ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)

٤٨ ابن عمرون (محمد بن محمد بن على بن ابى سعد الحلبى) (ت٦٤٩هـ)

٤٩ الصغانى (الحسن بن محمد العمرى) (ت٦٥٠هـ)

٥٠ ابن الحاج (أحمد بن محمدبن أحمدبن الحاج الاشبيلى) (ت٦٥١هـ)

٥١ أبوالعباس (أحمد بن محمد الاشبيلى) (ت٦٥١هـ)

٥٢ النيفاش المغربى (أحمد بن يوسف) (ت٦٥١هـ)

٥٣ الأرموى (محمدبن الحسين بن عبدالله) (ت٦٥٢هـ)

٥٤	مجد الدين أبوالبركات شيخ الاسلام جد ابن تيمية	(ت٦٥٢هـ)
٥٥	أبو بكر اليمنى الشافعى	(ت٦٥٢هـ)
٥٦	ابن أبى الأصبع (زكى الدين)	(ت٦٥٤هـ)
٥٧	ابن الأباز(محمدبن عبدالله بن أبى بكر القضاعىّ)	(ت٦٥٥هـ)
٥٨	عزالدين بن أبى الحديد	(ت٦٥٥هـ)
٥٩	جمال الدين أبى العباس أحمد بن عمر الأنصارىّ	(ت٦٥٦هـ)
٦٠	ابن عبد الله المرسى (الشيخ ابى عبدالله شرف الدين)	(ت٦٥٦هـ)
٦١	المنذرى (الأمام عبدالعظيم بن عبد القوىّ)	(ت٦٥٦هـ)
٦٢	الزنجانى (محمود بن أحمد)	(ت٦٥٦هـ)
٦٣	أبوالعباس الإربيلى (أحمدبن على بن أبى غالب)	(ت٦٥٧هـ)
٦٤	الخفاف (أبوبكر بن يحيى النحوى)	(ت٦٥٧هـ)
٦٥	الأبّذى (ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن عبيد)	(ت٦٥٩هـ)
٦٦	ابن الحسين المصرى (صدر الدين أبو الفرج)	(ت٦٥٩هـ)
٦٧	الزنجانى (عزالدين عبد الوهاب بن ابراهيم)	(ت٦٦٠هـ)
٦٨	الشلوبين الصغير(محمدبن على بن محمد المالقى)	(ت٦٦٠هـ)
٦٩	العز بن عبد السلام	(ت٦٦٠هـ)
٧٠	اللورقى الأندلسى (علم الدين قاسم بن أحمد)	(ت٦٦١هـ)
٧١	أبوشامة (شهاب الدين أبو محمود أبو القاسم)	(ت٦٦٥هـ)
٧٢	الرازىّ (محمد بن أبى بكر بن عبد القادر)	(ت٦٦٦هـ)
٧٣	المرادىّ (أبوعبدالله محمد بن الحسن بن طفيل)	(ت٦٦٩هـ)
٧٤	ابن عصفور(على بن مؤمن)قيل ت٦٦٣هـ و	(ت٦٦٩هـ)
٧٥	الإربلى(على بن عثمان)	(ت٦٧٠هـ)
٧٦	القرطبى (أبوعبدالله محمد بن أحمد)	(ت٦٧١هـ)

٧٧ ابن مالك (جمال الدين أبي عبد الله محمد) (ت٦٧٢هـ)

٧٨ الأمين المحلي (أبوبكرأمين الدين محمد بن علي) (ت٦٧٣هـ)

٧٩ ابن قتيبة الدينوري (عبدالله بن مسلم) (ت٦٧٦هـ)

٨٠ النوويّ (يحي بن شرف) قيل ت٦٧٧هـ (ت٦٧٦هـ)

٨١ ابن الناظر(ابن أبي الأحوص الحسين بن عبدالعزيز) (ت٦٧٩هـ)

٨٢ ابن الضائغ (أبوالحسن علي بن محمدالنحوي) (ت٦٨٠هـ)

٨٣ ابن فلاح اليمني (تقي الدين منصور) (ت٦٨٠هـ)

٨٤ ابن الباز(أبومحمد الحسين بن عبدالله النحوي الصرفي) (ت٦٨١هـ)

٨٥ ابن خلكان (ت٦٨١هـ)

٨٦ الأرموي (محمود بن أبي بكر) (ت٦٨٢هـ)

٨٧ ابنَ عاصم النحوي (أبو علي النحوي) (ت٦٨٢هـ)

٨٨ حازم الأندلسيّ (حازم بن محمدبن حسن بن حازم) (ت٦٨٤هـ)

٨٩ القرافي (محمدبن أدريس) (ت٦٨٤هـ)

٩٠ الصنجاني (أحمد بن أدريس) (ت٦٨٤هـ)

٩١ الرضي(صاحب شرح كافيه بن الحاجب) قيل ت٦٨٦ (ت٦٨٤هـ)

٩٢ البيضاوي(القاضي ناصرالدين أبي الخير) قيل ت٦٩١ (ت٦٨٥هـ)

٩٣ بدر الدين بن مالك (محمد بن جمال أبوه الشيخ جمال الدين) (ت٦٨٦هـ)

٩٤ ابن أبي الربيع (عبد الله بن أحمد بن عبدالله بن محمد) (ت٦٨٨هـ)

٩٥ التنوخي (محمد بن محمد بن عمرو) (ت٦٩٢هـ)

٩٦ ابن أبي جمرة الأندلسي (أبو محمدعبد الله بن سعد) (ت٦٩٥هـ)

٩٧ القفطي (أبوالقاسم بهاء الدين،برع في عدد من العلوم) (ت٦٩٧هـ)

٩٨ ابن النحاس (بهاء الدين أبوعبدالله بن محمدبن ابراهيم) (ت٦٩٨هـ)

٧: من القرن الثامن الهجرى ال(١٤ م)

١ الجندى، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر (ت ٧٠٠هـ)

٢ النسفى، أبوالبركات (صاحب مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (ت ٧٠١هـ)

٣ المالقى، أبوعبد النور، أحمد بن عبد الله بن راشد قيل ت ٧٠٨هـ وقيل (ت ٧٠٢هـ)

٤ الطوفى، نجم الدين (ت ٧٠٦هـ)

٥ الخزاز (ت ٧١١هـ)

٦ ابن منظور(أبوالفضل جمال الدين محمدبن مكرم) (ت ٧١١هـ)

٧ ابن النحوية (بدرالدين محمد بن يعقوب) (ت ٧١٨هـ)

٨ السمهودى (عبدالرحيم بن محمد بن يوسف) (ت ٧٢٠هـ)

٩ ابن الفراد (محمدبن على بن يحيى بن يوسف) (ت ٧٢٣هـ)

١٠ ابن آجروم (أبوعبدالله محمد بن داود) (ت ٧٢٣هـ)

١١ المبالس (نجم الدين محمد بن عقيل) (ت ٧٢٩هـ)

١٢ الجعيرى (إبراهيم بن عمر) (ت ٧٣٢هـ)

١٣ النويرى (أحمد بن عبد الوهاب القرش) (ت ٧٣٣هـ)

١٤ ابن سيد الناس (الامام أبو الفتح محمدبن محمد) (ت ٧٣٤هـ)

١٥ السمهودى الشافعى (سليمان بن موسى بن بهرام) (ت ٧٣٦هـ)

١٦ ابن تيمية (شيخ الاسلام تقى الدين أحمد بن تيمية) (ت ٧٣٨هـ)

١٧ ابن المرحل، أبوعبد الله زين الدين (فقية/أصولى) (ت ٧٣٨هـ)

١٨ عثمان بن عبد الملك المصرى (ت ٧٣٨هـ)

١٩ الخطيب القزوينى (جلال الدين) (ت ٧٣٩هـ)

٢٠ الخازن (علاءالدين أبى الحسين) (ت ٧٤١هـ)

٢١ الإربلي (ت ٧٤١هـ)

٢٢ أبوالقاسم محمد بن أحمد الكلبى (ت ٧٤١هـ)

٢٣ المزىّ (يوسف بن عبد الرحمن) (ت ٧٤٢هـ)

٢٤ أبوالمعالى (محمدبن يوسف بن على) (ت ٧٤٢هـ)

٢٥ الطيبىّ، الحسين بن محمد بن عبدالله (عالم مشارك فى أنواع العلوم) (ت ٧٤٣هـ)

٢٦ الزواوى (أبوالفرج عيسى بن مسعود) (ت ٧٤٤هـ)

٢٧ أبوحيان النحوى (أثير الدين محمد بن يوسف) (ت ٧٤٥هـ)

٢٨ الخلخالى (محمد بن مظفر) (ت ٧٤٥هـ)

٢٩ التبريزى (على بن عبد الله بن أبى الحسن) (ت ٧٤٦هـ)

٣٠ التنوخى(زين الدين أبوعبدالله محمدبن محمد بن عمر) (ت ٧٤٨هـ)

٣١ الذهبى (محمدبن أحمد بن عثمان) (ت ٧٤٨هـ)

٣٢ يحى بن حمزة العلومى (ت ٧٤٩هـ)

٣٣ المرادى (الحسن بن قاسم بن على يعرف بأبن أم قاسم) (ت ٧٤٩هـ)

٣٤ القيس (ت ٧٤٩هـ)

٣٥ التنوخى (محمد بن عمر) (ت ٧٤٩هـ)

٣٦ صفى الدين الحلىّ (الشاعر المشهور) (ت ٧٥٠هـ)

٣٧ ابن الصائغ (محمد بن عبد الله بن محمد محب الدين) (ت ٧٥٠هـ)

٣٨ ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد بن أبى بك ربن أيوب) (ت ٧٥١هـ)

٣٩ الزراعىّ الدمشقى (أبو عبد الله محمد بن أبى بكر بن أيوب) (ت ٧٥١هـ)

٤٠ البخارى، طاهربن أحمدبن محمد القزوينى (أديب/ نحوى /صرفى) (ت ٧٥٦هـ)

٤١	العضد عبدالرحمن بن محمد	(ت ٧٥٦هـ)
٤٢	السبكيّ(على بن عبد الكافى)	(ت ٧٦١هـ)
٤٣	ابن هشام (محمدبن عبدالله جمال الدين بن يوسف)	(ت ٧٦١هـ)
٤٤	مغلطاى (علاء الدين بن قليج الحنفى)	(ت ٧٦٢هـ)
٤٥	الاسنوى (محمد بن أحمد بن على بن عمر)	(ت ٧٦٣هـ)
٤٦	خليل بن أيبك الصفدى (أديب ومؤرخ)	(ت ٧٦٤هـ)
٤٧	ابن الملاح (محب الدين محمد بن على بن مسعود)	(ت ٧٦٥هـ)
٤٨	الفارقى (جمال الدين أبو بكرمحمد بن الخطيب)	(ت ٧٦٨هـ)
٤٩	التركمانى، الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عثمان	(ت ٧٦٨هـ)
٥٠	الفيومى، أحمد بن محمد	(ت ٧٧٠هـ)
٥١	التلمسانى، محمد بن أحمد	(ت ٧٧١هـ)
٥٢	المالقى، محمد بن الحسين بن محمد	(ت ٧٧١هـ)
٥٣	ابن عقيل	(ت ٧٧١هـ)
٥٤	الغرناطى،أبوالوليد إسماعيل بن محمد	(ت ٧٧١هـ)
٥٥	ابن السبكى،عبد الوهاب بن على،قيل ت٧٧٣هـ ـ وقيل	(ت ٧٧١هـ)
٥٦	الإسنوى عبد الرحيم بن الحسين القرشى	(ت ٧٧٢هـ)
٥٧	ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبى الفداء اسماعيل	(ت ٧٧٤هـ)
٥٨	لسان الدين بن الخطيب	(ت ٧٧٦هـ)
٥٩	ناظر الحسين، محمد بن يوسف بن أحمد	(ت ٧٧٨هـ)
٦٠	ابن حبيب الحلبى (بدرالدين حسن بن عمر)	(ت ٧٧٩هـ)
٦١	ابن جابر الأندلسى	(ت ٧٨٠هـ)
٦٢	الزوكىّ (محمد بن أبى بكربن أحمد الزوالىّ)	(ت ٧٨٢هـ)
٦٣	ابن النظام (محمدبن محمود جلال الدين)	(ت ٧٨٤هـ)

٦٤ محمد البابارتى (أكمل الدين العطار) فقيه (ت ٧٨٦هـ)

٦٥ الكرمانى (شمس الدين محمدبن يوسف) (ت ٧٨٦هـ)

٦٦ القونوى (شمس الدين) (ت ٧٨٨هـ)

٦٧ عز الدين الموصلى (ت ٧٨٩هـ)

٦٨ الشاطبى (إبراهيم بن موسى) (ت ٧٩٠هـ)

٦٩ أبو اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمى المالكى (ت ٧٩٠هـ)

٧٠ التفتزانى(سعد الدين مسعود) (ت ٧٩٢هـ)

٧١ الزركشى(الامام بدر الدين محمد بن عبد الله) (ت ٧٩٤هـ)

٧٢ ابن رجب الحنبلى (زين الدين عبدالرحمن) (ت ٧٩٥هـ)

* * *

٨: من القرن الثامن الهجرى (الـ١٥ م)

١ الشرجى عبد اللطيف (ت ٨٠٢هـ)

٢ ابن المالقين الشافعى (سراج الدين عمر بن أحمد) (ت ٨٠٤هـ)

٣ الهيثمى (أبوالحسن على بن أبى بكربن سليمان) (ت ٨٠٧هـ)

٤ شمس الدين السيوطى (محمدبن الحسن الشيخ) (ت ٨٠٨هـ)

٥ الشريف الجرجانى(على بن محمدبن على الحنفى)عالم بلاد الشرق قيل يوفى سنة٨١٦هـ وقيل توفى سنة (ت ٨١٤هـ)

٦ الفيروزأبادى (أبوطاهرصاحب القاموس المحيط) (ت ٨١٧هـ)

٧ ابن جماعة (محمدبن أبى بكربن عبدالعزيز بن سعد الله)، كان يعرف علوماً عديدة منها (الفقة والتفسير والحديث والأصول والجدل والخلاف والنحووالصرف والمعانى والبيان) وعنه قال (أعرف ثلاثين علماً لا يعرف أهل عصرى أسمائها) (ت ٨١٩هـ)

٨ القلقشندى، أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٢١هـ)

٩ ابن خليفة الوثنانى، أبوعبدالله محمد الإمام (ت ٨٢٧هـ)

١٠ ابن الجزرىّ، شمس الدين أبوالخير(صاحب النشر فى القراءات العشر) (ت ٨٣٣هـ)

١١ بدر الدين المقدسى، حسن بن أبى بكربن أحمد الحلبى (ت ٨٣٦هـ)

١٢ العراقى، ولى الدين أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٣٦هـ)

١٣ ابن حجة الحموى، تقى الدين (ت ٨٣٧هـ)

١٤ ابن الدماميني، محمد بن أبى بكر بن عمر (ت ٨٣٨هـ)

١٥ البوصيرى،أحمد بن أبى بكر (ت ٨٤٠هـ)

١٦ الحلبى، الشيخ ابراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)

١٧ ابن حجر العقلانى، أبو الفضل أحمد بن على (ت ٨٥٢هـ)

١٨ العينىّ، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)

١٩ والد السيوطى، أبوبكر بن محمد الخضيرى السيوطىّ (عالم فى الفقه وأصول النحو والصرف،له مصنفات) (ت ٨٥٥هـ)

٢٠ ابن الجهام، محمد بن عبد الواحد (ت ٨٦١هـ)

٢١ السيواسى محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد (ت ٨٦١هـ)

٢٢ جلال الدين المحلى (ت ٨٦٤هـ)

٢٣ المارديني (ت ٨٧١هـ)

٢٤ شرف الدين المناوى (ت ٨٧١هـ)

٢٥ الثعلبى الجزائرى، أبوزيد عبد الرحيم بن مخلوف (ت ٨٧٦هـ)

٢٦ ابن قطلوبغا الحنفى، زين الدين قاسم (ت ٨٧٩هـ)

٢٧ الكافيجى، أبو عبد الله محمد بن سليمان(لقب بذلك لأستعماله الكافية) (ت ٨٧٩هـ)

٢٨ الشرجى الزبيدىّ، زين الدين أبى العباس (ت ٨٩٣هـ)

٢٩ السنوسىّ، الأمام أبو عبدالله محمد بن محمد (ت ٨٩٥هـ)

٣٠ الكراماسنى، يوسف بن حسين (ت ٨٩٩هـ)

* * *

٩: من القرن العاشر الهجرىّ (الـ١٦ م)

١ السيوطى (ت ٩١١هـ)

٢ ابن الشحنة (ت ٩٢١هـ)

٣ عائشة الباعونية، الشاعرة (ت ٩٢٢هـ)

٤ القسقلانى (ت ٩٢٢هـ)

٥ الأنصارى، أبو يحيى زكريا (ت ٩٢٦هـ)

٦ الأشمونى (ت ٩٢٩هـ)

٧ الصيمرىّ، أبومحمد عبدالله بن على بن اسحاق (ت ٩٤١هـ)

٨ الداودىّ، شمس الدين محمدبن على بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)

٩ الكنانى ، أبو الحسن على بن محمد (ت ٩٦٣هـ)

١٠ ابن نجيم، إبراهيم بن أحمد محمد (ت ٩٧٠هـ)

١١ ابن البخار، محمد بن أحمد (ت ٩٧٢هـ)

١٢ الكرزة الكنانى، أبو سعيد صنع الله (ت ٩٨٠هـ)

١٣ العمادى، أبو مسعود (ت ٩٨٢هـ)

١٤ ملك المحدثين، جمال الدين الفتنى (رئيس المحدثين) (ت ٩٨٦هـ)

١٥ أمير باد شاه، البخارى (ت ٩٨٧هـ)

١٦ الشنشورى، عبد الله بن محمد (ت ٩٩٩هـ)

* * *

١٠: من القرن الحادى عشر الهجرى (الـ١٧ م)

١	البغدادى،عبد القادر بن عمر(صاحب خزانة الأدب)	(ت١٠٣٠هـ)
٢	الشيخ مرعى الكرمىّ	(ت١٠٣٣هـ)
٣	التلمسانى، أبو العباس أحمد بن محمد المغربى	(ت١٠٤١هـ)
٤	المقّرىّ، أحمد بن محمدبن يحى(له نفح الطيب)	(ت١٠٤١هـ)
٥	الخفاجى، أبو العباس أحمد بن محمدشهاب الدين	(ت١٠٦٦هـ)
٦	حاجى خليفة	(ت١٠٦٧هـ)
٧	ابن العماد	(ت١٠٧٩هـ)
٨	الكوفى	(ت١٠٩٥هـ)
٩	الأنقروىّ	(ت١٠٩٨هـ)

* * *

١١: من القرن الثانى عشر الهجرى (الـ١٨ م)

١	ابن يعقوب المغربى	(ت١١١٠هـ)
٢	المحبىّ محب الله محمد أمين بن فضل الله	(ت١١١١هـ)
٣	الدمياطى،أحمدبن محمد (له أتحاف فضلاء البشر)	(ت١١١٧هـ)
٤	السندى،أبو الحسن محمد بن عبدالهادى (فقيه/ محـدث/ مفسر)	(ت١١٣٨هـ)
٥	النابلسىّ، عبدالغنى (له كافية المستفيد فى علم التجويد)	(ت١١٤٣هـ)
٦	ابن عقيلة،(صاحب الزيادة والأحسان فى علوم القرآن)	(ت١١٥٠هـ)
٧	التهانوى، ولى الدين (صاحب أصول التفسير)	(ت١١٧٦هـ)
٨	بحر العلوم،عبد العلى بن محمدالأنصارىّ	(ت١١٨٠هـ)
٩	الكحلانى، محمد اسماعيل	(ت١١٨٢هـ)

١٠ الشجاعى، أحمد بن محمد (ت١١٩٧هـ)

١١ اللبنانى،عبد الرحيم بن جاد الله (ت١١٩٨هـ)

١٢ الجمزورى (صاحب تحفة الأطفال والغلمان فى تجويد القرآن) (ت١١٩٨هـ)

* * *

١٢: من القرن الثالث عشر الهجرى (الـ١٩ م)

١ الزبيدىّ (محب الدين أبى الفيض السيد محمد المرتضى) (صاحب تاج العروس) (ت١٢٠٥هـ)

٢ شيخ الإسلام (محمد بن عبد الوهاب) (ت١٢٠٦هـ)

٣ البيروتى (السيد أحمد البريد البيروتى (ولد فى دمياط ونشأ فى بيروت وتوفى فى دمشق) شاعر وأديب. (ت١٢٢٦هـ)

٤ الشنقيطى (ت١٢٣٠هـ)

٥ الشوكانى (محمدبن على بن محمد) (ت١٢٥٠هـ)

٦ الألوسى(شهاب الدين السيد محمودأفندى)صاحب(روح المعانى فى تفسير القرآن والسبع المثانى) (ت١٢٧٠هـ)

٧ الهوريني، صاحب (الجوهر الفريد فى رسم القرآن المجيد) (ت١٢٨٦هـ)

٨ الدمياطى (صاحب رسالة فى مبدأ التفسير) (ت١٢٨٧هـ)

٩ ابن حمبد العامرى (صاحب الناسخ والمنسوخ) (ت١٢٩٥هـ)

١٠ الساعاتى (محمود صفوت الزليع، شاعروأديب) (ت١٢٩٨هـ)

* * *

١٣: من القرن الرابع عشر الهجرى (الـ٢٠ م)

١ الشيخ كامل حسين العزىّ، (مؤرخ حلبى،عضو المجمع العلمى) (ت١٣١٥هـ)

٢ اطفيش الأباضى، محمد بن يوسف (له حميان الـــزاد إلى دار المعاد) (ت١٣٣٣هـــ)

٣ البابنى البغدادى، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت١٣٣٩هـــ)

٤ الشيخ طه الجزائرى، (آخرمن نظم قصيدة بديعة) (ت١٣٤١هـــ)

٥ شبّر،السيد عبد بن محمد رضا العلوى (ت١٣٤٣هـــ)

٦ الكتانى، محمد (صاحب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) (ت١٣٤٥هـــ)

٧ المطيعى، محمد بن بخيت (ت١٣٤٥هـــ)

٨ الرافعى، مصطفى صادق (ت١٣٥٦هـــ)

٩ الطباخ، محمد راغب، مؤرخ حلبيّ أنشأ المطبعة العلميـــة سنة١٣٤١هـــ، وله كتابات كثيرة فى الصحف والمجلات وكان عضواً بالمجمع العلمى العربى (ت١٣٧٠هـــ)

١٠ الأمين (ت١٣٧١هـــ)

١١ كارل بروكلمان (المستشرق المعروف) (ت١٣٧٥هـــ)

١٢ السّعدى، الشيخ عبد الرحمن ناصـــر (ولـــد فى عنيـــزة بالسعودية ونشأ فى طلب العلم، برع فى تفسير الفقه) (ت١٣٧٦هـــ)

١٣ محمدعلى دراز، الدكتور بالأزهر الشريف (ت١٣٧٧هـــ)

١٤ نظام شاه،ملك حيدر أباد(أمر بتأليف معجم المصنفين) (ت١٣٨٦هـــ)

١٥ سيد قطب (ت١٣٨٧هـــ)

١٦ الشيخ محمد أبو زهرة، (عالم مـــصرى معاصـــرومفكر إسلامى كبير اهتم بالفقه الأسلامى ورجاله) (ت١٣٩٣هـــ)

١٧ محمد حسين الـــذهبى، الـــدكتور(صـــاحب التفـــسير والمفسرين) (ت١٣٩٧هـــ)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثالثاً

مسائل نحوية وتصريفية

١- مسألة: لفظ (كَلِم) بين النحاة

ورد للنحاة ثلاثة أقوال فى لفظ (كَلِم)[١]:

القول الأول: أنه (اسم جنس)[٢] - مطلقاً دون تحديد نوعه - للكلمة[٣] نحو: لبن ولبنة، ونبق ونبقة.

وهو مذهب: أبى على الفارسى[٤]، وابن برهان[٥]، وأبى البركات ابن الأنبارى[٦]، وابن الدهان[٧]، وابن يعيش[٨]، وغيرهم[٩].

---

(١) فـ (الكَلِمُ): ما جاء مركباً من ثلاث كلمات فأكثر، وإن لم يفد، نحو (إن حضر زيد)، فهو عكس الكلام الذى يشترط فيه، أن يكون مركباً من كلمتين فأكثر فضلاً عن حصول الفائدة، نحو: زيد قام أبوه.

ينظر: أوضح المسالك ج١ ص ١٢ ــ ص ١٣ والتصريح ج ١ ص ١٨ ــ ص ١٩، وشروحنا للألفية، وشذوذ الذهب، وأوضح المسالك فى (أقسام الكلمة).

(٢) اسم الجنس المطلق: هو ما دل على الجنس، والماهية من حيث هى، وهى نوعات:

أ ــ اسم جنس إفرادى: نحو تراب، وعسل، وماء، فهو ما يصدق على القليل والكثير واللفظ واحد كما فى الأمثلة.

ب ــ اسم جنس جمعى: نحو: شجر وشجرة، وبقر وبقرة، وكلم وكلمة، فهو ما يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحدة بالتاء، وقد تزاد نحو: زنج وزنجى، وروم ورمى. ينظر: المواطن السابقة.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦، شرح ابن عقيل ج١ ص ١٥، همع الهوامع ج١ ص ١٦.

(٤) تمهيد القواعد ج١ ص ١٥ ، وهمع الهوامع ج١ ص ٣٦،

(٥) شرح اللمع ط ص ٢.

(٦) أسرار العربية ص ٢٨، ومنثور الفوائد ص ٢٣.

(٧) الفصول فى العربية ج ١.

(٨) شرح المفصل ج١ ص٤٢

(٩) شرح ابن الناظم ص٦، وشرح ابن عقيل ج١ ص ١٥، وشرح الألفية للأندلس ج١ ص ٧٦، ص ٨٠، وهمع الهوامع ج١ ص ٣٥ ــ ٣٦.

وقد ذهب ابن فلاح[١٠] إلى هذا المذهب، وحجته أنه لم يتغير فيه نظم واحدة، وكذلك الحال ناظر الجيش[١١]، وقد استدل بأن (الكَلِم) يصغر على لفظه، ولو كان جمعاً لكان للدلالة على الكثرة، وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها.

وقد استدل كل من ابن فلاح وناظر الجيش بما يلى:

أ- تذكيره فى قوله تعالى "إليه يصعد الكلم الطيب" فاطر ١٠.

ب- عدم تغيير نظم واحدة.

وكان الشيخ خالد الأزهرى قد تملل هذا الرأى بقوله[١٢] (لأنه يدل على الماهية من حيث هى هى).

فقبل على هذا القول بأنه : اسم جنس جمعى، واحدة (كلمة)[١٣].

وممن ذهب إلى هذا المذهب: ابن مالك[١٤]، والمرادى[١٥]، وابن هشام[١٦]، والأشمونى[١٧]، وخالد الأزهرى[١٨]، والسيوطى[١٩]، وغيرهم[٢٠].

---

(١٠) المغنى فى النحو ج ١ ص ٥٧ ــ ص ٥٨، وهمع الهوامع ج ١ ص ٣٦.

(١١) تمهيد القواعد ج ١ ص ٢٥.

(١٢) التصريح ج ١ ص ١٧.

(١٣) توضيح المقاصد ج١ ص ٢٧١ ــ ٢٧٢، وأوضح المسالك ج ١ ص ١٢، والبهجة المرضية ص ٦٨، وحاشية الخضرى ج١ ص ٣١.

(١٤) شرح التسهيل ج ١ ص ١٥، والتذييل والتكميل ج ١ ص ١٧ ــ ص ١٨.

(١٥) توضيح المقاصد ج١ ص ٢٧١ ــ ٢٧٢.

(١٦) أوضح المسالك ج ١ ص ١٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٩، والتصريح ج١ ص ١٧.

(١٧) شرح الأشمونى ج ١ ص٢٤ .

(١٨) التصريح ج١ ص ١٧.

(١٩) البهجة المرضية، للسيوطى ص ٦٨.

(٢٠) حاشية الصبان ج ١ ص ٣٩، وروح المعانى ج ١١ ص ٣٤٧، وحاشية الخضرى ج ١ ص٣١، والكواكب الندرية ج١ ص ٣٠.

قال ابن مالك[٢١] (... لأن الكَلِمَ) اسم جنس جمعى، كـ (النَّبِق)، و(الضَّرِف)، و(اللَّبِن).

وكان الأشمونى[٢٢] قد أصبح لهذا الرأى، بأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر، سواء اتحد نوعها، أو لم يتحد، أفادت أو لم تُفد.

وقد قيل بأنه اسم جنس إفرادى[٢٣]، غير أن الشيخ خالد الأزهرى[٢٤] رده بحجة عدم صدقه ـ أى: الكَلِم على القليل والكثير.

القول الثانى: أنّه جمعٌ لـ (الكَلِمَةِ)[٢٥]:

وهو مذهب: الخليل بن أحمد[٢٦]، والزجاج[٢٧]، والنحاس[٢٨]، والسيرافى[٢٩]، وابن جنى[٣٠]، والجوهرى[٣١]، وعبد القاهر الجرجانى[٣٢]، وغيرهم.

---

(٢١) شرح التسهيل ج ١ ص ١٥.

(٢٢) شرح الأشمونى ج ١ ص ٢٤

(٢٣) شرح الأشمونى ج١ ص٢٤، والتصريح ج١ ص١٧، وحاشية الخضرى ج١ ص٣١.

(٢٤) التصريح ج١ ص١٧، وحاشية الخضرى ج١ ص٣١.

(٢٥) شرح الأشمونى ج١ ص٢٤، التصريح ج١ ص١٧، الهمع ج١ ص ٣٦ حاشية الخضرى ج١ ص ٣١

(٢٦) العين، للخليل بن أحمد ص ٨٥٢، وتهذيب اللغة ج٤ ص ٣١٨٠.

(٢٧) معانى القرآن وإعرابه ج٢ ص ١٦٠.

(٢٨) إعراب القرآن ج٣ ص ٢٤٧.

(٢٩) شرح الكتاب للسيرافى ج١ ص ٤٩.

(٣٠) الخصائص ج١ ص ٧٩، وتمهيد القواعد ج١ ص١٥.

(٣١) المقتصد، للجرمانى ج١ ص٦٩، وتمهيد القواعد ج١ ص١٥، وهمع الهوامع ج١ ص٣٦.

(٣٢) كشف المشكل ص١٣٢، وشرح الجمل لابن خروف ج١ ص٢٥٣، والتبيان ج١ ص ٢٩٢، والفريد ج١ ص ٧٤٣، والكافى فى الإيضاح ج٢ ص ١٤٦، ولسان العرب، مادة (خ ر ب).

قال الخليل[٣٣]: الكَلِمَةُ): لغة مجازية، والكِلمَة): تميمية لجميع: الكَلِمُ والكِلَم).

وقال السيرافى[٣٤] و(الكَلِم): جماعة كَلِمَة ، كما تقول: خَلِفَةَ وخَلِف، وخَرِبَةُ وخَرِب، وإنما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف، وهى جمع، فأراد أن يعبر عنها بأشكل الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها، و لم يقل: الكلمات، لأنها جمع مثل الكَلِم.

غير أن الشيخ خالد الأزهرى[٣٥] قد ردّه، بحجة جواز تذكير ضميره، والجمع يغلب عليه التأنيث.

وقيل على هذا القول بأنه: جمع كثرة، وقيل: جمع قِلّة[٣٦].

القول الثالث[٣٧]: أنه (اسم جمع)[٣٨]

وقد رده الشيخ خالد الأزهرى[٣٩] أيضاً، محتجاً على ذلك بأن له واحداً من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك.

---

(٣٣) العين، للخليل ص ٨٥٢.

(٣٤) شرح الكتاب، ج١ ص٤٩.

(٣٥) التصريح ج١ ص١٧، وحاشية الصبان ج١ ص ٣٨، وحاشية الخضرى ج١ ص ٣١.

(٣٦) شرح الأشمونى ج١ ص ٢٤.

(٣٧) السباق نفسه ج١ ص٢٤، والتصريح ج١ ص ١٧، وحاشية الخضرى ج١ ص ٣١.

(٣٨) وهو ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه، والغالب لا واحد له من لفظه، وذلك، نحو: إبل، ونساء، وقوم، ورهط. وقد يكون له واحد مع كونه ليس من أوزان الجموع، وذلك نحو رَكب، وصحب.

ينظر: شرح الكافية الشافية ج٤ ص ١٨٨٤، وحاشية الصبان ج١ ص٣٨، وحاشية الخضرى ج١ ص٣١ ــ ص٣٢، وشروحنا: للألفية، وشذوذ الذهب، والبهجة المرضية، وأوضح المسالك فى (أقسام الكلمة).

(٣٩) التصريح ج١ ص١٧، وحاشية الصبان ج١ ص٣٨، وشروحنا لأوضح المسالك والمسمى (شرح عصرى الكتاب ابن هشام الأنصارى المسمى، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١ ص٢٤ نشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.

٢- مسألة: الخلاف فى أصل المشتقات

دار خلاف بين العلماء فى تحديد أصل (المشتقات)، وكانوا فى ذلك على رأيين:

أولهما: رأى البصريين[١]، وهو أصل المشتقات هو المصدر، والفعل مشتق منه.

وثانيهما: رأى الكوفيين[٢] وهو أن أصل المشتقات هو الفعل، والمصدر مشتق منه.

وقد حشدت كل طائفة من الطائفتين عدداً من الدلة التى تنصر ما ذهبت إليه وتؤيده،

ومما احتج به البصريون ما يلى:

١. أن الفعل يدل على زمان مخصوص، والمصدر يدل على زمان مطلق، ولذلك فغن المصدر أصل للفعل، لأن المطلق أصل للمقيد[٣].

---

(١) الكتاب ١ / ١٢ ، ٢١، والأصول فى النحو لابن السراج ١ / ١٣٧ ، ١٥٩، والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٥٦، والتعليقة للفارسى ١ / ٤٣، والمسائل البصريات ١ /٩١٢، والتكملة للفارسى ٥٠٧، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢ / ٧٥٤، واللمع لابن جنى ١٣١، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٠٢، والمرتجل لابن الخشاب ١٥٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٥٣، وشرح التسهيل له ٢ / ١٧٩.

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٥٦، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٧٥٥، ومشكل إعراب القرآن لمكى ١ / ١٠١، والإنصاف ١ / ٢٣٥، والتبيين للعكبرى ١٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٢، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ /٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٥٩/١ وائتلاف النصرة للزبيدى ١١١.

(٣) انظر هذا الدليل فى: المسائل العسكرية للفارسى ٩٥، والإنصاف ٢٣٧/١، ونظم الفرائد للمهلى ٢٣٥، وائتلاف النصرة ١١١.

٢. أن الواحد أصل للأثنين، ولذلك فإن المصدر أصل للفعل، لأن المصدر يدل بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث، فى حين أن الفعل يدل بصيغته على شيئين، هما الحدث والزمان المعين(٤).

٣. أن ما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى وأحق بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره، وهذا هو الحاصل بين المصدر والفعل، وذلك أن المصدر يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل، لأنه اسم، فى حين أن الفعل لا يقوم بنفسه(٥).

٤. أن اختلاف المصدر وعدم مجيئه على سنن واحد فى القياس يدل على أنه ليس مشتقاً من الفعل، لأنه لو كان مشتقاً من الفعل للزم أن يأتى على نهج واحد فى القياس، كما هو الحال فى أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين(٦).

٥. أن كلمة (المصدر) تدل على الموضع الذى يصدر عنه، ولذلك سمى المكان الذى تصدر عنه الإبل مصدراً، وفى هذا دليل على أن المصدر أصل للفعل، وأن الفعل قد صدر عنه(٧).

٦. أن المفترض فى الاشتقاق أن يفيد زيادة الألفاظ وتوسعة المعانى، وهذا لا يتحقق بالقول بأن الفعل أصل للمصدر، وذلك لأن المعانى التى يفيدها الفعل من دلالة على الزمان وعلى الفاعل الواحد أو الجماعة، وعلى الحضور أو الغياب، وعلى التكير أو التأنيث ستزول كلها حين اشتقاق

---

(٤) المسائل العسكرية ٩٥، والتبصرة ٧٥٥/١، والإنصاف ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ١٧٩/٢.

(٥) البغداديات للفارسى ٥٤٣، والتبصرة ٧٥٤/١، والإنصاف ٢٣٧/١، وائتلاف النصرة ١١١.

(٦) الإيضاح للزجاجى ٥٩ ، والمقتصد للجرجانى ١١١/١ ، والإنصاف ٢٣٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١.

(٧) الإيضاح للزجاجى ٥٨ ، والإنصاف ٢٣٨/١ ، والتبيين ١٤٧ ، وشرح عيون الإعراب للفزارى ١٦٨.

المصدر، ولن يبقى سوى الدلالة على الحدث، وهذا نقض للأوضاع الأوَل[٨].

٧. أن الأكثر أولى بأن يكون أصلاً من الأقل، ومعلوم أن الأسماء عامة ومنها المصادر أكثر من الأفعال فى العدد، وأكثر منها فى الاستعمال وعلى الألسنة، ولذلك كانت هى الأصل[٩].

٨. أن الفرع يصطحب معه جميع حروف أصله فى كل تصاريفه، وهذا متحقق فى الفعل، فإنه لا يخلو فى كل تصاريفه من حروف المصدر، وهذا يدل على أنه فرع منه[١٠].

٩. أن الأحداث معان معلومة عند الناس قبل صيرورتها أفعالاً، فالأكا والشرب مثلاً معنيان معلومان دون تعلقهما بفاعل مخصوص، فإذا قام بهما شخص ما فإنه يُخبر بأنه أكل وشرب، فإنه يعنى أن المصادر سابقة للأفعال، فوجب أن تكون أصلاً لها[١١].

١٠. أن المشتق يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة، وهذا ظاهر فى أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، ولو كان المصدر مشتقاً من الفعل للزم من ذلك أن يدل عليه الفعل، وهو الحدث والزمان، وعلى معنى زائد، ولكن الواقع ليس كذلك، وهذا يعنى أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل[١٢].

---

(٨) التبيين ١٤٦.

(٩) البغداديات ٥٤٣ ــ ٥٤٤ ، والتعليقة ٤٣/١.

(١٠) شرح اللمع لابن برهان ١٠١/١ ، والتبيين ١٤٦ ، وشرح عيون الإعراب ١٦٩ ــ ١٧٠.

(١١) الإيضاح للزجاجى ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥٤/٢ ، وشرح عيون الإعراب ١٦٩.

(١٢) المقتصد للجرجانى ١١١/١، والإنصاف ٢٣٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٢.

وأما الكوفيون فاستدلوا لرأيهم بما يلى:

١. أنك تؤكد الفعل بالمصدر، فتقول: جلست جلوساً، ومعلوم أن المؤكَّد أصل للمؤكِّد، لتبعيته له، فيكون الفعل أصلاً للمصدر(١٣).

٢. أن الفعل هو الذى يعمل فى المصدر، والعامل قبل المعمول وأصل له(١٤).

٣. أنك تتبع المصدر فى صحته واعتلاله للفعل، فتقول: قام قياماً، وقاوم قواماً(١٥).

٤. أنه لو كان المصدر أصلاً للفعل للزم من ذلك أن يوجد مصدر لكل فعل حتى يكون أصلاً لمادته، ومن المعلوم أن ذلك غير متحقق، أن من الأفعال ما ليس لها مصادر كالأفعال غير المتصرفة، نحو (نعم) و(بئس) و(ليس) و(عسى) و(حبذا) وفعلى التعجب(١٦).

٥. أن المفترض فى المصدر أن يكون صادراً عن غيره، لا أن يصدر عنه غيره(١٧).

---

(١٣) الإيضاح للزجاجى ٦١ ، والإنصاف ٢٣٦/١ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٢١/١.

(١٤) التبصرة والتذكرة ٧٥٥/٢ ، والإنصاف ٢٣٥/١ ، وأسرار العربية للأنبارى ٢٧٣.

(١٥) الإيضاح للزجاجى ٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥٥/٢ ، وشرح عيون الإعراب ١٧٠.

(١٦) الإنصاف ٢٤٠/١ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢٢١/١.

(١٧) الإنصاف ٢٣٦/١ ، والتبيين ١٤٧ ، وشرح عيون الإعراب ١٦٨.

٣- مسألة: اشتقاق كلمة (اسم)

دار خلاف بين النحويين فى اشتقاق كلمة (اسم)، وكانوا فى ذلك على رأيين[١].

الأول: رأى البصريين:

وذهبوا فيه إلى أن كلمة (اسم) مشتقة من (السمو)، بمعنى العلو والارتفاع، وعلى ذلك يكون وزنها هو (رفع)، لأن المحذوف منها هو لام الكلمة.

الثانى: رأى الكوفيين:

وذهبوا فيه إلى أن كلمة (اسم) مشتقة من (ألسمة) بمعنى العلامة، وعلى ذلك يكون وزنها هو (على)، لأن المحذوف منها هو فاء الكلمة.

---

(١) يمكن الوقوف على هذا الخلاف ورأى الفريقين فى:

- أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٨٢.
- المرتجل، ص ٦٠.
- الإنصاف لأبى البركات ج ١ ص ٦ ــ ص١٦ .
- التبيين ص ١٣٢ ــ ص١٣٨.
- شرح المفصل، ج١ ص ٢٣.
- الإيضاح ج ١ ص ٦٣
- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن القواس ج١ ص٢١٧.
- والبحر المحيط، لأبى حيان ج١ ص ١٢٣.
- وائتلاف النصرة، لعبد اللطيف الشرجى الزبيدى ص ٢٧.

وغير ذلك من الكتب التى عرضت للخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

٤- مسألة حركة الإتباع فى قراءة (الحمدِ للهِ) بين البناء والإعراب

اختلف العلماء فى حركة الإتباع[١] فى قراءة[٢] "الحمدِ للهِ" الفاتحة، وآيات فى غيرها من السور ــ بكسر الدال، فكانوا فى ذلك على ثلاثة آراء:

الرأى الأول: وهو القائل بأنها حركة بناء[٣].

وقد ألمح الأخفش إلى أنها حركة بناء، فقال: "وقد قالت بعض العرب: (الحمدِ للهِ)، فكسره، وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التى ليست بمتمكنة، وذلك أن الأسماء التى ليست بمتمكنة تُحَرَّك أواخرها حركةً واحدةً لا تزول عنها، حو: (حَيْثُ)، جعلها بعض العرب مضمونة على كل حال، وبعضهم يقول : (حَيْثَ)، و(حَوثُ)، ضم وفتح، ونحو: (قَبْلُ)، و (بَعْدُ)،

---

(١) إتباع الشيء للشيءهو: الإتيان به تبعاً له ومناسباً له، وحينئذ فتارة يكون الإتباع لحركة الحرف، وتارة لذات الحرف، كقولهم فى "عَسَيت" ــ بفتح السين ــ: عَسِيت ــ بكسرها ــ إتباعاً للياء. ينظر: تعليق الفرائد: ١٦٨/١ .

(٢) قرأ زيد بن على بن أبي طالب، والحسن البصرى، بكسر الدال إتباعاً لكسرة لام الجر. وقرأ الجمهور: "الحَمْدُ لِلّه"، بضم الدال وكسر اللام. وقرأ هارون بن موسى العتكى، ورؤية بن العجّاج، وسفيان بن عيينة: "الَحمْدَ لِلّه"، بفتح الدال. وقرأ إبراهيم بن أبى عبلة :"الحَمْدُ لُلّه"، بضم لام الجر إتباعاً لضمة دال الحمد.

ينظر : معانى القرآن للفراء: ٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٧/١ ــ ١٨، ومختصر فى شواذ القرآن: ٩، والمحتسب: ٣٧/١، والكشاف: ٥٣/١، والمحرر الوجيز: ٦٣/١ ــ ٦٤ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٥/١ ــ ١٣٦ ، والبحر المحيط: ١٨/١ ، والإتحاف: ١٦٢. ونسبت قراءة الكسر ــ أيضاً ــ لبنى تميم، وقراءة الفتح لبنى قيس، والحارث بن أسامة، وقراءة الضم لبعض بنى ربيعة فى إعراب القرآن للنحاس: ١٧/١ ــ ١٨. كما نسبت قراءة الكسر لبنى تميم، وبعض غطفان فى الدر المصون: ٤١/١.

(٣) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ٣٩/١.

جعلتا مضمومتين على كل حال ... فشبَّهوا (الحمد) ـــ وهو اسم متمكن فى هذه اللغة ـــ بهذه الأسماء التى ليست بمتمكنة ..."[٤].

ومثله فعل ابن جنى، فقال[٥]: "ضمة الدال فى (الحمـــدُ) إعـــراب، وكسرة اللام فى (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: (الحمدُ لُله) فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: (الحمدِ لِله) جـــئ البناء الأضعف على الإعراب الأقوى.

وقد ارتضى هذا القول أحد المحدثين[٦]، فألحق حركة الإتباع ت فى القراءة السابقة ـــ بحركات البناء، فقال: "ولكن ثَمَّةَ أنواعاً أخرى من الحركات التى نستطيع أن نلحقها بحركات البناء لسبب بسيط، هو أنها ليست ناجمة عن عوامل سابقة، بل هى متولدة عن عوامل صوتية صرفية، لا علاقة لها بالإعراب أو العوامل اللفظية ـــ إتباعاً لـــ (لدال) فى إحدى القراءات، وبكسر الـــدال إتباعاً لـــ (اللام) فى قراءة أخرى[٧].

الرأى الثانى: والقائل بأنها (حركة إعراب تقديرى):

وهو اختيار أبى حيان[٨]، وتلميذه السمين الحلبى[٩] وقـــد صـــححه السيوطى[١٠]، والفاكهى[١١]، وبعض المحدثين[١٢]، قال الـــسمين الحلـــبى[١٣]،

---

(٤) معانى القرآن: ج ١ ص٩ ، ص١٠.

(٥) المحتسب ج ١ ص ٣٨.

(٦) ينظر: الإعراب والبناء دراسة فى نظرية النحو العربى ص ١٧١.

(٧) ويمكن مراجعتها فى أحد كتب القراءات.

(٨) البحر المحيط ج ١ ص ١٨، والتذييل والتكميل ج١ ص ١٣٥، ص١٣٦ ، ١٨١.

(٩) الدر المصون ج ١ ص ٤٢.

(١٠) همع الهوامع ج ١ ص ٥٨.

(١١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ج ١ ص ٣٩.

(١٢) النحو الوافى، لعباس حسن ج١ ص ١٠٠.

(١٣) الدر المصون ج ١ ص ٤٢.

(ويحتمل أن تكون هذه القراءة من رفعٍ، وأن تكون من نصب، لأن الإعراب مقدرٌ مَنَعَ من ظهوره حركته الإتباع).

الرأى الثالث: والقائل بأنها (واسطة بين الإعراب والبناء)[١٤].

وكان ابن مالك[١٥]، وغيره[١٦]، قد أخرجوا حركة الإتباع من البناء، ولكنهم لم يحكموا عليها بأنها حركة إعراب، أو غيره، قال ابن مالك[١٧]، (وما جيء به إلا لبيان مقتضى عامل، مِنْ شِبْه الإعراب، وليس حكاية، أو اتباعاً أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين، فهو بناء).

أى: أن ما خالف حركة الإعراب، وحركة الحكاية، وحركة الإتباع، والنقل، والتخلص من التقاء الساكنين، فهو بناء[١٨].

---

(١٤) الهمع ج ١ ص ٥٨، وبجيب الندا ج ١ ص ٣٩.

(١٥) التسهيل ص١٠.

(١٦) المساعد ج١ ص ٣٢، وشفاء العليل ج١ ص ١٢٦، وشرح الحدود النحوية ص ١٢٣- ١٢٤.

(١٧) التسهيل ص ١٠.

(١٨) التذييل والتكميل ج١ ص ١٩٨، والمساعد ج١ ص٣٢، وشفاء العليل ج١ ص١٢٦.

٥- مسألة: (ال) التعريفية لازمة

دار خلاف بين النجاة فى (ال) التعريفية:

(هَلْ تكونُ لازمة أو لا ؟)[١]

فذهب ابن هشام إلى أنها لا تكون لازمة إلاّ إذا كانت زائدة وأما مجيئها لازمة فغير معروف، قال[٢] (... ولأن الصحيح فى الداخلة على (الآن) أنها زائدة، لأنها لازمة، ولا يعرف أن التى للتعريف لازمة بخلاف الزائدة).

وكان ابن أباز[٣] (ت٦٨١هـ) قد سبق ابن هشام فى القول بأن مجيء (أل) المعرفّة لازمة لم يعرف.

أما السيوطى[٤] فقال بأن (أل) المعرفّة تكون لازمة.

---

(١) معنى اللزوم: أى أنها لا تفارق اللفظ الذى زيدت فيه. ينظر: شرح الألفية للأندلسى: ٢٤٧/١.

(٢) مغنى اللبيب: ٧٣/١. هذا الرد من ابن هشام قاله أثناء اعتراضه ابن عصفور على الحصر الذى ذكره لـ "أل" التى للعهد الحضورى. قال ابن هشام: "قال ابن عصفور: ولا تقع هذه (أى: أل التى للعهد الحضورى) إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: (جاءنى هذا الرجل) ، أو (أى) فى النداء، نحو: (يا أيها الرجلُ)، أو (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا الأسدُ)، أو فى اسم الزمان الحاضر، نحو: (الآن) انتهى. وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: (لا تشتمِ الرجلَ)، فهذه للحضور فى غير ما ذكر، ولأن التى بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه؛ ولأن الصحيح فى الداخلة على (الآن) أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يُعرف أن التى للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة".

(٣) المحصول فى شرح الفصول: ل ١٣٨/ب، والفتح القريب: ل٨٥/أ ـ ب.

(٤) الفتح القريب ل ٨٥ / ب.

٦- مسألة: القول فى (ال) التى بعد (إذا الفجائية)

ذكر ابن عصفور أن (أل) التى للعهد الحضورى لا تقع إلا بعد أسماء الإشارة، نحو : "جاءنى هذا الرجل"، أو بعد "أىّ" فى النداء، نحو:" ياأيها الرجل"، أو "إذا الفجائية"، نحو "خرجتُ فإذا الأسدُ"، أو فى اسم الزمان الحاضر، نحو: "الآن"، أو ما فى معناه، كالساعة والحين [١].

وقد اعترضه ابن هشام [٢] بأن "أل" بعد "إذا" الفجائية ليست للعهد الحضورى، فقال: ".... وفيه نظر[٣]، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: (لا تشتمِ الرجلَ)، فهذه للحضور فى غير ما ذكر، ولأن التى بعد (إذا) ليست لتعريف شىء حاضر حالة التكلم[٤] فلا تشبه ما الكلام فيه".

وقد اعتذر الشُّمنِّى لابن هشام بقوله[٥]: "وأقول: كيف يكون هذا جواباً للمصنف، وهو لم ينف الحضور مطلقاً، وإنما نفى الحضور حالة التكلم؟".

---

(١) شرح الجمل ج١ ص ١١١ ، ومغنى اللبيب ج١ ص ٧٣، وهمع الهوامع ج١ ص ٢٧٥.

(٢) مغنى اللبيب ج ١ ص ٧٣.

(٣) أى: فى هذا الحصر الذى ذكره ابن عصفور لـ (أل) التى للعهد الحضورى، وذلك لأنه غير جامع، وغير مانع.

ينظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ج ١ ص ١٣٩.

(٤) وذلك لأن الكلام فى (أل) التى تكون لتعريف شىء حاضر عند التعلم والتى بعد (إذا) الفجائية، إنما هى لتعريف شىء كان موجوداً قبل التكلم.

ينظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ج ١ ص ١٣٩.

(٥) المنصف من الكلام ج ١ ص ١٠٦.

٧- مسألة: أقوال العلماء فى حركة اسم (لا) النافية للجنس حال كونه مفرداً

ورد للعلماء فى حركة اسم (لا) النافية للجنس فى حال كونه مفـــرداً نحو، قولك: (لاَ رُجلَ فى الدار) ـــ من حيث البناء والإعرابُ.

قولان:

القول الأول: أنها (حركةُ بناء):

وهو مذهب البصريين[١]، وقيل هو مذهبُ أكثـــرهم[٢]، ومنـــهم: سيبونه[٣]، والأخفش[٤]، والمازنى[٥]، والمبرد[٦]، والفارسى[٧]، والزبيـــدى[٨]، وابن جنى[٩].

وممن أخذ بهذا القول:

الوراق[١٠]، والصيـــمرى[١١]، وابن بابشـــاذ[١٢]، وعبـــــد القاهر

---

(١) للوقوف على رأى البصريين يمكن النظر فى: أمالى ابن الشجرى ج٢ ص٥٢٨، والإنـــصاف ج١ ص ٣٦٦، والتبيين ص ٣٦٢، وتوجيه اللمه ص ١٥٨، وائتلاف النصرة ص٥١.

(٢) اللباب ج١ ص ٢٢٧، وتوجيه اللمع ص ١٥٨، وشرح الجمل لابن عـــصفور ج٢ ص ٢٧٧، والتذييل ج٥ ص ٢٢٦، والإرتشاف ج ٣ ص١٢٩٦، وهمع الهوامع ج٢ ص١٩٩.

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤، وعلل النحو ص ٤٠٨.

(٤) معانى القرآن ج ١ ص ٢٣ ، ج ٢ ص ٣٥٨.

(٥) التذييل ج ٥ ص ٢٢٦، والارتشاف ج٣ ص ١٢٩٦.

(٦) المقتضب ج٤ ص ٣٥٧ ـــ ص ٣٥٨.

(٧) الإغفال ج ١ ص ١٥٢، والإيضاح ص ١٩٣، والحلبيات ص ٣١٠، والعسكريات ص ٢٤٤ ـــ ص ٢٤٥، والمسائل المنثورة ص ٨٤، والتذييل ج٥ ص ٢٢٦، والارتشاف ج٣ ص ١٢٩٦.

(٨) الواضح فى علم العربية ص ٨٠.

(٩) الخصائص ج١ ص ٥١٧، ص٥٢٨، واللمع ص ١٢٧

(١٠) علل النحو ص ٤٠٦.

(١١) التبصرة والتذكرة ج١ ص ٣٨٦.

(١٢) شرح مقدمة المحسبة ج ١ ص ٢٧٧.

الجرجانى[١٣]، والزمخشرى[١٤]، وابن الشجرى[١٥]، وابن الخشاب[١٦]، وابن الدهان[١٧]. وأبو البركات ابن الأنبارى[١٨]، والحيدرة اليمنى[١٩]، والجزولى[٢٠]، وابن خروف[٢١]، وأبو البغاء العكبرى[٢٢]، وغيرهم كثير[٢٣].

حجتهم فى ذلك: وقد احتج البصريون فيما ذهبوا إليه بأمور، منها:

أ ــ أن "لا" مركبة مع اسمها، والتركيب يوجب البناء كـ "خمسةَ عشرَ"، ولهذا إذا فُصِلَ بينهما بالظرف والجار والمجرور، كما فى قوله تعالى (لاَ فِيهَا غَولٌ) الصافات ٤٧، فإن الاسم يعرب، لزوال التركيب بينه

---

(١٣) المقتصد ج٢ ص ٧٩٩، ص ٨٠٨، والجمل فى النحو ص ٧٦.

(١٤) المفصل ص ٧٥.

(١٥) أمالى ابن الشجرى ج٢ ص ٥٢٨.

(١٦) المرتجل ص ١٧٩

(١٧) الفصول فى العربية ص ٤٦.

(١٨) الإنصاف ج ١ ص ٣٦٧، وأسرار العربية ص ٢٢٣.

(١٩) كشف المشكل فى النحو ٢٤٥.

(٢٠) المقدمة الجزولية فى النحو ص ٢١٨.

(٢١) شرح الجمل ج٢ ص ٩٨١.

(٢٢) اللباب ج٢ ص ٢٢٩ ــ ص٢٣٠، والتبيين ص٣٦٦.

(٢٣) البيان فى شرح اللمع ص ١٧٤، وترشيح العلل ص ٧١، وشرح المفصل ج١ ص ٢٠٧، والإيضاح ج١ ص ٣٨٤، وشرح مقدمة الكافية ج٢ ص ٥٧٠، وشرح التسهيل ص ٦٧، والملخص ج١ ص ٤٩٩، والنكت الحسان ص ١٠٩، والمساعد ج١ ص ٣٤٠، وأوضح المسالك ج٢ ص٨.

وبين "لا"[٢٤] وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل دلّ على أنه بسبب التركيب، والتركيب يوجب البناء[٢٥].

ب ـــ أن اسم "لا" لو كان معرباً لكان منوّنًا، لأن التنوين تابع للإعراب، ولا يمتنع الاسم من التنوين إلا إذا كان مقترناً بالألف واللام، أو كان مضافاً، أو كان ممنوعاً من الصرف، وليس فى قولك: "لا رجل فى الدار" شيء مما مضى، فتعين القول بأن عدم التنوين فيه موجب لبنائه[٢٦].

ج ـــ أنه لو كان معرباً لكان إعرابه بفعل محذوف، وكان التقدير فى نحو: "لا رجلَ فى الدار": لا أجدُ، لأنه لو كان كذلك لكان النفى منسوباً إلى وِجْدَانك، وليس هذا مراداً، بل المعنى أن عدم الآلهة غيرُ الله لمعنىً فى المنفى نفسه، وهو عدم تصوره، لا عدم وجدانك. قاله أبو البقاء العكبرى[٢٧].

د ـــ أنه لو كان معرباً لجاز نصبه مع فصله بالظرف كغيره من العوامل، كـ "إنّ" ـــ مثلاً ـــ فى قولك: "إنّ فى الدار زيداً"[٢٨].

هـ- أنه لو كان معرباً لَمَا جاز نعت اسم "لا" على اللفظ وعلى الموضع كما لا يجوز ذلك فى "إنّ" وأخواتها[٢٩].

---

(٢٤) اللباب ج١ ص٢٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ج٢ ص٩٣٩، وتعليق الفرائد ج٤ ص٩٤.

(٢٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣.

(٢٦) أمالى ابن الشجرى ج٢ ص٥٢٨، والإنصاف ج١ ص٣٦٩، والتبيين ص٣٦٣، وشرح المفصل ج١ ص٢٠٧.

(٢٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣ ـــ ص٣٦٤ بشيء من التصرف.

(٢٨) السابق نفسه.

(٢٩) شرح الجمل، لابن عصفور ج٢ ص٢٧٧.

و ـــ أنه إنما بُنِى، لتضمنه معنى "منْ" الاستغراقية، لأن الأصل فى قولك: "لا رجلَ فى الدار": لا منْ رجلٍ فى الدار، لأنه جواب من قال: "هل مِنْ رجلٍ فى الدار؟"، فلما حُذِفَتْ "مِنْ" من اللفظ، وركبت النكرة مع "لا" تضمّنت معنى الحرف، فوجب أن تُبنى[٣٠].

زـــ وقيل: إنما بُنِى الاسم، لأن "لا" خالف الحروف العوامل وذلك بعدم تصرُّف، لكونها مختصة بالدخول على النكرات، وغيرها من العوامل يدخل على النكرات والمعارف[٣١].

القول الثانى: أنها (حركة إعراب):

وهو مذهب الكوفيين[٣٢]، حيث ذهبوا إلى أن اسم (لا) النافية للجنس المفرد النكرة معرب منصوب بها، فهى حركة إعراب وليست حركة بناء، ووافقهم من البصريين أبو عمر الجرمى[٣٣]، والزجاج[٣٤]، والزجاجى[٣٥]، والسيرافى[٣٦]، ونُسِبَ هذا القول إلى سيبونه[٣٧]، والرمانى[٣٨]، وقد أثبت البناء فى كتابه "معانى الحروف"[٣٩].

---

(٣٠) اللباب ج١ ص٢٢٨، والتبيين ص٣٦٣، وأسرار العربية ص٢٢٣، وتوجيه اللمع ص١٥٨.

(٣١) اللباب ج١ ص ٢٢٨.

(٣٢) أمالى ابن الشجرى: ٥٢٨/٢، والإنصاف: ٣٦٦/١، واللباب: ٢٢٧/١، والتبيين: ٣٦٢، وتوجيه اللمع: ١٥٨، وشرح المفصل: ٢٠٧/١، وائتلاف النصرة: ٥٠.

(٣٣) التذييل: ٢٤٩/٥، والمساعد: ٣٤٢/١، والتصريح: ٣٤٢/١، والهمع: ١٩٩/٢.

(٣٤) معانى القرآن وإعرابه: ٢٧٠/١، ٣٣٨، والبيان فى شرح اللمع: ١٧٤، واللباب: ٢٢٧/١، وتوجيه اللمع: ١٥٨، وشرح المفصل: ٢٠٧/١، والتسهيل ص ٦٧.

(٣٥) ينظر: الجمل: ٢٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٦/٢، والهمع: ١٩٩/٢.

(٣٦) اللباب: ٢٢٧/١، وتوجيه اللمع: ١٥٨، والتسهيل: ٦٧، والتذييل: ٢٤٩/٥.

(٣٧) البيان فى شرح اللمع: ١٧٣، ١٨٠، وتوجيه اللمع: ١٥٨، والتذييل: ٢٤٩/٥.

(٣٨) شرح ألفية ابن معطٍ: ٩٣٨/٢، والتذييل: ٢٤٩/٥، والتصريح: ٣٤٢/١، والهمع: ١٩٩/٢.

(٣٩) ص ٨١.

وحُذِفَ التنوين ــ عند أصحاب هذا القول ــ تخفيفاً، لا لأجل البناء، لأن "لا" جُعلت مع بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم، ثم خُفِّف بحذف التنوين منه[٤٠]، وقيل: إنما حذف التنوين منه للفرق بين ما هو جواب: "هل مِنْ رجلٍ؟"، وما هو جواب "هل رجلٌ؟"[٤١]. وقيل للتنبيه على ضعف عملها، وحطًّا لها عن درجة (إنَّ)[٤٢].

حجتهم فى ذلك:

أصبح الكوفيون أصحاب هذا القول بعدد من الأمور منها:

أ ــ أن المضاف والمشبه به معرفان بلا خلاف، مما يدل على أن البناء لا علة له ها هنا وإلا كانت لازمة، لأن معناه لا يختلف، وإذا انتفت علة البناء ثبت كونه معرباً[٤٣].

ب ــ أن المعطوف على اسم "لا" معربٌ، كقولك: "لا رجلَ وغلاماَ عندك"، والواو نائبة عن "لا"[٤٤]، قاله الزجاج[٤٥]، فـ "لو لم يكن معرباً لَمَا صحَّ العطف على لفظه بالمعرب، ولا وصفه والإخبار عنه به، وعملها فيها واحد"[٤٦].

ج ــ أن الكلام متضمّن معنى الفعل، يوضح ذلك أن التقدير فى نحو: "لا رجلَ فى الدار": لا أعلم، أو لا أَجِدُ رجلاً فى الدار، والمعنى ــ على هذا

---

(٤٠) توجيه اللمع: ١٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٧٦، وشرح التسهيل: ١/٤٣٩.

(٤١) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٣٩، وشرح الكافية لابن جمعة: ٢/٢٦٠.

(٤٢) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٣٩.

(٤٣) التبيين: ٣٦٤، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٤٤) اللباب: ١/٢٢٩، وشرح المفصل: ١/٢٠٧.

(٤٥) البيان فى شرح اللمع: ١٧٤، والتذييل: ٥/٢٤٩.

(٤٦) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠ .

التقدير ـــ مستقيم، فاكتُفِيَ بـــ "لا" من العامل، وحذف الفعل وبقـــاء عمله جائز بلا خلاف فمن ذلك قوله تعالى "وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشرِكِينَ استَجَارَكَ فَأَجِرهُ" التوبة (٦)، وقوله تعـــالى :"إِذَا السَّمَآءُ انـــشَقَّت" الانشقاق (١)، والاسم معمول لفعل محذوف، كذلك هو هاهنا. وأنت تقول: "إنْ قُمْتَ قُمْتُ، وإنْ لا فلا" أى: وإنْ لا تَقُمْ فلا أقـــومُ، فلمـــا اكتفى بـــ "لا" من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين، والأصل فى العمل للأفعال، فإذا صح تقديرها نُسِبَ العمل إليها[٤٧].

د ـــ أن "لا" تكون بمعنى "غير"، كقولك: "زيد لا عاقلٌ ولا جاهلٌ"، أى: غير عاقل وغير جاهل، ولكنها فى قولك: "لا رجل فى الدار" بمعنى "لـــيس"، فلما كانت "غير" تجرّ، و "ليس" تنصب، كان حمل "لا" على "لـــيس" أولى، لأنها لا تجرّ، وهى مثلها فى النفى[٤٨]، "فنصبوا بها، ليخرجوها من معنى (غير) إلى معنى (ليس)، ويقع الفرق بينهما"[٤٩].

هـــ- أن "لا" محمولة على "إنّ" فى أن كلاً منهما يدخل على المبتدأ والخـــبر، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها[٥٠]. كما أن "لا" لتوكيد النفى و"إنَ" لتوكيد الإثبات، وفى أن كلاً منهما ينصب، والعرب تحمل الشىء على ضده كما تحمله على نظيره، ولكن لّما كانت "لا" فرعاً علـــى "إن" فى العمل أُسقط معها التنوين، لينحط الفرع عن درجة الأصل[٥١].

---

(٤٧) الإنصاف: ٣٦٦/١، والتبيين: ٣٦٥.

(٤٨) الإنصاف: ٣٦٦/١، والتبيين: ٣٦٥.

(٤٩) الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٣٦٦/١.

(٥٠) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦٥ ـــ ٣٦٦.

(٥١) الإنصاف: ٣٦٧/١، وأسرار العربية: ٢٢٣ ـــ ٢٢٤، والتبيين: ٣٦٥ ـــ ٣٦٦.

و- أن "لا" عاملة فى النكرة، ولو كانت حركتها حركة بناء لأدى ذلك إلى أن يعمل العامل البناء فى المعمول، ولا يوجد فى العربية معمول بُنِيَ مع عامل[٥٢].

ز- أن الاسم لو كان مبنياً لبُنى على حركة غير الفتح، لأن (لا) تعمل النصب فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب، كما فى (قَبْلُ، وبَعْدُ)[٥٣].

رَدُّ البصريين احتجاجات الكوفيين:

وقد ردّ البصريون احتجاجات الكوفيين ومن وافقهم بما يأتى:

أولاً: قولهم: "إن المضاف والمشبه به معربات ... الخ"، رُدَّ بأن المضاف والمشبه به لم يُبْنَيَا لوجود المانع بخلاف المفرد، فإنه بُنى لوجود سبب البناء وانتفاء المانع، وعلى هذا فلا يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر[٥٤].

ثانياً: قولهم: "إن المعطوف على اسم (لا) معرب، والواو نائبة عن (لا) ... الخ"، رُدَّ من ثلاثة أوجه هى:

١. أن المعطوف لم يُبْنَ، لانتفاء سبب البناء عنه، ولأنه معارض بعطف المعرب على المبنى كما فى النداء[٥٥]، نحو "يا محمد وعبد الله".

٢. أن المعطوف عليه بُنِيَ، لتضمنه معنى الحرف، وإنما يكون ذلك مع (لا) نفسها، والواو لا تنوب عن (لا) فى هذا المعنى، بل تنوب عنها فى العطف فقط، ولهذا يسوغ إظهار (لا) مع الواو[٥٦]. فى نحو: "لا رجلَ فى الدار ولا امرأة".

---

(٥٢) اللباب: ١/٢٢٩، وتوجيه اللمع: ١٥٨، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٥٣) اللباب فى علل البناء والإعراب: ١/٢٢٩.

(٥٤) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٥٥) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٥٦) اللباب فى علل البناء والإعراب: ١/٢٢٩.

إن عمل "لا" فى الخبر لا يوجب بناءه، لأن علة البنـــاء وجـــدت فى الاسم دون الخبر[٥٧]، يدل على ذلك أنك تقول: "إنّ هؤلاءِ كرامُ" بـــإعراب الخبر وبناء الاسم[٥٨].

ثالثاً: قولهم: إن اسم "لا" منصوب بها لأنه اكتُفى بها عن الفعل، رُدَّ بأنه مجرد دعوى بلا دليل، وأنه لو كان كمـــا زعمـــوا لوجـــب أن يكـــون منوّناً[٥٩]، كما أنه لا يجوز أن يكون الفعل مدلولاً عليه بـــ "لا"، لأن "لا" لا تدل على فعل معين، يضاف إليه أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذى تـــدل عليه، فإن حروف الاستفهام لا تعمل بمعنى الفعل الذى تدل عليه[٦٠].

رابعاً: قولهم: إن "لا" نصبت لأنها جاءت بمعنى "ليس" للفرق بين "لا" التى بمعنى "ليس" و "لا" التى بمعنى "غير" رُدَّ بأنه لو كان كذلك لرُفع بها على القياس، و لم يُنصب بها، فإن العرب ترفع بها إذا كانت بمعنى "ليس"[٦١]، كقول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ

خامساً: قولهم: "إن (لا) محمولة على (إنّ) .... إلخ" رُدَّ بأنه "لو كان معرباً لوجب ألاّ يحذف منه التنوين، لأن التنوين ليس من عمل (إنّ)، وإنما هو شيء يستحقه الاسم فى أصله، وإذا لم يكن من عمل (إنّ) فلا معنى لحذفه مه (لا) لينحط الفرع عن درجة الأصل، لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل

---

(٥٧) السابق نفسه.

(٥٨) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٥٩) الإنصاف: ١/٣٦٧، وائتلاف النصرة: ٥١.

(٦٠) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦٦.

(٦١) الإنصاف: ١/٣٦٧، والتبيين: ٣٦٧

فيما كان من عمل الأصل، فإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع[٦٢] "كما كان ثابتاً مع الأصل"[٦٣].

فإنحطاط "لا" عن درجة "إنّ" يظهر فى أربعة أمور[٦٤].

١. أن "إنّ" تعمل فى النكرة والمعرفة، بخلاف "لا" فإنها لا تعمل إلا فى النكرة.

٢. عدم تركيب اسم "إنّ" معها، لقوتها، بخلاف "لا" فتركّب مع اسمها، لضعفها.

٣. أن "إنّ" تعمل فى الاسم مع الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور، بخلاف "لا" فإنها لا تعمل مع الفصل.

٤. عمل "إنّ" فى الاسم والخبر عند البصريين[٦٥]، بخلاف "لا" فإنها لا تعمل إلا فى الاسم عند كثير من المحققين.

سادساً: قولهم: إنه لو كان معرباً لأدى ذلك إلى أن يعمل العامل البناء فى المعمول، رُدَّ بأن الموجب للبناء تضمّنه معنى الحرف، لا العامل[٦٦].

وأمَّا حذف التنوين من الاسم ــ عند هؤلاء ــ لأجل التخفيف، لا للبناء فقد ردّه ابن مالك بقوله[٦٧]: "وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطْلَعَنَا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو

---

(٦٢) أسرار العربية: ٢٢٤.

(٦٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف: ١/٣٧٠ .

(٦٤) الإنصاف: ١/٣٧٠، وأسرار العربية: ٢٢٤.

(٦٥) ويرى الكوفيون أن "إن" وأخواتها لا ترفع الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. ينظر: الإنصاف: ١/١٧٦، وأسرار العربية: ١٤٥، واللباب: ١/٢١٠.

(٦٦) شرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٤٠.

(٦٧) شرح التسهيل: ١/٤٣٩.

لدخول الألف واللام، أو لكونه فى عَلَم موصوف بابن مضاف إلى عَلَـــم، او لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولام، ولا عَلَماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً، كيف وقد روى عن العرب: (جئت بـــلا شيء) ـــ بالفتح وسقوط التنوين ـــ كما قالوا: (جئت بخمسة عشر)، والجار لا يُلغى ولا يُعلّق، فثبت البناء بذلك يقيناً".

كما رُدَّ بأن حذفه لأجل التخفيف من النكرة المطولة (أى: الـــشبيه بالمضاف) أولى[٦٨].

وقد أرجع الرضى[٦٩] اختلاف النحويين فى حركة اسم "لا" المفـــرد إلى تفسيرهم قول سيبويه وفهمهم له.

قال سيبويه[٧٠]: " و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لِمَا بعدها كنصب (إنّ) لِمَا بعدها. وترك التنوين لِمَا تعمل فيـــه لازمٌ؛ لأنهـــا جُعلت وما عَمِلت فيه بمنـــزلة اسم واحد، نحو : (خمسة عشرَ).

ففى نص سيبويه ما يدل على الإعراب والبناء؛ وذلك أنـــه قـــال: "فتنصبه بغير تنوين"، والنصب من ألقاب الإعراب، وقال: "لأنها جُعلت ومـــا عَمِلَت فيه بمنلة اسم واحد، نحو (خمسةَ عشرَ)، وهذا يدل على البناء.

ويرى الزجاج أن سيبويه يريد أنه معرب، لكنه ركّب مـــع عاملـــه لا ينفصل عنه كما لا ينفصل "عشَرَ" من "خمسةَ" فحذف التنوين تخفيفاً، لثقله بتركيبه مع عامله[٧١].

---

(٦٨) التذييل: ٢٤٩/٥، والهمع: ١٩٩/٢.

(٦٩) ينظر شرح الكافية ج٢ ص ٨١٤.

(٧٠) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٧١) شرح الكافية ج٢ ص٨١٥.

ويرى ابن مالك أن نصّ سيبويه واضح لا احتمال فيه، إلا أن بعض من يرى كون اسم "لا" معرباً قد أخذ جانباً من كلام سيبويه وغفل عن جانب آخر.

قال ابن مالك[٧٢] "والعجب من الزجاج والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهب إليه من أن فتحت (لا رجلَ) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه؛ استناداً إلى قوله ـــ فى الباب الأول من أبواب (لا) ـــ : (و "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين)، وغفلاً عن قوله ـــ فى الباب الثانى ـــ : (واعلم أن المنفىَّ الواحد إذا لم يلِ "لا" فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهَب من آخر "خمسةَ عشرَ"، كما أُذْهَب من المضاف) فهذا نصّ لا احتمال فيه.

(٧٢) شرح التسهيل ج١ ص٤٣٩.

٨- مسألة: هل يجوز لـ(لا) النافية للجنس العمل فى الاسم المعرفة؟

القاعدة أن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، فتنصب الاسم، وترفع الخبر وذلك للآتى[١]:

أ- لمشابهتها لها فى الصدارة.

ب- وفى الدخول على المبتدأ والخبر

ج- وفى كون كل منهما للتوكيد

- و (إنّ) ، لتوكيد الإثبات

- و (لا)، لتوكيد النفى

د- وفى أن (لا) نقيضة (إنّ)،والشىء يحمل على نقيضه،كما يحمل على نظيره.

- ولكى تعمل عمل (إنّ) إشترط لها جمهور النحاة[٢] عدة شروط منها:

أن يكون مدخولها نكرة، نحو: قولك: لا رجلَ فى الدار

- غير أن النحاة اختلفوا فى هذا الشرط، وكانوا على مذهبين:

- المذهب الأول: أنها (لا تعمل إلاّ فى النكرة)[٣]

---

(١) ينظر اللباب: ٢٢٦/١، وشرح التسهيل: ٤٣٥/١، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٩٣٦/٢، والتذييل: ٢٢٣/٥، والتصريح: ٣٣٦/١، والهمع: ١٩٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢ ــ ٢٧٥، ٢٩٦ ــ ١٩٧، والمقتضب: ٣٦٢/٤، وشرح الكتاب: ٢٠٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٨٦/١، والفوائد والقواعد: ٢٤٣، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٧٨/١، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، والمفصل: ٧٦، وأسرار العربية: ٢٢٤، وشرح المفصل: ٤٦٠/٢.

وهو مذهب الخليل[٤]، وسيبويه[٥]، وجميع البصريين[٦].

قال سيبويه[٧]: "فـ (لا) لا تعمل إلا فى نكرة، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا فى نكرة .. لأنك لا تذكر بعد (لا) ـ إذا كانت عاملة ـ شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد (رُبَّ) ... فـ (لا) لا تعمل إلا فى نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل ـ رحمه الله ـ فى قولك (هل مِنْ عَبْدٍ أو جارية؟)، فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع فى هذه المسألة إلا نكرة". وقال أيضاً[٨]: "واعلم أن المعارف لا تَجْرى مُجْرَى النكرة فى هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل فى معرفة أبداً".

وقال المبرد[٩]: "ولا تعمل إلا فى نكرة البتَّة، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت فى المعرفة، كما تعمل فى النكرة"

وقد عللوا ذلك بعدة أمور منها[١٠]:

---

(٣) فإذا كان اسمها معرفة، أهملت، ووجب ـ عند غير المبرد/ وابن كيسان تكرارها، نحو، قولك: لا زيدُ فى الدار ولا عمرو.

ينظر: المقتضب ج٤ ص٣٦٠، والتسهيل ص٦٨، وأوضح المسالك ج٢ ص٥ ـ ص٧.

(٤) الكتاب: ج٢ ص ٢٧٥ ـ ص٢٩٧.

(٥) السابق نفسه.

(٦) التذييل والتكميل: ٥/٢٧٨، والارتشاف: ٣/١٣٠٦، والمساعد: ١/٣٤٥، وتعليق الفرائد: ٤/١١٢، والهمع: ٢/١٩٤ ـ ١٩٥، والمطالع السعيدة: ٢٣٥.

(٧) الكتاب: ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٨) السابق نفسه ج٢ ص ٢٩٦.

(٩) المقتضب ج٤ ص ٣٥٧، ص٣٥٦ ، ص٣٦٢.

(١٠) أسرار العربية: ٢٢٦، وشرح المفصل: ٢/٤٦٠، وشرح التسهيل: ١/٤٤٦، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٢/٩٣٧، والتذييل والتكميل: ٥/٢٧٧، والهمع: ٢/١٩٤، الإقليد ج٢ ص٦٠٩.

أ- أن "لا" تنفى نفياً عاماً مستغرقاً، وهذا إنما يكون فى النكرات، ولا يُتصور فى المعارف.

ب- أن النكرة تقع بعد "مِنْ" فى الاستفهام، نحو ك"هل مِنْ رجلٍ فى الدار؟"، فإذا وقعت بعد "مِنْ" فى السؤال جاز تقدير "مِنْ" فى الجواب، فإذا حُذفت "مِنْ" فى الجواب تضمنت النكرة معنى الحرف، وأما المعرفة فلا تقع بعد "مِنْ" فى الاستفهام، وإذا كان كذلك لم يجز تقديرها فى الجواب، وبالتالى لم تتضمنّ المعرفة معنى الحرف.

أن الغرض من "لا" نفى الجنس، فلو عُرِّف مدخولها لم يُعَرَّفْ إلا تعريفَ جنسٍ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل أيضاً بالنكرة، فيقع التعريف ضائعاً.

وقد جاء بعض الشواهد يخالف ظاهرها هذا الشرط؛ حيث ورد فيها اسم "لا" معرفة، ومن هذه الشواهد: قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إذا هَلَكَ كِسْرَى فَلا كِسْرَى بَعْدَه، وإذاهَلَكَ قَيصَرُ فلا قَيصَرَ بَعْدَه"(١١) ، وقول عمر(١٢) فى حق على - رضى الله عنهما -: "قَضيَّةٌ ولا أبا حسن لها" وقول الشاعر(١٣) :

---

(١١) هذا جزء من حديث نبوى أخرجه البخارى فى صحيحه (كتاب فَرْض الْخُمس ــ باب قول النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ: "أُحلّت لكم الغنائم"): ٣٦٦، و(كتاب المناقب ــ باب علامات النبوة): ٤٢٦، و(كتاب الإيمان والنذور ــ باب كيف كانت يمين النبى ــ صلى الله عليه وسلم؟ ــ): ٧٧٣. وينظر صحيح مسلم: (كتاب الفتن ــ باب لا تقوم الساعة حتى تَعْبُدَ دَوسُ ذا الْخلْصة): ١٢٠٩.

(١٢) هذا نثر من كلام عمر فى حق على ــ رضى الله عنهما ــ لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل، ثم صار مثلاً للأمر المتعسر. ينظر: حاشية الصبان:٢/٦، وحاشية الخضرى: ١/٣١٨.

(١٣) البيت من البحر الوافر، وهو لعبد الله بن الزبير ــ بفتح الزاى ــ الأسدى فى ديوانه: ١٤٧، والكتاب: ٢/٢٩٧، والأصول: ١/٣٨٣، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وأمالى ابن الشجرى: ١/٣٦٥، والخزانة: ٤/٦١ - ٦٢ ، ٦٥، والدرر:٢/٢١١، ومعجم شواهد العربية: ١/١٢٣،

أَرَى الحَجَات عِنْدَ أَبى خُبَيبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وقول الآخر[١٤] :

تُبكِّى عَلَى زَيد وَلا زَيدَ مِثْلُهُ بَرِىءُ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ

وقول الراجز[١٥]: لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمطَى.

● وهذه الشواهد مؤولة عند البصريين ــ بالنكرة ــ على وجهين:

الأول: أن يُقدَّر مضاف هو "مثل"، فيصير فى حكم النكرة فى ان يُبنى مع "لا"[١٦] ولا يتعرف "مثل" بالإضافة إلى المعرفة، لتوغله فى الإبهام[١٧] قال سيبويه[١٨] فى "قضية ولا أبا حسن لها" : كأنه قال: لا أمثال على لهذه القضية.

الثانى: تأويل العلم - لاشتهاره، بتلك الصفة- باسم الجنس الموضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن قولهم — مثلاً- : "قضية ولا أبا حسن لها"، معناه: لا فيصل

= ومعجم شواهد النحو: ٣٥٤. ولعبد الله بن فَضَالَة بن شُرَيك فى شرح اللمع لابن برهان: ٧٢/١، ومجمع الأمثال: ١١٣/١، والتخمير: ٥٠٤/١. ولفضالة بن شريك الأسدى فى الأغانى: ٥٧/١٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى: ٥/٢. ولعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك فى شرح المفصل: ٤١٦/٢. وبلا نسبة فى المقتضب: ٣٦٥/٤، والمسائل المنثورة:٩٧.

(١٤) البيت من البحر الطويل، وقد نسبه ابن هشام لجرير فى تخليص الشواهد: ٤٠٢، وبلا نسبة فى المقرب: ٢٥٩، وشرح التسهيل: ٤٤٩/١، والتذييل: ٢٨٨/٥، ٢٩٠، وتذكرة النحاة: ٥٢٩، ٥٣٨، والخزانة: ٥٧/٤، والدرر: ٢١٥/٢، ومعجم شواهد العربية: ٨٨/١، ومعجم شواهد النحو: ٣٢٧. يروى :"سليم" مكان "برىء" ، "صحيح" مكان "سليم".

(١٥) البيت من الرجز المشطور، وبعده: وَلافَتَى مِثْلُ ابنِ خَيَرِىٍّ ، وهو لبعض بنى دُبَير فى الدرر: ٢١٣/٢، وبلا نسبة فى الكتاب: ٢/ ٢٩٦، والمقتضب: ٣٦٢/٤، والأصول: ٣٨٢/١، والمسائل المنثورة: ٩٧، وتحصيل عين الذهب: ٣٤٥، وتخليص الشواهد: ١٧٩، والمقاصد: ١٦/٢، والخزانة: ٥٧/٤، ومعجم شواهد العربية: ٥٦٣/٢، ومعجم شواهد النحو: ٧٧٨.

(١٦) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢، وأسرار العربية: ٢٢٧، وشرح التسهيل: ٤٤٧/١ ــ ٤٤٨، وشرح الكافية لابن القواس: ٢٦١/١، والارتشاف: ١٣٠٨/٣.

(١٧) ينظر جواهر الأدب: ٢٣٧.

(١٨) الكتاب: ٢٩٧/٢.

لها؛ إذ عرف عن على -رضى الله عنه- الفصل فى الخصومات، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل.

ونظير هذا قولهم[١٩]: " لكل فرعون موسى"، أى : لكل جبار قهار، فيصرف "فرعون" و "موسى" لتاويلهما بالنكرة.

قال سيبويه[٢٠]: "وتقول: (قضية ولا أبا حسن)، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا ـــ رضى الله عنه ـــ؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) فى معرفة، وإنما تعملها فى النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المذكورين على"

وقد استثنى الرضى[٢١] من هذا التأويل لفظى "الله" ، "الرحمن" لأنهما لا يطلقان على غيره ـــ تعالى ـــ

- **المذهب الثانى: أنها (تعمل فى المعرفة)**

وهو مذهب الكوفيين[٢٢] حيث خالفوا الشرط المذكور

فأجاز الكسائى[٢٣] إعمالها فى العلم المفرد، نحو "لا زيد"، و"لاعمرو" والمضاف لكنية، نحو "لا أبا محمد"، و"لا أبا زيد"، والمضاف إلى الله أو الرحمن أو العزيز، نحو "لا عبد الله"، و"لا عبد الرحمن"، و"لا عبد العزيز" وبعضهم

---

(١٩) التخمير: ١/٥٠٣، وشرح المفصل: ٢/٤٦٢، والفوائد الضيائية: ١/٤٤٠، والخزانة: ٤/٥٧.

(٢٠) الكتاب: ٢/٢٩٧.

(٢١) شرح الكافية: ج٢ ص ٨٢٩.

(٢٢) التذييل: ٥/٢٧٨، ٢٨٧، والارتشاف: ٣/١٣٠٦، وتعلق الفرائد: ٤/١١٢، والهمع: ٢/١٩٤.

(٢٣) الأصول: ١/٤٠٦، والتذييل والتكميل: ٥/٢٨٦، والارتشاف: ٣/١٣٠٦، والهمع: ٢/١٩٤ ـــ ١٩٥، والدرر اللوامع: ٢/٢١١.

يسقط "أل" من الرحمن والعزيز، فيقول "لا أبا عبد عزيز" و"لا عبد رحمن"[٢٤].

أما الفراء[٢٥] فقد وافق الكسائى فى جواز إعمالها فى المضاف إلى "الله" فقط، و لم يجز إعمالها فى المضاف إلى "الرحمن" أو "العزيز" بحجة أن لفظ "عبد الله" لفظ مستعمل، يقال لكل أحد، بخلاف "عبد الرحمن" و"عبد العزيز" لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم "عبد الله".

كما أجاز الفراء[٢٦] إعمالها فى ضمير الغائب[٢٧]، واسم الإشارة، نحو "لا هو"، و"لا هى" ، و"لا إياه"، و "لا هذا"، و"لا هذين لك" محكوماً بتنكيره[٢٨] بأحد التأويلين السابقين[٢٩].

وحكى[٣٠] إن كان أحد سلك هذا الفج فلا هو يا هذا، قال أبو حيان "وإذا ثبت هذا فـ (هو) مرفوع على الابتداء، وحذف الخبر، لدلالة المعنى عليه[٣١].

---

(٢٤) التذييل والتكميل: ٢٨٧/٥، والارتشاف: ١٣٠٦/٣.

(٢٥) التذييل والتكميل: ٢٨٦/٥، والارتشاف: ١٣٠٦/٣، والهمع: ١٩٥/٢. نقل أبو حيان قولاً عن الفراء هذا نصه: "عن الفراء(إذا كان خبر "لا" النبرئة نكرة رفعته ونصبته، فإذا كان معرفة، أو ما يقارب المعرفة رفعته لا غير)" تذكرة النحاة: ٥٢٩ ، ٥٣٨.

(٢٦) التسهيل: ٦٨، والتذييل والتكميل: ٢٩١/٥ ــ ٢٩٢ ، والمساعد: ٣٤٧/١، وشفاء العليل: ٣٨٥/١، وتعليق الفرائد: ١١٦/٤، والهمع: ١٩٥/٢.

(٢٧) نسب أبو حيان إعمال "لا" فى ضمير الغائب إلى الكوفيين عامة. ينظر: التذييل: ٢٩١/٥ ــ ٢٩٢، والارتشاف: ١٣٠٨/٣. وفى الأصول: ٤٠٦/١ أن الكسائى والفراء حكيا عملها فى ضمير الغائب، واسم الإشارة.

(٢٨) التسهيل: ٦٨، وشرح التسهيل: ٤٤٩/١، والتذييل: ٢٩١/٥ ــ ٢٩٢، والمساعد: ٣٤٧/١.

(٢٩) أى تقدير: "مثل" بعد "لا" أو تأويل العلم باسم الجنس.

(٣٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٩٢/٥، والارتشاف: ١٣٠٨/٣، والمساعد: ٣٤٧/١.

(٣١) الارتشاف: ١٣٠٨/٣. وينظر: التذييل والتكميل: ٢٩١/٥..

وأما نحو "لا هو" و "لا هى" و"لا هـذين" هـاتين" فـلا يعرفـه البصريون[٣٢]. وقال الرضى[٣٣] "وهو بعيد غير مسموع" وقال بعضهمك هو منقول عن العرب، لكنه فى غاية الشذوذ، ولا يقاس عليه[٣٤] والتأويل فيما ورد منه ممكن[٣٥].

و لم يرتض ابن مالك التأويل الأول لأربعة أسباب هى:

١- أن العرب قد التزمت تجريد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من الأف واللام، فجاز عندهم "قضية ولا أبا حسن لها"، و لم يجز: "ولا أبا الحسن"، فلو كانت إضافة "مثل" منوية لم يلزم تجريد الاسم من "أل"[٣٦].؟

٢- أن العرب قد أخبرت عن الاسم المستعمل هذا الاستعمال بـ "مثـل" كقول الشاعر:

تُبكِّى عَلَى زَيد وَلا زَيدَ مِثْلُهُ بَرِيءُ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجوَانِحِ

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير (ولا مثل زيد مثله)، وذلـك فاسد[٣٧]، لأنه يستلزم الإخبار عن الشيء بنفسه، وذلك ممتنع[٣٨].

٣- أن المتحدث بهذا إنما يقصد به نفى مسمى العلم، وهذا غير متحقق بتقدير "مثل" إذ إن نفى مثل الشيء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل[٣٩].

---

(٣٢) التذييل والتكميل: ٢٩٢/٥، والارتشاف: ١٣٠٨/٣، والمساعد: ٣٤٧/١.

(٣٣) شرح الكافية: ج٢ ص٨٣٠.

(٣٤) التذييل والتكميل: ج٥ ص٢٩٢، والارتشاف ج٣ ص١٣٠٨، والمساعد ج١ ص٣٤٧.

(٣٥) المساعد: ج١ ص٣٤٧.

(٣٦) شرح الكافية الشافية: ج١ ص٥٣١.

(٣٧) السابق نفسه.

(٣٨) شرح التسهيل: ج١ ،ص٤٤٨ ــ ص٤٤٩.

(٣٩) السابق نفسه: ج١ ص٤٤٩.

٤- أن انتفاء مثل هذا العلم المستعمل هذا الاستعمال قد يكون معلوماً لكل أحد، وبالتالى لا يكون فى نفيه فائدة، نحو "لا بصرة لكم" ، و "لا أبا حسن لها"، و "لا قريش بعد اليوم"(٤٠).

كما أبطل التأويل الثانى؛ لاستلزمه ألا يستعمل هذه الاستعمال إلا علم مشترك فيه، كـ "زيد"، و"عمرو" ، وليس الأمر كذلك، فقد استعملت العرب هذا فى أعلام لا مثيل لها، كقول النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده" وقولهم "لا قريش بعد اليوم" و"لا بصرة لكم"(٤١).

فابن مالك يرى أنه لا يصح تقدير هذا النوع بتقدير واحد فى جميع الأمثلة، بل يقدر لكل مثال ما يليق به ويصلح له (٤٢) فيقدر "لا زيد مثله" بـ "لا واحد من مسميات هذا الاسم" أو بـ "لا مسمى بها الاسم"، ويقدر: "لا قريس" بـ "لا بطن من بطون قريس"، و "لا أبا حسن"، و"لا كسرى"، و "لا قيصر" بـ "لا مثل(٤٣).

---

(٤٠) شرح التسهيل: ج١ ص٤٤٩.

(٤١) شرح الكافية الشافية: ج١ ص٥٣١ ـ ص٥٣٢.

(٤٢) شرح التسهيل: ج١ ص ٤٤٩.

(٤٣) السابق نفسه، والتذييل والتكميل: ج٥ ص٢٩١، وتعليق الفرائد ج٤ ص١١٦.

٩- مسألة: أصل كلمة (كأن)

اختلف النحويون فى (كأن) أهى بسيطة أم مركبة:

١- ذهب الخليل ـــ ويتبعه سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢] والفراء من الكوفيين[٣]، إلى إنها مركبة من الكاف الجارة للتشبيه، و(إنّ) التى للتأكيد.

قال سيبويه (سألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهى نحو: كأى رجلاً، ونحو له كذا وكذا درهما[٤].

وقال ـــ وهو يتحدث عن زيادة اللام فى (لَعَلّ) وكذلك (كأنّ) لأن الكاف دخلت للتشبيه، ومثل ذلك: كذا وكأىّ[٥].

وكان حكمها أن تكون داخلة على الخبر، فإذا قلت: كأن زيداً أسداً، فأصله: إنّ زيداً كالأسد، فأرادوا العناية بحرف التشبيه، فقدموه إلى صدر الجملة، فانفتحت همزة (إنّ) لدخول الكاف عليها، كما تنفتح مع سائر العوامل الداخلة عليها، ولا موضع للكاف من الإعراب، ولا تعلق بظاهر ولا مضمر لمفارقتها موضعها الذى كان أخص بها، ولأنها قد ركبت مع (إنّ)، فصار الحرفان حرفاً واحداً، وأصبح له بالتركيب معنى جديد وحكم جديد لم يكن للجزأين المركب منهما من قبل، يقول ابن عصفور والذى حمل على إدعاء التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف فى نحو زيدٌ لعمرو، و لم

---

(١) الكتاب: ج٣ ص١٥٢ ، ص٣٣٢.

(٢) المقتضب: ج٢ ص٤١٠، والأصول فى النحو ج١ ص٢٣٠، وإيضاح الشعر ص ٨٧، والخصائص ج١ ص٣١٧، الصحاح ج٥ ص ٢٠٧٣، وشرح التسهيل ج٢ ص٦، شرح الكافية ج٢ ص٣٦٠.

(٣) الجنى الدانى ص ٥٦٩.

(٤) الكتاب: ج٣ ص ١٥١.

(٥) الكتاب: ج٣ ص ٣٣٢.

يتقرر بـ (إنّ)، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذى تقرر ذلك فيه كان أولى[٦].

٢- وذهب ابن الحاجب[٧] وتبعه المالقى[٨] وأبو حيان[٩] وابن هشام[١٠] إلى أنها حرف مفرد بسيط موضوع للتشبيه وقد استدلوا على ذلك بما يلى:

أ- أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ، والنظر إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجب التركيب.

ب- أنها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به، إذ ليست بزائدة، ويؤدى إلى أن تكون جاراً ومجروراً، ولا يستقيم مع الجار والمجرور الكلام، مع العلم أنه كان زيداً أسداً، كلام تام.

ج- أنها لا تتعذر بالتقدم والتأخير فى بعض المواضع نحو: كأن زيداً قام، وكأن زيداً فى الدار، وكأن زيداً عندك، وكأن زيداً أبوه قائم، ولو كان على التقدم والتأخير لكنت تقول: إن أصل ذلك: أن زيداً كقام، وأن زيداً كفى الدار، وأن زيداً كعندك، وإن زيداً كأبوه قائم، وأنت تعلم أن ذلك لا يجوز، لأن الكاف التى للتشبيه جارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لاغير، وعليه (فلا دليل يدل على التركيب، لاحتمال أن تكون كلمة برأسها للتشبيه، كما أن (ليت) كلمة برأسها للتمنى فهو أولى[١١].

---

(٦) شرح الجمل: ج١ ص ٤٤٩.

(٧) الإيضاح فى شرح المفصل ج٢ ص١٩٧، شرح العوامل المائة للجرجانى ص١٢ ب ، ص١٣أ

(٨) رصف المبانى ص ٢٨٤.

(٩) الارتشاف: ج٢ ص١٢٨.

(١٠) المغنى: ج١ ص ٢٥٣.

(١١) الإيضاح فى شرح المفصل ج٢ ص ١٩٧، رصف المبانى ص٢٨٤ ـ ص٢٨٥، الجنى الدانى ص٥٧٠.

١٠- مسألة: الخلاف فى دخول اللام على خبر (لكنّ)

دار خلاف بين النحاة فى مسألة دخول اللام[١] على خب (لكنّ) وكانوا فى ذلك على رأيين:

الرأى الأول: ان دخولها على خبر (لكن) غير جائز وهو رأى البصريين، وقد استدلوا بما يلى:

١. أن ذلك لو كان جائزاً لكثرة وروده فى كلام العرب، وعدم مجيئه فى القرآن الكريم وأشعار العرب دليل على عدم صحته[٢].

٢. أن المعنى الذى تفيده (إن) هو التوكيد، فناسب دخول اللام عليها، لتشاركهما فى إفادة المعنى نفسه، وأما (لكن) فإنها تفيد الاستدراك، ولا تدل على التوكيد، فلذلك لم يصح دخول اللام عليها[٣].

٣. أن اللام الداخلة الخبر هى لام ابتداء، فلا إشكال فى دخولها على خبر (إن)، لأن (إنّ) لا تغير معنى الابتداء، وأما بقية أخواتها فإن معنى الابتداء يزول معهن، ويحل معنى جديد، فـ (لكنّ) ـ مثلاً ـ إذا دخلت على الجملة زال عنها معنى الابتداء، وأصبحت دالة على الاستدراك، فلذلك لم يصح دخول اللام فى خبرها[٤].

---

(١) الموجز فى النحو ٣٨، والجمل فى النحو ٥٣، والإيضاح العضدى ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ٣٧٦/١، واللمع ١٢٥، وشرح ملحة الإعراب ١٦٥، والإنصاف ٢٠٩/١، والتبيين ٣٥٣، وشرح التسهيل ٢٩/٢.

(٢) التبيين ٣٥٣.

(٣) الإنصاف ٢١٤/١، والتبيين ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، وائتلاف النصرة ١٧٣.

(٤) اللامات للزجاجى ٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، وشرخ التسهيل ٢٩/٢.

الرأى الثانى: أن دخولها على خبر (لكنّ) جائز[٥].

وهو رأى الكوفيين، وقد استدلوا على ذلك:

بقول الشاعر[٦]:

..... ولكنَّنى مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

فاقتران اللام بخبر (لكنّ) فى هذا البيت دليل على الجواز[٧]، واحتجوا أيضاً لرأيهم بأن أصل (لكنّ) هو (إنّ) ثم زيدت عليها (لا) والكاف، ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الكاف، فنتج عن ذلك حرف واحد هو (لكن)[٨].

---

(٥) معانى القرآن للفراء ١/٤٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٦، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٤٦، والإنصاف ١/٢٠٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٣٠.

(٦) البيت من الطويل، وقد نص كثير من الباحثين على أنه لا يُعرف قائله ولا مطلعه.

وقد ذكر ابن الناظم له صدراً هو: (يلومونني فى حب ليلى عواذلى)

ومعنى عميد: أى محزون. انظر: معانى القرآن للفراء ١/٤٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٦، ومعانى الحروف للرمانى ١٣٤، والإنصاف ١/٢٠٩، وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٥٧.

(٧) الإنصاف: ج١ ص٢٠٩، والتبيين ص ٣٥٦.

(٨) الإنصاف: ج١ ص ٢٠٩، والتبيين ص٣٥٧.

١١- مسألة: العطف على الضمير المجرور المحل دون إعادة الجار عند الكوفيين

ذهب جمهور البصريين: إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور المحل إلا بإعادة الجار[١]، فعندهم أنه: لا يصح لك أن تقول: (مررت بك ويد)، بعطف (زيد) على محل الكاف المجرور بالباء؛ بل لابد من إعادة الجار معه، فنقول : (مررت بك وبزيد).

وذهب الكوفيون: إلى جواز العطف من غير إعادة الجار، وقد وافقهم يونس، وقطرب، والأخفش فى احد قوليه، واختار رأيهم ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام[٢]. وقد احتجوا لذلك بالسماع والقياس؛ أما السماع فمنه قوله تعالى "واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام" النساء (١)، على قراءة جر (الأرحام)[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٨١، ومعانى القرآن للأخفش ١/٢٤٣، والأصول ٢/٧٩، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٠، واللمع ١٨٥، والمفصل ١٥٢، والإنصاف ٢/٤٦٣، وكشف المشكل ١/٦٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦، والملخص لابن أبى الربيع ١/٥٨٩.

(٢) الإنصاف ٢/٤٦٣، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٧، وشرح الرضى ٢/٣٣٦، وشرح ابن القواس ٢/٧٩٦، البحر المحيط ٢/١٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٣٦، وشرح ابن القواس ٢/٧٩٧، والبحر المحيط ٢/١٥٦.

(٣) قرأ جمهور السبعة بنصب الميم، وقرأ حمزة بجرها، ووافقه النخعى وقتادة والأعمش، وقرأ عبد الله ابن يزيد بضمها. انظر: السبعة ٢٢٦، والتيسير ٩٣، والمحتسب ١/١٧٩، والبحر المحيط ٣/١٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٨٥.

(٤) البيت من البسيط وغير معروف القائل، الكتاب ٢/٣٨٣، والكامل ٢/٤٥، واللمع ١٨٥، والإنصاف ٢/٤٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤، والخزانة ٢/٣٣٨.

فاليومَ قرّبت تهجُونَا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فَمَا بكَ والأيامُ منْ عَجَبِ

وأما القياس فمن وجهين هما:

١- أن الضمير المجرور المحل فضله، كالضمير المنصوب المحل، ولما كان الضمير المنصوب المحل يجوز العطف عليه من دون إعادة العامل، لزم حمل الضمير المجرور المحل عليه فى ذلك(٥).

٢- أنه يجوز الإبدال من الضمير المجرور المحل وتوكيده من دون إعادة الجـــار، ويلزم من ذلك أن يجوز العطف عليه من دون إعادة الجار أيضاً، لأنها كلها من التوابع(٦).

---

(٥) شرح ابن القواس: ج٢ ص٧٩٧.

(٦) شرح الرجنى: ج٢ ص٣٣٧، والبحر المحيط ج٢ ص١٥٧، والفوائد الضيائية ج٢ ص٥٠.

١٢- مسألة: اخلاف فى فاعل (كفى)

دار خلاف بين النحاة فى فاعل (كفى) فى:

قوله تعالى ﴿قُل كفَى باللهِ شهيداً﴾ الرعد ٤٣.

وكانوا فى ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو (أن فاعل (كفى) هو لفظ الجلالة والباء زائدة).

وهو ما ذهب إليه سيبويه[١]، والجمهور[٢]، ومنهم: ابن السراج -فيما نسبه إليه أبو حيان[٣]-، وأبو على الفارسى[٤]، والرومانى[٥]، وابن جنى[٦] والثمانينى[٧]، وابن برهان العكبرى[٨]،و غيرهم[٩].

وقد يرد على هذا القول قولهم: "كفى بهند"؛إذ لو كان الفاعل "هند" لوجب أن يقال: كفت، بالتاء. قاله ابن هشام[١٠] مصححاً به قول الزجاج الآتى ذكره.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ج١ ص١٤٢، وارتشاف الضرب ج٤ ص١٧٠٠، والجنى الدانى ص٤٧

(٢) الفريد: ج١ ص١٤٢، والجنى ص٤٧، وحاشية الدسوقى ج١ ص٢٨٩.

(٣) الارتشاف: ج٤ ص١٧٠٠.

(٤) الإغفال: ج٢ ص٤١٩.

(٥) معانى الحروف ص٣٧.

(٦) سر الصناعة: ج١ ص١٤١.

(٧) الفوائد والقواعد ص ٢٣٨

(٨) شرح اللمع.

(٩) ينظر: أمالى ابن الشجرى: ١٣٠/١، وكشف المشكلات: ٣٦٨/١ ــ ٣٦٩، والمحرر الوجيز: ١٣٧/٤، والبيان: ٢١٢/١، والفريد: ٦٩٥/١، ٤٩١/٣، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٣٩٦/١، والصفوة الصفية: ٢٩٨/١، والبحر المحيط: ١٧٤/٣، والدر المصون: ٥٨٦/٣، والبرهان: ٢٥٢/٤، ومعترك الأقران: ٦٣٦/١، والإتقان: ١٨٤/٢، وروح المعانى: ٨/١١.

القول الثانى: وهو:

(أن فاعل "كفى" ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل "كفى"، وهو الاكتفاء، أى: كفى هو).

أى: الاكتفاء بالله، والباء ليست زائدة، و(بالله) على هذا فى موضع نصب، لأنه، مفعول به فى المعنى، وهو ما ذهب إليه ابن السراج[11].

قال ابن السراج[12]: "وقولهم: (كفى بالله)، قال سيبويه: إنما هو (كفى الله)، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: كفى كفايتى بالله، فحذف المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وهذا فى العربية موجود".

وقد اعترض هذا القول من وجهين:

أحدهما: إعمال ضمير المصدر[13]، فيكون "بالله" متعلقاً بضميره.

الثانى: إعمال المصدر محذوفاً[14]، على أن يقصد بالإضمار الحذف. وهذات الوجهان غير سائغين عند البصريين إلا فى الضرورة[15].

---

(١٠) المغنى: ١٤٤/١. وقد بيَّن الدسوقى فى حاشيته على المغنى: ٢٨٧/١ ما أراده ابن هشام من كلامه السابق بقوله: "ولو كان الفاعل (هند)، والفعل ليس بمعنى الأمر، لكان الواجب (كفت) بالتاء، فترك التاء دليل على أنه ضمّن (كفى) معنى (اكتف)، وأن الفاعل ضمير، لا أنه (هند) كما هو مذهب الجمهور".

(١١) معانى الحروف: ٣٧، وسر الصناعة: ١٤٢/١، والارتشاف: ١٧٠٠/٤، والجنى: ٤٩ ــ ٥٠، والدر المصون: ٥٨٦/٣، والمغنى: ١٤٤/١.

(١٢) الأصول فى النحو: ٢٦٠/٢.

(١٣) وأجاز الكوفيون إعمال ضمير المصدر فى المجرور وغيره. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٣/٢، والبحر المحيط: ١٧٤/٣، والمغنى: ١٤٤/١.

(١٤) وأجاز الكوفيون إعمال المصدر محذوفاً. ينظر: الجنى: ٥٠.

(١٥) سر الصناعة: ١٤٢/١، والجنى الدانى: ٥٠، والبحر المحيط: ١٧٤/٣، والدر المصون: ٥٨٦/٣ ــ ٥٨٧، والمغنى: ١٤٤/١.

وقد يجوز الأول على مذهب الرومانى[١٦]، وابن جنى[١٧]، لأن مذهبهما جواز إعمال ضمير المصدر فى المجرور ليس إلا، وحُكى هذا عن أبى على الفارسى[١٨] ولعله قول ثان له[١٩].

وفى موضع آخر من "الأصول"[٢٠] ما يفيد أن الفاعل هو لفظ الجلالة، والباء زائدة، فقال[٢١]: "وجاءت زائدة فى قولك: (حسبك بزيد)، و(كفى بالله شهيداً)، إنما هو كفى الله".

ويمكن أن يكون لابن السراج قولان فى المسألة؛ بدليل قول المرادى عنه[٢٢] "وأجاز ابن السراج فى (كفى بالله) وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من (كفى)، أى : كفى هو، أى: الإكتفاء.

وقد استبعد الرومانى رأى ابن السراج بقوله[٢٣]: "وهذا التأويل فيه بعدٌ، لقبح حذف الفاعل، ولأن الاستعمال يدل على خلافه.

---

(١٦) الجنى: ٥٠، والمغنى: ١٤٤/١.

(١٧) الارتشاف: ٢٢٥٧/٥، والجنى: ٥٠، والهمع: ٦٦/٥.

(١٨) الارتشاف: ٢٢٥٧/٥، والجنى: ٥٠ ، والمغنى: ١٤٤/١، والهمع: ٦٦/٥.

(١٩) فى البسيط: ٥٢٧/١ أن أبا على الفارسى منع هذه المسألة فى الإيضاح، وحكى عنه إجازته المسألة فى غير الإيضاح، وعلى هذا يكون له قولان فى المسألة.

(٢٠) ٤١٣/١.

(٢١) الأصول فى النحو: ٣١٤/١ .

(٢٢) الجنى: ٤٩ ــ ٥٠.

(٢٣) معانى الحروف: ٣٧.

(٢٤) سر صناعة الإعراب: ١٤٢/١.

كما ضعفه ابن جنى بقوله[٢٤]: "وهذا يضعف عندى؛ لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته".

القول الثالث: وهو أن (الباء دخلت، ليضمنّ (كفى) معنى (اكتفِ).

فتكون (كفى) على هذا النحو، فعلاً ماضياً بمعنى الأمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، ويزيد متعلق بالفعل (كفى)، والباء للتعدية، وليست بزائدة.

وهو مذهب وقول الزجاج[٢٥].

وقد اختاره ابن هشام[٢٦] مع إجازته للقول الأول.

والذى قاله الزجاج فى كتابه "معانى القرآن وإعرابه"[٢٧] ما نصه: "وكفى بنا حاسبين) منصوب على وجهين: على التمييز، وعلى الحال، ودخلت الباء فى (وكفى بنا)، لأنه خبر فى معنى الأمر، المعنى: اكتفوا بالله حسيباً".

وقد أنكر أبو على الفارسى رأى الزجاج بقوله[٢٨] "لم تدخل الباء من حيث كان خبراً بمعنى الأمر؛ إذ ليس هذا الكلام خبراً بمعنى الأمر، ولكنه على

---

(٢٥) معانى القرآن وإعرابه: ٢/٥٧، ٣/٣٩٤، وكشف المشكلات: ١/٣٦٨ ــ ٣٦٩، والبيان: ١/٢١٢، والفريد: ٣/٤٩١، والدر المصون: ٣/٥٨٧، والمغنى: ١/١٤٤. وقد ردَّ ياسين العيمى هذا الرأى بقوله: "وأقول: تفسير (كفى) على هذا القول بـ (اكتف) غير صحيح؛ إذ فاعل (كفى) حينئذ ضمير المخاطب، و(كفى) ماضٍ، وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر". حاشية العليمى على التصريح: ١/٢٧٠.

وينظر حاشية الدسوقى ج ١ ص ٢٨٧.

(٢٦) المغنى: ج١ ص ١٤٤.

(٢٧) ج٣ ص ٣٩٤.

(٢٨) الإغفال: ج٢ ص ٤١٧ ــ ص ٤١٨.

لفظ الخبر ومعناه، كقوله (وَمَا يَعزُبُ عَن رَّبِكَ مِن مِّثقَالِ ذَرَّةٍ)، وقولـــه (وَإِن كَانَ مِثقَالَ حَبَّةٍ مِن خَرْدَلٍ أَتَينَا بِهَا) الأنبياء ٤٧، وإذا كان المعنى هذا، وكان اللفظ مطابقاً للمعنى، لم يَسُغ العدول عنه إلى سواه، و لم تَقُم دلالة تنتقل بهـــذا اللفظ إلى غيره.

ومما قاله الفارسى أيضاً[٢٩]: لو كان ذلك بمعنى الأمر لجاز: كفى بالله تثب عليه، كما جاء (اتقى الله امرؤ يثب عليه) وامتناع هـــذا مـــن الجـــواز، وتركهم ان يجاب هذا كما يجاب الأمر، وما قدمناه قبلُ، دلالة علـــى أنـــه لا مذهب للأمر هنا.

---

(٢٩) الإغفال: ج٢ ص ٤١٨.

١٣- مسألة: نوع (إلاّ) فى قوله تعالى:
﴿لَوْ كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾ الأنبياء ٢٢

عن (إلا) عقد سيبويه ـــ رحمه الله ـــ بابا فى كتابه، فقال: هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعدها وصفاً بمنزلة (غير) و(مثل)[١].

وذكر من أمثلة هذا الباب قوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتا" الأنبياء ٢٢.

فالنص تضمن مجيء (إلا) بمعنى (غير) وتفصيل ذلك ما يلى:

ذكر النحويون أن الأصل[٢] فى (ألاّ) أن تكون للاستثناء، نحو قام القوم إلا زيداً، وأن الأصل فى (غير) أن تكون وصفاً كقوله تعالى "صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالين" الفاتحة ٧، على القول بأن "غير المغضوب عليهم" صفة للذين.

وقد تحمل كلمة واحدة منهما على الأخرى فيما هو أصل فيها[٣]، فيوصف بـ (إلاّ) ويستثنى بـ (غير)، وقد اضطرب كلام النحاة فى الوصف بـ (إلاّ) ، والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعى، ويكون الوصف بـ (إلاّ) وتباليها، لأنها وحدها ولا بالتالى، ومحكمة كالوصف باجار

---

(١) الكتاب: ج٢ ص ٣٣١.

(٢) الإيضاح العضدى: ج١ ص٢٠٩، المفصل ص٧٠ ـــ ص٧١، التوطئة ص ٢٨٠، شرح التسهيل ج٢ ص ٢٩٨، الارتشاف ج٢ ص٣١٢، الجنى الدانى ص ٤٧٨، الهمع ج١ ص ٢٢٩.

(٣) الكتاب: ج٣ ص ٣٣١، المقتضب ج٤ ص٤٠٨، الإيضاح العضدى ج١ ص ٢٠٩، المفصل ص٧٠ ـــ ص٧١، شرح الجمل لابن عصفور ج٢ ص٢٥٤، شرح التسهيل ج ٢ ص٢٩٨، البحر المحيط ج١ ص ٤٥٥، الجنى الدانى ص ٤٧٨، مغنى اللبيب ج١ ص ٧٠، شرح التصريح ج١ ص٣٦٠.

والمجرور، وقال بعضهم: قول النحويين: إنه يوصف بـــ (إلا) يعنون بذلك أنه (عطف بيان)[٤]، وقد استشهدوا بقول الشاعر[٥]:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهمْ منزلٌ خَلَقٌ بما فيها تَغَيّرَ ألاّ النُّؤْىُ والوَتِد

حيث جاءت (إلاّ) بعد الضمير، والضمير لا ينعت، فإلا النؤى عطف بيان من الضمير المستلق فى (تغّير) وقد خرج أن (إلا النؤى) بدل من الضمير فى (تغير)، وإنما صح البديل فى الموجب، لأن (تغير) بمعنى: لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجباً لفظاً، ولكنه منفى معنى، فيختار البدل[٦]

وأما الموصوف بـــ (إلاّ) فله شرطان[٧].

الأول: أن يكون جمعاً أو شبهه.

الثانى: أن يكون نكرة، أو معرفاً بـــ (ألاّ) الجنسية، نحو قوله تعـــالى "لو كان فيهما آلهه إلاّ الله لفسدتا" و"إلاّ الله" صفة لآلهة، ولا يجوز أن يجعـــل (الله) بدل، لأن شرط البدل فى الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إن) لأنهما حرفـــاً شـــرط والكـــلام معهمـــا موجب[٨]، ولذلك قال سيبويه[٩] (لو قلت: لو كان معنا إلاّ زيد لهلكنا لكنت قد أحلت) أى: أتيت بممنوع.

---

(٤) الارتشاف: ج٢ ص٣١٢ ــ ص٣١٣، الهمع: ج١ ص ٢٢٩.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأخطل، ديوانه ج٢ ص٤٣٤، التبيان فى إعراب القـــرآن ج١ ص ٨٥، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٤، البحر المحيط ج١ ص ٤٥٦، الارتشاف ج٢ ص٣١٣، شرح التصريح ج١ ص٣٤٩، شرح الأشمونى ج٢ ص١٤٤.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص٢٩٥، ضياء المسالك ج٢ ص١٨٤، شرح التـــصريح ج١ ص٣٤٩، شرح الأشمونى ج٢ ص١٤٥.

(٧) شرح التسهيل ج٢ ص٢٩٨، الارتشاف ج٢ ص٣١٣، البحر المحيط ج١ ص٤٥٦، الجنى الدانى ص٤٧٨، مغنى اللبيب ج١ ص٧٠، الهمع ج١ ص٢٢٩.

(٨) شرح التسهيل: ج٢ ص٢٩٨.

(٩) الكتاب: ج٢ ص ٣٣١.

وقد نص المبرد[١٠] وابن السراج[١١] على أن الذى يكون فيه (أل)، وتكون (إلا) فيه وصفاً أن يكون (أل) الجنسية، بخلاف ذى (أل) العهدية، وقد جوز ذلك الأخفش[١٢].

وحكى ابن السراج[١٣] أن أبا العباس المبرد قال (لو كان معما إلا زيد لغلبنا)، أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفى، وكلام المبرد فى المغتصب[١٤] مثل كلام سيبويه، أعنى أن التفريغ والبدل بعد (لو) غير جائز، وأن (إلا) لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء، ولا بالألف واللام على غير معهود، نحو: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وقد أمر بالرجل غيرك فيكرمنى[١٥] فكلام المبرد هذا موافق لكلام سيبويه والأخفش[١٦].

- ومن شواهد المعّرف الشبيه بالمنكر:

قول الشاعر[١٧]:

أنيختْ فألقتَ بلدَةً فَوقَ بلدَة قليلٌ بها الأصوات إلا بُغَامُهَا

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها.

---

(١٠) المقتضب: ج٤ ص٤١١ .

(١١) الأصول: ج١ ص٢٨٥.

(١٢) الهمع: ج١ ص ٢٢٩.

(١٣) الأصول: ج١ ص٣٠١ ــ ٣٠٢.

(١٤) المقتضب: ج٤ ص ٤٠٨.

(١٥) السابق نفسه.

(١٦) شرح التسهيل: ج٢ ص ٢٩٩.

(١٧) البيت من الطويل وهو لذى الرمة، ديوانه ص ٦٣٨، الكتاب ج٢ ص ٣٣٢، والمقتضب ج٤ ص ٤٠٩، الأصول ج١ ص ٢٨٦، شرح التسهيل ج٢ ص٣٠٠، البحر المحيط ج١ ص٤٥٥، مغنى اللبيب ج١ ص٧٢، المساعد ج١ ص٥٧٩، الهمع ج١ ص٢٢٩.

ومن شواهد شبه الجمع :

قول الشاعر[١٨]:

لو كان غيرى سُليمى الدّهرَ غيّرَه وقعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الأكرُ

فإلا الصارم: صفة لغيرى.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه، لأنه مثل بـ (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا)، فـ (رجل) ليس جمعاً ولا شبهه.

---

(١٨) البيت من البسيط وهو للبيد بن ربيعه، ديوانه ص٦٢، الكتاب ج٢ ص٣٣٣، شرح التسهيل ج٢ ص٣٠١، مغنى اللبيب ج١ ص٧٢، المساعد ج١ ص٥٧٩، شرح الأشمونى ج٢ ص١٥٦.

١٤- مسألة: الخلاف فى أصل (لَنْ)

اختلف العلماء فى الحرف الناصب (لن) من حيث البساطة أو التركيب، وكانت آراؤهم فى ذلك على النحو التالى:

١- ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الحرف (لن) حرف بسيط غير مركب من حروف أخرى، وهو حرف ينصب الفعل المضارع بنفسه، وقد كان اعتمادهم فى ذلك على الأصل إذ الأصل فى الحروف البساطة حتى يدل دليل على التركيب[١].

٢- ذهب الخليل بن أحمد فى إحدى الروايتين عنه[٢] إلى أن الحرف (لن) مركب من حرفين هما (لا) و(أن)، وقد لحقهما التخفيف نظراً لكثرة الاستعمال، فحذفت الهمزة من (أن)، ثم تبع ذلك حذف الألف من (لا)، لتقاء الساكنين، فتكون الحرف (لن)[٣]، وقد تباينت تعليلات العلماء لهذا الرأى المنسوب للخليل، فقال بعضهم: غن الخليل لما رأى أن (لن) تنفى الفعل المستقبل، وهى بذلك تشبه (لا)، ورأى أيضاً أن (لن) تنصب الفعل المستقبل، وهى بذلك تشبه (أن)، قضى بأن (لن) مركبة من ذينك الحرفين[٤].

---

(١) الكتاب ٣/٥، ومعانى القرآن للأخفش ١/١٢٨، والمقتضب ٢/٨، ومعانى القرآن وغعرابه للزجاج ١/١٦١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤٠، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٣١.

(٢) والرواية الثانية عنه أنه موافق لرأى الجمهور فى أن (لن) تنصب الفعل بنفسها، وليس ما بعدها صلة لها، وهذا يعنى أنها حرف بسيط غير مركب. انظر: معانى القرآن للزجاج ١/١٦٠، ولسان العرب، باب النون، فصل اللام، كلمة (لن).

(٣) الكتاب ٣/٥، والأصول ٢/١٤٧، والمسائل الحلبيات ٤٥، وكتاب الشعر ١/٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٥، وشرح عيون كتاب سيبويه للمحريطى ١٨٠، والنكت ١/٦٩٢، وقد نُسب هذا القول للكسائى، انظر: التصريح ٢/٢٣٠، والهمع ٢/٢٨٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٢، والتصريح ٢/٢٣٠، والهمع ٢/٢٨٦.

وقال آخرون: إن الخليل حكم على (لن) بأنها مركبة من (لا) و (أن) بسبب أنه يرى أن نصب الفعل المضارع لا يكون إلا بـ (أن) وحدها ظاهرة كانت أو مضمرة[٥].

وقد يكون من الأسباب التى جعلت الخليل يقول بتركيب (لن) أنه رأى ذلك الأصل ظاهراً فى بعض التراكيب، كما فى قول الشاعر[٦].

يُرَجِّى المرءُ ما لا أَنْ يلاقى وتَعرضُ دونَ أقربه الخطوبُ

٣- ذهب الفراء إلى أن أصل (لن) هو (لا)، ثم حصل تغيير فى ذلك الأصل بقلب الألف نوناً، ونتج عن ذلك الحرف (لن)[٧]، وقد حمل الفراء على ذلك ما رآه من تطابق فى بعض الصفات بين ذينك الحرفين، من حيث إنهما حرفان ثنائيان نافيان، وقد جعل كلمة (لا) هى الأصل، غما لأنها أكثر استعمالاً[٨]، وإما لأنها أدخل فى باب النفى من (لن)؛ لكون (لن) لا تنفى إلا المضارع[٩].

---

(٥) معانى الحروف للرمانى ١٠٠.

(٦) البيت من الوافر، ونسبه أبو زيد إلى الشاعر الجاهلى جابر بن رألان الطائى، وقيل: لإياس بن الأرت، وقد رُوى: (ما أن لا يلاقى)، ورُوى أيضاً: (ما إن يلاقى)، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين، وقد وُصف هذا البيت بأنه ضرورة. انظر: النوادر لأبى زيد ٦٠، والتصريح ٢/٢٣٠، وشرح شواهد المغنى ١/١٠٧، والخزانة ٨/٤٤٠ .

(٧) منثور الفوائد للأنبارى ٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٥، والارتشاف ٢/٣٩٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٢٨٧، والجامع الصغير له ١٦٩، والفوائد الضيائية للجامى ٢/٢٣٩، وشرح الأشمونى ٣/٤٩٥.

(٨) التصريح للأزهرى ٢/٢٣٠.

(٩) الهمع للسيوطى ٢/٢٨٦.

١٥- مسألة: القول فى إفادة (لَنْ) لمعنى التأبيد

ذهب جمهور العلماء أن (لَنْ) حرف يفيد نفى الفعل فى المستقبل[١] فإذا قلت: (لن أغادر) فمعنى ذلك أنك تنفى وقوع المغادرة منك فى المستقبل، وخالف الزمخشرى فى ذلك، فذهب إلى أن (لَنْ) تفيد تأبيد النفى[٢]، وهذا يعنى أنها بالإضافة إلى ما تدل عليه من نفى حدوث الفعل فى المستقبل، فإنها تدل أيضاً على أن النفى مستمر لا ينقطع، فإذا قلت: (لن أغادر) فمعنى ذلك أن هذا الفعل لن يحصل منك على الإطلاق، لا فى المستقبل القريب، ولا فى المستقبل البعيد، وقد استدل لمذهبه بقوله تعالى: (لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له) الحج ٧٣. ووجه الاستشهاد بالآية أن الله سبحانه وتعالى نفى عن أولئك الطواغيت الذين يُعبدون من دون الله القدرة على خلق أى شىء حتى ولو كان المخلوق ضعيفاً كالذباب، وهذا النفى غير منقطع أبداً، والذى أفاده هو (لَنْ).

---

(١) الكتاب ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١١١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٨٦٨، وشرح الرضى للكافية ٤/٣٨، ورصف المبانى ٢٨٥، وشرح قطر الندى لابن هشام ٥٨، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ٢/٢٨٦.

(٢) انظر نسبة هذا الرأى للزمخشرى فى: الجنى الدانى ٢٧٠، وشرح القطر ٥٨، والمغنى ١/٤٦٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ٢/٢٨٦، وقد وافقه ابن يعيش فى شرح المفصل ٨/١١٢، وابن عطيه فى المحرر الوجيز ٧/١٥٥.

١٦- مسألة: القول فى إفادة (لَنْ) لمعنى التأكيد

ذهب جمهور النحويين أن (لن) حرف نفى مختص بالدخول على الفعل المضارع، وأنه إذا دخل على الفعل المضارع خلصه إلى الاستقبال، وأفاد نفيه دون أن يكون النفى بها آكد من النفى بـ (لا)[١]، وعلى ذلك فإن قولك: (لن أقوم) مساو لقولك: (لا أقوم) فى إفادة نفى الفعل، وليس حرف النفى فى إحدى عاتين الجملتين بأشد توكيداً للنفى من الآخر.

وخالف فى ذلك الزمخشرى، فذهب إلى أن النفى بـ (لن) نفى مؤكد، وهو أشد من النفى بـ (لا)[٢]، وفى ذلك يقول: "فإذا قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفى الذى تعطيه (لا)؛ وذلك أن (لا) تنفى المستقبل، تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً"[٣]، ومعنى ذلك أن (لن) تفيد التأكيد فى النفى.

---

(١) التبصرة ٣٩٦/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٦٨/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥، والجنى الدانى ٢٧٠، والمغنى ٤٦٥/١، والمساعد ٦٦/٣، واللؤلؤة للسُّرُمَرِّى ٣٥٥، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٨٦/٢، وشرح الأشمونى ٤٩٥/٣، وضياء السالك ٣/٤.

(٢) شرح الأنموذج للأردبيلى ٢٣٣، والكشاف ١١٣/٢، والمفصل ٤٠٧، وقد نسبه إليه كثيرون، انظر: الجنى الدانى ٢٧٠، والمساعد ٦٦/٣، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٢٨٦/٢، وشرح الأشمونى ٤٩٥/٣، وضياء السالك ٤/٤.

(٣) الكشاف: ج٢ ص١١٣.

١٧- مسألة: ما حذف من: (مِنِي / وعَنِي)

أوجب جمهور النحاة[١] نون الوقاية ياء المتكلم؛ إن جُرَّت بـ "مِنْ"، أو "عَنْ"، فيقال: مِنِّى ، وعَنِّى، وكقوله تعالى: (فَتَقَبَّل مِنِّى إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ) آل عمران ٣٥.

وقد عللوا زيداة نون الوقاية لـ "مِنْ ، وعَنْ" حتى يسلم سكون البناء؛ لأنه الأصل فى البناء.

قال سيبويه[٢]: "وسألته ـ رحمه الله ـ عن قولهم: (عَنِّى ، وقَدْنِى ، وقَطْنِى ، ومِنِّى ، ولَدُنِّى)، فقلت: ما بالهم جعلوا إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، و لم يريدوا أن يحركوا الطاء التى فى (قَطْ) ولا النون التى فى (مِنْ)، فلم يكن لهم بدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك، إذ لم يريدوا أن يُحرِّكوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور".

أمَّا النون المحذوفة من (مِنِى ، وعَنِى) ـ بتخفيف النون ـ فى قول الشاعر[٣]:

---

(١) الكتاب: ٢/٣٧٠، وشرح الكتاب: ١/١٣٩، والمفصل: ١٣٩ ـ ١٤٠، والتوطئة: ١٨٧، والتسهيل: ٢٥، والتذييل والتكميل: ٢/١٨٧، وأوضح المسالك: ١/١١٨.

(٢) الكتاب: ج٢ ص ٣٧٠.

(٣) البيت من البحر المديد، و لم أهتدِ إلى قائله، وبعض المحققين يشك فى أصالته. ونُسب لبعض النحويين فى التخمير: ٢/١٧٨، وشرح ابن الناظم: ٤٤. وهو بلا نسبة فى شرح الكتاب: ١/١٣٩ والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه: ١٣٥، وشرح المفصل: ٣/٨١، والتوطئة: ١٨٨، وضرائر الشعر: ١١٣، وشرح التسهيل: ١/١٣٤، وشرح الكافية: ق (٢) مج (١) ص ١٦٦، وتخليص الشواهد: ١٠٦، والخزانة: ٥/٣٨٠، والدرر: ١/٢١٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٦٨٠. يروى: "عنه" مكان "عنهم"، و"من هند ولا هند مِنِى" مكان "من قيس ولا قيس مِنِى"، قوله: "قيس" فى الموضعين يروى بلا صرف على إرادة القبيلة، ومصروفاً على إرادة أبيها.

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلا قَيْسُ مِنِى

فذهب النحاة[٤] إلى أن المحذوف من "مِنِى ، وعَنِى" فى البيت هو نون الوقاية، وحذفها هنا خاص بضرورة الشعر.

وقال أبو سعيد السيرافى[٥]: وربما حذفوا النون فى الشعر، فأضافوا وكسروا الحرف الساكن، كما حُكى عن بعض العرب أنه يقول: مِنِى، وعنِى، وقَدِى.

---

(٤) شرح الكتاب: ١/١٣٩، وشرح المفصل: ٣/٨١، والتوطئة: ١٨٧، وضرائر الشعر: ١١٣، وشرح التسهيل: ١/١٣٤، وشرح الكافية: ق (٢) مج (١) ص ١٦٥ — ١٦٦، ورصف المبانى: ٤٢٣، وشرح الكافية لابن جماعة: ٢٠١: والارتشاف: ٢/٩٢٤ ، ٥/٢٤١٣، التذييل والتكميل: ٢/١٨٧، والجنى: ١٥١، وأوضح المسالك: ١/١١٨، وشرح ابن عقيل: ١/١١٤، وشرح الألفية للأندلسى: ١/١٨٧، وشرح المكودى: ٢٧، وشرح الأشمونى: ١/١٠٥، والهمع: ١/٢٢٣، والأشباه والنظائر: ١/٩١، والخزانة: ٥/٣٨١، حاشية الدسوقى: ٢/٣٠٧، والدرر: ١/٢١٠.

(٥) شرح الكتاب: ١/١٣٩.

١٨- مسألة: اخلاف فى حذف (نون الوقاية) من: (قَدْ ، وقَطْ)

القاعدة أن: نون الوقاية تدخل قبل باء المتكلم على: (قَدْ ، وقَطْ)، طلباً للمحافظة على سكونهما[١]، وذكل نحو:

قول الراجز[٢]:

امتَلأَ الحَوضُ وَقَالَ: قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

وقول الآخر[٣]: قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

قال سيبويه[٤]: "وسألته ــ رحمه الله ــ عن قولهم :(عَنّى ، وقَدْنِي ، وقَطْنِي ، ومِنِّي ، ولَدُنِّي) فقلت: ما بالهم جعلوا إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه يــاء الإضــافة إلا كــان

---

(١) الكتاب: ٢/٣٧٠، والمقتضب: ١/٢٤٩، وشرح الكتاب: ١/١٣٩، والقواعد والفوائد للشمانيين: ٤١٤، والمفصل: ١٣٩.

(٢) البيتان منمشطور الرجز، ولم أقف على قائلهما، وهما بلا نسبة فى إطــلاح المنطــق: ٥٧، ٤٣٢، ومجالس ثعلب: ١/١٥٨، واللامات: ١٤٠، والخصائص: ١/٧٧، ومعجــم المقــاييس: ٥/١٤، والإنصاف: ١/١٣٠، واللسان: ٧/٣٨٢ ــ قطط، ١٣/٣٤٤ ــ قطن، وتخليص الشواهد ١١١، والمقاصد: ١/٣٦١، ومعجم شواهد العربية: ٢/٥٥٢.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده: لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ، وهو لحُمَيد بن مالك الأرْقَــط فى التنبيه على أوهام ابى على فى أماليه: ٦١، واللسان: ١/٣٤٤ ــ خبــب، ٣/٣٤٧ ــ قــدد، والمقاصد: ١/٣٥٧، والتصريح: ١/١٢٢، وشرح شواهد المغنى: ١/٤٨٧، وشرح أبيات المغــنى: ٤/٨٥، والخزانــة: ٥/٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٦/٢٤٦، والــدرر: ١/٢٠٧، والمفضل فى شرح أبيات المفصل: ١٣٩، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٧١٧. ولحميد ابن ثور فى الصحاح: ١/٥٣١.

(٤) الكتاب: ٢/٣٧٠.

متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التى فى (قَطْ) ولا النون التى فى (مِنْ)، فلم يكن لهم بدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك، إذ لم يريدوا أن يُحرِّكوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور".

وقد اختلف[٥] فى حذفها من "قَدْ" ، و "قَطْ"[٦] على قولين:

القول الأول: ما ذهب إليه سيبويه[٧]، وبعض النحويين[٨]، ومنهم: أبو على الفارسى[٩]، والشريف عمر الكوفى[١٠]، والشلوبين[١١]، وابن عصفور[١٢]، وأبو حيان[١٣]، والسيوطى[١٤] من أنه لا يجوز حذفها منهما إلا فى ضرورة الشعر. وعُزى هذا القول للبصريين[١٥].

---

(٥) وفى المسألة تفصيل آخر، وهو ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وأكثر البصريين من أن "قَدْ" و"قَطْ" إذا كانتا بمعنى "حَسْبُ" فإنه يجوز إثبات نون الوقاية معهما وحذفها. أمَّا الكوفيون فأجازوا حذفها منهما إذا كانتا بمعنى "حَسْبُ"، وألزموها إياها إذا كانتا اسم فعل بمعنى "كفى". ينظر. الارتشاف: ٢/٩٢٤ ــ ٩٢٥، والجنى: ٢٥٣، وتوضيح المقاصد: ١/١٨٦ ــ ١٨٧، والمساعد: ١/٩٥.

(٦) يُقصد بـ "قَدْ"، و"قَطْ" ــ هنا ــ الاسميتين اللتين بمعنى "حَسْبُ". ينظر التصريح: ١/١٢٢.

(٧) الكتاب: ٢/٣٧١، والمفصل: ١٤٠، وشرح المقدمة الجزولية: ٢/٦٤٧، والارتشاف: ٢/٩٢٤، وأوضح المسالك: ١/١٢٠.

(٨) ينظر توضيح المقاصد: ١/٣٨٦.

(٩) الإغفال: ٢/٣٨٣ ــ ٣٨٤ ، ٣٩٣ ــ ٣٩٤.

(١٠) البيان فى شرح اللمع ص ٣٤٦.

(١١) التوطئة ص ١٨٧ ــ ص ١٨٨.

(١٢) ضرائر الشعر ص ١١٣ ــ ص١١٤.

(١٣) التذييل والتكميل: ٢/١٨٧، والارتشاف: ٥/٢٤١٣.

(١٤) همع اللوامع: ١/٢٢٣، والمطالع السعيدة: ١٤٤.

(١٥) ضرائر الشعر: ١١٤.

قال سيبويه: "وقد جاء فى الشعر: (قَطِى) ، و(قَدِى). فأما الكلام فلا يدَّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعرُ فقال فقال (قَدِى)، شبَّهه بـ (حَسْبى)، لأن المعنى واحد. قال الشاعر:

قَدْنِى مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيْحِ الْمُلْحِدِ

لما اضطر شبَهه بـ (حَسْبى ، وهَنى)[١٦].

القول الثانى: ما ذهب إليه بعض النحويين[١٧]، ومنهم: الزجاج[١٨]، والحيدرة اليمنى[١٩]، وأبو موسى الجُزُولى[٢٠]، وابن الحاجب[٢١]، وأبو على الشلوبين[٢٢]، وابن مالك[٢٣]، والإسفراييني[٢٤]، وابن الناظم[٢٥]، وابن القواس[٢٦]، والمالقى[٢٧]، وابن جماعة[٢٨]، والمرادى[٢٩]،و غيرهم[٣٠] من أن ذلك جائز فى السعة والاختيار، لا فى ضرورة الشعر.

---

(١٦) الكتاب: ٢/٣٧١ ــ ٣٧٢

(١٧) النجم الثاقب: ٢/٦٤٤

(١٨) معانى القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٤

(١٩) كشف المشكل: ٥٠٣

(٢٠) المقدمة الجزولية: ٦٢ ــ ٦٣.

(٢١) شرح المقدمة الكافية: ٢/٧٠٢.

(٢٢) شرح المقدمة الجزولية: ٢/٦٤٥ ــ ٦٤٦.

(٢٣) التسهيل: ٢٥، وشرح التسهيل: ١/١٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ: ١/١٤٤، والتذييل: ٢/١٨٧، وشرح الألفية للأندلسى: ١/١٩٠، وتعليق الفرائد: ١/٦٢، والتصريح: ١/١٢١.

(٢٤) اللباب فى علم الإعراب: ٢٩.

(٢٥) شرح ابن الناظم: ٤٤، وأوضح المسالك: ١/١٢٠، والهمع: ١/٢٢٤.

(٢٦) شرح ألفية ابن معطٍ: ١/٦٨٠.

(٢٧) رصف المبانى: ٤٢٣

(٢٨) شرح الكافية: ٢٠١.

(٢٩) توضيح المقاصد: ١/٣٨٦

(٣٠) أوضح المسالك: ١/١٢٠، وتخليص الشواهد: ١٠٧ ، ١٠٩، وشرح ابن عقيل: ١/١١٥، وشرح الألفية للأندلسى: ١/١٩٠ ــ١٩١، وشرح الأشمونى: ١/١٠٥، وحاشية الصبان: ١/١٨٣.

وقال أبو موسى الجزُولى: "وتَلْحَقُ به نونُ الوقاية مع ياء المتكلم فى الأشهر إذا اتصل بـ (مِنْ)، و(عَنْ)، و(قَدْ)، و(قَطْ)، وأنت فى إلحاقها معه متصلاً بـ (لَدُنْ) مُخَيَّرٌ"(٣١).

وقد جعل ابن الناظم الحذف أكثر من الإثبات، فقال: "وأمَّا (قَدْ)، و(قَطْ) فبالعكس من (لَدُنْ)؛ لأن (قَدِى)، و(قَطِى) فى كلامهم أكثر من (قَدْنِى)، و(قَطْنِى)(٣٢).

وقد استشهد أصحابُ هذا القول بحديث: "قَطِى قَطِى بعزَّتكَ"(٣٣). يروى بسكون الطاء، وبكسرها مع الياء ودونها، و"قَطْنِى قَطْنِى" بنون الوقاية، و"قَطِ قَطِ" بالتنوين(٣٤).

وعلَّلوا عدم لحاقها بها فيما استشهدوا به بأنها اسم، والأسماء لا تدخلها نون الوقاية(٣٥).

---

(٣١) المقدمة الجزولية فى النحو: ٦٢ ــ ٦٣.

(٣٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ٤٤.

(٣٣) هذا جزء من حديث أنس ــ رضى الله عنه ــ فى وصف النار، وتمامه: "لا تزالُ جهنَّم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع ربُّ العزة فيها قدمه، فتقول قَطْ قَطْ وعزَّتك، ويُزْوَى بعضُها إلى بعض" أخرجه البخارى فى (كتاب الإيمان والنذور ــ باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته): ٧٧٦.

(٣٤) شرح التسهيل: ١/١٣٣، وتوضيح المقاصد: ١/٣٨٥، وشرح الأشمونى: ١/١٠٦.

(٣٥) القواعد والفوائد للثمانينى ص٤١٤، وشرح ألفية ابن معطٍ: ج١ ص٦٨٠، والتصريح ج١ ص١٢١.

١٩- مسألة: حكم إعراب المرفوع بعد (مُذْ / ومُنْذُ)

للعلماء فى إعراب كلمتى (مُذْ ، ومُنْذُ) إذا استعملتا اسمين وفى الاسم المرفوع اواقع بعدهما مذاهب، وذلك فى نحو:

قولك: ما رأيت زيداً مذ يومان

أو: ما رأيت زيداً منذُ يوم الجمعة.

وقد جاءت أقوالهم على هذا النحو:

١- ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (مُذْ ومُنْذُ) خبر للمبتدأ الذى هو (مذ ومنذ)، وهما معرفتان بالإضافة؛ لأنهما إما أن يكونا بالمعنى أول المدة، وذلك إذا كان السؤال عن وقت معين نحو "ما رأيت زيداً منذ يوم الجمعة" أى: أول المدة يوم الجمعة، وإما أن يكونا بمعنى جميع المدة، وذلك إذا كان السؤال عن كمية المدة نحو: (ما رأيت زيداً مذ يومان) أى: جمع المدة يومان، وفى الحالتين يكون الكلام مكوناً من جملتين[1].

---

(١) المقتضب ٣/٣٠، والموجز فى النحو لابن السراج ٥٩، وأمالى الزجاجى ١٤٤، والبغداديات ٥٢٥، ومعانى الحروف للرمانى ١٠٣، والواضح للزبيدى الإشبيلى ٢٣٨، المقتصد ٢/٨٦١، وشرح عيون الإعراب للمحاشعى ٢٠٦، ومقدمة فى النحو لأبى الفرج الصقلى ٦٦، وشرح ملحة الإعراب للحريرى ٩٠، وتلقيح الألباب للشنترينى ١١٤، والفصول فى العربية لابن الدهان ٣١، والهادى فى الإعراب للقبيصى ١١٣، والمقرب ١/٢٠٢، ومفتاح الإعراب للمحلى ١٠٣، ولباب الإعراب للإسفراينى ٤٤٣.

٢- ذهب بعض البصريين، منهم الأخفش، والزجاج، والزجاجى إلى ان (مُذْ ، ومُنْذُ) هما الخبر، وما بعدها هو المبتدأ، وذلك لأنهما بمعنى الظرف، فإذا قيل: (ما رأيت زيداً مذ يومان) فالمعنى: بينى وبين انقطاع رؤيته يومان[٢].

٣- ذهب الفراء إلى ان الاسم الواقع بعد (مُذْ ومُنْذُ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة (ذو)[٣]، فإذا قيل: (ما رأيت زيداً منذ يومان)، فالتقدير عنده: منذ هو يومان، والمعنى: ما رأيت زيداً من الوقت الذى هو يومان، وحجته[٤] أن (مُذْ ومُنْذُ) مركبتان من (مِنْ) و (ذو) التى بمعنى (الذى)، و(الذى) توصل بالمبتدأ والخبر، وقد يُحذف المبتدأ العائد كما فى قوله تعالى "تماماً على الذى أحسن"[٥] الأنعام ١٥٤.

٤- ذهب بعض الكوفيين إلى أن الاسم الواقع بعد (مُذْ ومُنْذُ) مرتفع بإضمار فعل، فإذا قيل: (ما رأيت زيداً مذ يومان)، فالتقدير: مذ مضى يومان[٦]، وحجتهم أن (مُذْ ومُنْذُ) مركبتان من (مِنْ) و(إذ) ، و(إذ) تضاف إلى

---

(٢) الجمل للزجاجى ١٤٠، ومعانى الحروف للرمانى ١٠٣، والقواعد والفوائد للشكانى ١٢٠، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٦٠، والارتشاف ٢/٢٤٣، والجنى الدانى ٥٠٢، والمساعد ١/٥١٥، والمغنى ١/٥٤٢، والتصريح ٢/٢٠، والهمع ٢/١٦٣.

(٣) الإنصاف ١/٣٨٢، والارتشاف ٢/٢٤٣، والجنى الدانى ٥٠٢، والمغنى ١/٥٤٢، وائتلاف النصرة ١٤٦، والتصريح ٢/٢٠، والهمع ٢/١٦٣، وشرح ابن القواس ١/٣٨٣.

(٤) الإنصاف ١/٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٦ .

(٥) قراءة الضم شاذة، وهى قراءة ابن يعمر. انظر: المحتسب ١/٢٣٤ .

(٦) الإنصاف ١/٣٨٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٦٠ ونسبه لكسائى، وشرح ابن القواس ١/٣٨٣، وتذكرة النحاة ١٠، الارتشاف ٢/٢٤٣ ونسبه للفراء، والجنى الدانى ٥٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢٢، والمساعد ١/٥١٣، والمغنى ١/٥٤٢، وأوضح المسالك ٣/٦٠، والتصريح ٢/٢٠، وائتلاف النصرة ١٤٦، وشفاء العليل ١/٤٧٤، والهمع ٢/١٦٣.

الفعل والفاعل كثيراً كما فى قولك: (إذ قام زيد)، فلذلك كان الاسم المرتفع بعدهما على تقدير فعل، وكذلك فإن الفعل يُستعمل بعدهما باعتبار (إذ) كما فى قولك: (ما رأيت زيداً مذ سافر)[٧].

(٧) الإنصاف ٣٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨.

٢٠- مسألة الخلاف فى الموقع الإعرابى للجملة الاسمية المبدوءة بـ (مُذْ ومُنْذُ)

القاعدة أن: الاسم اواقع بعد (مُذْ ومُنْذُ) يكون مرفوعاً وذلك فى نحو: قولك: ما رأيت زيداً مذ يومان.

وما رأيته منذُ يوم الجمعة.

وقد سبق بيان خلاف العلماء فى إعرابهما وإعراب الاسم المرفوع بعدهما[١] وتبين أن أكثر البصريين يعد (مُذْ ومُنْذُ) مبتدأين وما بعدهما خبر لهما، ومن البصريين من قال بعكس ذلك، وعلى كلا الرأيين فإن (مُذْ ومُنْذُ) والاسم المرفوع بعدهما يكونان جملة أسمية، وإذا سألت عن موقع هذه الجملة الأسمية من الإعراب فإنك ستجد أن أولئك العلماء قد اختلفوا فى الإجابة عن هذا السؤال على النحو التالى.

ذهب جمهور النحويين: إلى أن هذه الجملة الأسمية المكونة من (مُذْ ومُنْذُ) والاسم المرفوع بعدهما جملة لا محل لها من الإعراب[٢]، وقد صرح بعضهم بعلة ذلك، وأجمل آخرون، فمنهم من قال: إن تلك الجملة الأسمية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تفسيرية[٣]؛ أى أنها جاءت مفسرة للجملة السابقة لها؛ لأن الجملة السابقة فى قولك: (ما رأيت خالداً مذ يومان) تفيد انقطاع رؤيتك خالداً دون تحديد زمن لذلك الانقطاع، فجاءت جملة (مذ يومان) لكى

---

(١) راجع المسألة السابقة رقم (١٩).

(٢) المقتضب ٢/٨٦٠، واللباب ١/٣٧٢، وشرح الرضى للكافية ٣/٢١٧، وشرح ابن القواس لألفية ابن معطى ١/٣٨٢، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٣، والمغنى ٢/٢٠، والهمع ٢/١٦٧ .

(٣) شرح الرضى للكافية: ج٣ ص٢١٧.

تفسر ذلك الزمن وتحدده. ومنهم من قال: إن تلك الجملة الأسمية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها استئنافية[٤]؛ أى أنها جملة مستأنفة جاءت بعد تمام جملة سابقة لها، ومنهم من قال إن تلك الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جوابية[٥]؛ أى أنها خرجت نمخرج الجواب عن سؤال مقدر جاء بعد تما الجملة الأولى، فعندما تقول: (ما رأيت خالداً) فكأن سائلاً سألك: ما أمد ذلك؟ فقلت له مجيباً عن سؤاله: (مذ يومان) ، وهى على هذا النحو شبيهة بالجملة الاستئنافية.

وقد خالف السيرافى جمهور النحويين فى هذه المسألة، فذهب إلى أن لتلك الجملة الأسمية محلاً من الإعراب، وهو النصب على الحالية[٦]، وذلك أن قولك: (ما رأيت خالداً مذ يومان) تقرر عنده: ما رأيته متقدماً، فجعل الجملة الأسمية فى تقدير الحال، ولذلك كانت فى محل نصب.

---

(٤) مغنى اللبيب لابن هشام: ج٢ ص٢٠.

(٥) اللباب ١/٣٧٢، والهمع ٢/١٦٧.

(٦) انظر نسبة هذا الرأى للسيرافى فى اللباب ١/٣٧٢، وشرح الرضى للكافية ٣/٢١٧، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٤، والمغنى ٢/٢٠، والهمع ٢/١٦٧.

٢١- مسألة: (هل يصح اقتران الواو مع لكن المخففة)

تقتضى هذه المسألة أن أعرض لـ (لكنْ) المخففة وما كان من موقف العلماء حيالها حيث اختلفوا فى كونها حرف عطف على أننا سنعرض لهذه الاختلافات على أن نحاول الإجابة على ما ورد فى المسألة موضوع البحث.

فكانت اختلافات النحويين حول (لكنْ) المخففة باعتبارها حرف عطف على أقوال هى:

١- أنها لا تكون عاطفة إلا مجردة من الواو، نحو:

ما قام زيد لكنْ عمرو

وما ضربت زيداً لكنْ عمراً

وما مررت بزيد لكنْ عمرو

وهذا مذهب جمهور النحويين[١] وتبعهم أبو على الفارسى[٢] والصيمرى[٣] والسهيلى[٤] وابن يعيش[٥]. وغيرهم[٦].

---

(١) الكتاب: ج١ ص٩٠، ص٤٣٥، ص٤٤٠، معانى القرآن: ج١ ص٤٦٥، المقتضب: ج١ ص١٢، الأصول فى النحو ج١ ص٢٤٤، ج٢ ص٥٧، ص٥٩، التبصرة والتذكرة ج١ ص١٣٨، الإنصاف ج٢ ص٤١٤، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص ٣٣٤، الارتشاف ج٤ ص١٩٩٥، لسان العرب مادة (لكن)، مغنى اللبيب ج٣ ص ٣٨٦، المساعد ج٢ ص٤٤١.

(٢) الإيضاح العضوى ص٢٩٠، الارتشاف ج٤ ص١٩٧٥، مغنى اللبيب ص٣٨٦، المساعد ج٢ ص٤٤١، التصريح ج٢ ص١٣٥، شرح الأشمونى ج٣ ص١٣٣.

(٣) التبصرة والتذكرة: ج١ ص١٣٧.

(٤) نتائج الغد ص٢٠٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ج١ ص١٠٦.

(٦) شرح الكافية للرضى: ج٢ ص٣٨٠، البسيط: ج١ ص٣٤٠، شرح ألفية ابن معطى: ج١ ص٧٨٤، أوضح المسالك: ج٣ ص٣٨٣، ص ٣٨٥ ـ ص٣٨٦، همع الهوامع: ج٢ ص١٣٧، شرح الأشمونى: ج٣ ص١٣٤ .

٢- أن (لكنْ) لا تكون عاطفة، بل هى حرف استدراك دائماً، لدخول الواو عليها، والواو هى العاطفة، نحو، قوله تعالى "ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم ولكنْ رسولَ الله وخاتم النبيين" الأحزاب ٤٠.

فـ (رسول الله) صلى الله عليع وسلم معطوف على خبر كان، ولو كان (لكنْ) هى العاطفة لما دخل عليها حرف العطف وهو الواو.

وهذا مذهب يونس[٧]، وقد احتذى هذا الرأى ابن مالك فذكر أن (لكنْ) لو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو فى نحو:

ما قام سعد ولكن سعيد

ولا تزر زيداً لكن عمراً

ثم قال: "وما يوجد فى كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكنْ سعيد، ولا تزر زيداً لكنْ عمراً، فمن كلامهم، أى النحويين، لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه فى أمثلة العطف إلا بـ (لكنْ)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه لا يجير العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعمله العرب"[٨].

ومع تقديرنا لما أثنى به ابن مالك على سيبويه ـ رحمه الله ـ من وصفه بالأمانة والعدالة، إلا أن قوله (إن سيبويه لم يمثل لـ (لكنْ) بغير الواو،

---

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ج١ ص٢٢٤، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٧٩، شرح ألفية ابن معطى ج١ ص٧٨٥، الارتشاف ج٤ ص١٩٧٥، التذييل والتلميل ج٤ ل١٤٩، الجنى الدانى ص٥٨٨، شرح الألفية للمرادى ج٣ ص١٦٤، أوضح المسالك ج٣ ص٣٨٣، المساعد ج٢ ص٤٤١، التصريح ج٢ ص١٣٥، الهمع ج٢ ص١٣٧، شرح الأشمون مع حاشية الصبان ج١ ص٢٢٤.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ ص٣٤٣.

فيه نظر، لأن ذلك يخالف ما فى الكتاب حيث مثل سيبويه لـ (لكنْ) العاطفة دون اقترانها بالواو، نحو:"ما مررت برجل صالح لكنْ طالح"[٩] وقد شرح هذا المثال ابن عصفور، وذكر أن (لكنْ) هنا عاطفة[١٠].

٣- أنها عاطفة تقدمتها الواو أولاً، وهذا رأى ابن كيسان[١١].

٤- أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة.

وقد نسب هذا الرأى إلى ابن عصفور[١٢]. غير أن المتبين لى أن ابن عصفور، يميل إلى رأى الجمهور، وفى مقدمتهم سيبويه، لذا فإننى أرى أن نسبة هذا القول إلى ابن عصفور فيها نظر، لأنه ذكر أن (لكنْ) حرف عطف و لم يصرح بلزوم الواو معها، حيث قال (فإن قيل: إن العرب لا تستعمل (لكنْ) إلا مع الواو، فالجواب: إنه قد حكى (أى سيبويه) من كلامهم: ما مررت برجل صالح لكنْ طالح، بغير واو[١٣]، فإن قيل: فلعل (لكنْ) هنا غير عاطفة و(طالح) هنا محمول على إضمار فعل لدلالة ما تقدم عليه كأنه قال: لكنْ مررت بطالح، فالجواب: إن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا فى ضرورة شعر ... فتبين إذن أن الصحيح فى (لكنْ) أنها من حروف العطف[١٤].

---

(٩) الكتاب ج١ ص٤٣٥.

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٢٢٤.

(١١) الارتشاف ج٤ ص١٩٧٥، الجنى الدانى ص٥٨٨، شرح الألفية للمرادى ج٣ ص١٦٤، المساعد ج٢ ص٤٤١، التصريح ج٢ ص١٣٥، الهمع ج٢ ص١٣٨، شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ج٣ ص١٣٤.

(١٢) الارتشاف ج٤ ص١٩٧٥، شرح الألفية للمرادى ج٣ ص١٦٤، الجنى الدانى ص٥٨٧، المساعد ج٢ ص٤٤١، التصريح ج٢ ص١٣٥، الهمع ج٢ ص١٣١.

(١٣) الكتاب ج١ ص٤٣٥.

(١٤) الجمل لابن عصفور ج١ ص٢٢٤.

٢٢- مسألة: تعدى الفعل (أَمَرَ) إلى المفعول الثانى

القاعدة: أن الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين قسمان[1].

أحدهما: ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه، نحو:" ظننتُ زيداً حاضراً"، و"أعطيتُ زيداً درهماً".

الثانى: ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر.

وما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر فإنه لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع "أنَّ" ، "أنْ"، نحو: " عجبتُ أنَّك قائمٌ" و "عجبت أنْ قائمٌ زيدٌ"، أو فى أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، ومنها "اختار، و"استغفر"، و"أمَرَ" ، و"سمَّى"، و"كنَّى" ، و"دعا" بمعنى: سمَّى، وغيرها، كقوله تعالى: (وَختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلاً لِّمِقَتِنا) الأعراف ١٥٥، أى: من قومه، وكقول الأخطل:

وَسُمِّيتَ كَعْباً بِشَرِّ العِظَامِ وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

أى: سُمِّيت بكعبٍ، ويُسمى بجُعَل.

وتقول "كنَّيتُك أبا عبد الله" ، أى: بأبى عبد الله، و"دعوتُك أبا عبد الله"، أى: بأبى عبد الله، و"استغفرتُ الله ذنبى" ، أى: من ذنبى.

---

(١) الأصول: ١/١٧٧ ــ ١٨٠، وشرح الكتاب: ٢/٣٠٢ ــ ٣١١، وشرح المفصل: ٧/٣١١ ــ ٣١٣ ، ٨/٥٤٣ ــ ٥٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٠٧ ــ ٣١٢، والارتشاف: ٤/٢٠٩٠ ــ ٢٠٩١.

وقد عدَّ سيبويه[٢]، والجمهور[٣] من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر "أَمَرَ" ، ونحو: "أمرتُك الخيرَ"، أى: بالخير ونحو:

قول الشاعر[٤]:

---

(٢) الكتاب: ١/٣٧ ــ ٣٨.

(٣) معانى القرآن للفراء: ١/٢٣٣، والمقتضب: ٢/٣٢١ ، ٤/٣٣١، والكامل: ١/٣٦، والأصول: ١/١٧٧ ــ ١٧٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥، والجمل: ٢٨، وشرح الكتاب: ٢/٣٠٥، ٣١١، والإيضاح: ١٥٥، والبغداديات: ٢٨٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى: ١/٢٠٨ ــ ٢٨١، والمحتسب: ١/٥١ ــ ٥٢، ٢٧٢، والفوائد والقواعد للشمانينى: ٢٦٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٦١، وشرح اللمع لابن برهان: ٢/٥٧٤، والمقتصد: ١/٦١٤، وتحصيل عين الذهب: ٦٧ ــ ٦٨، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٢٧، ٢٧٠، والمفصل: ٢٩١، وأمالى ابن الشجرى: ٢/١٣٣، ٥٨٨، ونتائج الفكر: ٢٥٥ ، ٢٥٧، وكشف المشكل: ٢٦٥ ــ ٢٦٦، والتفسير الكبير: ١٥/١٦، وشرح الكتاب للصفار: ٢/٦٩٣، وشرح المفصل:٨/٥٤٣ ــ ٥٤٤، والتوطئة: ٢٠٥، والإيضاح فى شرح المفصل: ٢/١٦٠، وأمالى ابن الحاجب: ٢/٧١٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٣١٠ ــ ٣١١، والمقرب: ١٨٤ ــ ١٨٥.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو لعمرو بن معدى كرب الزبيدى فى ديوانه: ٤٧، والكتاب: ١/٣٧، والأصول: ١/١٧٨، والجمل: ٢٨، وشرح الكتاب: ٢/٣٠٥، وتحصيل عين الذهب: ٦٧، والحلل: ٣٤، وشرح شواهد المغنى: ٢/٧٢٧، وشرح أبيات المغنى: ٥/٢٩٩، والخزانة: ١/٣٣٩، النحو: ٣٠٦. والأعشى طَرُود (إياس بن عامر) فى الكامل: ١/٣٦، والموتلف والمختلف: ١٩، وفرحة الأديب: ٦١ ــ ٦٢، والحلل: ٣٤، والخزانة: ١/٣٣٩، ٣٤٢ ــ ٣٤٣، وشرح أبيات المغنى: ٥/٢٩٩. وللعباس بن مرداس فى ديوانه: ٣١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى: ١/٢٨٠، وشرح الجمل لابن خروف: ١/٣٥٧ ــ ٣٥٨، وشرح أبيات المغنى: ٥/٢٩٩، والخزانة: ١/٣٣٩، ٣٤٢ ــ ٣٤٣. ولزُرْعَة بن السَّائِب فى شرح الجمل لابن خروف: ١/٣٥٧ ــ ٣٥٨، وشرح أبيات المغنى: ٥/٢٩٩، والخزانة: ١/٣٣٩، ٣٤٢ ــ ٣٤٣. ولُخَفاف بن نُدبة فى ديوانه: ١٢٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى: ١/٢٨٠، ٣٥٨، وشرح أبيات المغنى: ٥/٢٩٩، والخزانة: ١/٣٣٩، ٢٤٢ ــ ٢٤٣. وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء: ٢/٣١٢، والمقتضب: ٢/٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٤/٣٣١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٥، واللامات: ١٣٩، والبغداديات: ٢٨٣، والشيرازيات: ١/١١٥، ٢/٥٠١، والمحتسب: ١/٥١، ٢٧٢.

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذِا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

حيث تعدى الفعل "أَمَرَ" إلى مفعوله الأول "كاف الخطاب" بنفسه، وإلى الثانى بواسطة حرف الجر، أى: بالخير، ثم حُذفَ الجار اتساعاً فصار فيه الوجهان.

قال سيبويه[٥]: "وإنما فُصِلَ هذا أنها أفعال تُوصَل بحروف الإضافة، فتقول: (اخترتُ فلاناً من الرجال)، و(سميته بفلان)، كما تقول: (عَرَّفْته بهذه العلامة)، (أوضحتُه بها)، و(أستغفر الله من ذلك)، فلما حذفوا حرف الجر عَمِلَ الفعل. ثم قال[٦]: "وليست (أستغفر الله ذنباً"، و(أمرتُك الخيرَ) أكثر فى كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم.

وقد استدل الجمهور[٧] على أن تعدية "أَمَرَ" إلى الثانى بحرف الجر هو المطرد، وأمَّا تعديته إليه بنفسه فليس كذلك.

---

(٥) الكتاب ج١ ص٣٨.

(٦) السابق نفسه.

(٧) الملخص ج١ ص٣٦٠، البسيط ج١ ص٤٢٤ ــ ص٤٢٦.

٢٣- مسألة: الخلاف فى (كَىْ) هل هى ناصبة بنفسها؟

اختلف النحويون فى (كَىْ) الناصبة للفعل المضارع، أهى ناصبة بنفسها؟ أم ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)؟ وكانوا على قولين:

القول الأول: أن (كَىْ) ناصبة بنفسها دائماً، ولا يصح انتصاب الفعل بعدها بإضمار (أن)؛ لأن (كَىْ) لا يجوز أن تكون حرف جر، إذ هى من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف جر؛ لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء.

ويؤيد ذلك دخول اللام عليها، نحو: جئتك لكى تفعل هذا؛ لأن اللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وإذا ثبت أنها لا تكون حرف جر وجب أن تكون ناصبة بنفسها، لا بإضمار (أن)، نحو قوله تعالى: (لكيلا تحزنوا على ما فاتكم) آل عمران ١٥٣. وقوله تعالى: (كى نسبحك كثيراً) طه ٣٣، وقوله تعالى: (كى لا تكون دولة) الحشر ٧، وهذا مذهب الكوفيين [١].

القول الثانى: أن (كَىْ) قد تكون ناصبة بنفسها، وقد ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) فإن سبقتها اللام، كانت ناصبة بنفسها، نحو قوله تعالى: (لكيلا تأسوا على ما فاتكم) الحديد ٢٣، فـ (كَىْ) هنا ناصبة بنفسها من غير تقدير (أن)؛ لأن اللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر[٢]،

---

(١) الإنصاف: ٢/٥٧٠ ــ ٥٧٥ ، ٥٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤١، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٢/٣٩٢، والنكت الحسان ١٤٣، والجنى الدانى ٢٧٦، ومغنى اللبيب ٣٤٢، وشرح التصريح ٢/٢٣٠، وهمع الهوامع ٢/٥، وخزانة الأدب ٨/٤٨٩.

(٢) البغداديات ١٩٥ / ١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٧، والجنى الدانى ٢٧٨، وأوضح المسالك ٤/١٥٠ ــ ١٥١، وخزانة الأدب ٨/٤٨٧ ــ ٤٨٩.

وإن لم تسبقها اللام ـــ ظاهراً أو مقدراً ـــ انتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)؛ لأن (كَيْ) أصبحت جارة، مثل اللام الجارة ـــ فلا تنتصب بنفسها[٣]، نحو قوله تعالى: (كى نسبحك كثيراً) طه ٣٣، وقوله تعالى: (كى لا يكون دولة) الحشر ٧.

وهو مذهب جمهور البصريين[٤] وعلى رأسهم سيبويه[٥]، وقد ارتضاه أبو على الفارسى[٦]، والزمخشرى[٧]، والأنبارى[٨]، والعكبرى[٩]، وابن يعيش[١٠] والمنتحب الهمذانى[١١]. وكان قد قال عند حديثه عن قوله تعالى: (لكيلا يعلم بعد علم شيئاً) النمل ٧٠.

والفعل منصوب بـ (كَيْ) نفسها، لا بإضمار (أن) لأجل دخول اللام عليها، وفى حديثه عن قوله تعالى: (لكيلا تأسوا) الحديد ٢٣، تأسوا: منصوب بعين (كَيْ)، واللام هنا جارة لدخولها على (كَيْ)[١٢].

---

(٣) الإنصاف: ٢/٥٧٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥ ـــ ٧، ومعانى القرآن للأخفش ١/١٢٠ ـــ ١٢٤، والمقتضب ٢/٩، والأصول فى النحو ٢/١٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٠٢، والإنصاف ٢/٥٧٠، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٢/٣٩٢، وشرح التصريح ٢/٢٣٠، وهمع الهوامع ٢/٥، وخزانة الأدب ٨/٤٨٩. (ذكر فى شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٩، والارتشاف ٢/٣٩٢ أن الخليل والأخفش يريان أن الفعل بعد (كى) ينتصب بإضمار (أن) دائماً. والظاهر أن النسبة إلى الأخفش فيها نظر؛ لأن حديث (الأخفش عن (كى) يخالف ذلك، فهو يرى أن (كى) تنصب بنفسها تارة وأخرى بإضمار (أن) ينظر: معانى القرآن للأخفش ١/١٢٠).

(٥) الكتاب ٣/ ٥ ـــ ٧، وارتشاف الضرب ٢/٣٢٩، وشرح التصريح ٢/٢٣٠، والهمع ٢/٥.

(٦) البغداديات ١٩٥/١٩٦ ٧) المفصل ٣٢٤/٣٢٥

(٨) الإنصاف ٢/٥٧٣ ـــ ٥٧٤ ، ٥٧٧، والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٤.

(٩) إملاء ما من به الرحمن ١/١٥٤ ، ٢/٢٥٦.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٧.

(١١) الفريد ٣/٢٣٩.

(١٢) الفريد ٤/٤٣٥.

وقد تبعهم فى ذلك ابن مالك[١٣]، وابن الناظم[١٤]، وابن أبى الربيع[١٥]، والمالقى[١٦]، وأبو حيان[١٧]، والمرادى[١٨]، والسمين الحلبى[١٩]، وابن هشام[٢٠]، والشرجى[٢١]، وغيرهم.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم: بأن (كَىْ) الجارة تدخل على (ما) الاستفهامية، كما تدخل عليها اللام، وغيرها من حروف الجر، فيقال: كيمه، كما يقال: لِمه، وبِمه، وفِيمه، وعَمه، وغيرها[٢٢].

غير أن الكوفيين قد ردوا هذا الدليل بأن (كَىْ) فى ـــ كيمه ـــ لم تجر (مه)، فـ (مه) ليس فى محل جر، وإنما هو فى محل نصب، والتقدير: كى تفعل ماذا؟ ثم حذفت أكثر أجزاء الجملة وبقيت (كيمه)[٢٣].

وهذا الردّ لا يعتد به؛ لأنه رد أيضاً كما يقول المرادى:"ورد بأنه دعوى لا دليل عليها، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل،

---

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣ ـــ ١٥٣٣.

(١٤) شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٦ ـــ ٦٦٧.

(١٥) البسيط ٢٣٠/١ ـــ ٢٣١

(١٦) رصف المبانى ٢٩٠

(١٧) النكت الحسان ١٤٣.

(١٨) الجنى الدانى ٢٧٨

(١٩) الدر المصون ٢٣٥/٢ ، ٣٤٦/٤ ، ٢٨٠/٦.

(٢٠) أوضح المسالك ١٥٠/٤، ومغنى اللبيب ٢٤١/١ ـــ ٢٤٢.

(٢١) ائتلاف النصرة ١٥٠ ـــ ١٥١.

(٢٢) الإنصاف ٥٧٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٦، وشرح التصريح ٢٣٠/٢، وائتلاف النصرة ١٥٠.

(٢٣) الإنصاف ٥٧٢/٢ / ٥٧٣ ، والجنى الدانى ٦٧٦، وشرح الأشمونى ٢٧٩/٢.

ونصوا على أن حذف معمول الحرف الناصب للفعل، ونصوا على أن حذف معمول هذه ـــ اى نواصب الفعل ـــ لا يجوز، لا اقتصاراً ولا اختصاراً[٢٤].

(٢٤) الجنى ٢٧٦ ـــ ٢٧٧ ، والإنصاف ج٤ ص ٥٧٤، وشرح الأشمونى ج٢ ص٢٧٩.

٢٤- مسألة: (الآن) بين البناء والإعراب

ورد للعلماء فى لفظ (الآن) ـــ من حيث البناءُ والإعراب قولان:

القول الأول: أنه (ظرف مبنى على الفتح)

وهو مذهب أكثر النحويين[١]، ومنهم: الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والفراء[٤]، والزجاج[٥]، والزجاجى[٦]، والسيرافى[٧]، وغيرهم[٨] من أنه ظرف مبنى على الفتح.

القول الثانى: أنه (معرب منصوب على الظرفية)

وهو مذهب بعض النحويين[٩] وقد استدلوا لذلك، بقول الشاعر[١٠]:

---

(١) منحة الجليل: ١/١٧٩.

(٢) العين: ٤٨ ـــ أون، وتهذيب اللغة: ١/٩٩ ـــ الآن، والصاحبى: ١٠٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٤، والصاحبى: ١٠٢، والإنصاف: ٢/٥٢٣.

(٤) معانى القرآن: ١/٤٦٧.

(٥) معانى القرآن وإعرابه: ١/١٥٣، وتهذيب اللغة: ١/٩٩ ـــ الآن، والجامع لأحكام القرآن: ١/٤٥٥.

(٦) اللامات: ٥٤ ـــ ٥٥

(٧) شرح الكتاب: ١/١٧٩.

(٨) ليس فى كلام العرب: ٩١ ـــ ٩٢ ، ومعانى الحروف للرمانى: ٦٩، وسر الصناعة: ١/٣٥٣، وتثقيف اللسان: ١١٠، وأمالى ابن الشجرى: ٢/٥٩٥، وكشف المشكلات: ١/٢٠٤، والبيان فى غريب إعراب القرآن: ١/٩٤، والتبيان: ١/٧٢، وسفر السعادة: ٢/٨٥١، وشرح المفصل: ٤/٢٧٧، وأمالى ابن الحاجب: ٢/٧٦٦، والتسهيل: ٩٥، وشرح ابن الناظم: ٧٠، وشرح ألفية ابن معطٍ ج١ ص٧٢٧، وشرح شذور الذهب ص١٣٠.

(٩) شرح التسهيل: ٢/١٤٧، والدر المصون: ١/٤٣٣، والهمع: ٣/١٨٦، والمطالع السعيدة: ٣٢٧، وروح المعانى: ١/٢٩١، ٦/٤٤٩، ومنحة الجليل: ١/١٨٠.

(١٠) البيت من البحر الطويل، وهو لأبى صخر، عبد الله بن سلمة الهذلى فى شرح أشعار الهذليين: ٢/٩٥٦، وتهذيب اللغة: ١/٩٩ ـــ الآن، وأمالى القالى: ١/١٤٨، وضرائر الشعر: ١١٥، واللسان: ١٣/٤٣ ـــ أين، وشرح شواهد المغنى: ١/١٦٩، والدرر: ٣/١٠٦، ومعجم شواهد-

كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مَنْ بَعْدِنَا عَصْر

أراد "مِنِ الآنِ"، بكسر النون؛ لدخول "مِنْ" عليها، ثم حذفت نون "مِنْ"؛ لالتقاء الساكنين.

واختاره السيوطى[11]، واحتج لذلك بأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة. وإلى هذا أيضاً ذهب ابن حمدون بن الحاج[12]، والحضرى[13]، واستدل ابن حمدون على ذلك بورودها مجرورة بـ "مِنْط، بكسرة ظاهرة فى شعر بعض العرب[14].

- **موقف ابن الحاجب وابن مالك: من إعراب (الآن):**

رَدّ مَنْ زعم إعراب (الآن) حيث قال[15]: (فإن زعم زاع أنه معرب، وإنما انتصب لكونه ظرفاً، رُدّ بقولهم: (مِنَ الآنَ)، فإنه مفتوح مع دخول حرف الجر عليه باتفاق).

كما ردَّ ابن مالك القول القائل بإعرابه أيضاً، فقال[16]: "وفى الاستدلال بهذا ضعفٌ؛ لاحتمال أن تكون الكسرةُ كسرةَ بناء، ويكون فى بناء (الآن) لغتان: الفتح، والكسر، كما فى (شتَّان)، إلا أن الفتح أكثر وأشهر".

- **اختلاف القائلين ببناء (الآن)[17].**

=النحو الشعرية: ٣٨٧. وبلا نسبة فى الخصائص: ٣١٥/١، وتثقيف اللسان: ١٠٩، والارتشاف: ١٤٢٤/٤، والمساعد: ٥١٦/١، والهمع: ١٨٦/٣، والدرر: ٢٩١/٦.

(١١) همع الهوامع: ١٨٦/٣، والمطالع السعيدة: ٣٢٧، والدرر: ٢٩١/٦.

(١٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودى على الألفية: ٧٧/١.

(١٣) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل: ١٨٥/١.

(١٤) حاشية ابن حمدون: ٧٧/١.

(١٥) أمالى ابن الحاجب ج٢ ص٧٦٧.

(١٦) شرح التسهيل ج٢ ص١٤٨.

(١٧) الإنصاف ج٢ ص٥٢٠ ــ ص٥٢٤

اختلف القائلون ببنائه ـــ بصريون وكوفيون ـــ وكان اختلافهم حول علة بنائه، وكانوا فى ذلك على ستة آراء هى:

الرأى الأول: وهو أن (علة بناء (الآن)، كونه تضمن معنى الإشارة) - وذلك، لأن معنى (الآن) هذا الوقت، واسم الإشارة مبنى، فكذلك، ما أشبهه، وهو رأى الخليل- فيما نسبه إليه النحاس[١٨]، وسيبويه[١٩]، وأبى الحسن الأخفش[٢٠]، وأبى عمر الجرمى[٢١]، وأبى عثمان المازنى[٢٢] والزجاج[٢٣]، وغيرهم[٢٤].

قال الزجاج[٢٥]: "وبُنى (الآن) ـــ وفيه الألف واللام ـــ ؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم. إنما تقول: الغلام فعل كذا؛ إذا عهدته أنت ومخاطبتك، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة، المعنى: أنت إلى هذا الوقت تفعل، فلم يعرب (الآن) كما لا يعرب (هذا).

وقد استحسن ابن الحاجب هذا الرأى بقوله[٢٦]: "فقولُ لا يبعدُ عن الصواب" ثم أورد ما يمكن ان يكون مُضَعَّفاً لهذا الرأى قائلاً[٢٧]: "ولكنه

---

(١٨) إعراب القرآن ج٢ ص١٥٠

(١٩) السابق نفسه، والحجة ص١٠٤، والأمالى الشجرية ج٢ ص٥٩٦ ـــ٥٩٧.

(٢٠) الأمالى الشجرية ج٢ ص٥٩٦ ـــ ٥٩٧.

(٢١) السابق نفسه.

(٢٢) السابق نفسه.

(٢٣) معانى القرآن وإعرابه ج١ ص١٥٣، ج٣ ص٢٤ ـــ ص٢٥، والأمالى الشجرية ج٢ ص٥٩٧، واللباب ج٢ ص٨٩، والارتشاف ج٣ ص١٤٢٤، وهمع الهوامع ج٣ ص١٨٥.

(٢٤) الأمالى الشجرية ج٢ ص٥٩٧، والفريد ج١ ص٣١٤، والتسهيل ص٩٥، وشرح التسهيل ج٢ ص١٤٧.

(٢٥) معانى القرآن وإعرابه ج١ ص١٥٣، ج٣ ص٢٤ ـــ ص٢٥.

(٢٦) أمالى ابن الحاجب ج٢ ص ٧٦٨.

(٢٧) السابق نفسه.

يستضعف من حيثُ إن أسماء الإشارة تدخل عليها هاء التنبيه، وكاف الخطاب، فيقال: هذا، وذاك، وذاكما، وذاكم، وذاكن، وكذلك البواقى، ولا يجرى ذلك فى (الآن)".

وأجاب عن ذلك بقوله[٢٨]: "بأن من أسماء الإشارة: (ثَمَّ)، وهو للمكان الحاضر المشار إليه، ومع ذلك لا يدخله ذلك، وإذا ثبت أن (ثَمَّ) اسم من أسماء الإشارة لا يدخله ذلك، لم يلزم ذلك فى (الآن).

كما نقل السيوطى ردًّا آخر عن بعضهم فقال[٢٩] :"ورُدَّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله (أل).

الرأى الثانى: وهو: أنه (محكىٌّ، وبنىٌّ، لأنه نقل من فعل ماض، وهو (آنَ) بمعنى: كان، أى: قَرُب، ثم دخلت عليه الألف واللام فيبقى على بنائه. وأن بقاء بناء الفعل (آن) ــ بعد دخول الألف واللام عليه ــ سببه ببقائه فى (قِيل، وقالَ) بعد دخول حرف الجر عليهما فيما روى من ان النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ (نهى عن قِيلَ وقَالَ)[٣٠].

- وهذا هو رأى الكسائى ــ فيما نقله عنه الزجاجى[٣١] والفراء[٣٢].

---

(٢٨) السابق نفسه.

(٢٩) همع الهوامع ج٣ ص١٨٥، والمطالع السعيدة ص٣٢٦ ــ ٣٢٧.

(٣٠) الحديث ورد فى الصحيحين، وهو بتمامه: عن المغيرة بن شعبة ــ رضى الله عنه ــ قال: قال النبى ــ صلى اله عليه وسلم ــ:" إن الله حرَّم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومَنْعاً وهات، وكره لكم قِيلَ وقَال وكثرة السؤال، وإضاعة المال". صحيح البخارى: (كتاب الاستقراض وأداء الديون والحَجْر والتفليس ــ باب نهى ما يُنْهَى عن إضاعة المال): ٢٧٤.

(٣١) اللامات ص ٥٦.

(٣٢) معانى القرآن ج١ ص ٤٦٨، واللامات ص٥٦، وشرح الكتاب ج١ ص١٧٩ ــ ص١٨٠، وليس فى كلام العرب ص٩٢، وهمع الهوامع ج٣ ص١٨٦.

قال الفراء[٣٣] "وإن شئت جعلتَ (الآن) أصلها من قولك: آن لك أنْ تفعلَ، أدخلتَ عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ)، فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ). وهو وجه جيد؛ كما قالوا : (نهى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن قيلَ وقالَ، وكثرة السؤال)، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان.

وقد انكر الزجاج رأى الفراء بقوله[٣٤]: " ... فزعم الفراء أن (الآن) إنما هو (أأنْ كذا وكذا)، وأن الألف واللام دخلت على جهة الحكاية. وما كان على جهة الحكاية، نحو قولك: (قام)، إذا سمَّيتَ به شيئاً، فجعلته مبنياً على الفتح، لم تدخله الألف واللام".

كما ردَّ السيرافى بقوله[٣٥]: "والذى قاله الفراء خطأ .. لأن الألف واللام وإن كانتا للتعريف، كدخولهما فى (الرجل)، فيس لـ (آنَ) الذى هو فعلُ فاعلُ، وإن كانتا بمعنى (الذى) لم يجز دخولهما إلا فى ضرورة، كـ (اليجَدَّع)، و(اليتصَّع).

كما ضعفه ابن القواس بقوله[٣٦]: "وهو ضعيف؛ لاحتمال أن يكون القيل والقال مصدرين"

الرأى الثالث: وهو: أن "الآن" بُنِىَ؛ لأنه خالف سائر الأسماء، وذلك لأن الأصل فى استعمال الأسماء ان تكون نكرة، ثم تدخل عليها الألف واللام فتعرِّفُها، فلما وقع "الآن" فى أول أحواله مُعَرَّفاً بـ "أل" خالف بذلك الأسماء،

---

(٣٣) معانى القرآن ج١ ص٤٦٨ — ص٤٦٩.

(٣٤) معانى القرآن وإعرابه ج٣ ص٢٤، وتهذيب اللغة ج١ ص٩٩.

(٣٥) شرح الكتاب ج١ ص١٨٠ .

(٣٦) شرح ألفية ابن معطٍ ج١ ص٧٢٧.

فأشبه الحروف بذلك، والحروف مبنية؛ فكذلك ما أشبهها، وهو رأى المبرد[٣٧]، وابن السراج[٣٨].

وقال ابن السراج[٣٩] ــ ناسباً هذا الرأى إلى المبرد ــ "فأما (الآن)، فقال أبو العباس ــ رحمه الله ــ إنما بُنِيَ؛ لأنه وقع معرفةً، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته، لأنك إذا قلت: (الآن)، فإنما تعنى به الوقت الذى انت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه، ليس هو (آنُ) و (آنُ) فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة، وإنما وقع معرفة لِمَا أنت فيه من الوقت".

وقد قال بهذا الرأى أيضاً كل من: الزمخشرى[٤٠]، وعلم الدين السخاوى[٤١]، وغيرهما[٤٢].

فقال الزمخشرى[٤٣]: "... وقد وقعت فى أول أحوالها بالألف واللام؛ وهى علة بنائها".

وقد ردَّ صدر الأفاضل الخوارزمة ما ذهب إليه الزمخشرى بقوله[٤٤]: "وأمَّا قول الشيخ ــ رحمه الله ــ فلأن وقوعها فى أول أحوالها بالألف واللام، وهى علة بنائها، فشئٌ مُزَيَّفٌ؛ بدليل (العَيُّوق، والدَّبِران، والسَّماك، والثُّرَيَّا)،

---

(٣٧) الأصول ج٢ ص١٣٧، واللامات ص٥٥، وشرح الكتاب ج١ ص١٧٩، والإنصاف ج٢ ص٥٢٣، والهمع ج٣ ص١٨٥ .

(٣٨) أمالى الشجرى ج٢ ص٥٩٧، واللباب ج٢ ص٨٩، والهمع ج٣ ص١٨٥ .

(٣٩) الأصول ج٢ ص٩٠٧.

(٤٠) المفصل ص١٧٣، وشرح التسهيل ج٢ ص١٤٧، والهمع ج٣ ص١٨٥.

(٤١) سفر السعادة ج٢ ص٨٥١.

(٤٢) اللمحة فى شرح الملحة، للصائغ ج٢ ص٩٠٧.

(٤٣) المفصل ص ١٧٣.

(٤٤) التخمير ج٢ ص ٢٨٤ .

وقعت فى أول أحوالها كذلك، وهى غير مبنية؛ ولأنهم يعنون بذلك أنه يحتاج إلى غيره وهو الألف واللام، فصار له شبه بالحرف، وهذا ينتقض بالفعل المضارع؛ لأنه به حاجة إلى الفاعل، وهو غير مبنى".

كما ردَّه ابن مالك بقوله[٤٥]: "ولو كان سبب بنائه لبُنى (الجمَّاء الغفير)، و(اللات)، ونحوهما مما وقع فى أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف، واستحقاق البناء لوجب بناءُ كلِّ اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مُجْمَعٌ عليه، فوجب اطّراحُ ما أفضى إليه".

الرأى الرابع: وهو أنه (بنى، لأنه شابه الحرف فى لزومه وضعاً واحداً، بمعنى أنه لم يتصرف منه بنزع اللام، ولذا شابه الحروف، لأن الحروف لا يتصرّف فيها.

وهذا هو رأى أبى سعيد السيرافى[٤٦]، والذى قال[٤٧]: (وأقول: عن لزومها فى هذا الموضع من الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التى وقعت فيها فى اوليتها، غير زائلة عنها، ولا بارحة منها).

وقد ذهب ابن مالك[٤٨] أيضاً إلى هذا الرأى فى قول ثان له.

الرأى الخامس: وهو أن (الآن) "بُنى، لتضمنه معنى حرف التعريف (ال)" وهو رأى ابن على الفارسى[٤٩]، حيث قال[٥٠]:

---

(٤٥) شرح التسهيل ج٢ ص١٤٧.

(٤٦) شرح الكتاب ج١ ص١٧٩، والإنصاف ج٢ ص٥٢٣.

(٤٧) شرح الكتاب ج١ ص١٧٩.

(٤٨) التسهيل ص٩٥، وشرح التسهيل ج٢ ص١٤٧، والهمع ج٣ ص١٨٥.

(٤٩) الإغفال ج١ ص٢٧٩ ــ ص٢٨٠، وسر الصناعة ج١ ص٣٥٣، والإنصاف ج٢ ص٥٢٣، وشرح ألفية ابن معطٍ ج١ ص٧٢٧، وهمع الهوامع ج٣ ص١٨٥.

(٥٠) الإغفال ج١ ص٢٧٩ ــ ص٢٨٠.

وكذلك (الآنَ) بُنِيَ لِمَا فيه من مضارعة الحرف. فإن قال: وما تلك المضارعة؟ وما جهتُها؟ فالقول فى جهة الشبه لها هو تضمنُهُ معنى الحرف، وإذا تضمَّن الاسم معنى الحرف وجب بناؤه، كما أن (خمسةَ عشرَ) لما تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ. فإن قلتك وما ذلك التضمُّن؟ قيل: هو تضمُّن معنى حرف التعريف؛ لأن التعريف حكمهُ ان يكون بحرف، فلمَّا تضمَّن معنى الحرف وجب بناؤه، كما أن (خمسةَ عشرَ) لما تضمَّن معنى الحرف بُنِيَ".

وممن قالوا بهذا الرأى الخامس كل من:

الرمانى[٥١]، وابن جنى[٥٢]، وابن باشاذ[٥٣]، وأبو الحسن الباقولى[٥٤]، وابن الحاجب[٥٥]، وغيرهم[٥٦].

واكن ابن مالك قد ضعف هذا الرأى بقوله[٥٧]: "وضعفُ هذا القول بيِّنٌ؛ لأن تضمَّن اسم معنى حرف اختصارُ ينافى زيادة ما لا يُعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمَّن معناه، فكيف إذا كان إياه؟!.

الرأى السادس: وهو أن (علّة بناء (الآن) هو إبهامه، ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة)، وهو رأى ابن يعيش[٥٨]، والذى قال[٥٩]:

وأمَّا علة بنائه فلإبهامه، ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له، ولزومه حرف التعريف، فجرى مجرى (الذى) و(التى) فاعرفه".

---

(٥١) معانى الحروف ص٦٩

(٥٢) سر صناعة الإعراب ج١ ص٣٥٣ .

(٥٣) شرح المقدمة المُحْسِبَة ج١ ص١٨٣ — ص١٨٤.

(٥٤) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ج١ ص٢٠٤.

(٥٥) أمالى ابن الحاجب ج٢ ص٧٦٦، والإيضاح فى شرح المفصل ج١ ص٥١٥.

(٥٦) شرح ابن الناظم ص٧٠، وتوضيح المقاصد ج١ ص٤٦٤، وشرح ابن عقيل ج١ ص١٨٠، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص١٨٣، وحاشيته الصبان ج١ ص٢٦٤.

(٥٧) شرح التسهيل ج٢ ص١٤٧.

(٥٨) شرح المفصل ج٤ ص٢٧٩.

(٥٩) السابق نفسه.

٢٥- مسألة: الخلاف فى إعراب (الأسماء الستة)

اختلف العلماء فى إعراب (الأسماء الستة)،وكانوا فى ذلك على أقوال:

الأول: قول سيبويه: وهو أنها معربة من مكان واحد، وهو الواو فى حالة الرفع، والألف فى حالة النصب، والياء فى حالة الجر، وأن هذه الحروف الثلاثة هى حروف الإعراب، والإعراب مقدر عليها[١]، فّا قلت: (ذهب أبوك، ورأيت حماك، وسلمت على أخيك) فـ (أبوك) فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، و(حماك) مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(أخيك) اسم مجرور بعلى وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

والثانى: ما نقل عن سيبويه من أنها معربة بالحركات المقدرة وبالحروف[٢]

والثالث: قول الكوفيين، وهو أن هذه الأسماء معربة من مكانين هما حرف العلة فى آخر الاسم والحركة التى قبله[٣]، ففى قولك: (جاء أبوك) يجعلون كلمة (أبوك) فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه الواو والضمة التى قبلها، وقد

---

(١) وهذا هو رأى جمهور البصريين، الكتاب ٤١٢/٣: الإنصاف ١٧/١، والتبيين ١٩٣، واللباب ٩٠/١، والارتشاف ٤١٥/١، والتذييل والتكميل ١٧٥/١، وائتلاف النصرة ٢٨/، والهمع ١٢٦/١.

(٢) انظر شرح ابن القواس ٢٥٢/١، ولم أجد نصاً صريحاً، كما ذكرت ذلك المصادر السابقة، وأما هذا القول فقد ذكر ابن القواس أنه منقول عن سيبويه، الإيضاح فى شرح المفصل ١١٦/١، وشرح الرضى ٧٧/١.

(٣) الإنصاف ١٧/١، وشرح الرضى ٧٧/١، وائتلاف النصرة ٢٨، وهو منسوب إلى الكسائى والفراء فى الارتشاف ٤١٦/١، والتذييل ١٧٧/١، والهمع ١٢٧/١، ومنسوب إلى الفراء وحده فى التبيين ١٩٤، واللباب ٩٣/١.

كانت حجتهم لما ذهبوا إليه أن الحركات الإعرابية تظهر على الباء من كلمة (أب) فى حال إفرادها، فكذلك الحال فى حال الإضافة؛ أى ان الحركات تبقى على حالها من حيث دلالتها على الإعراب، وتصير الحروف التى تليها تشاركها فى الدلالة نفسها[٤].

والرابع: قول قطرب، وهو أن هذه الحروف هى الإعراب نفسه، وأنها تنوب عن الحركات؛ أى أن اواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة[٥] وحجته أن الإعراب هو ما يختلف باختلاف العامل، وهذه الحروف متحقق فيها ذلك، ولذلك فإنها هى الإعراب[٦].

والخامس: قول الأخفش فى إحدى الروايتين عنه[٧] وهو أن هذه الحروف الست حروف إعراب، وإنما هى علامات للإعراب، كالألف والياء فى التثنية، والواو والياء فى الجمع[٨] وحجته شبيهه بحجة قطرب[٩].

والسادس: قول الجرمى، وهو أن الأسماء الستة ترفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الواو، وتنصب وعلامة نصبها انقلاب الواو ألفاً وتجر وعلامة جرها انقلاب الواو ياءً[١٠].

---

(٤) الإنصاف ج١ ص١٩، الائتلاف ص٢٨.

(٥) ووافقه الزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين، ينظر: التبيين ١٩٤، واللباب ٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والارتشاف ٤١٥/١، والتذييل ١٧٦/١، والهمع ١٢٥/١.

(٦) التبيين ١٩٨، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣٤٥/١، والهمع ١٢٦/١.

(٧) والقول الثانى يوافق فيه سيبويه، ينظر: الإنصاف ١٧/١.

(٨) الإنصاف ١٧/١، والتبيين ١٩٣، واللباب ٩١/١، وشرح الرضى ٧٨/١، والارتشاف ٤١٦/١، والتذييل والتكميل ١٧٨/١، والهمع ١٢٨/١.

(٩) الإنصاف ٢١/١، والتبيين ١٩٧.

(١٠) التبيين ١٩٤، واللباب ٩٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، وشرح الرضى ٧٩/١، والارتشاف ٤١٦/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/١، والهمع ١٢٧/١.

والسابع: قول المازنى، وهو أن الحرف الذى يسبق حرف المد هو حرف الإعراب، والإعراب ظاهر عليه، وأما حروف المد التالية له فإنها حروف ناشئة عن إشباع الحركة الظاهرة قبلها بغرض تمكينها[١١].

والثامن: قول الفارسى، وهو أن حروف المد فى الأسماء الستة هى حروف الإعراب؛ لأنها لامات الكلمات، وكذلك هى دوال على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر[١٢].

والتاسع: قول الربعى، وهو أن هذه الأسماء معربة بالحركات التى قبل حروف المد، وهذه الحركات منقولة من تلك الحروف[١٣].

والعاشر: قول الأعلم، وهو أن هذه الأسماء معربة بالحركات التى قبل حروف المد، ولكن تلك الحركات ليست منقولة من حروف المد، وإنما هى الحركات التى كانت فيها قبل الإضافة، ثم ثبتت الواو فى الرفع لمناسبة الضمة، وانقلبت ياء فى حالة الجر لتناسب الكسرة أو انقلبت ألفاً فى حالة النصب لتناسب الفتحة[١٤].

والحادى عشر: قول السهيلى، وهو أن كلمتى (فوك وذو مال) معربتان بحركات مقدرة فى الحروف، وأما (أبوك ، وأخوك، وحموك، وهنوك) فإنها معربة بالحروف[١٥].

---

(١١) وهو اختيار الزجاج، ينظر: الإنصاف ١/١٧، والتبيين ١٩٤، واللباب ١/٩٢، والارتشاف ١/٤١٦، والتذييل والتكميل ١/١٧٧، والهمع ١/١٢٦.

(١٢) المشهور عن الفارسى متابعته لرأى سيبويه فى هذه المسألة، ينظر: البصريات ٢/٨٩٦، والبغداديات ٥٣٩، والتعليقة ١/٢٨، والعضديات ٢٢٧، وقد نص بعض العلماء على موافقته لرأى سيبويه، الارتشاف ١/٤١٥، والتذييل والتكميل ١/١٧٦، والهمع ١/١٢٦.

(١٣) الإنصاف ١/١٧، واللباب ١/٩٠، وشرح الرضى ١/٧٨، والارتشاف ١/٤١٦، والتذييل والتكميل ١/١٧٧، والهمع ١/١٢٦.

(١٤) شرح المقدمة الجزولية ١/٣٥٦، والارتشاف ١/٤١٦، والتذييل ١/١٧٧، والهمع ١/١٢٧، وهذا الرأى غير منسوب فى اللباب ١/٩٠.

(١٥) نتائج الفكر ١٠٣، وشرح المقدمة الجزولية ١/٣٥٩، والارتشاف ١/٤١٦، والتذييل ١/١٧٨، والهمع ١/١٢٧.

٢٦- مسألة: (كان) زائدة

القاعدة أن : (كان) فعل ناقص ناسخ، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ولها أخوات تشغل الوظيفة النحوية ذاتها، غير أنها تختص عن بقية أخواتها بأنها قد تكون (زائدة)[١].

وذلك فى نحو قولك : (مَا كانَ أَحْسَنَ زيداً)

ولزيادتها شرطان هما[٢]:

١- أن تكون بلفظ الماضى.

٢- أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً، ويكون ذلك فى:

أ- (ما) التعجبية وفعل التعجب.

ب- بين المبتدأ والخبر.

ج- والفعل والفاعل.

د- والصفة والموصوف.

غير أن النحويين قد اختلفوا فى (كان) الواردة فى، قول الفرزدق[٣].

---

(١) التسهيل: ٥٥، وشرح التسهيل: ١/٣٤٢، وشرح الكافية الشافية: ١/٤١١، وشرح قطر الندى: ١٣٣، وأوضح المسالك: ١/٢٥٥، والهمع: ٢/٩٩.

(٢) ينظر توجيه اللمع: ١٤٢، وشرح التسهيل: ١/٣٤٢، وشرح قطر الندى: ١٣٢، وأوضح المسالك: ١/٢٥٥، والتصريح ١/٢٥١، والهمع: ٢/٩٩.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للفرزق فى ديوانه: ٢/٢٩٠، والجمل المنسوب للخليل: ١٥٠، والكتاب: ٢/١٥٣، والنقائض: ٢/١٠٠٤، والمقتضب: ٤/١١٦، والانتصار: ١٣٩، والجمل: ٤٩، والبصريات: ٢/٨٧٥، والأزهية: ١٨٨، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٠، والإفصاح للفارقى: ٣٥٣، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، والمقاصد: ٢/٤٢، وشرح شواهد المغنى: ٢/٦٩٣، والخزانة: ٩/٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، ومعجم شواهد العربية ١/٣٧٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٦٤٢. ولجرير فى شرح أبيات سيبويه للنحاس:٢٤. وبلا نسبة فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٣٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٧٥، ٣/١١.

فكيفَ إذا مررتُ بدَارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فكانوا فى ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو أنها زائدة بين الصفة (كرامٍ) والموصوف (جيران)، أى: (وجيرانٍ كرامٍ كانوا).

وهو مذهب كل من: الخليل(٤)، قال سيبويه(٥): "وقال الخليل: (إن مِنْ أفضلهم كان زيداً"، على إلغاء (كان)، وشبَّهه بقول الشاعر - وهو الفرزدق - :

فكيفَ إذا مررتُ بدَارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

وقد تبع الخليل فيما ذهب إليه جمهور النحويين، ومنهم: سيبويه(٦)، وقد نسب إليه ابن خروف كونها ناقصة(٧)، وأبو عبيدة(٨)، والزجاج(٩)، وابن شُقير(١٠)، والنحاس(١١)، والزجاجى(١٢)، والسيرافى(١٣)، والفارسى(١٤)،

---

(٤) الكتاب ج٢ ص١٥٣، والانتصار ص١٣٩، والنكت ج٢ ص١٢٥، وإصلاح الخلل ص١٥٧، والمساعد ج١ ص٢٧٠.

(٥) الكتاب ج٢ ص١٥٣.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٣/١١، والشيرازيات: ١/٣٩٠، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٠، والحلل: ٦١، وشرح التسهيل: ١/٣٤٢، والتذييل: ٤/٢١٨، والمغنى: ١/٣٧٨.

(٧) شرح الجمل: ١/٤٤٦.

(٨) مجاز القرآن: ٢/٧، ١٤٠.

(٩) معانى القرآن وإعرابه: ٢/٣٣، والتذييل والتكميل: ٤/٢١٨.

(١٠) ينظر: المحلى: ٩٩، والتذييل والتكميل: ٤/٢١٨.

(١١) إعراب القرآن: ١/١٧٥، وشرح أبيات سيبويه: ٢٤، ٢٠٣.

(١٢) الجمل: ٤٩، والحلل: ٦١.

(١٣) شرح الكتاب:٣/ل ١٥/أ

(١٤) البصريات: ٢/٨٧٥، وإصلاح الخلل: ١٥٨، والحلل: ٦٢، والتذييل: ٤/٢١٩.

وابن جنى[١٥]، والأعلم الشنتمرى[١٦]، وغيرهم[١٧].

حجتهم فى ذلك:

قد احتج أصحاب هذا القول فيما ذهبوا إليه بأن "لنا" صفة لـ "جيران"، ولا يجوز أن يكون خبراً لـ "كان"، إلا أن يُراد معنى المِلْك، ولا يصح المِلْك هاهنا؛ لأنهم لم يكونوا لهم مِلْكا، وإنما كانوا لهم جيرةً، فالجوار هو الخبر، و"لنا" صفة له[١٨].

أما عن (واو الجماعة) وهى الضمير المتصل بـ (كان): فله وجهان:

الأول: ما قال به أبو على الفارسى[١٩]، وابن جنى[٢٠]، وهو (أنه الضمير المتصل بـ (كان) توكيداً للضمير المستتر فى (لنا).

والثانى: ما قال به الأعلم الشنتمرى[٢١]، وهو (أن الضمير أسمها، وخبرها محذوف، و(كان) زائدة).

---

(١٥) إصلاح الخلل: ١٥٧، والجلل: ٦٢، وشرح الجمل لابن الضائع: ١٣٧/١، والتذييل: ٢٢٠/٤، والتصريح: ٢٥٣/١.

(١٦) ينظر: النكت: ٢٦٥/١، ١٢٥/٢، وتحصيل عين الذهب: ٢٩٠.

(١٧) ينظر: الإشارة إلى تحسين العبارة: ٤١، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٥٤، والكشاف: ٢٢٧/١، وشرح الجمل لابن خروف: ٤٤٦/١، والمستوفى فى النحو: ٢٨٨/١، وشرح التسهيل: ٣٤٢/١، والبسيط: ٧٤٢/٢، والمساعد: ٢٧٠/١، وشرح الأشمونى: ٢٤٢/١.

(١٨) الانتصار ص١٤٠، والنكت ج١ ص٢٦٥.

(١٩) البصريات ج٢ ص٨٧٥، وإصلاح الخلل ص١٥٨، وشرح الجمل لابن خروف ج١ ص٤٤٦، والتذييل ج٤ ص٢١٩، وتعليق الفرائد ج٣ ص٢٢٣، والتصريح ج١ ص٢٥٣.

(٢٠) المواطن السابقة

(٢١) شرح الجمل، لابن خروف ج١ ص٤٤٦

وما يدهش هاهنا هو ما ذهب إليه الشنتمرى[٢٢]، بشأن (كان)، وأنها زائدة فى الوقت الذى ينص فيه على أن (الكاف) اسمها وخبرها محذوف، والقاعدة أن الزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور[٢٣].

قال الأعلم[٢٤]، .... فزاد (كان) بين النعت والمنعوت كما ترى، وبين المبتدأ والخبر، وأتى باسمها وحذف خبرها؛ لعلم السامع كما ترى، وكان التقدير: وجيرانٍ لنا كرامٍ كانوا كذلك، أى: كانوا لنا جيراناً، أو كانوا كراماً.

القول الثانى: هو أنها (ناقصة، و(الواو) اسمها، و(لنا): خبرها، والتقدير: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا) وهو مذهب المبرد[٢٥]، حيث قال: "وتأويل هذا سقوط (كان) على وجيران لنا كرام" فى قول النحويين أجمعين. وهو عندى على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك ان خبر كان (لنا)، فتقديره: "وجيران كرام كانوا لنا" وقد نسب الزجاج[٢٦]، زيادة (كان) فى البيت إلى شيخه المبرد.

وقد تبع المبرد أكثر النحويين[٢٧]، فيما ذهب إليه، ومنهم: ابن سيده[٢٨]، وأبو البقاء العكبرى[٢٩]، والرضى[٣٠]، وأبو حيان فى أحد قوليه[٣١]،

---

(٢٢) النكت ج١ ص٢٦٥، والتصريح ج١ ص٢٥٢

(٢٣) النكت ج١ ص٢٦٥.

(٢٤) التصريح ج١ ص٢٥٢

(٢٥) المقتضب ج٤ ص١١٧، والانتصار ص١٣٩، والنكت ج٢ ص١٢٥، وتحصيل عين الذهب ص٢٩٠، والتصريح ج١ ص٢٥٢.

(٢٦) معانى القرآن وإعرابه: ٣٢/٢ ــ ٣٣، والخزانة: ٢١٧/٩.

(٢٧) ينظر: إصلاح الخلل: ١٥٧، والتذييل: ٢١٨/٤، والتصريح: ٢٥٢/١، وحاشية الصبان: ٣٥٣/١.

(٢٨) المحكم: ١٤٧/٧، ولسان العرب: ٣٧٠/١٣ ــ كنن.

(٢٩) اللباب فى علل البناء والإعراب: ١٧٣/١.

(٣٠) شرح الكافية ج٢ ص١٣٨

(٣١) التذييل والتكميل: ٢٢١/٤.

وابن هشام[٣٢]، والدماميني[٣٣]، وغيرهم[٣٤].

حجتهم فى ذلك:

وقد احتج أصحاب هذا القول؛ بأن (كان) لو كانت زائدة لم ترفع الضمير[٣٥]، والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور[٣٦].

وردّ عليهم أصحاب القول الأول بأن اتصال الضمير بها لا يمنع زيادتها؛ كما لم يمنع إلغاء "ظنَّ" عند توسطها، او تأخرها ـــ إسنادُها إلى فاعل، نحو: "زيدُ ظَنَنْتُ منطلق، و "زيدُ منطلقٌ ظَنَنْتُ"[٣٧].

القول الثالث: وهو أنها (تامة، بمعنى وجدوا، والواو) فاعلها، و"لنا" صفة لـــ (جيران).

وهو مذهب أبي حيان[٣٨]، فى قول ثان له، حيث قال: "ولا يمتنع -أيضاً- أن يكون قوله: (كانوا) التامة، ويكون على حذف مضاف، أى:وُجدت جيرتُهم فى الزمان اماضى وحدثت، ثم حذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، فقيل: (كانوا)، وتكون الجملة صفة ... وتبعه المرادى[٣٩]، فيما ذهب إليه.

---

(٣٢) أوضح المسالك: ٢٥٨/١.

(٣٣) تعليق الفرائد: ٢٢٤/٣، وحاشية الصبان: ٣٥٣/١.

(٣٤) حاشية الصبان: ٣٥٣/١.

(٣٥) المحكم: ١٤٧/٧، وإصلاح الخلل: ١٥٧، وشرح الكافية الشافية: ٤١٢/١.

(٣٦) التصريح: ٢٥٢/١.

(٣٧) البصريات: ٨٧٥/٢، وإصلاح الخلل: ١٥٨، والجمل: ٦٢.

(٣٨) التذييل والتكميل ج٤ ص٢٢١.

(٣٩) التصريح ج١ ص٢٥٤.

٢٧- مسألة: الخلاف فى تركيب (إِذَنْ)

(إِذَنْ): عند سيبويه[١]، حرف يدل على لاجواب والجزاء، وكونها حرفاً، هو رأى الجمهور، وعند بعض الكوفيين أنها اسم، إذ أصلها (إذا) حذف ما أضيف إليه وعوض عنه بالتنوين، وقد ترد عاملة النصب فى الفعل المضارع المستقبل إذا صدرت، واتصلت بالفعل، و لم يصل بينهما بغير القسم والظرف عند بعض النحاة، وإلا كانت ملغاة لا عمل لها وإعرابها هو: حرف جواب وجزاء، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب[٢].

وقد اختلف النحويين فى حقيقتها أهى بسيطة أم مركبة، وكانوا فى ذلك على أقوال:

الأول: أنها حرف بسيط، وهو قول سيبويه[٣]، والجمهور[٤].

الثانى: أنها حرف مركب من (إذا) و (أن)، ثم حذفت همزة (أنْ) للتخفيف، فصارت (إذن)، وهذا قول الخليل[٥]، وعزى إلى بعض الكوفيين[٦].

---

(١) الكتاب ج٢ ص٣١٢.

(٢) حروف المعانى للزجاجى ج٦، الجنى الدانى ص٣٥٥، مغنى اللبيب ج١ ص١٩، أوضح المسالك ج٤ ص١٨٦.

(٣) الكتاب ج٣ ص١٣.

(٤) شرح الكتاب ج٣ ص١٨٩أ، شرح الرضى ج٤ ص٤٦، رصف المبانى ص١٥٧، الارتشاف ج٢ ص٣٩٥، الجنى الدانى ص٣٦٢، مغنى اللبيب ج١ ص٣٠، التصريح ج٢ ص٢٢٤، الهمع ج٤ ص١٠٣، شرح الأشمونى ج٢ ص٢٨٨.

(٥) المواطن السابقة نفسها.

(٦) رصف المبانى ص١٥٧.

٢٨- مسألة: القول فى إلحاق (غَدَا) بـ(كَانَ وأخواتها)

ذهب بعض النحويين[١]، إلى : (إلحاق (غَدَا) بباب (كان وأخواتها) لتكون بمعنى (صار)، فى رفع الاسم، ونصب الخبر، وذلك لموافقتها لها فى معناها، نحو:

(غَدَا زيداً ماشياً) : أى: وقع مشيه فى وقت الغدو.

ومن أصحاب هذا المذهب:

الزمخشرى[٢]، والجزلى[٣]، وأبو البقاء العكبرى[٤]، وابن الخباز[٥]، وابن يعيش[٦]، وأبو على الشلوبينى[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن عصفور[٩]، والرضى[١٠]، وابن أبى الربيع[١١]، وشمس الدين الكيشى[١٢]،

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣٩٢/١، والنكت الحسان: ٦٧، والدر المصون: ٣٧٨/٣.

(٢) المفصل: ٢٦٣، وأعجب العجب فى شرح لامية العرب: ٢٢ ــ ٢٣، والتذييل: ١٦٥/٤، والارتشاف: ١١٤٧/٣، والمساعد: ٢٦٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٣، والهمع: ٧٠/٢.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية فى النحو: ١٠٤، والتذييل: ١٦٥/٤، والارتشاف: ١١٤٧/٣، والهمع: ٧٠/٢.

(٤) التبيان: ٤٢٢/٢، وإعراب لامية الشنفرى: ٧٩، وشرح لامية العرب: ٢٨ ــ ٢٩، والتذييل: ١٦٥/٤، والارتشاف: ١١٤٨/٣، والمساعد: ٢٦٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٠٠/٣، والهمع: ٧٠/٢.

(٥) توجيه اللمع: ١٣٦

(٦) شرح المفصل ج٧ ص ٣٥٥

(٧) التوطئة ص ٢٢٧.

(٨) شرح المقدمة الكافية: ٩٠٦/٣، وشرح الوافية: ٢٦٣، والإيضاح فى شرح المفصل: ٧٣/٢.

(٩) ينظر: المقرب: ١٣٩، ١٤٢، ومثل المقرب: ١٤٢، وشرح الجمل: ٣٨٣/١، ٤٢٢ ــ ٤٢٣.

(١٠) ينظر: شرح الكافية: ق (٢) مج (٢) ص: ١٠٣٠.

(١١) ينظر: البسيط: ٦٦٨/٢، ٦٧٢ ــ ٦٧٣، والملخص: ٢٠٩/١، والكافى فى الإفصاح: ٧٤٧/٣.

(١٢) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: ١٤٦.

وأبو حيان[١٣]، وغيرهم[١٤].

وكان استدلالهم[١٥] على أن المنصوب بـ (غدا) خبر لاحال وذلك بوقوعه معرفة، نحو قولك:

(غدا زيدُ أخال)، كما تقول (كان زيداً أخاك)

وجعل من ذلك قول النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "لو توكلتم على الله حَقَّ توكُّله لرُزقتم كما تُرْزَقُ الطيرُ، تغدُو خِمَاصاً وتروحُ بِطاناً[١٦]، وقول ابن مسعود ـ رضى الله عنه ـ: " اغْدُ عالماً أو متعلماً، ولا تكنْ إمعة"[١٧].

وجعل منه الرضى[١٨]، قول الشنفرى[١٩].

وَلاَ خَالِفٍ دَارِيَّةٍ مُتَعَزِّلٍ يَرُوحُ وَيَغْدُو دَاهِناً يَتَكَحَّلُ

ومنع ذلك الجمهور[٢٠]، ومنهم: أبو الوليد بن أبى أيوب[٢١]،

---

(١٣) تقريب المقرب: ص٥٢.

(١٤) ينظر: أمالى ابن الشجرى: ١٦٦/١، والقواعد والفوائد فى الإعراب: ٦٤، وشرح الكتاب للصفار: ٧٦٥/٢، ٧٨٣ ـ ٧٨٦، والفريد: ٥٠٩/٤، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣١٢/١، والفوائد الضيائية: ٢٩٣/٢، وشرح الأشمونى: ٢٢٢/١، والخزانة: ١٩١/٩، ١٩٨، وحاشية الخضرى: ٢٤٦/١.

(١٥) شرح المفصل: ٣٥٥/٧.

(١٦) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده عن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ : ٣٠/١، ٥٢ وينظر: النهاية فى غريب الحديث والأثر: ٨٠/٢.

(١٧) ينظر: النهاية فى غريب الحديث والأثر: ٦٧/١، وكشف الخفاء: ١٦٧/١.

(١٨) شرح الكافية ج٢ ص١٣٠

(١٩) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفرى فى لامية العرب: ١٩، والخزانة: ١٩٧/٩، ١٩٩، ومعجم شواهد العربية: ٢٨٠/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٥٣٥.

(٢٠) ينظر: همع الهوامع: ٧١/٢، وحاشية ياسين على شرح الفاكهى: ٤/٢.

(٢١) التذييل والتكميل: ١٦٦/٤.

وابن خروف[٢٢]، وابن مالك[٢٣]، وبدر الدين بن جماعة[٢٤]، وأبو حيان[٢٥]، وابن عقيل[٢٦]، وغيرهم[٢٧].

قالوا: إن الفعل تام والمنصوب بعدها حال لا خبر، لالتزام تنكيره[٢٨].

استدلالهم:

وقد استدلوا[٢٩]، على أن المنصوب بعدها حال لا خبر بتعديها بحرف الجر "إلى" نحوك "غَدَا إلى كذا".

قال ابن مالك: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب (غـــدا)، و(راح) ... والصحيح أنهما ليسا من الباب؛ وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجـــد إلا نكرة[٣٠]، وقال أيضاً: "وأمّضا (غدا) ، و(راح) فإنهما ملحقان -عند بعضهم- بها أيضاً- إلا أني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال بـــه صريحاً[٣١].

---

(٢٢) شرح الجمل: ٤١٦/١.

(٢٣) التسهيل: ٥٤، وشرح التسهيل: ٣٣٠/١، والهمع: ٧١/٢.

(٢٤) شرح الكافية: ٣٠٦.

(٢٥) النكت الحسان ص٦٧، والتذييل والتكميل ج٤ ص١٦٦.

(٢٦) المساعد: ٢٦٠/١.

(٢٧) شفاء العليل: ٣١٣/١، وتعليق الفرائد: ٢٠١/٣.

(٢٨) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٤١٦/١، وشرح التسهيل: ٣٣٠/١، وشرح الكافية لابـــن جماعة: ٣٠٦، والمساعد: ٢٦٠/١، وشفاء العليل: ٣١٣/١، وتعليق الفرائد: ٢٠١/٣، والهمـــع: ٧١/٢.

(٢٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٦/١، والصفوة الصفية: ٤/٢.

(٣٠) شرح التسهيل: ٣٣٠/١.

(٣١) شرح الكافية الشافية: ٣٩٢/١.

٢٩- مسألة: القول فى: إلحاق (عَاد) بـ(صار)

ذهب قوم من النحاة[١]، إلى إلحاق (عَاد) بالفعل (صار) من أخوات كان: فهو عندهم بمعنى (صار) فى رفع الاسم ونصب الخبر.

ومن هؤلاء النحاة:

الأعلم الشنتمرى[٢]، والزمخشرى[٣]، والجزولى[٤]، وابن الخبـــاز[٥]، وابن يعيش[٦]، وأبو على الشلوبين[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩]، وابن أبى الربيع[١٠]، وشمس الدين الكيشى[١١]، وأبو حيان[١٢]، وغيرهم[١٣].

---

(١) ينظر الصفوة الصفية: ٤/٢، والدر المصون: ٣٧٩/٥ ــ ٣٨٠، والهمع: ٦٨/٢.

(٢) التذييل والتكميل: ١٦٢/٤.

(٣) المفصل: ٢٦٣، والكشاف: ٥١٢/٢.

(٤) المقدمة الجزولية فى النحو: ١٠٤.

(٥) توجيه اللمع: ١٣٦

(٦) شرح المفصل: ٣٥٥/٧.

(٧) التوطئة: ٢٢٧.

(٨) شرح المقدمة الكافية: ٩٠٦/٣، وشرح الوافية: ٣٦٣، والإيضاح فى شرح المفصل: ٧٣/٢.

(٩) التسهيل: ٥٣، وشرح التسهيل: ١٠٢ (رسالة دكتوراه)، وشرح الكافية الـشافية: ٣٨٨/١ ــ ٣٩٠، والارتشاف: ١١٤٧/٣، والهمع: ٦٨/٢ ــ ٦٩.

(١٠) البسيط: ٦٨٨/٢، ٦٧٢ ــ ٦٧٣، الملخص: ٢٠٩/١، والكافى فى الإفصاح: ٧٤٧/٣.

(١١) الإرشاد إلى علم الإعراب: ١٤٦ ، ١٥١.

(١٢) التذييل والتكميل: ١٦١/٤، والنكت الحسان: ٦٦، والبحر المحيط: ٣٤٢/٤، ٤١١/٥.

(١٣) القواعد والفوائد فى الإعراب: ٦٤، والصفوة الصفية: ٤/٢، والإقليد: ١٥٥٩/٣، والفـاخر: ٢٣١/١ ــ ٢٣٢، وشرح الكافية لابن جماعة: ٣٠٦، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣١٢/١، والدر المصون: ٧٧/٧، والمساعد: ٢٥٧/١ ــ ٢٥٨، وشـفاء العليـل: ٣١١/١ ــ ٣١٢، وتمهيد القواعد: ١٥/٢ ــ ١٦، والفوائد الـضيائية: ٢٩١/٢، ٢٩٣، وشـرح الأشمـونى: ٢٢٢/١، وبجيب الندا: ٤/٢، ومصباح الراغب: ٥٩٤، ٥٩٨.

استدلالهم:

وقد استشهدوا على ذلك بقوله تعالى: (حَتَّى عَادَ كَالعُرجُونِ القَدِيمِ) وبقول الشاعر[١٤]:

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُديتُ برُشْدِهِ فَـللَّه مُغْـوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِراً

فـ "آمراً" خبر "عاد"، وبقول الآخر[١٥]:

تُعدُّ لَكُمْ جَزْرَ الجزُورِ رِمَاحُنَا وَيَرْجِعْـنَ بالأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ

فـ "جزر الجزور" خبر "تعدّ"

قال أبو حيان: "فـ (جزر الجزور) خبر (تُعِدّ)؛ لأنه معرفة، هذا هو الوجه فيه[١٦].

وجعل ابن الخباز من ذلك قول ربيعة بن مَقْرُوم الضَّبّيّ[١٧].

فَـدَارَتْ رَحَانَا بفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا ـ كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا ـ رَمِيماً

فـ (رميماً) خبر (عادوا) ، و "يكونوا" تامة.

---

(١٤) البيت من البحر الطويل، وهو لسواد بن قارب الدُوسيّ الصحابى فى الدرر اللوامع: ٢/٥٠، ٧٢، ومعجم شواهد العربية: ١/١٤١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٤٠٥. ولُخنافر بن التوأم الحميرى فى أمالى القالى: ١/١٣٥. وبلا نسبة فى شرح الكتاب للصفار: ٢/٧٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٠٦، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٨٩،و الارتشاف: ٣/١١٧٧، والتذييل: ٤/١٦١.

(١٥) البيت من البحر الطويل، وهو لأمرأة من بنى عامر فى ديوان الحماسة: ١٣٦، وأشعار النساء: ٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى: ٢/٧٤٩. وبلا نسبة فى البحر المحيط: ٤/٣٤٢.

(١٦) التذييل والتكميل: ٤/١٦١. وقد احتج ابن عصفور على أن المنصوب فى البيت ـــ وهو "جزر الجزور" خبر لا حال، بأنه معرفة، كما أجاز كونه حالاً؛ لأن التقدير: مثل جَزْرِ الجزور، وأن كان بلفظ المعرفة. ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١٦١ ـــ ١٦٢، وتعليق الفرائد: ٣/١٩٤.

(١٧) البيت من البحر المتقارب، وهو لربيعة بن مَقْرُوم الضَّبّيَ فى المفضليات: ١٧٣، وتوجيه اللمع: ١٣٦.

المانعون لذلك:

ومن النحويين[١٨]، من منع ذلك، ومنهم ابن خروف[١٩]، قالوا: إن الفعل تام والمنصوب بها حال[٢٠].

استدلالهم:

وقد احتجوا[٢١]، على ذلك بأنه يتعدى بـ "إلى" نحو: "عاد زيد إلى كذا".

---

(١٨) التذييل: ٤/١٦٢، والدر المصون: ٥/٣٨٠، تعليق الفرائد: ٣/١٩٤، حاشية ياسين على شرح الفاكهى على قطر الندى: ٢/٤.

(١٩) شرح الجمل: ١/٤١٦.

(٢٠) شرح الجمل لابن خروف: ١/٤١٦، والصفوة الصفية: ٢/٤، والتذييل: ٤/١٦٢، والدر المصون: ٥/٣٨٠، والهمع: ٢/٧٠، وحاشية ياسين على شرح الفاطهى: ٢/٤.

(٢١) شرح الجمل لابن خروف: ١/٤١٦، والصفوة الصفية: ٢/٤، والتذييل: ٤/١٦٢، وتعليق الفرائد: ٣/١٩٤.

٣٠- مسألة: القول فى: إلحاق (رجع) بـ(صار)

ذهب قوم من النحاة[١]، إلى إلحاق (رجع) بالفعل (صار) من أخوات (كان): فهو عندهم بمعنى (صار) فى رفع الاسم ونصب الخبر

ومن هؤلاء النحاة:

ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشمونى[٥]، وغيرهم[٦].

استدلالهم:

وقد استشهدوا على ذلك بقوله -صلى الله عليه وسلم-: "لا تَرْجِعُوا بعدى كفّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ[٧]، وبقول الشاعر[٨]:

قَدْ يَرْجِعُ الْمَرُ بَعْدَ الْمَقْتِ ذَا مِقَة بالحلْمِ فَادَرَأْ بِهِ بَغْضَاءَ ذِى الإِحَنِ

---

(١) همع الهوامع ج٢ ص٦٨.

(٢) التسهيل: ٥٣، وشرح الكافية الشافية: ٣٨٨/١، ٣٩٠، وشواهد التوضيح: ١٣٩، والارتشاف: ١١٤٧/٣، والهمع: ٦٨/٢ ــ ٦٩.

(٣) التذييل والتكميل: ١٦١/٤، والنكت الحسان: ٦٦.

(٤) المساعد: ٢٥٧/١ ــ ٢٥٨.

(٥) شرح الأشمونى على الألفية: ٢٢٢/١.

(٦) القواعد والفوائد فى الإعراب: ٦٤، والفاخر: ٢٣١/١ ــ ٢٣٢، وشفاء العليل: ٣١١/١ ــ ٣١٢، وتمهيد القواعد: ١٥/٢ ــ ١٦، والفوائد الضيائية: ٢٩١/٢، ومجيب الندا: ٤/٢، وحاشية الخضرى: ٢٤٦/١.

(٧) أخرجه البخارى فى (كتاب العِلْم ــ باب الإنصات للعلماء): ٢٥ و(كتاب المغازى ــ باب حجة الوداع): ٥١٥ ــ ٥١٦، و(كتاب الأدب ــ باب ما جاء فى قول الرجل: وَيلَكَ): ٧٢٦، و(كتاب الدِّيات ــ باب قول الله تعالى: (وَمَنْ أَحْيَاهَا): ٧٩٨.

(٨) البيت من البحر البسيط، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة، وشواهد التوضيح: ١٣٩، والتذييل والتكميل: ١٦٢/٤، وشفاء العليل: ٣١٢/١، وتمهيد القواعد: ١٦/٢، ومعجم شواهد العربية: ٤٠١/١.

فـ "ذا مِقَةٍ" خبر "يرجع"، وبقول الآخر:

تُعدُّ لَكُمْ جَزْرَ الجزُورِ رِمَاحُنَا وَيَرْجِعْنَ بالأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ

فـ "منكسرات" خبر "يرجعن".

المانعون لذلك:

أما المانعون لذلك : فقالوا بأن المنصوب بـ (رجع) يكون حالاً وليس خبراً لها[٩].

---

(٩) همع الهوامع ج٢ ص٧٠.

٣١- مسألة: الخلاف فى تقديم خبر (ليس) عليها

اختلف النحويين فى تقديم خبر (ليس)، عليها وكانوا فى ذلك على أقوال:

الأول: ما نسب إلى جمهور الكوفيين[١]، والمتأخرين من البصريين من أنهم: يمنعون تقديم خبر (ليس)، عليها .. وأختار ابن مالك[٢] هذا فى ألفيته، وتبعه كثير من المتأخرين[٣]، ونسب أيضاً إلى المبرد[٤]، وقيل: هو مذهب سيبويه أيضاً، قال السيوطى تبعاً لابن مالك وأما (ليس) لجمهور الكوفيين، والمبرد والزجاج[٥]، وابن السراج[٦]، والسيرافى والفارسى وابن اخته[٧]، والجرجانى[٨]، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها[٩].

الثانى: ما نسب إلى قدماء البصريين[١٠]، والفراء[١١]، واختاره ابن

---

(١) أسرار العربية ص١٤٠

(٢) شرح الكافية الشافية ج١ ص٣٩٧، التسهيل ص٥٤.

(٣) الارتشاف ج١ ص٢٨٨

(٤) المقتضب ج٤ ص١٩٠

(٥) الارتشاف ج١ ص٢٨٨.

(٦) الأصول ج٢ ص٢٢٨

(٧) هو عبد الوارث أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، ابن اخت أبى على الفارسى، كان نحوياً فاضلاً أخذ عن خاله ت ٤٢١ هـ له تصانيف فى الهجاء وكتاب الشعر (ينظر نزهة الألباء ص٢٥١، بغية الوعاة ج١ ص٩٤).

(٨) المقتصد ج١ ص٤٠٨ — ص٤٠٩

(٩) همع الهوامع ج٢ ص٨٨، شرح التسهيل ج١ ص٣٥١.

(١٠) المساعد ج١ ص٢٦٢

(١١) التصريح ج١ ص١٨٨.

برهان[١٢]، والزمخشرى[١٣] والشلوبين[١٤]، وابن عصفور[١٥]، وابن ابى الربيع[١٦]، وهو القول بالجواز.

قال الأنبارى ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقدم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد، ومن البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقدم خبر (ليس) عليها، كما يجوز تقدم خبر (كان) عليها[١٧].

فمن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى ما يلى:

١. أنه لم يعثر على نص صريح لسيبويه فيما يدل على تقدم خبر (ليس) لا بالجواز ولا بالمنع.

٢. أن مذهب جواز تقدم الخبر على (ليس) ليس مذهباً لجمهور البصريين، بل هو للقدماء منهم فقط، اما المتأخرون فمع الكوفيين.

٣. أن مذهب المنع هو مذهب الكوفيين وكثير من المتأخرين.

أما ما نسبه السيوطى وبعض المتأخرين إلى السيرافى من أنه: يمنع تقدم خبر (ليس) على اسمها ففيه نظر حيث ورد نص للسيرافى يخالف ما نسبه إليه السيوطى، وذلك حين يشرح قول سيبويه (أزيد لست مثله، قال ما نصه ، وقد فهم من قول سيبويه، فى هذا الموضع أنه يجيز قائماً ليس زيد، فقدم خبر (ليس) عليها، وقد أنكر بعض النحويين تقدم خبرها عليها وتقديمه جائز، لأن الذى منع (ليس) من التصرف فى نفسها أن معناها فى زمان واحد[١٨].

---

(١٢) شرح عمدة الحافظ ص٢٠٦

(١٣) المفصل ص٢٦٩

(١٤) الارتشاف ج١ ص٢٨٨.

(١٥) المقرب ج ١ ص٩٥.

(١٦) الملخص فى ضبط قوانين العربية ج١ ص٢١٧.

(١٧) الإنصاف ج١ ص١٦٠

(١٨) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ج ١ ص٢٠٩م

٣٢- مسألة: القول فى (لا) العاملة عمل (ليس)

ورد للنحاة فى إعمال (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو (جواز غعمالها عمل (ليس)).

وهو مذهب سيبويه[١]، قال[٢]، :"وقد جُعِلَتْ ــ وليس ذلك بالأكثر ــ بمنزلة (ليس). وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالُها كحال (لا)، فى أنها فى موضع ابتداء، وأنها لا تعمل فى معرفة. فمن ذلك قول سَعْد بن مالك[٣].

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ

وممن ذهب إلى هذا: الفراء[٤]، والمبرد[٥]، والنحاس[٦]، والزجاجى[٧]، والسيرافى[٨]، وأبو على الفارسى[٩]، والرومانى[١٠]، وغيرهم[١١].

---

(١) الكتاب: ٥٨/١، ٢٩٦/٢ ــ ٢٩٧، ٣٠٠، وشرح المفصل: ٢١٢/١، وتعليق الفرائد: ٢٥٦/٣، والتصريح: ٢٦٧/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٦/٢.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسى فى الكتاب: ٥٨/١، ٢٩٦/٢، وديوان الحماسة: ٩١، والأصول: ٩٦/١، وشرح الكتاب: ٢١/٣، والمؤتلف والمختلف: ١٧٣، وتحصيل عين الذهب: ٨٠، ٣٤٥، وتخليص الشواهد: ٢٩٣، والمقاصد: ١٥٠/٢، وشرح شواهد المغنى: ٥٨٣/٢، ٦١٢، والخزانة: ٤٦٧/١، ٤٧١، والدرر: ١١٢/٢، ومعجم شواهد العربية: ٨٧/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٣٢٠. ولسعد بن ناشب فى اللسان: ٤٠٩/٢ ــ برح. وبلا نسبة فى: الكتاب: ٣٠٤/٢، والمقتضب: ٣٦٠/٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٧٧، والجمل: ٢٣٨.

(٤) معانى القرآن ج٢ ص٣٧٧

(٥) المقتضب ج٤ ص٣٦٠ ، ص٣٨٢.

(٦) شرح أبيات سيبويه ص٧٧

(٧) الجمل ص٢٣٧ ــ ص٢٣٨ واللامات ص١٠٥

(٨) شرح الكتاب ج٣ ص٢١.

(٩) المسائل المنثورة: ٨٥ ــ ٨٦، والمسائل البصريات: ٦٤٧/١ ــ ٦٤٨، والحجة: ١٩٤/١.

(١٠) معانى الحروف: ٨٣.

(١١) التبصرة والتذكرة: ٣٩١/١، والفوائد والقواعد للثمانينى: ٢٤٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٩٣/١، والمقتصد: ٨٠٧/٢، والنكت: ٢١٣/٢ ــ ٢١٤، والمفصل: ٣٠، وكشف المشكل:-

وحكى بعضهم أن هذه لغة أهل الحجاز[١٢]، كما عزى هذا القول ــ أيضاً ــ إلى البصريين[١٣].

وحكم عليه ابن الحاجب بالشذوذ[١٤].

• شروط عملها عمل (ليس):

وقد اشترط الحجازيون[١٥]، لإعمالها عمل (ليس) أربعة شروط، هى:

أ- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

ب- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

ج- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

د- أن لا ينتقض نفى خبرها بـ "إلا"، نحو "لا رجلُ أفضلَ منك".

=٢٤٤، وشرح المفصل: ٢١١/١ ــ ٢١٣، ٤٨٤/٢، والمقدمة الجزولية فى النحو: ١٥٧، وشرح الجمل لابن خروف: ٩٨٢/٢، واللباب: ٢٣٨/١، وتوجيه اللمع: ١٦٠، والتوطئة: ٢٧١، والمقرب: ١٦١، والتسهيل: ٥٧ ، ٦٩، وشرح الجمل لابن الضائع: ١٠٣٣/١، ١٠٤٥ ــ ١٠٤٦، وشرح ابن الناظم: ١٠٧، والملخص: ٤٩٨/١ ــ ٤٩٩ ، ٥٠٤، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٨٩٤/٢، ورصف المبانى: ٣٣٣، والبحر المحيط: ٨٨/٢، والتذييل: ٢٨١/٤ ــ ٢٨٢، ٣١٠/٥، والارتشاف: ١٢٠٨/٣، والجنى: ٢٩٢، وشرح التحفة الوردية: ١٥٨، والدر المصون: ٣٠٣/١، ٣٢٣/٢، وشرح اللمحة الوردية: ٤٢/٢، والمغنى: ٣١٥/١، والهمع: ١١٩/٢.

(١٢) التخمير: ٥٢١/٢، وترشيح العلل: ١٤٨ ، ١٥٠، والنكت الحسان: ٧٦ ــ ٧٧، والتصريح: ٢٦٧/١، والمطالع السعيدة: ٢١١.

(١٣) شرح الكافية الشافية: ٤٤٠/١، والنكت الحسان: ٧٦ ــ ٧٧، والتصريح: ٢٦٧/١، والمطالع السعيدة: ٢١١.

(١٤) شرح المقدمة الكافية: ٣٨٦/٢، ٥٨٣، وشرح التحفة الوردية: ١٦٧.

(١٥) الفوائد والقواعد: ٢٤٢، والملخص: ٥٠٤/١، وجواهر الأدب: ٢٤٦، والتذييل: ج٤ ص٢٨٥، والارتشاف ج٣ ص١٢٠٩، وأوضح المسالك ج١ ص٢٨٤.

استدلالهم:

واستدل هؤلاء بشاهد سيبويه السابق، والتقدير: "لابراحُ لى" والقصيدة بضم الحاء، وليست الحاء ساكنة، فلا يحتمل كون (لا) هذه نافية للجنس[١٦]، كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر[١٧].

تَعَـزَّ فَلا شَئٌ عَلَى الأَرْض بَاقِياً وَلا وَزرٌ مِمَّا قَضَـى الله وَاقِيا

وقول الآخر[١٨]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئتَ حِصْنًا بِالكُمَاةِ حَصِينًا

وقول الآخر[١٩]:

وَكُنْ لِى شَفِيعاً يَومَ لا ذوُ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

---

(١٦) حاشية الصبان: ٣٤٧/١، وحاشية الدسوقى: ٧٩/٢. الذى أجاز كون "لا" عاملة عمل "إنّ" ـــ فى هذا البيت ـــ هو الدنوشرى. قال العليمى:" وبه يعلم أن (براح) مرفوع بالضمة، ووقف عليه بالإشباع، لا بالسكون. وبذلك يسقط قول الدنوشرى: (يجوز أن تكون "لا" فى البيت عاملة عمل "إنّ")، فكأنه قرأه بالسكون". حاشية ياسين العليمى على التصريح: ١٩٩/١.

(١٧) البيت من البحر الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل: ٣٥٩/١، والتذييل: ٢٨٢/٤، ٣١١/٥، والجنى: ٢٩٢، وتخليص الشواهد: ٢٩٤، والمساعد: ٢٨٢/١، والمقاصد النحوية: ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغنى: ٦١٢/٢، والهمع: ١١٩/٢، والدرر: ١١١/٢، ومعجم شواهد العربية: ٤٢٦/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٦٩٨.

(١٨) البيت من البحر الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل: ٣٥٩/١، وجواهر الأدب: ٢٣٨، والتذييل: ٢٨٢/٤، والارتشاف: ١٢٠٩/٣، والجنى: ٢٩٣، والمغنى: ٣١٦/١، والمساعد: ٢٨٢/١، وتعليق الفرائد: ٢٥٦/٣، والمقاصد النحوية: ١٤٠/٢، وشرح شواهد المغنى: ٦١٢/٢، ومعجم شواهد العربية: ٣٨٠/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٦٦٠.

(١٩) البيت من البحر الطويل، وهو لسواد بن قارب ـــ رضى الله عنه ـــ فى الحماسة البصرية: ١١٧/١، وشرح التسهيل: ٣٥٩/١، والتذييل: ٢٨٢/٤، ٣٠٨، والمقاصد: ١١٤/٢ ، ٤١٧/٣، والدرر: ١٢٦/٢، ومعجم شواهد العربية: ٥٦/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٣٠٢. وبلا نسبة فى الارتشاف: ١٨٢٨/٤، والمغنى: ٥٤٨/٢ ، ٧٥٩، وشرح شواهد المغنى: ٨٣٥/٢.

وقول الراجز[٢٠]:

وَاللهِ لَـولا أَنْ يَحُـشَّ الطَّبَّخُ بى الجَحِيمَ حِيـنَ لا مُسْتَصْرَخُ

القائلون بجواز إعمالها عمل ليس فى المعرفة:

وقد ذهبت طائفة من النحويين إلى جواز إعمال "لا" عمل "ليس" فى المعرفة، ومنهم: ابن جنى[٢١]، وابن الشجرى[٢٢]، والحيدرة اليمنى[٢٣]، وابن مالك[٢٤]، فى قول ثان له، وأبو حيان[٢٥]، وعزى هذا القول للكوفيين[٢٦].

استدلالهم:

وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر[٢٧]:

---

(٢٠) البيتان من مشطور الرجز، وهما لعبد الله بن رؤية العجاج فى ديوانه: ١٧٣/٢، وإصلاح المنطق: ٣٧٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٩٣/١، واللباب: ١٧٩/١ ، ٢٣٨، واللسان: ٤٦/٣ ــ فنخ. ونسبهما ابن الشجرى فى أماليه: ٤٣١/١، ٤٣٤ لرؤية بن العجاج، وليس فى ديوانه. وبلا نسبة فى الكتاب: ٣٠٣/٢، والبصريات: ٦٤٧/١، والحلبيات: ٢٨٣، وشرح التسهيل: ٣٦٠/١، والخزانة: ٣٩/٤، والدرر: ١١٣/٢.

(٢١) التمام فى تفسير أشعار هذيل: ٥٤، وأمالى ابن الشجرى: ٤٣١، والتذييل: ٢٨٦/٤، والارتشاف: ١٢٠٩/٣، والجنى: ٢٩٣، والمغنى: ٣١٦/١، والهمع: ١٢٠/٢.

(٢٢) أمالى ابن الشجرى: ٤٣١/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٤٠/١، والتذييل: ٢٨٦/٤ ــ ٢٨٧، والجنى: ٢٩٣، والمغنى: ٣١٦/١.

(٢٣) كشف المشكل فى النحو: ٢٤٤.

(٢٤) شرح التسهيل: ٣٦٠/١، والجنى: ٢٩٣، وشرح الأشمونى: ٢٦٥/١، والبهجة المرضية: ١٤٧.

(٢٥) النكت الحسان: ٧٦ ــ ٧٧.

(٢٦) شرح ألفية ابن معطٍ: ٨٩٤/٢، وشرح الكافية لابن جمعة: ١٧٦/١، وجواهر الأدب: ٢٤٦ ــ ٢٤٧.

(٢٧) البيت من البحر الطويل، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه: ١٧١، وأمالى ابن الشجرى: ٤٣٢/١، وشرح التسهيل: ٣٦٠/١، وتخليص الشواهد: ٢٩٤، والمقاصد النحوية: ١٤١/٢، وشرح شواهد المغنى: ٦١٣/٢، والخزانة: ٣٣٧/٣، والدرر: ١١٤/١، ومعجم شواهد العربية: ٤١٤/١، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٦٩٤. وبلا نسبة فى الدر المصون: ٣٢٤/١، ٣٠٤/٢، ٦٣٠، والهمع: ١٢٠/٢، والبهجة المرضية: ١٤٧.

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغياً سِوَاهَا وَلا فـــى حُبِّهَا مُتَرَاخِياً

وقول الآخر[٢٨]:

أَنْكَرْتُهَا بَعْـدَ أَعْوَامٍ مَضَينَ لَهَا لاالدَّارُ دَاراً ولا الجيرَانُ جيرَاناً

قال أبو حيان: "قوله (بشرط تنكير معمولها)، نحو: لا رجلُ قائمـــاً، وذكر ذلك الشجرى أنها عملت فى المعرفة، وأنشد بين النابغة المتقدم[٢٩]، وقد تأولوه وحمله على ظاهره أولى، وتكون تعمل فى المعرفة والنكرة كـــ (ليس)؛ لأنه لم يجىء لنا عملها فى النكرة كثيراً حتى نجعله أصلاً ونجعل غيره شاذاً، بل الذى نحفظه مما ظاهره إلحاقها بـــ (ليس)، وهما البيتـــان الـــسابقان[٣٠]، وفى أحدهما الاسم نكرة، وفى الآخر الاسم معرفة، ولو فتحنا باب التأويل،و دفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذى فيه نكرة. ألا تـــرى أن يجـــوز نصب (باقياً) على أن يكون خبراً لـــ (كان) مقدرة، وكذلك ـــ أيـــضاً ـــ (واقياً)، ويكون (شىء، ووزرُ) مبتدأين، ويحتمل البيـــت غـــير ذلـــك مـــن التأويلات[٣١].

القول الثانى: وهو (امتناع عملها عمل (ليس):

وهو مذهب الأخفش[٣٢]،وعنده أن ما بعدها مرفوع بالابتداء والخبر.

---

(٢٨) البيت من البحر البسيط، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة فى المحلى: ١٧، وكشف المـــشكل: ٢٤٤، وجواهر الأدب: ٢٤٧، والتذييل: ٢٨٧/٤، والارتـــشاف: ١٢١٠/٣، والجـــنى: ٢٩٣، والدر المصون: ٣٢٤/١، وشرح شذور الذهب: ١٨٥، ومعجم شواهد العربية: ٣٨٢/١.

(٢٩) وهو: وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغياً سِوَاهَا وَلا فى حُبِّهَا مُتَرَاخِـياً

(٣٠) وهما بيت النابغة، وقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلا شَئٌ عَلَى الأَرْض بَاقِياً وَلا وَزَرٌ مِمَا قَضَى اللهُ وَاقِيـا

(٣١) النكت الحسان: ٧٦ ـــ ٧٧.

(٣٢) شرح المفصل: ٢١٣/١، والتذييل: ٢٨١/٤، والارتشاف: ١٢٠٨/٣، والجنى: ٢٩٣، وتعليـــق الفرائد: ٢٥٦/٣، والتصريح: ٢٦٧/١، والهمع: ١١٩/٢.

وذهب مذهبه كل من:

الرضى[٣٣]، وأبو حيان[٣٤]، فى قول ثان له، والدمامينى[٣٥]، والجامى[٣٦]، وقد حكى بعضهم أن هذه لغة بنى تميم[٣٧].

وكان الأشمونى[٣٨]، قد نسب هذا للفراء، وهو خلاف ما جاء فى كتاب (معانى القرآن للفراء)[٣٩].

كما نسب ذلك للمبرد[٤٠]، وهو مردود بما أورد المبرد فى كتابه (المقتضب)[٤١].

أدلتهم فى المنع:

وكانوا قد عللوا منع إعمال (لا) عمل (ليس) بعدة أمور منها:

أ ـ أن "لا" حرف غير مختص بالأسماء؛ فالأصل أن لا يكون لها عمل[٤٢].

---

(٣٣) شرح الكافية: ق (١) مج (١) ص: ٣٤٠، و(١) مج (٢) ص: ٨٢٤ ، ٨٥١.

(٣٤) التذييل: ٢٨٤/٤

(٣٥) تعليق الفرائد: ٢٥٥/٣

(٣٦) الفوائد الضيائية: ٣٠٦/١.

(٣٧) ترشيح العلل: ١٤٨ ، ١٥٠، والتخمير: ٥٢١/١، واللباب فى علم الإعراب: ١١٦، وشرح الكافية لابن جمعة: ١٧٦/١، والتذييل: ٢٨٥/٤، والارتشاف: ١٢٠٩/٣، وشرح ابن عقيل: ٣١٢/١.

(٣٨) شرح الأشمونى على الألفية: ٢٦٦/١.

(٣٩) ٣٧٧/٢.

(٤٠) التذييل: ٢٨١/٤، والارتشاف: ١٢٠٨/٣، والجنى: ٢٩٣، وتوضيح المقاصد: ٥١٠/١، وتعليق الفرائد: ٢٥٦/٣، والتصريح: ٢٦٧/١.

(٤١) ٣٨٢/٤.

(٤٢) شرح المفصل: ٢١٣/١.

ب- أنه لا يوجد فى شئ من كلام العرب خبر "لا" منصوباً، كخبر "ما" و"ليس"[٤٣].

ج- ضعفها فى العمل[٤٤].

د- أن مشابهة "لا" لـ "ليس" ناقصة؛ لأن "ليس" لنفى الحال، و"لا" ليس كذلك، فإنها للنفى مطلقاً، خلافاً لـ "ما" النافية؛ فإنها مثل "ليس" لنفى الحال، ومن ثم عملت عملها فى بعض لغات العرب[٤٥].

وعلى هذا إذا وقع بعدها اسم مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدها اسم منصوب فبإضمار فعل[٤٦].

وأجابوا عن بيت الكتاب بأن " لا " فيه هى " لا " النافية للجنس، إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة، نحو:" لا حول ولا قوة "، ويجب ذلك مع الفصل بينها وبين اسمها، ومع المعرفة، ويشذ فى غير ذلك، نحو:"لا براحُ"؛ وذلك لضعفها فى العمل[٤٧].

القول الثالث: وهو (أن "لا" تعمل فى الاسم فقط، لا تعمل فى الخبر).

فهى مع الاسم الذى عملت فيه الرفع فى محل رفع بالابتداء، وهو مذهب الزجاج فيما حكاه عنه ابن ولاد[٤٨].

---

(٤٣) شرح الكافية: ق (١) مج (١) ص: ٣٤٠ ــ ٣٤١، وق (١) مج (٢) ص: ٨٥١، والتذييل: ٢٨٢/٤، والارتشاف: ١٢٠٨/٣.

(٤٤) شرح الكافية: ج٢ ص٣٤٢.

(٤٥) الفوائد الضيائية: ٣٠٦/١

(٤٦) شرح المفصل: ٢١٣/١.

(٤٧) شرح الكافية: ق(١) مج (١) ص: ٣٤١ ــ ٣٤٢.

(٤٨) التذييل: ٢٨١/٤ ــ ٢٨٢ ، ٣١٠/٥، والارتشاف: ١٢٠٨/٣، والجنى: ٢٩٣، والمغنى: ٣١٥/١، وتعليق الفرائد: ٢٥٦/٣، والهمع: ١١٩/٢.

قال الزجاج:" وتقرأ (لاَ لَغْوَ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمَ) بالنصب[٤٩]، فمن رفع فعلى ضربين: على الرفع بالابتداء، و(فيها) هو الخبر، وعلى أن يكون (لا) فى مذهب (ليس) رافعة. أنشد سيبويه وغيره:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْشٍ لا بَرَاحُ

ومن نصب فعلى النفى والتبرية، كما قال فى قوله تعالى (لاَ رَيبَ فِيهِ) البقرة ٢ ، أن الاختيار عند النحويين إذا كُرِّرَتْ (لا) فى هذا الموضع الرفع، والنصب عند جميعهم جائز حسن[٥٠].

---

(٤٩) هى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو. وقرأ الباقون: (لاَ لَغوُ فِيهَا وَلاَ تأثِيمُ) بالرفع والتنوين، ينظر السبعة: ٦١٢، والحجة للقراء السبعة: ٦/٢٢٦.

(٥٠) معانى القرآن وإعرابه: ج٥ ص٦٣ ــ ص٦٤.

٣٢- مسألة: القول فى (أىْ) وحكم ما بعدها

القاعدة أن (أىْ) تأتى فى الكلام على ثلاثة أحوال[١].

أولها: أن تكون حرف نداء مثل (يا)، ومثال ذلك قولك: (أى محمد).

وثانيها: أن يكون ما بعدها جملة، وحينئذ فإنها تعد حرف تفسير كما فى قول الشاعر[٢].

وترمينني بالطرف أى أنت مذنب وتقليـنني لكنَّ إيـاكِ لا أقلـى

ومن النحويين من عدها اسم فعل بمعنى (عوا)، أو أفهموا.

وثالثها: أن يكون ما بعدها مفرداً مشاركاً لما قبله فى إرعابه كما فى قولك: (مررت بغضنفر أى أسد)، وفى هذه الحالة من حـالات (أى) وقـع خلاف بين العلماء حول نوع كلمة (أى) وحكم ما بعدها، وكان خلافهـم على النحو التالى:

ذهب البصريون[٣]: إلى أن (أى) فى تلك الحالة حرف تفسير يقصد به توضيح الاسم الذى قبله، وأن الاسم الذى يأتى بعدها عطف بيان أو بدل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٠، والجنى الدانى ٢٣٣ ــ ٢٣٤، والمغنى ١/١٣٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ومعناه واضح، والشاهد فيه استعمال (أى) حرف تفسير، ومجئ الجملة الأسمية بعدها مفسرة لدلالة رمى تلك المرأة لذلك الرجل بطرفها. انظـر: معـانى القرآن للفراء ٢/١٤٤، وأمالى ابن الشجرى ٣/٢٠٧، ولباب الإعراب ٣٤٩، وشرح الرضـى للكافية ٤/٤٣٨، والهمع ٢/٤٨٩، والخزانة ٤/٤٩٠.

(٣) المفصل ٤٢٧، والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٣٠، وشرح الوافية لابن الحاجب ٤٠٧، وشـرح الأنموذج للأردبيلى، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٧، والصفوة الصفية فى شرح الألفية للنيلى ٢/٣١٤، ورصف المبانى ١٣٥، والكناش ٣٥٨، والارتشاف ٢/٦٣١، والجـنى الـدانى ٢٣٤، والمغنى ١/١٣٧، والتصريح ٢/١٣٤، والهمع ٢/٤٨٩، وحاشية الصبان ٣/٩٠.

من ذلك الاسم المتقدم، وعلى هذا فإن (أى) عندهم فى الحالتين الثانية والثالثة حرف تفسير، مما يعنى اندماج تلك الحالتين فى حالة واحدة تكون فيها (أى) حرف تفسير سواء أكان ما بعدها جملة أم مفرداً.

وذهب الكوفيون[٤] إلى أن (أى) فى تلك الحالة حرف عطف، وأن الاسم الذى يأتى بعدها عطف نسق على الاسم المتقدم، وبعض من وافقتهم جعل (أى) حرف عطف سواء أكان ما بعدها جملة أم اسماً مفرداً.

---

(٤) الارتشاف ٦٣١/٢، والجنى الدانى ٢٣٤، والمغنى ١٣٧/١، والمساعد ٤٤٣/٢، والتصريح ١٣٤/٢، والهمع ٤٨٩/٢، ١٨٦/٣، وحاشية الصبان ٩٠/٣، وقد وافقهم أبو جعفر بن صابر من أهل المغرب، انظر: الارتشاف ٦٣١/٢، والجنى الدانى ٢٣٤، ووافقهم أيضا السكاكى صاحب كتاب مفتاح العلوم.

٣٤- مسألة: أصل كلمة (حَيِىَ)

اختلف العلماء فى مجيء (عين الكلمة ولامها ياءين)، ومثل ذلك كان فى كلمة (حيوان) هل أصلها (حَيِىَ) أم (حيو)، وكانوا فى ذلك على قولين:

الأول: ما ذهب إليه الخليل[١]، وسيبويه[٢]، والأخفش[٣]، من أن (حيوان) أصلها (حييان) فهى مما عينه ياء ولامه ياء، فقلبت الياء الثانية التى هى لام الكلمة واواً ليختلف الحرفان كراهة توالى الأمثال وهى هنا (الياءان)، قال سيبويه (وأما قولهم (حيوان) فإنهم كرهوا ان تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان[٤]).

وقد اختار هذا القول المبرد[٥]، وابن ولاد[٦]، والسيرافى[٧]، وأبو على الفارسى[٨]، وابن جنى[٩]، والصميرى[١٠]، وابن برهان[١١]، والزمخشرى[١٢]،

---

(١) الكتاب: ج٤ ص٤٠٩، المقتضب: ج١ ص١٨٦، التصريف: ج٢ ص٢٨٥، الأصول فى النحو: ج٣ ص٣٨٥، اشتقاق اسماء الله ص١٠٤، البغداديات ص٢٣٢، الحجة للقراء السبعة: ج٤ ص١٣٤، المنصف: ج٢ ص٢٨٥، سر صناعة الإعراب: ج١ ص١٥٣ ــ ص١٥٤، ج٢ ص٥٩٠، التبصرة والتكرة: ج٢ ص٩٢٣، شرح اللمع لابن برهان: ج٢ ص٦١٥، البحر المحيط: ج٧ ص١٥٤، شرح المفصل لابن يعيش: ج١ ص٥٥، شرح الملكوى فى التصريف ص٢٦٣.

(٢) الكتاب: ج٤ ص٤٠٩، البغداديات ص٢٣٢، المساعد: ج٤ ص٢٤.

(٣) الأصول فى النحو: ج٣ ص٣٦٢.

(٤) الكتاب: ج٤ ص٤٠٩.

(٥) المقتضب: ج١ ص١٨٦

(٦) الأنتصار ص٢٦٤

(٧) شرح الكتاب: ج٦ ص٨٤٦.

(٨) البغداديات ص٢٣٢، والحلبيات ص٩، الحجة للقراءات السبعة: ج٤ ص١٣٣ ــ ص١٣٥.

(٩) المنصف: ج٢ ص٢٨٥ ، ص٢٨٦، وسر صناعة الإعراب ج:١ ص١٥٣ ــ ص١٥٥، الخصائص ج١ ص٢٥٥ ــ ص٢٥٦، والخاطريات ص١١٥.

(١٠) التبصرة والتذكرة: ج٢ ص٩٢٣ ــ ص٩٢٤.

(١١) شرح اللمع: ج٢ ص٦١٣

(١٢) المفصل ص٤٤٤

والأنبارى[١٣]، والعكبرى[١٤]، وصدر الأفاضل[١٥]، وابن يعيش[١٦]، وابن الحاجب[١٧]، وابن عصفور[١٨]، وابن مالك[١٩]، والرضى[٢٠]، والجاربردى[٢١]، ونقره كار[٢٢]، والفيروز أبادى[٢٣].

وقد دفعهم إلى القول بهذا الرأى أنه ليس فى كلام العرب لفظة (عينها ياء ولامها واو)، فعدلوا عن الظاهر فى هذه الكلمة (حيو) إلى ماله نظير فى كلام العرب (حيى)[٢٤].

الثانى: ما ذهب إليه المازنى[٢٥]، من أن الواو فيه أصل غير مبدلة، أى أن كلمة (حيوان) من أصل هو (حيو).

وممن اختار هذا القول ابن عصفور[٢٦]، وأبو حيان[٢٧]، وصاحبنا الشريف الجرجانى[٢٨]، فى أحد قوليه على ما سيأتى فى مناقشة رأيه ــ غن شاء الله ــ وغيرهم.

---

(١٣) البيان: ج٢ ص٢٤٧.

(١٤) التبيان: ج٢ ص١٠٣٥.

(١٥) التخمير: ج٤ ص٣٧٤.

(١٦) شرح المفصل لابن يعيش: ج١٠ ص٥٥، شرح الملوكى ص٢٦٣ ــ ص٢٦٤.

(١٧) الإيضاح: ج٢ ص٤١٧

(١٨) الممتع: ج٢ ص٥٦٩.

(١٩) التسهيل ص٢٩٢.

(٢٠) شرح الشافية: ج٣ ص٧٣.

(٢١) شرح الشافية ص٢٦٩

(٢٢) شرح الشافية ص١٨٦.

(٢٣) القاموس المحيط مادة (حيى).

(٢٤) الخصائص: ج١ ص٢٥٥ ــ ص٢٥٦، شرح الملوكى ص٢٦٣ ــ ص٢٦٤.

(٢٥) المنصف: ج٢ ص٢٨٤ ــ ص٢٨٥، الأصول فى النحو: ج٣ ص٣٨٥.

(٢٦) الممتع: ج٢ ص ٥٦٩.

(٢٧) المبدع ص٢١٨.

(٢٨) شرح الجرجانى على التصريف العربى ص٢٠٤ ــ ص٢٠٧.

فكان هذا هو رأى المازنى، قال (وأما قولهم "حيوان" فإنه جاء على ما لايستعمل، ليس فى لاكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً)[٢٩].

وهو مما استدل به أصحاب هذا الرأى على مذهبهم من أن واو (حيوان) مبدلة من الواو، كما استدلوا عليه أيضاً بأن (الحيوان) من الحياة، ومعنى الحياة موجود فى (الحيا) بمعنى المطر، إذ به تحيا الأرض والنبات كما فى قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فاطر ٩، وقال تعالى (وأحيينا به بلدة ميتاً) ق ١١، فـ (الحيوان) مثل (الحيا)، لأن مثناها (حَيَيَان) بالياء، كذلك (الحيوان) أيضاً عينها ولامها ياءان[٣٠].

فالمازنى فى هذه المسألة خالف الخليل ومن معه وقد ردّهم (فاظ الميتُ فيظاً وفوظاً)[٣١]، فلا يشتقون من (فوظ) فعلاً[٣٢].

فالمازنى يحاول تعضيد رأيه القائل بالأصل الذى لم يستعمل (حيو) بالمصدر (فوظ) الذى لم يستعمل فعله[٣٣].

وقد وصف ابن يعيش فى (شرح الملوكى)، رأى المازنى بقوله (وهو قول سديد)[٣٤]، مع أنه يرى رأى الجمهور فى شرحه للمفصل[٣٥].

---

(٢٩) التصريف: ج٢ ص٢٨٤ ــ ص ٢٨٥.

(٣٠) المنصف: ج٢ ص٢٨٦، الممتع: ج٢ ص٥٦٩.

(٣١) أى: مات وخرجت نفسه.

(٣٢) الأصول فى النحو: ج٣ ص ٣٨٥، اشتقاق أسماء الله ص ١٠٤ ــ ص١٠٥، البغداديات ص٢٣٤، المنصف: ج٢ ص٢٨٤، شرح المفصل لابن يعيش: ج١٠ ص٥٥، شرح الملوكى فى التصريف ص٢٦٤، الممتع: ج٢ ص٥٦٩، المبدع ص٢١٨.

(٣٣) شرح الملوكى فى التصريف ص٢٦٤.

(٣٤) السابق نفسه.

(٣٥) شرح المفصل لابن يعيش ج١٠ ص٥٥.

٣٥- مسألة: (نوع "ما" فى كلمة (طالما) وشبهها)[١]

تقع (ما) الكافية عن عمل الرفع بعد ثلاثة أفعال هى:

(قَلّ وطَالَ وكثُر)، تقول: فلما كان ذلك، وطالما نهيت عن الشر، وكثر ما أرشدك، هذا هو الأصل، أى: إذا اتصلت (ما) بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفته عن طلب الفاعل ووليه الفعل، وربما وليه الاسم المرفوع، كما فى قول الشاعر[٢].

صَدَدْتِ فأطْوَلتِ الصُّدُودَ وَقَلّمَا ... وصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وللعلماء فى ذلك الأسلوب سبعة أقوال هى:

الأول: أن (ما) كافة على أصلها ، ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره ما بعده، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وجعل ذلك من ضرورات الشعر قال (هذا باب الحروف التى لا يليها بعدها إلا الفعل، ومن تلك الحروف (رُبّما وقَلّما، وأشباهها ـــ جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، هيئوها ليذكر بعدها الفعل لأنه لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ بقول)، ولا إلى (قَلَ يقول)، فألحقوهما (ما)، وأخلصوها للفعل .. وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم، قال[٣]:

---

(١) البغداديات ص٢٩٥ ـــ ص٢٩٦، الأزهية ص٩١، النكت فى تفسير كتاب سيبويه ج١ ص١٥١، الفوائد المحصورة ص١٥٤، همع الهوامع ج٢ ص٨٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسى، الكتاب ج١ ص٣١، ج٣ ص١١٥، المقتضب ج١ ص٨٤، الأصول فى النحو ج١ ص٤٦٦، ضرورة الشعر ص١٩٣، المنصف ج١ ص١٩١، ج٢ ص٦٩، الأزهية ص٩١، النكت فى تفسير كتاب سيبويه ج١ ص١٥١، أمالى ابن الشجرى ج٢ ص٢٤٤، الفوائد المحصورة ص١٥٤، الإنصاف ج١ ص١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ج٤ ص٤٣، ضرائر الشعر ص٢٠٢.

(٣) الكتاب ج٣ ص١٥٥، البغداديات ص٢٩٦، الأزهية ص٩٢، خزانة الأدب ج١٠ ص٢٢٦، الضرائر ص٢٤٨.

صَدَدْتِ فأطَوْلتِ الصُّدُودَ وَقَلّمَا وصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد وافق المبرد سيبويه فيما قال فى هذا النص[٤]

غير أن النحويين المتأخرين قد اختلفوا فى تفسير الضرورة التى أشار إليها سيبويه، فقيل: وجه الضرورة أن (قلما) حقها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً فـ (وصال) مرتفع بهذا الفعل المقدر الذى يفسره الفعل المذكور وهو (يدوم)[٥]. وهذا رأى إبى على الفارسى[٦] والأعلم الشنتمرى[٧]، فى قول له، وابن يعيش[٨]، وقيل: وجه الضرورة هنا أنه قدم الفاعل على عامله فـ (وصال) فاعل مرتفع بـ (يدوم) المذكور مؤخراً[٩]، وهذا رأى السيرافى[١٠]، والأعلم الشنتمرى[١١]، فى قول آخر، وابن عصفور[١٢]. وقيل وجه الضرورة أنه أنابت الجملة لأسمية عن الجملة الفعلية، فـ (وصال) مرفوع بالابتداء وما بعده خبره[١٣]، وهذا رأى رضى الدين الاستراباذى[١٤].

---

(٤) المقتضب ج١ ص٨٤

(٥) مغنى اللبيب ج١ ص٤٠٤.

(٦) البغداديات ص٢٩٧.

(٧) هامش الكتاب ج١ ص١٢ ، ص٣١، خزانة الأدب ج١ ص٢٢٨، الضرائر ص٢٤٩ (الشنتمرى هو: يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمرى النحوى أبو الحجاج، كان عالماً بالعربية واللغة ومعانى الأشعار ت ٤٧٦ هـ، له مؤلفات منها: شرح حماسة أبى تمام، وشرح الجمل للزجاجى، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه، وغير ذلك (ينظر: البلغة ص٢٤٦، بغية الوعاة ج٢ ص٣٥٦).

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ج٨ ص١٣٢.

(٩) مغنى اللبيب ج١ ص٤٠٤.

(١٠) ضرورات الشعر ص١٩٣.

(١١) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ج١ ص١٥١.

(١٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٠٢.

(١٣) مغنى اللبيب ج١ ص٤٠٤.

(١٤) شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٥، والضرائر ص٢٥٠.

الثانى: أن (ما) فى (قلما) زائدة، والاسم المرفوع بعدها (فاعل)، وكأن الشاعر قد قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود.

وقد نسب هذا القول إلى المبرد[١٥]، فى قوله الآخر[١٦]، والأعلم الشنتمرى فى قول له[١٧].

الثالث: أن (ما) كافة أيضاً، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر، وكأنه قد قال: قلما يدوم وصال على طول الصدود، وهو مذهب ذهب إليه الأعلم السنتمرى فى أحد أقواله[١٨].

الرابع: أن (ما) حينئذ كافة أيضاً، والاسم المرفوع بعدها فاعل لنفس الفعل المتأخر، وهذا مذهب كوفى، لأنهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم[١٩].

الخامس: أن (ما) بصدرية، وهى وصلتها فاعل (قَلّ)[٢٠]، وذهب إليه ابن هشام اللخمى فى قوله الآخر[٢١]، وكذلك رضى الدين الاستراباذى فى قوله الآخر[٢٢].

السادس: أن (ما) فى موضع رفع فاعل لـ (قَلّ) و(وصال) مبتدأ أو ما بعده خبره، وكيفية صلة لـ (ما)، اختاره المنتجب الهمذانى[٢٣].

---

(١٥) المقتضب ج١ ص٨٤.

(١٦) ضرورة الشعر للسيرافى ص١٩٤.

(١٧) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ج١ ص١٥١.

(١٨) السابق نفسه، وينظر: هامش الانصاف ج١ ص١٤٦.

(١٩) الإنصاف ج١ ص١٤٦.

(٢٠) مغنى اللبيب ج١ ص٤٠٤، خزانة الأدب ج١٠ ص٢٢٨، الضرائر ص٢٤٩.

(٢١) الفوائد المصورة ص١٥٥.

(٢٢) شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٥.

(٢٣) الفريد ج١ ص٢٠٣ ــ ص٢٠٤.

السابع: أن (ما) ظرف بمعنى ـــ الحين والوقت، كأنه قـــال: وقـــل وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود[٢٤]، وذهب إليه الأعلم الـــشنتمرى فى أحد أقواله[٢٥].

---

(٢٤) الأزهية ص٩٢، الفريد ج١ ص٢٠٣.

(٢٥) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ج١ ص١٥١.

٣٦- مسألة: حكم العامل الأول فى باب التنازع إذا احتاج لمرفوع وأعمل العامل الثانى

قد يتنازع عاملان فى اسم واحد بعدها، ويكون تنازعهما على جهة مختلفة بأن يطلبه أحدهما فاعلاً، والآخر مفعولاً أو مجروراً، أو على جهة متفقة بأن يطلباه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، والعلماء فى هذه المسألة متفقون على جواز إعمال أحد العاملين فى الاسم الظاهر وإعمال الآخر فى ضميره مع اختلاف بينهم فى الأولى[١].

وقد اختلفوا فى مسألة جزئية متفرعة منها، **ومضمونها** أنه إذا أعمل العامل الثانى فى الاسم المتنازع فيه، وكان العامل الأول فاعلاً له فما الواجب حينئذ؟

وقد أجاب البصريون عن ذلك، بأنه يجب أن يُضمر للعامل الأول مرفوع مطابق للاسم المذكور فى إفراده أو تثنيته أو جمعه، وفى تذكيره أو تأنيثه، وذلك حتى لا يكون الفاعل محذوفاً[٢]، وعلى هذا فإن الصواب فى نحو: (قام وضربت الزيدين) و(قام وضربت الطلاب) و(قام وضربت الطالبتين) هو أن يقال: قاما وضربت الزيدين، وقاموا وضربت الطلاب، وقامتا وضربت الطالبتين.

---

(١) ذكر صدر الأفاضل أن العلماء متفقون على ذلك جميعهم، ينظر: التخمير ٢٣٦/١، وانظر تفصيل الخلاف بينهم فى: الإنصاف ٨٣/١.

(٢) المقتضب ٧٧/٤، والمسائل العسكرية ١١٤، والمفصل ٣٢، والإيضاح فى شرح المفصل ١٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢، والهمع ٩٦/٣.

أما الكسائى فإنه ذهب إلى أنه يجب أن يحذف فاعل العامل الأول، وأنه لا يجوز إضماره لئلا يكون هناك إضمار قبل الذكر[٣].

وأما الفراء فإن النقل عنه فى هذه المسألة متعدد وفيه اضطراب، فابن مالك حكى عنه موافقته البصريين فى إضمار الفاعل للعامل الأول مع اشتراط تأخر ذلك الضمير[٤]، فيكون الصواب على رأيه فى الأمثلة السابقة أن يقال: قام وضربت الزيدين هما، وقام وضربت الطلاب هم، وقامت وضربت الطالبتين هما، وحكى السيوطى نقلاً عن كتاب (البسيط فى شرح الكافية) لركن الدين الأستراباذى أن الفراء يعد إضمار الفاعل للعامل الأول مقصوراً على السماع، ولا يجوز القياس عليه[٥]، والذى عليه الجمهور فى النقل عن الفراء فى هذه المسألة أنه يحكم بعدم صحة إعمال العامل الثانى فى هذه المسألة ولزوم إعمال العامل الأول[٦].

وكل تلك النقول عن الفراء تبين رأيه فى المسألة إذا كان العامل الثانى مخالفاً للعامل الأول فى جهة طلبه للمعمول، وأما إذا كان العامل الثانى موافقاً

---

(٣) أمالى ابن الشجرى ١١٧/٣، والإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢، والارتشاف ٩٠/٣، ووافقه هشام والسهيلى وابن مضاء. انظر: الهمع ٩٦/٣، وذكر أبو حيان أنه نقل عن الكسائى أن الفاعل مضمر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها، انظر: الارتشاف ٩١/٣.

(٤) وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢، وقال البهاء بن النحاس: لم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك، انظر: الهمع ٩٦/٣، وقد أشار أبو حيان إلى هذا الوجه عند الفراء، انظر: الارتشاف ٩١/٣، ومثله الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٣٢١/١.

(٥) الهمع ٩٦/٣، وقد أشار إليه أيضاً أبو حيان فى الارتشاف ٩١/٣.

(٦) أمالى ابن الحاجب ٢٧/٣، والارتشاف ٩١/٣، والهمع ٩٦/٣، ونسبه ابن مالك للكوفيين ١٧٤/٢.

للعامل الأول فى طلبه المعمول فاعلاً له كما فى قولك: (قام وقعد الزيدان) فإن الفراء يجعل كلا العاملين يرفعان المعمول بعدهما فاعلاً لهما[٧]، والذى دعا الفراء إلى ذلك كله أن إعمال الثانى يلزم منه إما الإضمار قبل الذكر وإما حذف الفاعل، وكلاهما غير جائزين عنده[٨].

---

(٧) منثور الفوائد للأنبارى ٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢، وتذكرة النحاة ٣٤٣، وتوضيح المقاصد ٦٥/٢، وتخليص الشواهد ٥١٥، وشفاء العليل ٤٤٦/١، وقد عد ابن مالك هذا الوجه غير مستبعد، انظر: شرح التسهيل ١٦٦/٢.

(٨) الإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١.

٣٧- مسألة: القول فى (النَّسب) إلى (جمع التكسير)

ورد للعلماء فى النسب إلى جمع التكسير ـ فى ماله واحد قياس من لفظه، قولان:

القول الأول: هو أنه (ينسب إليه بعد رده إلى مفرده) فيقال فى النسب إلى:

(مساجِد / ورجَال / وَفَرائض)

(مَسجِدِىّ / ورَجُلىّ / وفَرَضِىّ)

وهو مذهب جمهور العلماء، ومنهم:

الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وابن قتيبة[٣]، والمبرد[٤]، وابن السراج[٥]، وغيرهم[٦]، قال سيبويه[٧]: "اعلم أنك إذا أضفتَ إلى جميعٍ أبداً، فإنك تُوقِعُ الإضافة على واحدة الذى كُسِّر عليه؛ لِيُفْرقَ بينه إذا كان اسماً لشىء واحدٍ، وبينه إذا لم تُرِد إلا الجميع. فمن ذلك قول العرب: فى رَجُل من القبائل: قَبلىّ،

---

(١) الكتاب ج٣ ص٣٧٨

(٢) السابق نفسه

(٣) أدب الكاتب ص٢٧٩

(٤) المقتضب

(٥) الأصول ج٣ ص٧٠.

(٦) علل النحو: ٥٤٦، والعضديات: ٢١، والبصريات: ٨٢٨/٢، والتكملة: ٢٦٨، والواضح فى علم العربية: ٢٦٥، وشرح الكتاب للرمانى: ٢٤٤/١، واللمع: ٢٨٩، والتبصرة والتذكرة: ٦٠١/٢، وشرح ملحة الإعراب: ٢٨٥، ودرة الغواص: ١٢٧، والمفصل: ٢١١، والفصول فى العربية: ٨٣، وأسرار العربية: ٣٢٤ ــ ٣٢٥، وكشف المشكل: ٤٣٢، والمقدمة الجزولية: ٢٣٩، وتنقيح الألباب: ٤٣٩/١، واللباب: ١٥٤/٢، وتوجيه اللمع: ٥٤٦ ــ ٥٤٧، وشرح المفصل: ١٣/٦، والتوطئة: ٣٢٩، والشافية: ٤٢، والتسهيل: ٢٦٥، والارتشاف: ٦٢٨/٢.

(٧) الكتاب: ٣٧٨/٣.

وقبليَّة للمرأة ... وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلتَ: مَسْجِدِيّ". ثم قال[٨]: "وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب"

عِلّةُ الرد إلى المفرد عندهم:

تمثلت العلّة فى رَدّ جمع التكسير ــ فى ماله واحد من لفظه ــ إلى مفرده فى حالة النسب إليه، عندهم فى ثمانية أمور هى:

(أ) التفريق بين النسب إليه وهو باقٍ على جمعيته، والنسب إليه إذا كان علماً مسمًّى به، نحو: "مدائنّى" ، و"أنصارىّ" فى النسبة إلى المدائن، والأنصار[٩].

(ب) أن المفرد أخف فى اللفظ من الجمع، كما أن حكم المنسوب إلى الجمع كحكم المنسوب إلى المفرد[١٠].

(ج) أن النسب ينقل الاسم المنسوب إلى الوصفية، فإذا كان الموصوف مفرداً، فينبغى أن يكون الوصف مفرداً هو الآخر؛ ليطابق المعنى؛ ولئلا يؤدى ذلك إلى وصف المفرد بالجمع[١١].

(د) أن الجمع والنسب مَعْنَيَان زائدان. فلم يجمع بينهما فراراً من الثقل[١٢].

(هـ) أن الأصل والغالب فى المنسوب إليه أن يكون واحداً، وهو الوالد، أو المولود، أو الصنعة، أو غيرها، فحُمِل على الغالب[١٣].

---

(٨) الكتاب: ٣/٣٧٨، والمقتضب: ٣/١٥٠، والأصول: ٣/٧٠ ــ ٧١، وعلل النحو: ٥٤٧، وشرح الكتاب للرمانى: ١/٢٤٤، والتبصرة والتذكرة: ٢/٦٠٢.

(٩) شرح الكتاب: ٤/ل١٦٨/ب ، وأسرار العربية: ٣٢٥، وتوجيه اللمع: ٥٤٧، وشرح المفصل ٦/١٤، والأشباه والنظائر: ٤/١٢٩.

(١٠) اللباب فى علل البناء والإعراب: ٢/١٥٥، وشرح ألفية ابن معطٍ: ٢/١٢٦٥.

(١١) اللباب فى علل البناء والإعراب: ٢/١٥٥.

(١٢) التخمير: ٣/٣٣، وشرح الشافية: ٢/٨٠، والإقليد: ٣/١٢٥٤، والمناهج الكافية: ٢٥٥.

(١٣) الإقليد فى شرح المفصل: ٣/١٢٥٤.

(و) أن الجمع فى الاسم معنى عارض، والنسبة تكون إلى الأصل، لا إلى العارض[١٤].

(ز) أن المفرد أصبح دليلاً للجمع الذى له واحد من لفظه؛ لموافقته له فى اللفظ والمعنى.

(ح) أن المقصود من النسبة إلى الجمع معرفة جنس المنسوب إليه، وهذا يحصل بلفظ المفرد، لا بلفظ الجمع[١٥].

القول الثانى: هو (النسب إلى جمع التكسير على لفظه مطلقاً)

فيقال فى (مساجد/ورجال/وفرائض) (مَساجِدى/ ورجالى/ وفرائِضى)

وهو مذهب بعض العلماء[١٦]، وهو ما تبين من كلام أبى علي القالى[١٧] فى قول العرب: (مِا بِها دُورىّ)[١٨]، فقال: (دُورىٌّ منسوب إلى الدُّور)[١٩].

كما يتبين أيضاً من تعليق ابن برىّ على تخطئة الحريرى لمن قال:" صُحُفىّ" فيمن يقتبس من الصُّحُف. قال ابن برىّ[٢٠]: "والمخالف لهم ــ أى: للبصريين ــ متحيِّز إلى فئة، مستقلين بنصر ما ذهبوا إليه، وحسبه هذا عذر، فلا معنى لتكثير أغلاط الخاصة[٢١]"

---

(١٤) المسائل البصريات: ٨٢٨/٢، وشرح الكتاب للرمانى: ٢٤٤/١.

(١٥) الإيضاح فى شرح المفصل: ٦٠٤/١، وشرح ألفية ابن معطٍ: ١٢٦٥/٢، والإقليد: ١٢٥٤/٣.

(١٦) الارتشاف: ٦٢٨/٢، والتذييل: ٥/ل٢٦٤/ب ، وتوضيح المقاصد: ١٤٦٥/٣، والمساعد: ٣٧٩/٣، والهمع: ١٧١/٦.

(١٧) الأمالى: ٢٥٠/١، والارتشاف: ٦٢٨/٢، والتذييل والتكميل: ٥/ل٢٦٤/ب.

(١٨) المستقصى فى أمثال العرب: ٣١٥/٢.

(١٩) الأمالى ج١ ص٢٥٠.

(٢٠) حواشى ابن برىّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٩٣.

(٢١) شرح درة الغواص ص١٩٨ ــ ص١٩٩.

كما نسب الشهاب الخفاجي إلى ابن برىّ أن الكوفيين يجيزون النسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً[٢٢].

استدلالهم:

وقد احتج[٢٣] أصحاب هذا القول بما سُمِعَ من قول العرب: "قُمْرِىّ" فى لانسبة إلى طيور قُمْر، و"دُبْسِي" فى النسبة إلى طيور دُبْس، و"الصُّفْرِيَّة"، وقولهم:" كِلابِىّ الخُلُق".

موقف جمهور العلماء من هذه الأدلة:

أجاب جمهور العلمء عن أدلة أصحاب هذا القول الثانى بالآتى:

أولاً: أن "دُورِيًّا" مبنية على الياء المشددة التى تشبه ياء النسبة، كـ "كرسىّ"، وليست جمعاً لـ "دُور"[٢٤]، كما أن معنى قولهم:"ما بِهَا دُورِىّ" أى: من يدور[٢٥].

ثانياً: أن "قُمْرِيًّا" ، و(دُبْسِيًا) منسوبان إلى القُمْرَة، والدُّبْسَة، وليسا على الياء المشددة[٢٦].

ثالثاً: أن "الصُّفْرِيّة" منسوبون إلى مفرد، وهو إما "الصُّفْر"، وهو النحُّاس، وإما إلى رَجُل منهم يُكنَّى أبا صُفْرَة، وليسوا منسوبين إلى الجمع[٢٧].

رابعاً: أن قولهم: "كِلابِىّ الخُلُق" شاذ لا يقاس عليه[٢٨].

---

(٢٢) شرح درة الغواص ص١٩٨ ــ ص١٩٩.

(٢٣) الارتشاف: ٦٢٨/٢، والتذييل: ٥/ل٢٦٤/ب ، وتوضيح المقاصد: ١٤٦٥/٣، والهمع: ١٧١/٦.

(٢٤) ارتشاف الضرب ج٢ ص٦٢٨.

(٢٥) المستقصى فى امثال العرب ج٢ ص٣١٥.

(٢٦) الارتشاف ج٢ ص٦٢٨، وتوضيح المقاصد ج٣ ص١٣٦٥، والهمع ج٦ ص١٧٢.

(٢٧) الارتشاف ج٢ ص٦٢٨.

(٢٨) المساعد ج٣ ص٣٧٩، والهمع ج٦ ص١٧٢.

٣٨ـ مسألة (المحذوف من مصدر الرباعىّ المعتل العين، نحو إجابة)

إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَل) فمصدره على وزن (إفعال)، فإذا كان معتل العين مثل (أقام)، فالأصل أن يكون المصدر (إقوام)، فلما تحركت الواو وقبلها ساكن صحيح أعلت بنقل حركتها إليه، ثم قلبت ألفاً، فتصير (أقاام) فاجتمع ألفان المبدلة من العين، وألف المصدر، فحذفت إحداهما، عوض عنها بتاء التأنيث[١]، وحينئذ اختلف النحويين فى المحذوف منها وكانوا على قولين:

الأول: مذهب الخليل وسيبويه[٢]، والقائل بأن المحذوف هو ألف المصدر، قال سيبويه عن إعلال اسم المفعول من الفعل الأجوف .... فنقول (مَزُوْر، ومَصُوْغ)، وإنما كان الأصلُ (مَزْوور) فأسكنوا الواو الأولى، كما اسكنوا فى (يفعل وفعل)، وحذفت واو (مفعول)، لأنه لا يلتقى ساكنان[٣]، فقد نص سيبويه هنا على أن المحذوف هو الحرف الزائد، والخلاف فى المحذوف من (مفعول المعتل العين والمصدر (إفعال) واحد[٤].

---

(١) معانى القرآن للزجاج ج٤ ص٤٦، الأصول ج٣ ص١٣٢، إعراب القرآن للنحاس ج٣ ص١٣٩، المحرر الوجيز ج٤ ص١٨٦، اللباب فى علل البناء والإعراب ج٢ ص٣٦١، شرح الملوكى ص٣٥٥، الفريد فى إعراب القرآن المجيد ج٣ ص٤٩٦، الممتع ج٢ ص٤٩٠، المقرب ص٥٠٨، الارتشاف ج١ ص٨٠٣، توضيح المقاصد والمسالك ج٦ ص٦٣ ــ ص٦٤، شرح ابن عقيل ج٢ ص٣١٨، شفاء العليل ج٣ ص١١٠٣، الهمع ج٦ ص٢٧٥.

(٢) التصريف ج١ ص٢٩١، الخصائص ج٢ ص٣٠٥، الممتع ج٢ ص٤٩٠، شرح الشافية للرضى ج٣ ص١٥١، الارتشاف ج١ ص٣٠٨، توضيح المقاصد والمسالك ج٦ ص٦٤، المساعد ج٤ ص١٧٦، التصريح بمضمون التوضيح ج٢ ص٣٩٤، شرح الأشمونى ج٤ ص٣٢٣.

(٣) الكتاب ج٤ ص٣٤٨.

(٤) الخصائص ج٢ ص٣٠٥، المنصف ج١ ص٢٩٢، الممتع ج٢ ص٤٩٠.

وممن نص على أن المحذوف هو ألف (إفعال) أبو البركات الأنبارى[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وابنه بدر الدين[٨]، والمرادى[٩]، فكان المختار حذف ألف المصدر، لزيادتها، ولقربها من الطرف، ولأن الثقل نشأ بها[١٠].

الثانى: ما ذهب إليه الأخفش[١١]، والفراء[١٢]، والطبرى[١٣]، والزمخشرى[١٤]، وابن الحاجب[١٥]، والرضى[١٦]، من أن المحذوف هو بدل عين الكلمة له بأن حذفها أولى من حذف ما دل على معنى المصدرية[١٧].

وبذلك يكون وزن (إجابة) على رأى الخليل وسيبويه (إفعلة)، وعلى رأى الأخفش (إفالة).

---

(٥) الوجيز ص٦٠

(٦) الممتع ج٢ ص٤٩٠، ص٤٥٨.

(٧) الألفية ص ٦٩، شرح الكافية الشافية ج٤ ص٢١٤١ ــ ص٢١٤٢، التسهيل ص٣١٢.

(٨) شرح الألفية ص ٨٦٠.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ج٦ ص٦٤.

(١٠) شرح الكافية الشافية ج٤ ص٢١٤٢، توضيح المقاصد والمسالك ج٦ ص٦٤، الهمع ج٦ ص٢٧٥، شرح الأشمونى ج٤ ص٣٢٣.

(١١) التصريف ج١ ص٢٩١، الخصائص ج٢ ص٣٠٥، اللباب فى علل البناء والإعراب ج٢ ص٣٦١، الممتع ج٢ ص٤٩٠، الارتشاف ج٢ ص٣٠٨، توضيح المقاصد والمسالك ج٦ ص٦٤، المساعد ج٤ ص١٧٧، التصريح بمضمون التوضيح ج٢ ص٣٩٤، الهمع ج٦ ص٢٧٥، شرح الأشمونى ج٤ ص٣٢٣.

(١٢) معانى القرآن ج٢ ص٢٥٤

(١٣) جامع البيان ج١٨ ص١٤٧

(١٤) ارتشاف ج٤ ص٣٠٨.

(١٥) الشافية ص١٠٣

(١٦) شرح الشافية ج٣ ص١٥١.

(١٧) الهمع ج٦ ص٢٧٥.

٣٩- مسألة: عامل الرفع فى الفعل المضارع

ذهب البصريون إلى: أن الفعل المضارع معرب لشبهه بالأسماء[١]، ويظهر الإعراب عليه رفعاً ونصباً وجزماً، وإذا كان للنصب والجزم أدواتهما المعروفة فإن الرفع ليس كذلك، وهذا ما جعل النحويين يختلفون فى تحديد العامل الذى رفع المضارع، وكان خلافهم على أربعة أقوال هى:

أولها: رأى البصريين: وهو أن رافع المضارع عامل معنوى، وهو وقوعه موقع الأسماء[٢]، ومعنى ذلك أن المضارع يقع فى الموضع الذى يصح فيه وقوع الاسم، ولذلك استحق ما يستحقه الاسم وهو الرفع، فكما ترفع الاسم فى قولك: (أخوك محمد) فإنك ترفع الفعل الواقع موقعه فى قولك: (يضرب محمد)، وإذا سئل البصريون عن علة اختيار الرفع دون غيره من الأحكام الإعرابية الثلاثة، فإنهم يجيبون عن ذلك بأن المضارع أشبه من الأسماء المبتدأ، فأعطى حكمه، أو أنه بقيامه مقام الأسماء أصبح فى أقوى أحواله، فأعطى أقوى أحوال الإعراب، وهو الرفع[٣].

---

(١) المقتضب ١/٢، والأصول ٥٠/١، والجمل للزجاجى ٧، والإيضاح له ٧٧، وأما الكوفيون فيرون أن السبب هو الفصل بين المعانى المختلفة، انظر: الإنصاف ٥٤٩/٢، والتخمير ٢١٨/٣، وشرح التسهيل ٣٤/١.

(٢) الكتاب ٩/٣، ومعانى القرآن للأخفش ١٣٣/١، ولموجز فى النحو ٧٨، وشرح السيرافى ٧٦/١، واللمع ٢٠٥، وشرح اللمع لابن برهان ٣٣٩/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٩٢/٢، والمقتصد ١٢١/١، والمقدمة فى النحو ٧٧، والمفصل ٢٩٣، وتلقيح الألباب ٥٦، والإنصاف ٥٥١/٢، ونتائج الفكر ٧٨، والفصول الخمسون ٥١.

(٣) شرح السيرافى ٧٦/١، والنكت ٦٩٦/١، والمفصل ٢٩٣، والإنصاف ٥٥٢/٢.

وثانيها: ما ذهب إليه الفراء والكوفيون: من أن العامل فى المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم[٤]، فكما أن الفعل إذا خله ناصب نُصب، وإذا دخله جازم جُزم، فكذلك إذا خلا منهما صار مرفوعاً[٥]، ولذلك كان تجرده من النواصب والجوازم رافعاً له.

وثالثها: ما ذهب إليه الكسائى: من أن المضارع ارتفع بحرف المضارعة فى أوله[٦]، وذلك لأن الفعل كان مبنياً قبل دخول حرف المضارعة عليه، ثم بعد دخوله أصبح معرباً مرفوعاً، ولا عامل جد فى الكلام إلا حرف المضارعة، فلذلك نسب إليه ذلك العمل[٧].

ورابعها: ما ذهب إليه ثعلب من أن سبب رفع المضارع هو مشابهته للاسم[٨].

---

(٤) معانى القرآن للفراء ٥٣/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢، وأسرار العربية ٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١، والبسيط لابن أبى الربيع ٢٢٩/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٣، وشرح الكافية لابن جماعة ٣٦١، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢، وشفاء العليل ٩١٧/٢، والفوائد الضيائية ٢٣٧/٢.

(٥) الإنصاف ٥٥١/٢، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٣١٤/١.

(٦) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢، وشرح الرضى للكافية ٢٨/٤، والإرشاد ٤٤٣، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، وشفاء العليل ٩١٧/٢، وشرح العوامل المائة ٣١٨، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٥٢٦/١، وحاشية الصبان ٢٢٧/٣.

(٧) شرح الرضى للكافية ٢٨/٤، وشرح ابن القواس ٣١٤/١، وشرح العوامل المائة للأزهرى ٣١٨.

(٨) شرح ابن القواس ٣١٥/١، وتوضيح المقاصد ١٧٢/٤، وشرح قطر الندى لابن هشام ٥٧، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ٥٢٦/١، وشرح الأشمونى ٤٩٤/٣، وحاشية الصبان ٢٧٧/٣.

٤٠- مسألة: (إعمال اسم الفاعل إذا كان زمانه ماضياً)

إذا كان اسم الفاعل مقترناً بـ (أل) فإنه يعمل عمل فعله بدون شرط ولا قيد، سواء أكان زمانه ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً، وأما إذا كان مجرداً من (أل) فإن للنحويين فى إعماله رأيين:

أولهما: رأى الجمهور: وهو أنه لا يعمل إلا إذا كام بمعنى الحال أو الاستقبال، وأما إذا كان دالاً على المضى فإنه لا يعمل[1].

وثانيهما: رأى الكسائى: وهو أن إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) جائز حتى ولو كان زمانه ماضياً[2]، ويستدل لذلك بقوله تعالى "وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ بِالوَصيدِ" الكهف ١٨، حيث عمل اسم الفاعل (باسط) فى (ذراعيه)، مع دلالته على المضى، ويستدل أيضاً بقول العرب: (هذا الضارب زيداً أمس)، وبقولهم: (هذا مارٌّ بزيد أمس)، وبقولهم: (زيد معطى عمرو درهماً أمس)، حيث عمل اسم الفاعل فى كل تلك الأقوال رغم أنه دال على المضى.

---

(١) الكتاب ١/١٣٠، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٠٢، ومعانى القرآن للأخفش ١/٨٩، والمقتضب ٤/١٤٩، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٤، والأصول ١/١٢٥، والجمل للزجاجى ٨٤، والبصريات ١/٥٤١، والإيضاح العضدى ١٧١، والواضح ١٧٧، والتبصرة والتذكرة ١/٢١٦، والنكت ١/٢٩١، والمرتجل ٢٣٦، علماً أنهم يشترطون أيضاً اعتماده على استفهام أو نفى أو موصوف أو مخبر عنه.

(٢) الجمل فى النحو للزجاجى ٨٤، والمقتصد ١/٥١٣، وكشف المشكل فى النحو ١/٤١٨، والإيضاح فى شرح المفصل ١/٦٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠، وشرح التسهيل ٣/٧٥، والارتشاف ٣/١٨٥، والتصريح ٢/٦٦، ونسب للكوفيين فى معانى القرآن للزجاج ٢/٢٧٤، والمرتجل، وهو غير منسوب فى الإيضاح العضدى ١٧٢.

٤١- مسألة: (أصل كلمة "الناس")

اختلف العلماء فى أصل كلمة (الناس) وكانو على ثلاثة أقوال هى:

القول الأول: أن أصل (الناس) (أُناسٌ) على وزن (فُعال)، فحذفت منها الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال فصارت (ناساً) على وزن (عَـاَل)، ثم دخلت عليها لام التعريف فصارت (الناس).

وقد ذهب إلى ذلك أكثر البصريين[١]، وعلى رأسهم سيبويه[٢]، والفراء من الكوفيين[٣].

وقد استدلوا على أن (الناس) محذوفة الفاء وهى الهمزة، بأنها مشتقة من (الإنس)، فكما أن فاء (الإنس) همزة، فكذلك فاء (الناس) همزة، إلا أنها قد حذفت تخفيفاً[٤].

واختار هذا القول السيرافى[٥]، وأبو على الفارسى[٦]، وابن جنى[٧]،

---

(١) أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤، ج٢ ص١٢، والبيان فى غريب إعراب القرآن ج٢ ص٥٥٠، خزانة الأدب ج٢ ص٢٨٧.

(٢) الكتاب ج٢ ص١٩٦، ج٣ ص٤٥٧، إعراب القرآن للنحاس ج٥ ص٣١٥، ومجالس العلماء ص٦٩ ــ ص٧٠، ومشكل إعراب القرآن ج١ ص٢٢، المخصص ج١ ص١٧، الدر المصون ج١ ص١١٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج١ ص١٨٧، تهذيب اللغة ج١٣ ص٨٧ ــ ص٨٨، أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤، ج٢ ص١٢، الارتشاف ج١ ص١٢٤.

(٤) أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤، إملاء ما من به الرحمن ج١ ص١٦.

(٥) شرح الكتاب للسرافى (مخطوط) ج٣ ص٤٢.

(٦) البغداديات ص٥٣١، الحلبيات ص١٧٠، أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤.

(٧) الخصائص ج٢ ص١٢١، ج٣ ص١٥٠، شرح الملوكى فى التصريف ص٣٦٢.

والجوهرى[٨]، والزمخشرى[٩]، وابن الشجرى[١٠]، وابن هشام اللخمى[١١]، وابن يعيش[١٢]، والمنتخب الهمذانى[١٣]، وابن عصفور[١٤]، ورضى الدين الاستراباذى[١٥]، وابن منظور[١٦]، والبيضاوى[١٧]، وأبو حيان[١٨]، وغيرهم.

القول الثانى: أن أصلها (نَوَس) على وزن (فَعَل)، مأخوذ من (ناس، نيوس)، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد ذهب إلى هذا القول الكسائى[١٩]، وابن كيسان[٢٠]، وسلمة ابن عاصم[٢١].

وكانت حجتهم: على كونها (نَوَساً) تصغيرها على (نُوَيْسٍ)، لأن التصغير يرد الاسم إلى أصله، فإن كان أصلها (أناساً)، لقبل فى التصغير (أنيس)[٢٢].

---

(٨) الصحاح مادة (نوس).

(٩) الكشاف ج١ ص١٦٦، المفصل ص٢٠٣.

(١٠) أمالى ابن الشجرى ج٢ ص١٢.

(١١) الفوائد المحصورة ص٣٧٥.

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ج٢ ص٩، ج٥ ص١٢١، شرح الملوكى فى التصريف ص٣٦٤.

(١٣) الفريد ج٤ ص٧٥٣ ــ ص٧٥٤.

(١٤) شرح الجمل لابن عصفور ج٢ ص٩٠.

(١٥) شرح الشافية للرضى ج١ ص٢٢٤

(١٦) لسان العرب مادة (نوس)

(١٧) تفسير البيضاوى ج١ ص٢٢

(١٨) المبدع ص٢٤٠ ــ ص٢٤١.

(١٩) أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤، البيان فى غريب إعراب القرآن ج٢ ص٥٥٠، الارتشاف ج١ ص١٢٤، الدر المصون ج١ ص١١١، خزانة الأدب ج٢ ص٢٨٧.

(٢٠) البيان فى غريب إعراب القرآن ج٢ ص٥٥٠.

(٢١) أمالى ابن الشجرى ج٢ ص١٣ (وسلمه ابن عاصم هو أبو محمد سلمه بن عاصم النحوى، من أهل الكوفة، له)غريب الحديث، والحدود فى النحو) وغيرهما ت ٣١٠ هـ (ينظر: إنباه الرواه ج٢ ص٥٦، الأعلام ج٣ ص١٧٢).

(٢٢) أمالى ابن الشجرى ج١ ص١٢٤، البيان فى غريب إعراب القرآن ج٢ ص٥٥٠.

القول الثالث: أن أصلها (نَسِى)، لأنها من النسيان، فقلبت اللام إلى موضع العين، فصارت (نَيِساً) فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (ناساً) على وزن (فلع)، وقد ذهب إلى هذا القول الكوفيون الآخرون[٢٣].

(٢٣) البيان فى غريب إعراب القرآن ج٢ ص٥٥٠، وذكر هذا الرأى بلا نسبة فى الحلبيات ص١٧٠، والدرر ج١ ص١١١، وخزانة الأدب ج٢ ص٢٨٧.

٤٢- مسألة: (نصب الجزأين بـ(إنّ)

المشهور من (إنّ) وأخواتها أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، غير أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن هذه الحروف قد تنصب الاسم والخبر معاً.

فقد أجاز الفراء[١]، نصب الجزأين بـ (ليت)، لأنها بمعنى (أتمنى) أو (تمنيت)، فيحمل عليه، فيقال: (ليت زيداً قائماً)، وكأنه قيل: أتمنى قيام زيد، أو أتمنى زيداً قائماً.

ونقل مثل هذا المذهب عن الكسائى[٢]، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين[٣]. وقيل إن نصب الجزأين بـ (ليت) لغة بنى تميم[٤]، ومن شواهد هذا المذهب: قول الراجز:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا إذ كنّتُ فى وادى العتيق راتعِا[٥]

---

(١) معانى القرآن للفراء ج١ ص٤١٠، شرح المفصل ج٨ ص٨٤، التوطئة ص٢٣٩، الايضاح فى شرح المفصل ج١ ص٢١٣، ج٢ ص١٩٨ ـ ص١٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٤ ـ ص٤٢٥، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥١٦، التسهيل ص٦١، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٢٤٦ ـ ٢٤٧، رصف المبانى ص٣٦٦، الارتشاف ج٢ ص١٣١، الجنى الدانى ص٣٧٩، والمغنى ج١ ص٢٨٥، تعليق الفرائد ج٤ ص١٨، الهمع ج١ ص١٣٤، الفوائد الضيائية ج٢ ص٣٥٣.

(٢) ارتشاف الضرب ج٢ ص١٣١.

(٣) معانى الحروف ص١١٣، شرح المفصل ج١ ص١٠٤، التوطئة ص٢٣٩، رصف المبانى ص٣٦٦.

(٤) شرح المفصل ج١ ص١٠٤، الإيضاح فى شرح المفصل ج٢ ص١٩٩، الخزانة ج١٠ ص٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٥) نسب هذا الرجز إلى العجاج وإلى ابنه رؤبة، ينظر: الكتاب ج٢ ص١٤٢، الأصول فى النحو ج١ ص٢٤٨، المفصل ص٢٨ ، ص٣٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص١٠٤، التوطئة ص٢٣٩، الإيضاح فى شرح المفصل ج١ ص٢١٣، ج٢ ص١٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٥، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٧، ورصف المبانى ص٣٦٦، الجنى الدانى ص٤٥٨، ومغنى اللبيب ج١ ص٢٨٥، وتعليق الفرائد ج٤ ص١٩، شرح شواهد المغنى ج٢ ص٦٩٠، وهمع الهوامع ج١ ص١٣٤، الأشمونى ج١ ص٢٧٩، الدرر ج١ ص١١٢، الخزانة ج١٠ ص٢٣٤.

فنصب اسم (ليت) وهو (أيام) وخبرها وهو (رواجعا)، وأجاز بعض أصحاب الفراء[٦] نصب الجزأين بجميع هذه الأدوات.

وذهب قوم منهم محمد بن سلام الجحمى[٧]، وابن السيد[٨]، وابن الطراقة[٩]، إلى أن ذلك لغة بعض العرب.

وقد حكى عن يونس[١٠]، نحو ذلك فى (لعل).

ونقل عن الفراء[١١]، أنه أجاز نصب الجزأين بـ (لعل)، و(كان) أيضاً. ونقل نحوه عنة الكسائى[١٢]، غير أن المشهور عنه أنه لا يرى صحة نصب الخبر بهذه الأدوات، وإنما يؤول النصب بإضمار فعل[١٣]، ومن شواهد نصب الخبر بغير (ليت)[١٤]، قول الشاعر:

---

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٤ ــ ص٤٢٥، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥١٦ ــ ص٥١٧، التسهيل ص٦١، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٧، الارتشاف ج٢ ص١٣١، الجنى الدانى ص٣٧٩، ص٤٥٨، المغنى ج١ ص٢٨٦، المساعد ج١ ص٣٠٨، تعليق الفرائد ج٤ ص١٨، همع الهوامع ج١ ص١٣٤، الأشمونى ج١ ص٢٧٨ ــ ص٢٧٩، العوامل المائة النحوية ص٢١٧.

(٧) طبقات فحول الشعراء ص٦٥، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٢٢٤، الارتشاف ج٢ ص١٣١، الجنى الدانى ص٣٧٩، المساعد ج١ ص٣٠٨.

(٨) الجنى الدانى ص٣٧٩، الهمع ج١ ص١٣٤، الأشمونى ج١ ص٢٧٨، شفاء العليل ج١ ص٣٥٣.

(٩) همع الهوامع ج١ ص١٣٤، وينظر: ابن بطراوة النحوى ص١٧٠ ــ ص١٧٣.

(١٠) مغنى اللبيب ج١ ص٢٨٦.

(١١) ارتشاف الضرب ج٢ ص١٣١، الجنى الدانى ص٣٧٩، ص٤٥٨.

(١٢) النكت الحسان ص٨٢.

(١٣) الأصول فى النحو ج١ ص٢٤٨، شرح المفصل ج٨ ص٨٤، الإيضاح فى شرح المفصل ج١ ص٢١٤، ج٢ ص١٩٩، التسهيل ص٦١، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٧، المساعد ج١ ص٣٠٨، تعليق الفرائد ج٤ ص١٨، العوامل المائة النحوية ص٢١٧ ــ ص٢١٨، الفوائد الضيائية ج٢ ص٣٥٣، الخزانة ج١٠ ص٢٣٤.

(١٤) شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٤ ــ ص٤٢٥، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥١٧، شرح الكافية للرضى ج٢ ص٣٤٧، البحر المحيط ج٤ ص٤٤٤، ج٨ ص٢٨٣، النكت الحسان ص٨١ ــ ص٨٢، المغنى ج١ ص٣٧، المساعد ج١ ص٣٠٨، تعليق الفرائد ج٤ ص١٩، الجنى الدانى ص٣٨٠، شرح شواهد المغنى ج١ ص١٢٢، همع الهوامع ج١=

إذا اسوّدّ جنح الليل فلتأتِ ولتكن خطاك خطانا إنّ حراسنا أسدا[١٥]

فنصب اسم (إن) وخبرها معاً.

أما البصريون وجمهور المتأخرين[١٦] فذهبوا إلى أن خبر (إنّ) وأخواتها لا يكون إلا مرفوعاً، ولا يصح نصبه بشيء منها.

وذلك لأن النصوص المسموعة عن العرب تدل على ذلك، فلا يجوز العدول عنه استناداً إلى بعض النصوص النادرة التي تقبل التأويل.

=ص١٣٤، الأشموني ج١ ص٢٧٨، الدرر ج١ ص١١١ ــ ص١١٢، الخزانة ج١٠ ص٢٣٤ ــ ص٢٤٦.

(١٥) البيت من الطويل وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٤، شرح الكافية للرضي ج٢ ص٣٤٧، النكت الحسان ص٨١، البحر المحيط ج٤ ص٤٤٤ ــ ج٨ ص٢٨٣، المغني ج١ ص٣٧، المساعد ج١ ص٣٠٨، تعليق الفرائد ج٤ ص١٩، الجنى الداني ص٣٨٠، شرح شواهد المغني ج١ ص١٢٢، همع الهوامع ج١ ص١٣٤، الأشموني ج١ ص٢٧٨، الدرر ج١ ص١١١ ــ ص١١٢.

(١٦) الكتاب ج٢ ص١٤٢، الأصول في النحو ج١ ص٢٤٨، الخصائص ج١ ص٤٢٠ ــ ص٤٣١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ج١ ص٥١٧، المفصل ص٢٨ ــ ص٢٩، التوطئة ص٢٣٩، الإيضاح في شرح المفصل ج١ ص ٢١٣، ج٢ ص١٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٢٥، التسهيل ص٦١، شرح الكافية للرضي ج٢ ص٣٤٧، رصف المباني ص٣٦٦، النكت الحسان ص٨٢، الجنى الداني ص٣٨٠، ص٤٥٨، مغني اللبيب ج١ ص٣٧، ص٢٨٥، ص٢٨٦، تعليق الفرائد ج٤ ص١٩، همع الهوامع ج١ ص١٣٤ ــ ص١٣٥، الصبان ج١ ص٢٧٨، الدرر ج١ ص١١٢، المساعد ج١ ص٣٠٨، العوامل المائة النحوية ص٢١٨، الخزانة ج١٠ ص٢٣٤ ــ ص٢٤٣، شرح الكافية ج١ ص١٥٧ ــ ص١٥٨، الفوائد الضيائية ج٢ ص٣٥٣، شرح المقدمة الجزولية ج٢ ص٨٠٠، التوضيح والتكميل ج١ ص٢٥٢.

٤٣- مسألة: الخلاف فى (حاشا) بين الحرفية والفعلية

رصد النحاة للاستثناء أدوات كثيرة، وهى مقسمة على التالى[١].

١- الأسماء: وهما (غير)، و(سوى).

٢- الأفعال: وهما (ليس)، و(لايكون).

٣- الحروف: وهى (إلا).

٤- المتردد بين الفعلية والحرفية: وهما (خلا) و(عدا).

وبقى من أدوات الاستثناء أداة واحدة، وهى (حاشا)، والنحويون مختلفون فيها من حيث الفعلية أو الحرفية على أقوال أربعة:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه وكثير من البصريين، وهو أن (حاشا) حرف جر يفيد الاستثناء، ويستدلون لذلك بما يلى:

١- أنها لا تقع صلة لـ (ما).

٢- أنها تدخل على الضمير دون أن تتصل بها نون الوقاية.

٣- أنها لا تدخلها الإمالة[٢].

الثانى: ما ذهب إليه الفراء، وهو أن (حاشا) فعل لا فاعل له، وعليه يكون الاسم فى قولك: (حاشى زيد) مجروراً بلام مقدرة، وأصل الكلام (حاشى لزيد)، ولكن اللام حذفت لكثرة الاستعمال[٣].

---

(١) الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى ١٠٣، وضياء السالك ١٨١/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩، والجمل للزجاجى ٢٣٢، والإيضاح العضدى ٢١٠، والتعليقة ٧٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٨٥/١، والنكت ٦٤٩/١، والإنصاف ٢٧٨/١، والتبيين ٤١٠، وجواهر الأدب للإربلى ٥٢٥.

(٣) الإنصاف ٢٧٨/١، والاستغناء ١١٧، وشرح الرضى ١٢٣/٢، والارتشاف ٣١٧/٢، والهمع ٢١٢/٢.

الثالث: ما ذهب إليه الكوفيون، وهو أن (حاشى) فعل مـــاضٍ[٤]، ويستدلون لذلك بما يلى:

١- أن (حاشى) قابلة للتصرف كما فى قول الشاعر[٥]:

ولا أرى فاعلاً فى الناسِ يُشْبهُهُ ولا أُحاشى منَ الأقوامِ مِنْ أَحدِ

وهذا دليل على فعليتها؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال[٦].

٢- أن من العرب من نصب بها، كما فى قول بعضهم: (اللهم اغفر لى ولمـــن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ)[٧]، وهى هنا لا تخلو من أن تكـــون اسماً أو حرفاً أو فعلاً، والأول ممتنع؛ لأنها لو كانت اسماً لما نـــصبت مـــا بعدها، والثانى لا يصح؛ لأنها لو كانت حرفاً لصح أن يقال (ما قام حاشى زيد)-كما يقال: (ما قام إلا زيد)، فتعيين الثالث، وهو كونها فعلاً[٨].

---

(٤) الجمل للزجاجى ٢٣٢، والإنصاف ٢٧٨/١، والتبيين ٤١٠، والارتشاف ٣١٧/٢، والتـــصريح ٣٤٧/١، والهمع ٢١٢/٢، وقد نسبه ابن القواس للمازنى والكسائى. انظر: شرح ابن القـــواس ٦١٠/١.

(٥) البيت من البسيط، وقائله هو النابغة لذبيانى، ومعنى لا أحاشى أى لا أستثنى، ووجه الاستـــشهاد بالبيت هو مجيء الفعل (أحاشى) من كلمة (حاشا)، وهذا يدل على تصرفها، وعلى أنها فعـــل؛ لأنها لو كانت حرفاً لما تصرفت. انظر: الديوان ١٣، والجمـــل للزجـــاجى ٢٣٢، والمقتـــصد ٧١٦/٢، والإنصاف ٢٧٨/١، وشرح الرضى ١٢٤/٢، والدرر ١٨١/٣.

(٦) انظر هذا الدليل فى الإنصاف ٢٧٨/٢، وشرح المفصل لابن يعـــيش ٨٥/٢، وشـــرح الرضـــى ١٢٤/٢.

(٧) ينظر هذه الكلمة فى: شرح المفصل ج٢ ص٨٥، وشـــرح التـــسهيل ج٢ ص٣٠٦، الاســـتغناء ص١١٠، والهمع ج٢ ص٢١٠.

(٨) انظر هذا الاستدلال فى: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢، والاســـتغناء ١١٠.

٣- أن حرف الجر تعلق بـ (حاشى) فى قوله تعالى: **(وقلن حاش لله)** يوسف ٣١، وهذا دليل على فعليتها؛ لأن التعلق لا يكون إلا بالفعل[٩].

٤- أنه يصح فيها الحذف، فيقال: (حاشَ)، والحذف لا يكون إلا فى الأفعال[١٠].

الرابع: ما ذهب إليه جماعة من العلماء، وهو أن (حاشا) مترددة بين الحرفية والفعلية، فيصح فيها الوجهان[١١]، وقد ذهبوا إلى ذلك حينما رأوا أن حرفية (حاشا) ثابتة، وأنها وردت فعلاً فى كلام العرب، فأرادوا الجمع بين ذلك فقالوا: إن (حاشا) ترد حرفاً، وترد فعلاً.

---

(٩) الإنصاف ١/٢٨٠، والتبيين ٤١٣.

(١٠) الإنصاف ١/٢٨٠، والتبيين ٤١٣، وشرح الرضى ٢/١٢٤.

(١١) ذهب إلى هذا القول المبرد وابن جنى والجرجانى وابن مالك وغيرهم، انظر هذا الرأى فى: المقتضب ٤/٣٩١، والتبصرة والتذكرة ١/٣٨٥، واللمع ١٥٣، والمقتصد ٢/٧١٧، وشرح التسهيل ٢/٣٠٦، والاستغناء ١١٧، والجنى الدانى ٥٦٢، والهمع ٢/٢١٢.

٤٤- مسألة: (هل يصح التنازع فى المفعول الثانى فى باب "حسبت")

اتفق النحويون فى وقوع التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، ولكنهم اختلفوا فى وقوعه فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو إلى ثلاثة مفاعيل، وكانوا فى ذلك على قولين هما:

الأول: ذهب جمهور النحويين[١] إلى جواز التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين، أما المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فمنهم من لم يتطرق إليه بجواز أو منع، ومن هؤلاء سيبويه، قال (وقد يجوز: ضربتُ وضربنى زيداً، لأن بعضهم قد يقول: بنى رأيت، أو قلت زيداً منطلقاً؟ والوجه: متى رأيت أو قلت زيدُ منطلق)[٢].

وتبع سيبويه المبرد[٣]، والزبيدى[٤]، والجزولى[٥]، والشلوبين[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن الناظم[٨]، وابن أبى الربيع[٩]، وكانت حجتهم السماع[١٠]،

---

(١) ارتشاف الضرب ج٣ ص٩٢، همع الهوامع ج٥ ص١٤٦.

(٢) الكتاب ج١ ص٧٩

(٣) المقتضب ج٤ ص٧٩.

(٤) الواضح ص١٨٣.

(٥) شرح الجزولية الكبير ج٣ ص٩١١.

(٦) التوطئة ص٢٧٦.

(٧) المقرب ج١ ص٢٥٠.

(٨) شرح الألفية ص٢٥٨ ــ ص٢٦٠.

(٩) الملخص ج١ ص٢٨٩.

(١٠) المساعد ج١ ص٤٦٢، تعليق الفرائد ج٥ ص٧١.

فقد حكى سيبويه ذلك عن العرب، وهو قولهم: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً[١١].

وصح فريق آخر بجواز تنازع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، ومن هؤلاء المازنى[١٢]، وابن مالك[١٣]، وسابق الدين بن يعيش الصنعانى[١٤]، والرضى[١٥]، والمرادى[١٦]، وابن عقيل[١٧]، والسيوطى[١٨].

وكانت حجتهم أنه سُمع فى المتعدى لمفعولين، والدليل حكاية سيبويه السابقة.

أما فى المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فحجتهم فيه القياس على المتعدى إلى مفعولين[١٩] مثلما أنه جاز توالى المبتدأت، وإن لم يسمع ذلك عنهم، لأنه على قياس أصولهم[٢٠].

ومن أمثلة المتعدى إلى مفعولين:

ظننتُ وظنى زيد شاخصاً، وظننت وظننته زيداً شاخصاً.

---

(١١) الكتاب ج١ ص٧٩ (وسبق ذكره فى صدر المسألة).

(١٢) الارتشاف ج٣ ص٩٢، المساعد ج١ ص٤٦٢، تعليق الفرائد ج٥ ص٧١، شرح الأشمونى ج٢ ص١٠٧.

(١٣) التسهيل ج٢ ص ١٧٧

(١٤) التهذيب الوسيط فى النحو ص٤٠٣.

(١٥) شرح الرضى على الكافية ج١ ص٢٠٧ ــ ص٢١٣.

(١٦) توضيح المقاصد والمسالك ج٢ ص٦٣.

(١٧) المساعد ج١ ص٤٦٢.

(١٨) همع الهوامع ج٥ ص١٤٦.

(١٩) شرح التسهيل ج٢ ص١٧٧، توضيح المقاصد والمسالك ج٢ ص٦٣، المساعد ج١ ص٤٦١ ــ ص٤٦٢، همع الهوامع ج٥ ص١٤٦.

(٢٠) همع الهوامع ج٥ ص١٤٦.

ومن أمثلة المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل:

أ- على إعمال العامل الأول: أعلمنى وأعلمته إياها.

إياه زيدُ عمراً قائماً[٢١].

ب- وعلى إعمال العامل الثانى: أعلمنى واعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه[٢٢].

الثانى: منع الجرمى التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة[٢٣]، وتبعه ابن مضاء[٢٤]، وقد استدل أصحاب هذا القول بعد سماع ذلك عن العرب[٢٥]، وأنه لا يمكن قياسه على الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد لأن أسباب التنازع خارج عن القياس، فيجب أن يقتصر على المسموع فيه[٢٦].

وقد ردت حجتهم بأن التنازع فى المتعدى إلى مفعولين مسموع[٢٧]، كما هو فى حكاية سيبويه الأسبق أن ذكرتها، وأنه لا يسلّم لهم خروج التنازع عن القياس مطلقاً[٢٨].

---

(٢١) شرح الكافية للرضى ج١ ص٨٢، المساعد ج١ ص٤٦٢، شرح الأشمونى ج٢ ص١٠٧.

(٢٢) الارتشاف ج٤ ص٢١٤٧، شرح الأشمونى ج٢ ص١٠٧.

(٢٣) لباب الإعراب ص٢٣٩، شرح الرضى على الكافية ج١ ص٢١٣، الارتشاف ج٣ ص٩٢، المساعد ج١ ص٤٦٢، تعليق الفرائد ج٥ ص٧١، الهمع ج٥ ص١٤٦، السراج المنير ج٤ ص٣٨٤.

(٢٤) الرد على النحاه ص٩٨ ــ ص٩٩.

(٢٥) الرد على النحاه ص٩٨، شرح الرضى على الكافية ج١ ص٢١٣، الارتشاف ج٣ ص٩٢، المساعد ج١ ص٤٦٢، تعليق الفرائد ج٥ ص٧١، الهمع ج٥ ص١٤٦.

(٢٦) المساعد ج١ ص٤٦٢، الهمع ج٥ ص١٤٦.

(٢٧) شرح التسهيل ج٢ ص١٧٧، توضيح المقاصد والمسالك ج٢ ص٦٣، المساعد ج١ ص٤٦٢، تعليق الفرائد ج٥ ص٧١، الهمع ج٥ ص١٦٤.

(٢٨) المساعد ج١ ص٤٦٢.

٤٥- مسألة: اسميّة (نعم) و (بئس)

جرى خلاف بين النحويين فى تحديد نوع كلمتى (نعم) و(بئس)، وكان خلافهم فى ذلك على رأيين:

أولهما: رأى البصريين، وهو أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان، وضعا لإنشاء المدح أو الذم[١].

وثانيهما: رأى الكوفيين، وهو أن (نعم) و(بئس) إسمان، وليسا فعلين[٢]، ودليلهم على ذلك أمور منها:

١- أن كلمتلا (نعم) و(بئس) لا تتصرفان والتصرف من خصائص الأفعال، فلو كانتا لتصرفتا كسائر الأفعال[٣].

٢- أن حرف الجر قد دخل عليهما كما فى قول الشاعر[٤]:

ألستُ بنعمَ الجارِ يُؤْلِفُ بيتَهُ أخا قلّةٍ أو مُعْدمَ المالِ مُصْرِما

---

(١) المقتضب ١٤١/٢، والأصول ١١١/١، ومجالس العلماء للزجاجى ٤٨، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، والإنصاف ٩٧/١، والتبيين ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وائتلاف النصرة ١١٦، وقد وافقهم الكسائى عليه.

(٢) معانى القرآن للفراء ١٤١/٢، ومجالس العلماء للزجاجى ٤٨، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٤/٢، والإنصاف ٩٧/١، والتبيين ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وائتلاف النصرة ١١٥، والهمع ١٧/٣.

(٣) معانى القرآن للفراء ١٤١/٢، والإنصاف ١٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧.

(٤) البيت من الطويل، وقائله حسان بن ثابت، والجار بمعنى المستجار به، ومعنى يؤلف بيته أى يجعله مألوفاً لمن أراده، والمصرم هو المعدم، والشاهد فيه دخول حرف الجر على (نعم) مما يدل على اسميتها كما يزعم الكوفيون، ينظر: ديوان حسان ٣٤، وأمالى ابن الشجرى ٤٠٥/٢، والإنصاف ٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وائتلاف النصرة ١١٥.

وكما فى قول الأعرابى: (والله ما هى بنعم المولودة)[٥]، وهذا دليل على اسميتها لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء[٦].

٣- أن حرف النداء قد دخل عليهما كما فى قول العرب: (يانعم المولى ويانعم النصير)، وهذا يدل على أنهما إسمان لأن النداء من خصائص الأسماء[٧].

٤- أنه ليس فيهما دلالة على زمن مخصوص، ولذا لم يصح قولك: (نعم الجرل أمس) ولا (بئس الرجل غداً)، والأفعال لا تخلو من الدلالة على الزمان، ولذلك حكم على (نعم وبئس) بأنهما ليسا بفعلين[٨].

٥- أنه ثبت عن العرب قولهم: (نَعِيم الرجل زيد)، وليس من أوزان الأفعال (فَعْيِل)، وهذا يعنى أنهما ليسا فعلين[٩].

---

(٥) حكى أبو بكر بن الأنبارى عن ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هى بنعم المولودة، نُصرُتها بكاء، وبرها سرقة. والشاهد فيه كالشاهد فى البيت السابق، ينظر: الإنصاف ٩٨/١، والتبيين ٢٧٦.

(٦) أمالى ابن الشجرى ٤٠٥/٢، والتبيين ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧.

(٧) الإنصاف ٩٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧، وائتلاف النصرة ١١٦.

(٨) أمالى ابن الشجرى ٤١٤/٢، والإنصاف ١٠٣/١، والتبيين ٢٧٦.

(٩) أمالى ابن الشجرى ٤١٣/٢، والتبيين ٢٧٧، وائتلاف النصرة ١١٦.

٤٦- مسألة: الخلاف فى عامل المنادى

المعروف أن المنادى أحد المفعولات التى يجب فيها النصب، شأنه شأن سائر المفعولات، ولذا كان النصب فيه أصلاً لا يستثنى منه إلا ما عرض لـه البناء لعلة ما، وهو العلم المفرد الذى يبنى على الضم لشبهه بكاف الخطاب[١]، وما عدا ذاك النوع المستثنى فإنه باقٍ على الأصل.

وقد اختلف العلماء فى لاعامل الذى نصب المنادى: فذهب جمهـور البصريين[٢] إلى أن العامل فيه فعل مقدر، تقديره: انادى أو أدعو او ما أشـبه ذلك، وهذا الفعل المقدر لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره، ولا التلفظ به؛ لأن حرف النداء قد جاء عوضاً منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منـه؛ ولأن معناه ظاهر فلا حاجة إلى ذكره؛ ولأن إظهاره يغير المعنى من الإنشاء إلى الخبر، إذ النادء إنشاء، ولو أظهرت الفعل فقلت: (أنادى زيداً) لكـان هـذا إخباراً منك عن نفسك.

وذهب بعض العلماء إلى أن العامل فى المنادى معنوى، وهو القصد[٣]، فإذا قلت: (يا عبد الله) فقد انتصب المنادى بقصدك إياه دون غـيره، وهـذا عامل معنوى.

---

(١) المقتضب ٢٠٤/٤، والأصول ٣٣٣/١، والإيضاح العضدى ٢٤٤ ــ ٢٤٦، وأسـرار العربيـة، والإنصاف ٣٢٤/١، والتبيين ٤٤٠، وقد خالف الكوفيون فى بنائه. انظر: الإنـصاف ٣٢٣/١، والتبيين ٤٣٨، وشرح الرضى ٣٤٩/١.

(٢) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٠٢/٤، والأصول ٣٤٠/١، والمقتصد ٧٥٣/٢، وأسرار العربية ٢٠٦، والإنصاف ٣٢٧/١، واللباب ٣٢٩/١، وشرح المفصل لابـن يعـيش ١٢٧/١، وشرح الرضى ٣٤٩/١، والهمع ٢٥/٢.

(٣) الهمع ٢٥/٢.

وذهب بعضهم إلى أن العامل فى المنادى هو حرف النـــداء نفـــسه، والقائلون بهذا القول على ثلاثة أصناف:

أولها: من يرى أن حرف النداء ينصب المنادى لنيابته عـــن الفعـــل ووقوعه موقعه[٤]، ويستدلون لصحة ذلك بأمور ثلاثة:

أحدها: أنه تجوز إمالته، وما كان له ذلك إلا لشبهه بالفعل، وهـــذا يؤهله لأن يعمل عمله[٥].

وثانيها: أن حرف الجر يتعلق به فى نحو قولك: (يالزيد)، ولو لم يكن مشبهاً للفعل لما حصل التعلق به[٦].

وثالثها: أن الحال ينتصب به فى نحو قولك: (يا زيد راكباً)، وهـــذا الإعمال حاصل لشبهه بالفعل[٧].

وثانى الأصناف الثلاثة من يرى أن حرف النداء ينصب المنـــادى لا على سبيل النيابة عن الفعل، وإنما لكونه اسم فعل بمعنى (أدعو) كما أن (أف) اسم فعل بمعنى (أتضجر)[٨].

---

(٤) نسب أبو حيان هذا القول لسيبويه، ينظر: الارتشاف ١١٧/٣، والذى فى الكتاب يدل على أن رأى سيبويه موافق لرأى الجمهور، انظر الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢، ونسب هذا القـــول أيـــضاً للمبرد، ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وشرح الرضى ٣٤٦/١، والفوائـــد الـــضبابية للجامى ٣٢٤/١، والذى فى المقتضب يفيد موافقته للجمهـــور فى رأيهـــم، ينظـــر: المقتـــضب ٢٠٢/٤.

(٥) أسرار العربية ٢٠٧، والإنصاف ٣٢٦/١، واللباب ٣٢٩/١، وشرح المفـــصل لابـــن يعـــيش ١٢٧/١، وشرح الرضى ٣٤٦/١.

(٦) العسكريات ١١١، وكتاب الشعر الفارسى ٦٧/١، والإنصاف ٣٢٦/١، واللباب ٣٢٩/١.

(٧) كتاب الشعر ٦٧/١، وشرح ابن القواس ١٠٣٥/٢.

(٨) هذا الرأى منسوب للفارسى، والذى وجدته أن رأى الفارسى مضطرب فى هذه المـــسألة، فهـــو تارة يرى أن المنادى منصوب بفعل مقدر كما هو رأى الجمهور (ينظـــر: العـــسكريات ١١٠)، وتارة يرى أن حروف النداء أسماء أفعال (ينظر: العسكريات ١١١)، وتارة يرى أن حرف النداء نائب عن الفعل ويعمل عمله عنه أيضاً، فنسب إليه أنه يرى أنّ حـــرف النـــداء نائـــب عـــن-

وثالث الأصناف من يرى أن حرف النداء ينصب المنادى لا لكونه حرفاً نائباً عن فعل، ولا لكونه اسم فعل، وإنما لكونه فعلاً مستقلاً بذاته، وله من الأحكام مثل ما لغيره من الأفعال[٩].

=الفعل (ينظر: الهمع: ٢/٢٥)، ونسب إليه أيضاً أن حروف النداء أسماء أفعال (ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧، وشرح الرضى ١/٣٤٦، والفوائد الضيائية ١/٣٢٥.

(٩) الهمع ٢/٢٦.

٤٧- مسألة (دخول " إنْ " المخففة على الأفعال)

اتفق النحويين على أن(إنْ) تخفف، وما بعدها يرد على الصور التالية:

١- الفعل الماضى الناسخ، نحو: قوله تعالى "**وإنْ كانتْ لكبيرةً**"(١).

٢- الفعل المضارع الناسخ، نحو قوله تعالى "**وإن نظنك لمن الكاذبين**"(٢).

٣- الفعل الماضى غير الناسخ، نحو: قول العرب: (إن فَنّعْتَ كَاتِبك لَسَوْطاً)(٣)

٤- الفعل المضارع غير الناسخ، نحو:قول بعض العرب:(إن يزينك لنفُسك)(٤).

وقد لخص الصبان حكم ورود هذه الأفعال بعد (إن) بقوله حاكماً عليها، كما وردت، قال (والحاصل أن الأقسام الأربعة أكثر، وكثير، ويقاس عليها اتفاقاً، ونادر وفى القياس عليه خلاف، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقاً)(٥).

غير أنهم اختلفوا فى القسم الثالث، وهو مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة، وكانوا فى ذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون(٦) إلى إجازة دخول (إن) المخففة على كل فعل سواء أكان ناسخاً أم غير ناسخ وإلى هذا ذهب الأخفش(٧).

---

(١) البقرة آية ١٤٣

(٢) الشعراء آية ١٨٦

(٣) شرح ابن عصفور ج١ ص٤٣٨، الارتشاف ج٣ ص١٢٧٣، والمساعد ج١ ص٣٢٨، رصف المبانى ص١٩١، الهمع ج٢ ص١٨٣.

(٤) المفصل ص٢٩٨، شرح الكافية للرضى ج٤ ص٣٦٦، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥٠٤، المغنى ج١ ص٣٧٠، الارتشاف ج٣ ص١٢٧٤، المساعد ج١ ص٣٢٨، شرح الأشمونى ج١ ص٢٩١، الهمع ج٢ ص١٨٣.

(٥) شرح الألفية للأشمونى ج١ ص٢٩١، حاشية الصبان.

(٦) المفصل ص٢٩٧، شرح المفصل ج٨ ص٧١، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٣٨، شرح الكافية للرضى ج٤ ص٣٦٦، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥٠٤، رصف المبانى ص١٩١، تعليق الفرائد ج٤ ص٦٥.

(٧) معانى القرآن للأخفش ج٢ ص٤١٩، شرح التسهيل ج٢ ص٣٧، الارتشاف ج٣ ص١٢٧٤، مغنى اللبيب ج١ ص٢٧، الجنى الدانى ص٢٠٨، المساعد ج١ ص٣٢٧، تعليق الفرائد ج٤ ص٦٥، شرح الأشمونى ج١ ص٢٩١.

وقد اعتمدوا فى ذلك على السماع، وقد حكوا منه قول إمرأة الزبير رضى الله عنهما:

تَكَلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِماَ حَلتْ عَليكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَّمدِ[٨]

هذا، وإن كان فى نقلهم شاذاً، فهو على قاعدتهم قياس من جهة أن (إن) عندهم نافية، واللام، إيجابية لـ (ما) و(إلا)، وكما أن (ما) و(إلا) غير مختصة بناسخ دون غيره، فكذلك مرادفها.

الثانى: ذهب البصريون[٩] إلى منع مجئ الفعل غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة، حيث اشتراطوا أن يكون الفعل بعدها ناسخاً، وهذا الخلاف مبنى على خلافهم فى ماهية (إنْ) و(اللام)، فهم يرون أن (إنْ) مخففة من الثقيلة و(اللام) هى المؤكدة.

---

(٨) البيت من الكامل، قائله، عاتكة بنت زيد ترثى زوجها الزبير بن العوام، الأزهية ص٤٩، سر الصناعة ج٢ ص٥٤٨، التبصرة ج١ ص٤٥٨، شرح التسهيل ج٢ ص٣٦، شرح الكافية الشافية ج١ ص٥٠٤، شرح شواهد المغنى ج١ ص٧١، وغير منسوب فى التوطئة ص٢٣٤، ومعانى القرآن للأخفش ج٢ ص٤١٩، المفصل ص٢٩٨، الجنى الدانى ٢٠٨.

(٩) شرح الكافية للرضى ج٤ ص٣٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٣٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٤٨- مسألة (إبدال الظاهر من ضميرى المتكلم والمخاطب)

اختلف النحويون فى حكم إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب على قولين:

أولهما: ما ذهب إليه جمهور البصريين: وهو أن ذلك الإبدال ممتنع، ولا يجوز، وبناء على ذلك لا يصح أن يقال: (مررت بك محمدٍ)، و(سلمت علىَّ خالدٍ)، والعلة فى ذلك أن فائدة البدل هى البيان والتوضيح، وضميراً المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى ذلك؛ لأنهما فى غاية الوضوح، وأما ضمير الغائب فإنه يجوز الإبدال منه كما تقول: (قابلته خالداً)[1].

وثانيهما: ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش: وهو أن الإبدال من ضميرى المتكلم والمخاطب جائز[2]، فيكون (محمد) من قولك: (مررت بك محمد) بدلاً من ضمير المخاطب وهو الكاف، ويكون (خالد) من قولك: (سلمتَ علىّ خالد) بدلاً من ضمير المتكلم وهو الياء، وحجة المجيزين لما ذهبوا إليه هى السماع والقياس، أما السماع فبمثل قوله تعالى: "لَيَجمَعَنَّكُم إِلَى يَومِ القِيامَةِ لاَ رَيبَ فِيهِ الذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم فَهُم لاَ يُؤمِنُونَ" الأنعام، حيث قالو

---

(١) الكتاب ٢/٧٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٨، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧، والمقتصد ٢/٩٣٠، وأمالى ابن الشجرى ٢/٩٣، والمحرر الوجيز لابن عطيه ٢/٢٧٢، والفصول لابن الدهان ٣٧، وإملاء ما منّ به الرحمن ١/٢٣٦، والكناش ١١٣.

(٢) معانى القرآن للأخفش ١/٢٩٣، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٠، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٢٥، والارتشاف ٢/٦٢٢، والمساعد ٢/٤٣٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٠، وشرح شذور الذهب ٤٤٣، والهمع ٢/١٢٧.

إن (الذين خسروا أنفسهم) بدل من ضمير المخاطبين وهو الكاف والميم[٣]، وبمثل قول الشاعر[٤].

فلأحشأنَّكَ مِشْقصاً أوْساً أُوَيْسُ منَ الهباله

فإنهم قالوا: إن (أوساً) بدل من ضمير المخاطب وهو الكاف فى (فلأ حشأنك)[٥]، وأما القياس فإن إبدال النكرة من المعرفة جائز اتفاقاً، وإن كان أحدهما أبين من الآخر وأظهر، وقياساً عليه يجوز إبدال الظاهر من ضميرى المخاطب والمتكلم وإن كانا متفاوتين فى الظهور والبيان[٦].

---

(٣) معانى القرآن للأخفش ٢٩٣/١، ومعانى القرآن للزجاج ٢٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو منسوب للكميت بن زيد الأسدى وموجود فى ديوانه ٣٤/٣، ومنسوب أيضاً للفرزدق وموجود فى ديوانه ٦٠٧/٢، ومنسوب أيضاً لأسماء بن خارجة فى لخصائص ٧٢/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٨٥/٣، وشرح ابن القواس ٨٠٧/٢، واللسان حرف السين، فصل الهمزة، مادة (أوس)، وانظر الاحتجاج بغيره فى شرح التسهيل ٣٣٥/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٩١/١، وشفاء العليل ٧٦٩/٢.

(٦) الإيضاح فى شرح المفصل ٤٥٢/١، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٨٠٦/٢.

٤٩- مسألة: (صرف الاسم المنوع من الصرف)

اختلف النحويين فى صرف ما لاينصرف، وكانوا على مذاهب.

الأول: ذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وتبعهما جمهور النحويين[٣]، إلى جواز صرف ما لاينصرف فى ضرورة الشعر، سواء أكان أفعل التفضيل، نحو: (أفعل منك)، أم غيره مما لا ينصرف، قال سيبويه[٤]، "اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لايجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وقال المبرد[٥]، "واعلم أن الشاعر إذا أضطر صرف ما لاينصرف، جاز له ذلك، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها"، ونسب المبرد هذا الرأى إلى البصريين[٦].

ومن الضرورة، قول امرئ القيس:

ويومَ دخلتُ الخدرَ خِدرَ عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرحلى[٧]

---

(١) الكتاب ج١ ص٢٦.

(٢) المقتضب ج٣ ص٣٥٤.

(٣) الأصول ج٣ ص٤٣٦، ضرورة الشعر ص٣٩ ــ ص٤٣، ضرائر الشعر للقزاز ص٨٣، الإنصاف ج٢ ص٤٩٤، شرح المفصل ج١ ص٦٧، شرح المقدمة الكافية ج١ ص٢٦٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٢ ــ ص٢٥، شرح الكافية الشافية ج٣ ص١٥٠٩ ، التسهيل ص٢٢٣، شرح عمدة الحافظ ج٢ ص٨٧٦، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦١، شرح الكافية للرضى ج١ ص٣٨، توضيح المقاصد والمسالك ج٤ ص١٦٨، اوضح المسالك ص٨٧٤، همع الهوامع ج١ ص١٢١، شرح الأشمونى ج٣ ص٤٠١.

(٤) الكتاب ج١ ص٢٦

(٥) المقتضب ج٣ ص٣٥٤.

(٦) الكامل للمبرد ج١ ص٣٣٢.

(٧) البيت من الطويل، ديوان امرء القيس ص١١، أوضح المسالك ص٥٧٤، لامقاصد النحوية ج٤ ص٣٧٤، التصريح ج٢ ص٣٢٧، شرح شواهد المغنى ج٢ ص٧٦٦، الأشمونى ج٣ ص٤٠١.

(حيث نون (عنيزة) بالجر،وهى ممنوعة من الصرف،للعلمية والتأنيث).

ومنها، قول زهير بن أبى سلمى:

تَبَصَّرْ خليلى هَلْ ترى من ظعائنٍ تَحَمَّلْنَ بالعلياءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ[8]

(فصرف "ظعائن" مع كونه غير منصرف للجمع المتناهى، ومنها، قول النابغة الذبيانى:

فلتأتِينْكَ قصائِدُ وَلَيرْكَبَنْ جَيْشُ إليك قَوَادِم الأَكْوَارِ[9]

وكانت حجتهم فى ذلك أن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر، وجميع ما لا ينصرف الأمثل فيه الصرف والتنوين، منع منه للعارض، وإذا احتاج لإتمام القافية، وإقامة وزنها بزيادة التنوين رد إلى الأصل[10].

الثانى: ذهب الكسائى[11]، والفراء[12]، والكوفيون[13]، إلى أنه لا يجوز للضرورة صرف (أفعل) لمصاحبة لـ (مِنْ) فى حالٍ من الأحوال.

---

(٨) البيت من الطويل، فى شرح شعر زهير ص١٩، شرح شواهد المغنى ج١ ص٣٨٤، همع الهوامع ج١ ص١٢١، وشرح الأشمونى ج٣ ص٤٠٢.

(٩) البيت من الكامل، ديوان النابغة الذبيانى ص٥٥، الكتاب ج٣ ص٥١١، المقتضب ج١ص١٤٣، ج٣ ص٣٥٤، الأصول ج٣ ص٤٣٦، الخصائص ج٢ ص٢٤٧، المنصف ج٢ ص٧٩، الإنصاف، ج٢ ص٤٩٠.

(١٠) المقتضب ج٣ ص٣٥٤، الكامل ج١ ص٣٢٢، الأصول ج٣ ص٤٣٦، أمالى الزجاجى ص٨٤، شرح المفصل ج١ ص٦٧، شرح المقدمة الكافية ج١ ص٢٦٠، شرح الكافية للرضى ج١ ص٣٨.

(١١) إعراب القرآن للنحاس ج١ ص٢٣٢، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢٥٤.

(١٢) إعراب القرآن للنحاس ج٥ ص٤١، ص١٠١.

(١٣) الكامل ج١ ص٣٣٢، الأصول ج٣ ص٤٣٧، الإنصاف ج٢ ص٤٨٨، اللباب فى علل البناء والإعراب ج١ ص٥٢٢، شرح الكافية للرضى ج١ ص٣٨، همع الهوامع ج١ ص١٢١.

٥٠- مسألة (مجىء حرف الجر (الباء) بمعنى "عن")

ذهب الكوفيون إلى أن المعنى الذى أفاده حرف الجر (الباء) فى قوله تعالى "**فأسال به خبيراً**" الفرقان ٥٩، المجاوزة، وهو ما يفيده (عن) هذا المعنى لا يكون للباء عندهم إلا بعد السؤال[١]، وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر[٢].

فَإنْ تَسْأَلُونِى بالنسِّاء فإننى عليهم بأدواء النساء طَبيبُ

وقد وافق الكوفيين على ذلك الأخفش الأوسط[٣]، ومعنى الآية عنده (أسأل عن الله ــ جل وعز ــ أهل العلم يخبروك)[٤]، كما وافقهم ابن قتيبه[٥]، مستشهداً بالآية الكريمة، وبأبيات منها:

قول مالك بن خريم[٦]:

ولا يَسأل الضيفُ الغريب إذا شتا بما زخرَتْ فِدْرِى لَهُ حِينَ وَدَّعا

وقول الأخطل الذى أنشده أبو عمر وبن العلاء، وهو:

دع المُضَمَّر لا تسْأل بمَصْرعِهِ واسْأل بمَصْفَلَة البَكرِىِّ مَا فَعَلا[٧]

قال: (يريد عن مَصْقَلَة)[٨].

---

(١) ارتشاف الضرب ج٤ ص١٦٩٨

(٢) البيت من الطويل وهو لعلقمة بن عبده، شعره ص٣٥ (براوية بعيد) بدل (عليم)، وينظر: أدب الكاتب ص٥٠٨ وروى (عليم) والاختيارين ص٢٣٩، ٤٤٦، همع الهوامع ج٤ ص١٦١.

(٣) القطع والائتناف ج٢ ص٤٨٧.

(٤) السابق نفسه

(٥) أدب الكاتب ص٥٠٨ ــ ص٥٠٩.

(٦) البيت من الطويل، الأصمعيات ص٥٧، الاختيارين ص٢٣٩، أدب الكاتب ص٥٠٩.

(٧) البيت من البسيط، ديوانه ج١ ص١٥٧، أدب الكاتب ص٥٠٩، ولسان العرب مادة (صقل).

(٨) الاختيارين ص ٢٣٩.

وقول الأجدى بن مالك الهمذانى:

أَسَألتِنِي بنجائِب وَرحَالها ونَسيتِ قَتْلَ فَوَارِسِ الأَرْباع؟[٩]

قال أبو جعفر النحاس (قوله "بنجائب" يريد: عن نجائب، البـاء فى موضع (عن")[١٠]

وقول عمرو بن أحمر[١١]:

تسائل بـابـنِ أحمـر مَـنْ رآه أعـارت عَـيْـنُهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا

كما تبعهم الزجاج وابن هشام والأشمونى[١٢]، و لم يقيد ابن مالك ولا ابنه بدر الدين إفادة الباء معنى (عن) بتقدم السؤال عليها، لأنهما استدلا[١٣]، لمجيئها بمعنى (عن) بقوله تعالى **"ويوم تشقق السماءُ بالغمام"** الفرقان ٢٥، فلم يتقدم على الباء ما يدل على السؤال.

وذهب أكثر البصريين إلى أن الباء لا تكون بمعنى (عن)[١٤].

وقد تأول الفارسى الآية المتقدمة، وقوله: فإن تسألونى بالنساء فإننى.... بأن الباء للسببية، أى: أسأل بسببه خبيراً، وبسبب النساء أى:

---

(٩) البيت من الكامل، الأصمعيات ص٥٩، الاختيارين ص٤٦٦، الأمالى لأبى على القالى ج١ ص٢٣، التنبيه، لأبى عبيد البكرى ص٢٥، اللسان (نجب)، ادب الكاتب ص٥٠٩.

(١٠) القطع والائتناف ج٢ ص٤٨٧.

(١١) البيت من الوافر، شعره ص٧٦ براوية (وَرَيَّتْ مسائل عنى حفى، وعليها فلا شاهد فى البيت، وينظر: المنصف ج١ ص٢٦٠، ج٣ ص٤٢، وأمالى ابن الشجرى ج٢ ص٢٠٣، شرح المفصل ج١٠ ص٥٧، لسان العرب (سأل) و(غور).

(١٢) معانى القرآن وإعرابه ج٤ ص٧٣، مغنى اللبيب ج١ ص١١٣، وأوضح المسالك ج٣ ص٣٧، شرح الأشمونى ج٢ ص٣٩٩.

(١٣) شرح الكافية الشافية ج٣ ص١١٨٩، شرح ابن الناظم ص٣٦٤.

(١٤) مغنى اللبيب ج ١ ص١١٣.

لتعلموا حالهن، وقد وافقه ابن عصفور[١٥]، وجوّز أبو حيان أن تكون (بـــه) متعلقة بـــ (خبير) فكأن المعنى: فسأل عن الله الخبراء به[١٦].

أما عن قوله تعالى "**ويوم تشقق السماء بالغمام**" فقيل: إن الباء بـــاء الحال، أى: متغمية[١٧]، وباء الحال هى التى بمنـــزلة (مع)[١٨]، وقيل: البـــاء للسببية، أى بسبب طلوع الغمام منه، كأنه الذى تشقق به السماء[١٩]، وأمـــا قوله: فإن تسألونى بالنساء ..... فالباء على أصلها، والمعنى: فإن تسألونى فإننى خبير بالنساء طبيب بأدوائِهن[٢٠].

---

(١٥) شرح الجمل ج١ ص٤٩٧، وارتشاف الضرب ج٤ ص١٦٩٩.

(١٦) البحر المحيط ج٦ ص٤٦٦.

(١٧) السابق نفسه.

(١٨) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ج٤ ص٢٥٧.

(١٩) البحر المحيط ج٦ ص٤٥٣.

(٢٠) تناوب حروف الجر فى لغة القرآن الكريم، للدكتور/ محمد حسن عواد ص٣٤.

٥١- مسألة (المحذوف من المضارع المبدوء بتاءين)

قد يجتمعُ في أول الفعل المضارع تاءان، الأولى : المزيدة للمضارعة، والثانية الاصلية، ولما لم يكن سبيل إلى الإدغام لئلا يؤدي إلى اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، فقد أجيز في الكلمة حذف إحدى التاءين تخفيفاً[١]، والإثبات والحذف واردان في القرآن الكريم:

• فمن الإثبات قوله تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾[٣].

• ومن الحذف، قوله تعالى : ﴿تَنَزَّلُ الملائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[٤].

وقد اختلف النحويون في التاء المحذوفة أهي الأولى أم الثانية، وكانت آراؤهم في ذلك على النحو التالي :

أولاً : ذهب البصريون[٥] وفي مقدمتهم سيبويه – رحمه الله -- إلى أن المحذوفة هي التاء الثانية – أي الأصلية. قال سيبويه «فإن التقت التاءان في (تتكلمون) و(تترسون)[٦] فكانت بالخيار إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله

---

(١) شرح الشافية، للحاربردى، ص ٣٥٦، وشرح الأشموني، ج٤، ص ٣٥١.

(٢) فصلت : آية ٣٠.

(٣) السجدة : آية ١٦.

(٤) القدر : آية ٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ١٦٦، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ج٣، ص ٨٥٣، شرح الكتاب للسيرافي، ج٦، ص ٥٧٤ (مخطوط)، الإنصاف، ج٢، ص ٦٤٨، شرح المفصل لابن يعيش، ج١٠، ص ١٥٢، شرح الألفية للمرادي، ج٦، ص ١١٣، المساعد، ج٢، ص ٢٧٩، ائتلاف النصرة، ص ١٣١، حاشية الخضري، ج٢، ص ٢١٢.

(٦) (الترس) من السلاح، هو المتوف به، ومضارعه (تَتَرّس) ينظر : لسان العرب، مادة (ترس).

تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[7] و﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[8]، وهي التي يفعل بها ذلك في (يذكرون) فلما اعتلت هذا كذلك هناك»[9].

وقد ارتضى هذا الرأي كل من ابن جني[10] والأنباري[12] والعكبري[13] وابن مالك[14] وأبو حيان[15] وابن هشام[16].

واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

أ- أن التاء الثانية — وهي الأصلية — هي التي يلحقها الإدغام حيث تسكن فتدغم، كما في قوله تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[17] وقوله تعالى: ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[18]، وكما يلحقها الإدغام كذلك يلحقها الحذف، لأن الحذف ضرب من الإدغام[19].

ب- أن الثقلى نشأ بها، فهي الأحق بالحذف[20].

---

(٧) البقرة : آية ٧٢.

(٨) يونس : آية ٢٤.

(٩) الكتاب، ج٤، ص ٤٧٦.

(١٠) الخصائص، ج١، ص ٣٩٨.

(١٢) الإنصاف، ج٢، ص ٦٤٨ — ٦٥٠.

(١٣) التبيان، ج١، ص ٨٧، ٢٨٢.

(١٤) شرح الكافية الشافية، ج٤، ص ٢١٧٨، التسهيل، ص ٣٣٤.

(١٥) البحر المحيط، ج١، ص ٤٥٩.

(١٦) أوضح المسالك، ج٢، ص ٤١٠.

(١٧) البقرة : آية ٧٢.

(١٨) يونس : آية ٢٤.

(١٩) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ج٣، ص ٨٥٢، شرح الكتاب للسيرافي، ج٦، ص٥٧٥ (مخطوط).

(٢٠) شرح الكافية الشافية، ج٤، ص ٢١٨٧، شرح الشافية للجاربردي، ص ٣٥٧، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٤٠١، شرح الأشموني، ج٤، ص ٣٥١.

ج- أن الأولى جاءت لمعنى وهو المضارعة، وحذفها يخل بهذا المعنى[٢١].

ثانيًا : وذهب الكوفيون[٢١] – غير الفراء – ومعهم هشام الضرير[٢٢] إلى أن التاء المحذوفة هي الأولى – أي تاء المضارعة – وقد احتجوا بثلاثة أمور هي:

أ- أن التاء الأولى هي الحرف الزائد، والزائد أضعف من الأصلي فحذف الأضعف[٢٣].

ب- أن الثانية تأتى لمعنى، فقد تأتي لمعنى المطاوعة في (تتفعّل) مثلاً، فحذفها يخل بالمعنى فلزم أن تحذف الأولى[٢٤].

ج- أن الأولى قريبة من الطرف[٢٥].

وقد رُدّ عليهم بما يلي :

١- أنه لا صحة لما قالوه بأن الزائد الذي جاء لمعنى بأنه أضعف من الأصلي، وحذفه خلاف الحكمة من زيادته.

---

(٢١) الإنصاف، ج٢، ص ٦٤٨، شرح الشافية للجاربردى، ص ٣٥٧، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٥٠١.

(٢١) شرح الكتاب للسيرافي، ج٦، ص ٥٧٤ (مخطوط) ومشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٦٠، الإنصاف، ج٢، ص ٦٤٨، شرح الشافية للرضي، ج٣، ص ٢٩٠، ائتلاف النصرة، ص ١٣١، حاشية الجاربردى، ج٢، ص ٢٥٥.

(٢٢) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ص ١٤٣، الحجة في القراءات السبع، ص ٨٤، التسهيل، ص ٣٢٤، البحر المحيط، ج١، ص ٤٥٩، أوضح المسالك، ج٣، ص ٤١٠، المساعد، ج٤، ص ٢٧٩، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٤٠١، شرح الأشموني، ج٤ ص ٣٥١.

(٢٣) الإنصاف، ج٢، ص ٦٤٨.

(٢٤) شرح الشافية للجاربردى، ص ٣٥٧، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٤٠١.

(٢٥) الممتع، ج٢، ص ٤٥٦، وينظر : حاشية يس الحمصي، ج٢، ص ٤٠١.

٢- أن هناك العديد من الأمثلة التي تؤكد على أن الزائد قد يبقى إذا جاء لمعنى، ويحذ في الوقت نفسه الحرف الأصلي، وأذكر من ذلك :

• (قاضٍ)، فأصلها (قاضِيٌ)، وقد حذف حرف العلة، لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، فالحذف هنا للحرف الأصلي، وأبقى التنوين الذي جاء لمعنى.

• و(مطيلق) أصل الكلمة (منطلق) فلما صغرت حذفت النون لأجل الياء التي جاءت لمعنى، وهو التصغير.

٣- قولهم بأن الثانية تأتي لمعنى كالمطاوعة مردود، فهو معارض بالمثل، لأن الأولى جاءت لمعنى أيضًا[٢٦]، بل إن الثانية قد ترد بلا معنى أصلاً[٢٧]، كما في مضارع (ترمس) بمعنى (رمس)[٢٨].

٤- ضعف التاء الأصلية لأنها تدغم وتسكن، أما تاء المضارعة فلست كذلك[٢٩].

ثالثًا : ذهب الفراء إلى أن المحذوف إحدى التاءين بلا تحديد، فقال عن قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[٣٠] ما نصه : «إن شئت جعلت (توفاهم) في موضع نصب، ولم تضمر تاءً مع التاء فيكون مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾[٣١]، وإن شئت جعلتها رفعًا تريد (إن الذين

---

(٢٦) حاشية يس الحمصي، ج٢، ص ٤٠١.

(٢٧) السابق نفسه.

(٢٨) (رمس الشيء) طمس أثره وأخفاه، لسان العرب مادة (رمس).

(٢٩) الكتاب، ج٤، ص ٤٧٦.

(٣٠) النساء، آية ٩٧.

(٣١) البقرة، آية ٧٠.

تتوفاهم الملائكة) وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٣٢]، ومثل قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[٣٣]»[٣٤].

فالفراء هنا يبين أن الفعل قد يكون بلفظ الماضي وعليه فهو مبني على النصب، وليس فيه إلا تاء واحدة، كما يجوز أن يكون بلفظ المضارع مرفوعًا، وهنا يكون بتاءين، وهو موطن الشاهد، وقد تابع الفراء في هذا ابن الأنباري[٣٥].

---

(٣٢) الأنعام، آية ١٥٢.

(٣٣) هود، آية ٥٧.

(٣٤) معاني القرآن، ج١، ص ٢٨٤.

(٣٥) شرح القصائد السبع الطوال، ص ١٤٣، ٣٦١.

٥٢- مسألة (وقوع الإضافة على معنى (في))

الإضافة تكون بمعنى (اللام) وبمعنى (مِنْ) باتفاق النحويين[١]، أما الإضافة بمعنى (في) فقد أغفلها أكثر النحويين، كما ذكر ابن مالك[٢] وغيره[٣].

وقد أثبت جماعة من النحويين كون الإضافة بمعنى (في) منهم الجرجاني[٤] والزمخشري[٥]، وابن الحاجب[٦] وابن مالك[٧] وابن هشام[٨] وابن عقيل[٩] وغيرهم[١٠].

وقد اشترط بعضهم[١١] أن يكون الثاني ظرفًا للأول سواءٌ أكان زمانًا أم مكانًا.

---

(١) المقتضب، ج٣، ص ١٤٣، الخصائص، ج٣، ص ٢٦، المفصل، ص ٨٢، شرح الجمل لابن عصفور، ج٢، ص ٧٤، شرح الألفية لابن الناظم، ص ٣٨٠، شرح الرضي، ج١، ص ٢٧٣.

(٢) شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢١، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٢١٠٦.

(٣) المساعد، ج٣، ص ٣٢٩.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح العضدي، ج٢، ص ٧٢٩ – ٧٣٤، وارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠٢.

(٥) الكشاف، ج١، ص ١٢٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ٤٠١، الكافية، ص ١٢١.

(٧) شرح الكافية الشافية، ج١، ص ٩٠٦ – ٩-٩، التسهيل، ص ١٥٥، شرح التسهيل، ج٢، ص ٢٢١ – ٢٢٣.

(٨) ضياء السالك، ج٢، ص ٣٢٠.

(٩) المساعد، ج٢، ص ٣٢٩.

(١٠) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص ٧٣١، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٣٢٥ – ٣٢٦، همع الهوامع، ج٢، ص ٤٦.

(١١) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص ٧٣١، ضياء السالك، ج٢، ص ٣٢٠، شرح التصريح، ج٢، ص ٢٥.

واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة، كما نقل ابن مالك قائلاً [١٢]:

«وقد أغفل النحويون التي[١٣] بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، منها، قوله تعالى : ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ﴾[١٤]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[١٥]، وقوله تعالى : ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[١٦]، وقوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[١٧]، ومنها قول النبي — صلى الله عليه وسلم – «رباطُ يومٍ وليلةٍ أفضلُ مِنْ صِيَامِ شهرٍ وقيامه»[١٨]، وقول العرب : «فلانٌ ثبت الغَدرِ»[١٩]، و(شهيدُ الدار)، و(قتيل كربلاء)[٢٠].

وقول الشاعر :

لَهُمْ سَلَفٌ شَمٌّ طِوَالٌ رِمَاحُهُم

يَسيرونَ لا مِيلَ الركوبِ ولا عُزلا[٢١]

وقول الآخر :

---

(١٢) يريد بها (الإضافة).

(١٣)

(١٤) البقرة، آية ٢٠٤.

(١٥) البقرة، آية ٢٢٦.

(١٦) يوسف، آية ٤١.

(١٧) سبأ، آية ٣٣.

(١٨) الحديث رواه مسلم في صحيحه، ج١٣، ص ٦٢، ومسند الإمام أحمد، ج٥، ص ٤٤١.

(١٩) الكشاف، ج١، ص ١٢٧، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٠٢.

(٢٠) شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢١.

(٢١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن أبي مقبل العجلاني، ديوانه، ص ٢٠٤، شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢١، شرح عمدة الحافظ، ص ٤٨٤.

مَهَادِيْ النَّهارِ لجاراتِهِمْ

وبالليلِ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرُمْ[٢٢]

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي أوردها ابن مالك[٢٣]، ثم قال : «فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه، والحمد لله»[٢٤].

وذهب طائفة آخرون إلى عدم جواز كون الإضافة بمعنى (في)، منهم ابن الناظم[٢٥]، والرضي[٢٦]، وأبو حيان[٢٧]، والجامي[٢٨] والسمين الحلبي[٢٩]، وقد عزاه ابن الناظم إلى سيبويه وأكثر المحققين[٣٠].

وقد حمل المانعون الشواهد التي يدل ظاهرها على الإضافة بمعنى (في) على أنها الإضافة التي بمعنى اللام مجازًا، وذلك لأمور[٣١] :

---

(٢٢) البيت من المتقارب وهو منسوب للأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر : شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩٠٧، شرح عمدة الحافظ، ص ٤٨٤، شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢٢، والرواية فيه (.... هن عليهم حرام).

(٢٣) شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢٢، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩٠٧ – ٩٠٨، شرح عمدة الحافظ، ص ٤٨٤.

(٢٤) شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٢٣.

(٢٥) شرح الألفية، ص ٣٨٠ – ٣٨٣.

(٢٦) شرح الكافية، ج١، ص ٢٧٤.

(٢٧) البحر المحيط، ج٢، ص ١٢٣، ج٤، ص ٣٨٩.

(٢٨) الفوائد الضيائية، ج٢، ص ٧ – ٨.

(٢٩) الدر المصون، ج ٩، ص ١٩١.

(٣٠) شرح الألفية لابن الناظم، ص ٣٨١.

(٣١) السابق نفسه.

أحدها : أن دعوى كون الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني : أن كل ما أدعى فيه أن إضافته بمعنى (في) حقيقة، يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازًا، فيجب حمله عليه لوجهين :

أ- أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

ب- أن الإضافة لمجاز الملك، والاختصاص ثابتة بالاتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

الثالث: أن الإضافة فى نحو قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٣٢]، إما بمعنى اللام، على جعل الظرف مفعولاً به، على سعة الكلام، وإما بمعنى (في) على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة، كما في : صيد عليه يومان، وولد له ستون عامًا، والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى (في) يرجح الحمل على الأول دون الثاني.

---

(٣٢) سبأ، آية ٣٣.

٥٣- مسألة (العامل في المبتدأ والخبر)

اختلف النحويون من بصريين وكوفيين في عامل رفع المبتدأ والخبر.

- فالبصريون[١] على أن عامل رفع المبتدأ : الابتداء، وعامل رفع الخبر هو المبتدأ، أو الابتداء وحده، أو الابتداء والمبتدأ معًا.
- أما الكوفيون، فذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[٢].

حجة الكوفيين في ذلك :

ذكر ابن يعيش أنهم في الاحتجاج لمذهبهم يقولون (إنهم قالوا ذلك لما وجدوا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه، عمل كل منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه.

وذهبوا إلى أنه لا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حالة واحدة، وقد جاء لذلك نظائر منها :

قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[٣]، فنصب (أيًا) بـ (تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ (أي) فكان كل واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً

---

(١) معاني القرآن للأخفش، ج١، ص ٩، النكت، ج١، ص ٥٠٨، المرتجل، ص ١١٤، الإنصاف، ج١، ص ٤٦، شرح عيون الإعراب، ص ٩٢، تلقيح الألباب للشنتريني، ص ٥٦، المصباح في النحو للمطرزي، ص ٩٠، شرح ابن القواس، ج٢، ص ٨١٦.

(٢) معاني القرآن للفراء، ج١، ص ١٣، ج٣، ص ١٨٥، مجالس ثعلب، ج٢، ص ٣٨٩، شرح القصائد السبع، ص ٣١٧، إعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ١٦٩، الإيضاح في علل النحو، ص ١٤٠، التبيين، ص ٢٢٧، أوضح المسالك، ج١، ص ١٩٤، ائتلاف النصرة، ص ٣٠.

(٣) الإسراء، آية ١١٠.

في حال واحدة، ومثله قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[٤]، فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا) لأنه الخبر، و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما)، وذلك كثير في كلامهم، فكذلك ههنا)[٥].

---

(٤) النساء، آية ٧٨.

(٥) المقتضب، ج٢، ص ٤٨، الأصول، ج١، ص ٥٨، الخصائص، ج٢، ص ٢٨٥، شرح اللمع، ج١، ص ٣٤، الفصول لابن الدهان، ص ١١، المقتصد، ج١، ص ٢٥٦، تعليق الفرائد، ج٢، ص ١٧.

٥٤- مسألة (متعلق (الباء) في (بسم الله)

اختلف النحويون في متعلق (الباء) في (بسم الله) وكانوا على آراء:

١- ذهب البصريون فيما قاله النحاس إلى أن (موضع الباء وما بعدها عند البصريين الرفع، أي : التقدير (ابتدائى ثابت أو مستقر أو كائن بسم الله)[١].

٢- وذهب الكوفيون فيما قاله النحاس أيضًا إلى أن (موضع الباء وما بعدها عند الكوفيين النصب،أي تقديره (ابتدأت أو ابدأ بسم الله، وقال الكسائي في نحو : مررت بزيد، الباء لا موضع لها من الإعراب والمرور واقع على مجهول)[٢].

٣- وذهب الزمخشري إلى أنها متعلقة بمحذوف تقديره أقرأ أو أتلو قال (فإن قلت بم تعلقت الباء ؟ قلت بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو)[٣].

٤- وقال المنتجب (وقيل : هو أمر، أي : ابدؤوا بسم الله، وإنما قل معنى الابتداء، لأن الحال تدل عليه، وقد أظهره الشاعر في قوله :

بسم الإلهِ وبهِ بدِيْنَا ولَوْ عَبَدْنا غَيْرَهُ شَقِيْنَا[٤]

وقيل : الضمير : أستعين، والاسم صلة، والتقدير: أستعين بالله، وفائدة الصلة: الفرق بين اليمين، والتيمن فاعرفه، فإن فيه أدنى غموض)[٥].

---

(١) إعراب النحاس، ج١، ص ١٦٦، وقد تبعه الأنباري والعكبري في نسبة هذا الرأي إلى البصريين، والثاني للكوفيين، ينظر : البيان، ج١، ص ٣٢، والتبيان، ج١، ص ٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الكشاف، ج١، ص ٢٨.

(٤) من الرجز، لعبد الله بن رواحة، ديوانه، ص ٧٧، الدرر، ج٢، ص ٢٨٤، لسان العرب، ج١٤، ص ٦٧، المقاصد النحوية، ج٤، ص ٢٨.

(٥) الفريد، للمنتخب الهمذاني، ج١، ص ١٥١.

٥٥- مسألة (خبر اسم الشرط (مَنْ))

اختلف النحويون في خبر اسم الشرط إذا كان مبتدأ، كما في نحو قوله تعالى : ﴿وَمَن يَّتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[١]. وكانوا على أربعة آراء هي :

• **الأول** : أن الخبر جملة الشرط فقط، وقد ذهب إليه أكثر النحويين ومنهم: ابن الخشاب[٢] وابن خروف[٣] والعكبرى[٤] واللورقى[٥] وابن الحاجب[٦] وابن أبي الربيع[٧] وأبو حيان[٨] وابن هشام[٩] والسيوطي[١٠] والصبان[١١] وابن حمدون الحاج (ت ١٢٣٢هـ)[١٢].

حجتهم في ذلك :

وكانت حجتهم في ذلك جواز خلو جملة الجواب من الضمير دون جملة الشرط، نحو : مَنْ قام قمت.

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٢٩.

(٢) المرتجل، ص ٦٦٩.

(٣) شرح جمل الزجاجى، ج٢، ص ٨٦٧.

(٤) اللباب، ج٢، ص ٦٠.

(٥) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ٢٣٤، شرح الكافية للعصام، ص ٣٤٦.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ٢٤٧.

(٧) الملخص، ج١، ص ١٥٣.

(٨) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٦٤.

(٩) المباحث المرضية المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية، ص ٣٥ – ٣٦.

(١٠) همع الهوامع، ج٤، ص ٣٤١.

(١١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج٤، ص ١١.

(١٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودى، ج٢، ص ٦١٧.

فالخبر جملة الشرط لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ بخلاف جملة الجواب، فهي أجنبية عنه لخلوّها من الضمير الراجع[١٣].

• **الثاني**: أن الخبر جملة الشرط والجواب معًا، وممن أخذ بهذا، الهروي (ت ٤١٥هـ)[١٤]، وابن يعيش[١٥]، وتاج الدين الاسفراييني[١٦].

والذي سوغ وقوع الجملتين خبرًا عندهم أنهما صارتا بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة[١٧].

حجتهم في ذلك :

واحتجوا بأن الكلام لا يتم إلا بالجواب، فكان داخلاً في الخبر[١٨]، وبأن يدخلوا جملة الجواب من ضمير يعود إلى المبتدأ كما في نحو : "ما يكن فإني آتيك" يتم كون الخبر الشرط والجزاء معًا، لأن شرط الجملة الواقعة خبرًا أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ[١٩].

• **الثالث** : الخبر هو جملة الجواب فقط، أما الشرط فهو من صلة المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه بعضهم[٢٠].

---

(١٣) اللباب، ج٢، ص ٦١، الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ٢٤٧.

(١٤) الأزهية، ص ١٠٠.

(١٥) شرح المفصل، ج٧، ص ٤٤.

(١٦) لباب الإعراب، ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(١٧) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ٣٢٤.

(١٨) اللباب، ج٢، ص ٦١، همع الهوامع، ج٤، ص ٣٤١، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٤، ص ١١.

(١٩) لباب الإعراب، ص ٢٥٠.

(٢٠) لباب الإعراب، ص ٢٥٠، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٤، ص ١١.

وحجتهم في ذلك :

حجتهم أن الفائدة إنما تتم بالجواب، والخبر هو الجزء المتم الفائدة[٢١].

ورُدّ بأن الجواب أجنبي عن المبتدأ لخلوه من الضمير[٢٢].

• والرابع : أن كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له، وقد ذهب إلى ذلك قوم[٢٣].

وقد احتمله ابن الخشاب، فقال عند حديثه عن خبر كلمات الشرط (ولو قيل : إنه مبتدأ لا خبر له، لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، بل ما بعده مُغْنٍ ع نخبره لكان قولاً)[٢٤].

وذهب الرضي[٢٥] إلى أنه يمكن القول : إن كلمات الشرط كانت مع حروف الشرط، ثم حذفت لكثرة الاستعمال، وتصيب أسماء الشرط على أنها إما فاعلة أو مفعولة لفعل مقدر، أو مفعولة للفعل الظاهر، فقولك : "من قام قمت" أصلها إنْ مَنْ قامَ قمت، فـ (مَنْ) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، كما أن (امرأ) كذلك في قوله تعالى : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[٢٦].

وقولك: "مَنْ ضربت ضَربته" أصلها: إنْ مَنْ ضربت فـ (مَنْ) مفعول به للفعل الظاهر (ضربت).

وقولك : (مَنْ ضربتَهَ ضربتُه) (مَنْ) فيها مفعول لفعل مقدّر مفسر بالفعل الظاهر (ضربت).

---

(٢١) اللباب، ج٢، ص ٦١، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٤، ص ١١، والمباحث المرضية، ص ٣٦.

(٢٢) اللباب، ج٢، ص ٦١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ج٤، ص ١١.

(٢٣) الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ٢٤٧، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ٢٣٤، شرح الكافية للعصام، ص ٣٢٦.

(٢٤) المرتجل، ص ٢٧٠.

(٢٥) شرح الرضي على الكفاية، ج١، ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٢٦) النساء، آية ١٧٦.

٥٦- مسألة (أصل كلمة (آل))

اختلف العلماء على أصل كلمة (آل) وكانوا على رأيين اثنين هما :

• **الأول**: أن (آل) أصلها (أهل)، وقدا اختار هذا الرأي الطبري[١] والأخفش[٢] والنحاس[٣] وابن جني[٤]، ومكي القيسي[٥]، والثمانيني[٦]، والراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)[٧]، وابن السيد[٨] والزمخشري[٩] وابن عطية[١٠]، والعكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، والمنتجب الهمذاني[١٣]، وابن عصفور[١٤]، وأبو حيان[١٥]، وعزى إلى سيبويه[١٦] والجمهور[١٧].

---

(١) جامع البيان، ج١، ص ٢٧٠.

(٢) معاني القرآن، ج١، ص ٩٨.

(٣) إعراب القرآن، ج١، ص ٢٣٣.

(٤) سر صناعة الإعراب، ج١، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٥) مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٩٣.

(٦) شرح التصريف، ص ٢٣٨.

(٧) المفردات في غريب القرآن، ص ٣٠.

(٨) الاقتضاب، ج١، ص ٣٩.

(٩) الكشاف، ج١، ص ٢٦٧.

(١٠) المحرر الوجيز، ج١، ص ١٣٩.

(١١) التبيان، ج١، ص ٦١.

(١٢) شرح المفصل، ج١، ص ٧.

(١٣) الفريد، ج١، ص ٢٨٨.

(١٤) الممتع، ج١، ص ٣٤٨.

(١٥) الارتشاف، ج١، ص ٢٦٤.

(١٦) الدرر المصون، ج١، ص ٢١٧، وشرح الأشموني، ج١، ص ١٣.

(١٧) الارتشاف، ج١، ص ٢٦٤، البحر المحيط، ج١، ص ٣٤٠.

• الثاني : أن أصلها (أوَل)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، وهو قول الكسائي[١٨]، وأبي الحسن بن الباذش[١٩]، والجوهري[٢٠]، وعزى إلى ثعلب[٢١].

(١٨) الارتشاف، ج١، ص ٢٦٤.

(١٩) الإقناع، ص ١٤٠.

(٢٠) الصحاح، مادة (أول).

(٢١) تهذيب اللغة، ج١٥، ص ٣٤٨، ولسان العرب مادة (أول).

٥٧- مسألة (نوع الإضافة في :
قراءة (ملكِ يوم الدين))

الإضافة على قسمين :

أولهما : محضة وهي التي تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا وتسمى (إضافة معنوية)، فالتعريف، إذا أضيف إلى معرفة، نحو :

(كتاب الله)

والتخصيص : إذا أضيف إلى نكرة، نحو :

(غلام امرأة)

وثانيهما : غير محضة وهي التي لا تفيد شيئًا مما سبق، وتسمى (إضافة لفظية)، وذلك، لأن فائدة الإضافة تعود على لفظ المضاف لا معناه، وذلك، نحو : (هذا ضارب زيد)، والأصل : (ضاربٌ زيد). فعندما أضيف (ضارب) إلى (زيد) حذف التنوين للإضافة فاكتسب المضاف، بحذف التنوين الخفة في اللفظ، وهذه فائدة لفظية، ويجري هذا النوع من الإضافة على الصفات المستقلة العاملة عمل فعلها، كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة المضافة إلى معمولها[1].

---

(١) الكتاب، ج١، ص ٤٢٥، المقتضب، ج٣، ص ٢٢٧، المفصل، ص ١٠٤، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ١١٩، شرح عمدة الحافظ، ج١، ص ٤٨٧، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩١١، شرح الألفية لابن الناظم، ص ٣٨٤، أوضح المسالك، ص ٣٧٩، مغني اللبيب، ج١، ص ٦٦٤، شرح الألفية لابن عقيل، ج٢، ص ٤٤، همع الهوامع، ج٢، ص ٤١٥.

٥٨- مسألة (المحذوف من اسم المفعول المعتل العين نحو : مصُون ومَبيع)

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي أو اليائي فإنه يكون على وزن مفعول، قياسًا على الصحيح ويعل حملاً على فعله، فيقال في ذوات الواو: مقول، ومزور، وكان الأصل: مقوول ومزوور، ولكن لّما كانت الواو الأولى ساكنة، كما سكنت في الفعل، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، اجتمع ساكنان،فلابد من حذف أحدهما،وكذلك اسم المفعول من بنات الياء، نحو: مبيع ومخيط، كان الأصل فيهما: مبيوع، ومخيوط، فأسكنت الياء فيهما، كما أسكنت في الفعل، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان : الياء، وواو مفعول، فلابد من حذف أحدهما)[1]، والخلاف في هذه المسألة يتعلق بالمحذوف من أحد هذين الساكنين.

فالخليل وسيبويه[2] يريان أن المحذوف منهما واو (مفعول) لأنها زائدة والتي قبلها أصلية، والزوائد أولى بالحذف.

وأما الأخفش فيقول : المحذوفة عين الفعل، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أو حرك لهذه العلة[3].

وفيما يلي تفصيل القول في هذين المذهبين مع بيان أدلة أصحاب كل مذهب :

---

(١) المقتضب، ج١، ص ١٠٠، التذكرة والتبصرة، ج٢، ص ٨٨٧، الممتع، ج٢، ص ٤٥٤.

(٢) المقتضب، ج١، ص ١٠٠.

(٣) التصريف، ج١، ص ٢٨٧، المقتضب، ج١، ص ١٠٠.

أولاً : عن مذهب الخليل وسيبويه فعندهما أنه إذا قيل : مقول ومبيع، فالمحذوف لالتقاء الساكنين واو مفعول، لأنها زائدة، فكانت أولى بالحذف من الساكن الآخر، لأنه أصلي، غذ هو عين الفعل[٤].

فإذا حذفت واو مفعول من اليائي كـ (مبيوع) وقد أُلقيتْ ضمةُ الياء على الباء صار (مَبْيَع) – بفتح الميم) وضم الباء وسكون الياء، فكسرت الباء لتسلم الياء، لأنها لو تركت على ضمتها لوجب قلب الياء واوًا فيصير (مَبُوع) على لفظ (مقول) فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو، فكسرت الباء لتسلم الياء، كما قالوا في جمع (أبيض): بيض، والأصل (مُبْيِض)، كحُمر[٥]. قال سيبويه: «ويعتل مفعول منهما، كما اعتل (فُعِل)، لأن الاسم على (فُعِل): (مفعول) كما أن الاسم على (فَعَل) : (فَاعِلٍ)، فتقول : مَزُور، ومَصُوغ، وإنما كان الأصل : مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في (يَفْعَلُ) و(فَعَل)، وحذفت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: (مَبِيع) و(مَهيب)، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان»[٦].

وقد تبع ابن عصفور[٧] وابن مالك[٨] الخليل وسيبويه في ذلك.

- وقد احتج أصحاب هذا المذهب بعدة احتجاجات جاءت مبثوثة في ثنايا كتب النحو والصرف وكان من أهمها :

---

(٤) التصريف، ج١، ص ٢٨٧، المقتضب، ج١، ص ١٠٠.

(٥) النكت (بتصرف)، ج٢، ص ١١٩٢، الممتع، ج٢، ص ٤٥٤.

(٦) الكتاب، ج٢، ص ٣٦٣.

(٧) الممتع، ج٢، ص ٤٥٨.

(٨) التسهيل، ص ٣١١.

١- أن ثبات الياء في قول العرب (مبيع) يدل على أن المحذوف واو (مبيوع)، ولو كان الأمر بعكس ذلك لقالوا (مبوع)[٩].

قال السيرافي (قيل للأخفش : إذا كان المحذوف هو الياء، والمبقى هو (واو مفعول) وقبلها الضمة التي كانت في الياء فألقيناها على ياء (مبيوع) وفاء (مخيوط) فما هذه الياء التي في (مخيط) و(مبيع)؟)[١٠].

٢- أن واو مفعول زائدة، والتي قبلها أصلية، لأنها عين الفعل، فمتى اجتمع حرفان أحدهما زائد والآخر أصلي، واحتج إلى حذف أحدهما - كما هو الحال هاهنا - كان حذف الزائد منهما أولى، لأنه مجتلب لم يكن موجودًا من قبل[١١].

٣- أنه إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة حُرِّك الآخِرُ منهما، فكذا يحذف الآخِرُ منهما[١٢].

٤- ما ذكره أبو علي الفارسي[١٣]، من قول الشاعر[١٤]:

سَيَكْفِيكَ ضَرْبَ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ

وَمَاءُ قُدورٍ في القِصاعِ مَشِيبُ[١٥]

---

(٩) التصريف، ج١، ص ٢٨٧، المقتضب، ج١، ص ١٠٠، أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣٢٠.

(١٠) شرح السيرافي، ج٦، ص ١٥٣.

(١١) المقتضب، ج١، ص ١٠٠، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٧، النكت، ج٢، ص ١١٩١.

(١٢) المنصف، ج١، ص ٢٩٠.

(١٣) المنصف، ج١، ص ٢٨٨.

(١٤) هو السليك بن عمير، وقيل : عمرو بن يثربي السعدي التميمي، الشعر والشعراء، ج١، ص ٣٦٥ - ٣٦٨، الكامل، ج٢، ص ٦٤٣، الأغاني، ج٢٠، ص ٣٧٥ - ٣٨٨.

(١٥) البيت من الطويل، أدب الكاتب للجواليقي، ص ٢٩٨، ص ٤٩٠، المنصف، ج١، ص ٢٨٨، شرح المفصل، ج١٠، ص ٧٨.

فإن قوله (مَشِيْبُ) أصله (مَشُوب)، لأنه من (شُبْتُ الشيء أشوبه)، إذا خلطته بغيره، فلو كانت الواو في (مشوب) واو مفعول لما جاز أن يقال فيه (مشيب) من قبل أن (واو مفعول) لم يحفظ قبلها ياء إلا أن تكون لام الفعل معتلة كقولهم : رُمي فهو مرميٌّ، وقُضِي فهو مقضِيٌّ[١٦]، فهذا يدل على أن الواو المبقاة هي عين الفعل، وأن المحذوفة (واو مفعول)، لأنهم قد قلبوا (الواو) التي هي (عين ياء) فقالوا في (حُور) (حير)، قال الشاعر[١٧] :

أزمان عَيْنَاءُ سُرور المسرور

عيناءُ حوراءُ مِن العِين الحُيْر[١٨]

وأصله (الحور)، لأنه جمع حوراء[١٩].

ومثل (مشيب)، مما قلبت فيه عين الفعل قولهم (غارُ منيل)، وأصله (منول) بالواو، وقولهم (أرض مميت عليها)، أي : مموت عليها، وقول الشاعر:

قد دَرَسَتْ غير رمادٍ مَكفورْ

مكتئب اللونِ مريح ممطورْ[٢٠]

---

(١٦) المنصف، ج١، ص ٢٨٨، أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣٢٠، الممتع، ج٢، ص ٤٥٥.

(١٧) الشاعر هو منصور بن مرثد الأسدي كما قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب، ص ٢٩٧.

(١٨) البيتان من الرجز من قصيدة أوردها أبو زيد الأنصاري في نوادره، ص ٥٧١، وقبلهما :

هل تعرف الدار بأعلى ذي القورْ

غيرهـــا تـاج الرياح والمورْ

ينظر : أدب الكاتب، ص ٤٨٦، المنصف، ج١، ص٢٨٨، شرح أدب الكاتب، ص ٢٩٨، أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣٢١، شرح المفصل، ج٤، ص ١١٤، ج١٠، ص ٧٩، الممتع، ج٢، ص ٤٥٦، لسان العرب مادة (حور).

(١٩) المنصف، ج١، ص ٢٨٨، الممتع، ج٢، ص ٤٥٦.

(٢٠) هذا الشاهد مع الذي قبله من قصيدة واحدة، أدب الكاتب، ص ٤٩٠، شرح أدب الكاتب، ص ٢٩٧، لسان العرب، مادة (روح).

يريد بـ (مريح)، مروحًا، لأنه من الرَّوْح، فقلبت الواو ياء شذوذًا.

فدل ذلك كله على صحة قول الخليل وسيبويه : إن المحذوف من (مقول) و(مبيع) ونحوهما (واو)، (مفعول) لا عين الفعل[٢١].

ثانيًا : أما أبو الحسن الأخفش، وكان يرى – على ما ذكرت – أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول[٢٢].

وهو أيضًا مذهب ابن السكيت حيث يقول (الياء في (مخيط) واو مفعول انقلبت لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما انكسر ما قبلها لسقوط الباء، فكسر ما قبلها ليُعلم أن الساقط ياء)[٢٣]، كما نسب هذا الرأي إلى الكسائي[٢٤] والفراء[٢٥].

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بما يلي :

١- أن الساكنين إذا اجتمعا لحق التغيير الأول منهما بالحذف أو الحركة[٢٦]، ألا ترى أنه حُرِّك الأول في قولك : قامتِ المرأة، ولم يقمِ الرجل[٢٧]، وتقول: هذا قاضِ المدينة وغازي العدو، فتحذف الساكن الأول، فعلى هذا القياس أيضًا تحذف الواو الأولى من (مقول) و(مزور)[٢٨].

---

(٢١) المنصف، ج١، ص ٢٨٩، الممتع، ج٢، ص ٤٤٥، ٤٥٦.

(٢٢) التصريف، ج١، ص ٢٨٧، المقتضب، ج١، ص ١٠٠.

(٢٣) إصلاح المنطق، ص ٢٢٢.

(٢٤) دقائق التصريف، ص ٢٧٧، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٧٦٧.

(٢٥) مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٧٦٧.

(٢٦) المقتضب، ج١، ص ١٠٠، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٧.

(٢٧) التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٧.

(٢٨) السابق نفسه.

أما في ذواتِ الياء، نحو : (مبيع) و(مخيط) فإن المحذوف منهما عند أبي الحسن هو الياء التي كانت في (مَبْيُوع) و(مَخْيُوط) وهي عين الفعل، نُقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فالتقى ساكنان:الياء وواو (مفعول) فحذفت الياء، فجاءت الواو ساكنة، ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل : (مَبِيع) و(مَخِيط)[٢٩].

٢- أن واو (مفعول) حرف جيء به لمعنى، وهو الدلالة على المفعولية، والعين لم تأت لمعنى، وحذفُ ما لم يأتِ لمعنى، وإبقاء ما جاء لمعنى، وهو الواو الزائدة أولى، بدليل أنك تقول ك مررت بقاضٍ، فتحذف الياء، لأنها لم تأتِ لمعنى، ولا تحذف التنوين، لأنه جاء لمعنى وهو الصرف[٣٠].

٣- أن العين هي التي لحقها الحذف في (قُلْ) و(بِعْ) فكما حذفت في هذين، ونحوهما كذلك حذفت في (مقول) و(مبيع)[٣١].

٤- (أن هذه العين قد اعتلت في (قال) و(باع)، و(قيل) و(بيع) وفي أصل (مبيع) و(مقول)، فكما أعلت بالإسكان والقلب، وكذلك أعلت أيضًا بالحذف، وواو مفعول لم تنقلب من شيء، ولم تعتل في الفعل، فكان تركها وحذف المعتل أوجب).

وعلى هذا فإن وزن (مقول ومصوغ) ونحوهما عند الأخفش (مَفُول) أما (مبيع ومخيط) فوزنهما (مَفِيل)[٣٢].

---

(٢٩) شرح السيرافي، ج٦، ص ١٥٣، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٨، الممتع، ج٢، ص ٤٥٤، ٤٥٥.

(٣٠) المنصف، ج١، ص ٢٨٩، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٧٦٧، الممتع، ج٢، ص ٤٥٦.

(٣١) المنصف، ج١، ص ٢٩٠، أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣١٨.

(٣٢) التصريف، ج١، ص ٢٨٧، ٢٨٨، المقتضب، ج١، ص ١٠٠، دقائق التصريف، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

وقد أجاب الأخفش على سؤال المازني عن قول العرب في (مبيوع): (مبيع) دون (مَبُوع) ؟ فقال : الأصل : (مَبْيُوع) ثم ألقيت حركة الياء على الياء التي قبلها، فانضمت الباء وصارت الياء بعدها ساكنة، فأبدلت ضمة الباء كسرة لتسلم الياء، ثم حذفنا الياء لالتقاء الساكنين، فوافقت واو (مفعول) الباء مكسورة فقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، كما قُلبت لأجل الكسرة واوُ (ميزان) و(ميعاد)[٣٣].

ويريد الأخفش بإبدال الضمة كسرة لتسلم الياء، أنه يفعل به كما فعل في (بِيْض) جمع (أَبْيَض) على زنة (أَفْعَل) الذي قياس جمعه أن يكون على (فُعْل)، كما قيل في (أحمر) و(أصفر) (حُمْر) و(صُفْر)، فكذا القياس في (أَبْيَض) أن يكون على (فُعْل)، فيقال : (بُيْض) ولكن أبدلوا من الضمة كسرة لتسلم الياء[٣٤].

وقد ناقض الأخفش نفسه في هذا، من قبل أن مذهبه ألا يُفعل ذلك في الجمع، لثقل الجمع لـ (بيض) في جمع (أبيض).

أما في حال الإفراد فلا يلتفت إلى ذلك، إذ لو أريد بناء نحو (بُرْد) من البياض لقيل عند الأخفش: (بُوْض)، وعند الخليل وسيبويه أن الإفراد كالجمع، فيقال عندهما (بِيْض) أيضًا، وما نحن بصدده وهو (مبيع) مفرد لا جمع[٣٥].

● وأما عن قول أصحاب المذهب الأول (إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرِّك الآخر منهما)، فكذا يحذف الآخر منهما، قال ابن جني (لأبي الحسن أن يرد هذا، ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف

---

(٣٣) المقتضب، ج١، ص ١٠١.

(٣٤) المقتضب، ج١، ص ١٠١.

(٣٥) أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣٢٠، شرح المفصل، ج١٠، ص ٦٧.

الأول، نحو : (حَفْ) و(قُلْ) و(بِعْ)، لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين في (غازٍ) ونحوه، وكما أعلت العين بالنقل مع ألف فاعل نحو : (قائم)، كذلك أعلت بالحذف مع (واو) مفعول)[٣٦].

ومن جواب أبي الحسن عن قولهم (إن حذف (واو) مفعول الزائدة أولى من حذف حرف أصل، قوله (إن واو مفعول وإن كانت زائدة، فإن هذه الزيادة لمعنى، وهو المفعولية فوجب إبقاؤها.

وقد وجد في كلام العرب حذف الأصل وإبقاء الزائد، مع أن الأصل سابق للزائد، وذلك في قول من قال (تقِ الله) في حال الأمر، وفي الماضي: (تَقَى)، وفي المضارع : (يَتَقَى)، والأصل فيها : (اتقِ) و(اتقى) و(يتّقى)، لكنهم أسقطوا التاء التي هي فاء الكلمة، وأبقوا تاء (افتعل)، لأنها لمعنى[٣٧].

(وإذا كانوا قد حذفوا الفاء وهي سابقة للزائد، والفاء أقوى من العين وأبعد من الاعتلال، وأثبتوا الزائد، لأنه لمعنى، فحذفُ العين وإثبات الحرف الزائد لمعنى أسهل)[٣٨].

و لم تسلم معظم احتجاجات الاخفش من الرد من قبل أصحاب المذهب الأول، فقيل : إن ادعاء أبي الحسن أن ياء (مبيع) أصل (واو) (مبيوع) ليس بظاهر، والأخذ بالظاهر أولى[٣٩].

وقد رُدّ استدلاله فحذف العين في (مقول) و(مبيع) بحذفها في (قُلْ) و(بِعْ) فإن هذا غير لازم، من جهة أن الساكن الثاني في (قُلْ)، و(بِعْ) حرف

---

(٣٦) المنصف، ج١، ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٣٧) أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣١٥، الممتع، ج٢، ص ٤٥٨.

(٣٨) أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٣١٦.

(٣٩) السابق نفسه.

صحيح، ومتى اجتمع حرف علة، وحرف صمة، فحرف العلة أولى بالحذف، والساكنان في (مفعول) متساويان في الاعتلال[٤٠].

ورُدّ قول (إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول منهما كحذف الياء من (قاضٍ) دون التنوين، بأنه غير لازم أيضًا، لأن التنوين علم للصرف، فلو حذف لأدى إلى القياس المنصرف بغير المنصرف، ولا دليل عليه لو حُذف كدلالة الميم في (مقول) و(مبيع) على أنه اسم مفعول)[٤١].

---

(٤٠) السابق نفسه.

(٤١) السابق نفسه.

٥٩- مسألة (هل المجرور بحتى داخل فيما قبله أم لا ؟)

للحرف (حتى) ثلاثة استعمالات[1] هي :

١- أن تكون حرفًا جارًا بمنـــزلة (إلى) في المعنى والعمل.

٢- أن تكون عاطفة بمنـــزلة الواو.

٣- أن تكون حرف ابتداء واستئناف.

وقد عرض لها النحاة بكل استعمالاتها بما تتضمن من أحكام وشواهد، وكان أن أخذت من كتبهم الحيز الكبير، حتى إن بعضهم قد أفرد لهـــا بابًـــا خاصًا لما فيه من تشعب، وتفرع وخلاف[2].

وسوف أقصر حديثي هاهنا على الاستعمال الأول لها وذلك لعلاقته بالمسألة موضوع النقاش، وهو ما إذا كانت جارة وفيها حينئذ خلاف مـــن أوجه متعددة.

أ- من ذلك الخلاف في حكم دخول المجرور بعدها في حكم ما قبلها :

وكان النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول :

أن ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها مطلقًا، (والمقصود بـــالإطلاق) هاهنا أي : سواء كان جزء مما قبله أو كان متصلاً بآخر جزء مما قبله، وليس جزء).

فكونه جزء مما قبله، نحو : قولنا :

أكلتُ السمكة حتى رأسِها

---

(١) الأصول، ج١، ص ٤٠٨ وما بعدها، أسرار العربية، ص ٢٦٥، المغني، ج١، ص ١٦٦.

(٢) الكتاب، ج٣، ص ١٦، المقتضب، ج٢، ص ٣٨، الأصول، ج١، ص ٤٢٤، التذكرة، ج١، ص ٤١٩، الإيضاح، ص ٢٧٠.

وكونه متصلاً بآخر جزء مما قبلها وليس جزء، نحو :

قولنا : سهرت البارحة حتى الصباح

وهو قول الزمخشري[٣] وابن الحاجب[٤]، والرضي[٥]، وقال أبو حيان: (قال أصحابنا إذا جرت (حتى) لا يكون ما بعدها إلا داخلاً فيما قبلها، نحو : ضربت القوم حتى زيد)[٦].

كما نقل عن ابن هشام الخضراوي[٧] أنه نسبه إلى المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، وكذلك جاء في الجني الداني[٨]، أما أبو علي الشلوبين[٩] فيجعله رأيًا لسيبويه والمحققين.

على هذا القول، تكون انتهاء الغاية بما بعد (حتى) وليس عنده.

القول الثاني :

جواز الدخول وعدم الدخول مطلقًا، والإطلاق هاهنا كالإطلاق في الأول.

وهذا الرأي لابن مالك، وكان قد تحمس له ونسبه إلى سيبويه والفراء وثعلب[١٠].

---

(٣) المفصل، ص ٣٨٠.

(٤) شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٩٤٤.

(٥) شرح الكافية، ج٤، ص ٢٧٥.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٤٦٧.

(٧) هو: محمد بن يحي بن هشام الأنصاري الخزرجي، المعروف بالخضراوي ويعرف بالبراذغي، إمام في العربية، أخذ عن (ابن خروف) وأخذ عنه (الشلوبين) ت ٦٤٦هـ له (الإفصاح بفوائد الإيضاح) و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح) وغيرهما، ينظر: بغية الوعاة، ج١، ص ٢٦٧، البلغة، ص ٢٥٠).

(٨) الجني الداني، ص ٥٠٠.

(٩) الشرح الكبير، ج٢، ص ٨٤٠.

(١٠) شرح التسهيل، ج٣، ص ١٦٦.

القول الثالث :

إن كان ما بعدها جزء مما قبلها، فهو داخل في حكمه، وإن لم يك جزء، بل كان متصلاً بالآخر لم يدخل في الحكم.

وهذا رأي الأندلسي[١١]، ونسب إلى الرماني[١٢]، وعبد القاهر الجرجاني[١٣]، كما نسب إلى الفراء[١٤]، ويلحظ في نسبة هذه الأقوال اختلاف في جانب الأقدمين، ذلك أنهم لم ينصوا صراحة على ذلك، بل كل يفهم من كلامهم منحى مخالفًا لفهم الآخر[١٥]، قال سيبويه (وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدًا يضربه) إذا أردت معنى التنوين، فهي كالواو، إلا أنه تجربها إذا كانت غاية، والمجرور مفعول، كما أنك إذا قلت: هذا ضاربٌ زيد غدًا، تجر بكف التنوين، وهو مفعول بمنزلته منصوبًا منونًا ما قبله)[١٦].

---

(١١) المباحث، ج٢، ص ٢١، ٢٤، وشرح الكافية، ج٤، ص ٢٧٥، الهمع، ج٤، ص ١٧٢.

(١٢) المباحث، ج٢، ص ٢٢، شرح الكافية، ج٤، ص ٢٧٤، الارتشاف، ج٢، ص ٤٦٨، معاني الحروف، ص ١١٩.

(١٣) شرح الكافية، ج٤، ص ٢٧٤، وفي المقتصد، ج٢، ص ٨٤١ يرى خلاف ذلك.

(١٤) الارتشاف، ج٢، ص ٤٦٨.

(١٥) الكتاب، ج١، ص ٩٦، معاني القرآن، ج١، ص ١٣٧.

(١٦) الكتاب، ج١، ص ٩٦.

٦٠- مسألة (إعمال المصدر المعرف بـ (أل))

اختلف العلماء في إعمال المصدر المعرف بـ (أل) وكانوا في ذلك على أقوال :

الأول : ذهب جمهور البصريين كالخليل[١] وسيبويه[٢] والمبرد[٣] والزجاجي[٤] إلى جواز ذلك، كالمصدر المنون، فيرفع به الفاعل، وينصب به المفعول، فيقال:عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا، ونقله ابن أبي أصبغ[٥] عن الفراء.

الثاني : ذهب الكوفيون والبغداديون، ومن وافقهم من البصريين -كابن السراج - إلى أنه لا يجوز إعماله[٦].

الثالث:ذهب أبو علي الفارسي وبعض البصريين إلى إعماله على قبح.

الرابع : ذهب ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة[٧] إلى الفصل بين أن يعاقب الضمير (أل) فيجوز إعماله، نحو : (إنّك والضرب خالدًا المسيءُ) أي:

---

(١) شرح الرضي، ج٣، ص ٤٠٩.

(٢) الكتاب، ج١، ص ٩٩.

(٣) المقتضب، ج١، ص ١٤، ١٥.

(٤) الجمل، ص ١٢٢.

(٥) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ القرطبي الأزدي، شيخ العربية، أخذ عن أبي ذر الخشني وروى عنه أبو القاسم بن ربيع، (ت ٦٢٧هـ)، ينظر : إشارة التعيين، ص ١٤، البلغة، ص ٤٦، البغية، ج١، ص ٤٢١.

(٦) الأصول، ج١، ص ١٣٧.

(٧) هو : محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي، إمام في العربية، أخذ عن ابن ملكون قرأ عليه الشلوبيني، (ينظر : غاية النهاية، ج٢، ص ١٥٧، البغية، ج١، ص ١٢١، نفح الطيب، ج٣، ص ٤٧٦).

وضربك، أو لا يعاقب فلا يجوز، نحو : (عجب من الضرب زيدٌ عمرًا) . وق اختاره أبو حيان[٨].

ويحتج من منع الإعمال بأن المصدر إنما يعمل بحمله على الفعل، والفعل نكرة، فإذا عُرِّف زال شبهه بالفعل.

وقد نسب الرضي والبغدادي[٩] إلى المبرد المنع، بحجة استفحال الاسمية في المعرف بـ (أل)[١٠].

في حين أن المبرد كان في (المقتضب) صريحًا في أن المصدر كما يعمل منكرًا يعمل معرفًا، قال[١١] (وتقول: أعجبني الضربُ زيدًا عمرًا... قال الشاعر- فيما كان بالألف واللام - :

لَقَد عَلِمَتْ أُولى المغيرةِ أَنّني

لحِقَتُ فَلَمْ أَنكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١٢]

---

(٨) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٩) الخزانة، ج٨، ص ١٢٨.

(١٠) شرح الرضي، ج٣، ص ٤١٠.

(١١) المقتضب، ج١، ص ١٤، ١٥.

(١٢) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي على ما نسبه سيبويه، والعيني في المقاصد النحوية، وفي شرح الشواهد، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية واسمه المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسيّ الأسدي: (ينظر: الشعر والشعراء، ج١، ص ٦٩٩، المؤتلف والمختلف، ص ١٧٦، معجم الشعراء، ص ٤٠٨، ٤٠٩، وقد نسب البيت إلى (مالك بن زغبة الباهلي، كما جاء في (مزحة الأديب، ص ٣٢، الخزانة، ج٨، ص ١٢٩، والدرر، ج٧، ص ٢٥٥، وهو شاعر جاهلي).

(مسمع) : اسم رجل وهو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة. المعنى : قد علم أول من لقيت من الفرسان أني حزمتهم وصرفتهم عن قصدهم، ولحقت رئيسهم، ولم أرجع عن ضربه بسيفي جبنًا.

أراد من ضرب مِسْمَع، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضـــافة فعمل عمل الفعل.

كما احتج المانعون بأن إعمال المصدر المعرف بـــ (أل) لم يُوجد[١٣]، وما جاء بعده من معمول فهو – عندهم – معمول لعامل يفسره المصدر كما في المتون،حتى إنهم أجازوا جَرَّ الاسم بعده على تقدير مصدر محذوف، وقالوا: قالت العرب، يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه، أي : أكرم سعد بنيه[١٤].

● وأما قولهم بأن المصدر لا يعمل إلا بحمله على الفعل، والفعل نكرة، فإذا عرف زال شبهه بالفعل، فقد قيل (هذا خطأ محض، لأنه يلزم على هذا أن لا يعمل المصدر المضاف، فإن قيل : الإضافة قد تكون منفصلة، فالجواب أن يقال له : لا يخلو أن تقدر للإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة، لأن الإضافة في هذا الباب يتعرف بها المضاف فثبت أنها محضة)[١٥].

● وأما قولهم : إنه لم يوجد إعمال المصدر المعرف بـــ (أل) فقد قال ابن عصفور[١٦] : هذا باطل، لأن السماع ورد به في قوله :

=الكتاب، ج١، ص ٩٩، الجمل، ص ١٢٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ١٠٥، الإيضاح، ص ١٦١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج١، ص ٤٦، اللمع، ص ٢٥٧، شرح المفصل، ج٦، ص ٦٤، شرح الرضي، ج٣، ص ٤١٠، شرح الألفية لابن الناظم، ص ٤١٨، شرح ابن عقيل، ج٣، ص ٩٧، المقاصد النحوية، ج٣، ص ٤٠، ص ٥٠١، شرح الأشموني، ج٢، ص ١٠٠، ص ٢٨٤، همع الهوامع، ج٥، ص ٧٢.

(١٣) شرح الجمل، ج٢، ص ٢٦.

(١٤) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٧٦.

(١٥) شرح الجمل، ج٢، ص ٢٦.

(١٦) السابق نفسه، ج٢، ص ٢٦، ٢٧.

ضَعِيف النِكاية أعداءَه يخالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ)[17]

● وأما ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن وافقه من أنه إن عاقبت (أل) الضمير، جاز إعماله، وإن لم تعاقب لم يعمل، فحجته أنك إذا قلت : عجبت من الضرب زيدًا بكرٌ، فالضرب هنا اسم الجنس من بابه المأخوذ في غير مأخذه، لا يتوجه فيه إلا ما يتوجه في رجل من بابه، لأنه في مقابلته، وموضوع بإزائه[18]، وقال (ويدل على فساده امتناع وجوده في نثر أو نظم ولا بحث، فأما قوله :

ضَعِيف النِكاية أعداءَه يخالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فلام التعريف فيه معاقبة العائد عليه، تقديره : ضعيف نكايته أعداءه، فكأنه قال : إساءته عدوه .. ومثله قول الآخر :

لقد علمت أولى المغيرة أنني

لحقت فلم أنكل من الضرب مسمعا

أراد : عن ضربي، وعاقبت لام التعريف العائد، أما مع وجود الفاعل والمفعول بعده فباطل لا تقوله العرب، ولا يتوجه عليه النظر، وإنما هو ضرب من الغلط)[19].

---

(١٧) البيت من المتقارب، ولم أقف له على قائل، ينظر : الكتاب، ج١، ص ٩٩، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج١، ص ٢٦٠، وشرح المفصل، ج٦، ص ٦٤، شرح الرضي، ج٣، ص ٤١٠، الخزانة، ج٨، ص ١٢٨، شرح الجمل، ج٢، ص ٢٧، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١٠١٣، شرح شذور الذهب، ص ٣٨٤.

* الشاهد فيه : قوله (ضعيف النكاية أعداءه) حيث نصب (أعداءه) بالنكاية لمنع الألف واللام من الإضافة، لمنع التنوين، وبعضهم نصب (أعداءه) بمصدر منكور منون محذوف تقديره : ضعيف النكاية نكاية أعدائه لضعف المصدر.

(١٨) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، وابن الطراوة النحوي، ص ٢٦٨.

(١٩) السابق نفسه.

وقد سبق أن اختار أبو حيان هذا التفصيل الذي وهب إليه ابن الطراوة، غير أنخ خالفه في قوله (إن المصدر المعرف بـ (أل) لم يرد بعده الفاعل ظاهرًا، في قول الشاعر :

عجبت من الرزق المسيء إلهه

وللترك بعض الصالحين فقيرًا[٢٠]

حيث إن مقتضى مذهب ابن الطراوة أن الرزق ليس مصدرًا، لأنه بمعنى المرزوق، كالطحن، بمعنى المطحون، فلا شاهد في البيت حينئذ.

وقال أبو حيان (و لم يرو ما ظاهره رفع الفاعل ونصب المفعول به المصدر المعرف بأل فيما وقفنا عليه غير بيت واحد، وهو قول الشاعر :

عجبت من الرزق المسيءَ إلهه

وللترك بعض الصالحين فقيرًا

بنصب (المسيء) ورفع (إلهه) بالرزق، وهو مصدر (رَزَقَه – يرزقه – رِزقًا) كذِكر أو رَزْقًا كضرب)[٢١].

---

(٢٠) البيت من الطويل، ولا أعرف قائله، تعليق الفرائد، ج١، مج٤، ص ٢٤٢٥، التصريح، ج٢، ص ٦٣.

(٢١) التذييل والتكملة، ج٣، ص ٢٣٨، ابن الطراوة النحوي، ص ٢٧٠.

٦١- مسألة (هل لضمير الفصل محلٌ من الإعراب؟)

• الفَصْل مصطلح بصري[١]، وسمي بذلك لأنه قد فصل بين المبتدأ والخبرن وقيل سمي فصلاً لأن الغرض به الفرق بين الخبر والتابع، لأنك إذا قلت : (زيدٌ العاقل) جاز أن يظن السامع أن (العاقل) صفة فينتظر الخبر، فإذا أدخلت (هو) تعيَّن كونه خبرًا، و لم يتحمل الصفة[٢].

وقيل : أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قابلها من النكرات[٣] قال أبو علي الفارسي : (إنما دخلت عند أصحابنا لتكون مؤذنة أن الاسم الذي يجيء بعدها معرفة وما يقرب من المعرفة، كما أنك إذا قلت : (قامت هند) و(قاما الزيدان) فقد علمت أن هاهنا التاء آذنت وعُلم بها أن ما يجيء بعدها مؤنث، وإن كان يعلم بالخبر أن الاسم مؤنث إذا لفظ به، ومن هنا أشبهت (هو) في هذا الموضع حرف المعنى إذ صارت يعلم بها ما يجيء بعدها كما يعلم بحرف المعنى)[٤].

• أما الكوفيون فيسمونه عمادًا[٥]، لأنه يعتمد عليه عليه في الفائدة، حيث يتبين به أن الثاني خبر وليس بتابع[٦].

---

(١) الكتاب، ج١، ص ٣٩٤.

(٢) شرح اللمع، ص ١٣٣، شرح الرضي، ج٢، ص ٤٥٦.

(٣) شرح المفصل، ج٣، ص ١١٠.

(٤) المسائل المنثورة، ص ١١٤، ١٥٥.

(٥) معاني القرآن للفراء، ج١، ص ٥١، ٥٢، ٤٠٩، ج٢، ص ١٤٥، ٢١٢، ٣٥٢، ج٣، ص ٣٧، ٢٩٩، مجالس ثعلب، ج١، ص ١٣٣، ج٢، ص ٣٥٤، ٣٥٩.

(٦) التخمير، ج٢، ص ١٦٢، شرح الجمل، ج٢، ص ٦٥.

وبعضهم يسميه دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّي به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[٧].

وقد رجح ابن الحاجب والدماميني التسمية بالفصل، قال ابن الحاجب (وتسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ، كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفيين لها عمادًا، نظرًا إلى أن السامع أو المتكلم، أو هما جميعًا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسمّوها باسم ما يلازمها، ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر»[٨].

وأما الدماميني فيعلل لترجيحه بأن التسمية بالفصل أخص حيث إن كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، وليس كلما يعتمد به في شيء يكون فصلاً، فإن (زيدًا) من قولك : (زيدٌ قائم) معتمد عليه في المراد منه مع أنه لم يفصل شيئًا من شيء، وإذا كان الفصل أخص، فإن تسمية البصريين أولى لهذه العلة، لأن الأخص يكون مشتملاً على الأعمّ، إذ لا يتحقق الأخص بدون الأعم، فكانت التسمية بالفصل أولى لأنه أكثر فائدة[٩].

وقد اختلف النحويون في هذه الضمائر إذا وقعت فصلاً : أهي أسماء؟ أم حروف ؟ وهل لها محل من الإعراب ؟ أم ليس لها محل من الإعراب ؟

ولما كانت المسألة موضوع البحث حول ما يتصل بضمير الفصل من حيث المحل الإعراب من عدمه فسوف أقتصر على هذه الناحية.

---

(٧) همع الهوامع، ج١، ص ٢٣٦.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ٤٧١.

(٩) تعليق الفرائد (بتصرف)، ج٢، ص ١٢٨.

اختلف القائلون بأن الضمير المنفصل اسم في المحل الإعرابي له وكانوا في ذلك على قولين :

القول الأول : ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من أنها لا موضع لها من الإعراب[١٠]، وقد وافقه أبو علي الفارسي[١١] والصيمري[١٢]، وعبد القاهر الجرجاني[١٣]، وابن الأنباري[١٤]، وابن يعيش[١٥]، وابن مالك[١٦].

قال أبو علي الفارسي : (إن سأل سائل فقال : ما موضعها من الإعراب؟ قيل له : لا موضع لها، والدليل على أنه لا موضع لها أنه لا يخلو أن يكون لها موضع، أو لا موضع لها، فإن كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو خبرًا، فإن كان مبتدأ فيصير لا خبر له، وإن كان خبرًا كان بلا مبتدأ، فلما فسد هذا علم أنه لا موضع لها من الإعراب)[١٧].

القول الثاني : ما ذهب إليه الكوفيون[١٨] من أنّ له محلاً من الإعراب، لأنه ضمير، والضمير له محل من الإعراب عند التركيب قبل أن يكون فصلاً، فوجب استصحاب حكمه[١٩].

---

(١٠) الكتاب، ج١، ص ٣٩٧، الفوائد الضيائية، ج٢، ص ٨٩، همع الهوامع، ج١، ص ٢٣٦.

(١١) المسائل المنثورة، ص ١١٤.

(١٢) التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٥١٥.

(١٣) التلخيص، ص ٦٥.

(١٤) الإنصاف، ج٢، ص ٧٠٧.

(١٥) شرح المفصل، ج٣، ص ٣١٣.

(١٦) شرح التسهيل، ج١، ص ١٦٦، شرح الكافية الشافية، ج١، ص ٢٤٥.

(١٧) المسائل المنثورة، ص ١١٤.

(١٨) الإنصاف، ج٢، ص ٧٠٦، شرح الرضي، ج٢، ص ٤٦٢.

(١٩) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص ٦٧٠.

٦٢- مسألة (مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة)

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ) فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولابد أن يكون اسمها نكرة، فقولك : (لا رجل) هو جوابٌ لمن قال: هل من رجلٍ في الدار؟ فالجواب على تقدير (مِن) الاستغراقية المختصة بالنكرات[١].

غير أنه ورد في كلام العرب ما ظاهره علمية اسم (لا) النافية للجنس، أي أنه معرفة، ومن ذلك :

قوله – صلى الله عليه وسلم – (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)[٢]

ومنه، قولهم: (لا بَصْرَةَ لكم)[٣]، و(إن لنا العُزّى ولا عُزّى لكم)[٤]، ونحو :

قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – (قضية ولا أبا حسنٍ لها)[٥]. ونحو :

قوله[٦] :

---

(١) التصريح، ج١، ص ٢٣٦.

(٢) رواه البخاري في الصحيح، ج٤، ص ١٨٢، ومسلم في الجامع الصحيح، ج١، ص ١٨٧.

(٣) الكتاب، ج١، ص ٣٥٥، الأصول لابن السراج، ج١، ص ٣٨٣.

(٤) هذا من كلام أبي سفيان يوم أحد عقب نكسة المسلمين، حينما صعد الجبل وخاطب المسلمين بهذاالقول، فأجابه النبي – صلى الله عليه وسلم – والله مولانا ولا مولى لكم)، ينظر : السيرة الحلبية، ج٢، ص ٥٣١.

(٥) من كلامعمر بن الخطاب فى حق عليّ – رضي الله عنهما – وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير، ينظر: الكتاب، ج١، ص ٣٥٥، شرح الكافية الشافية، ج١، ص ٥٣٠، الصبان، ج٢، ص ٤.

(٦) عبد الله بن الزبير، وقيل : عبد الله بن فضالة بن شريك.

أرى الحاجاتِ عند أبي خَبيبٍ

نَكِدْنَ ولا أُمَيَّة في البلاد[٧]

وكان من ذلك أن اختلف النحويون وذهبوا إلى آراء :

الأول : ما ذهب إليه سيبويه[٨] والمبرد[٩] وابن السراج[١٠] والحيدرة اليمني[١١] وابن يعيش[١٢] وابن الحاجب[١٣] وابن عصفور[١٤] والاسفراييني[١٥] وابن عقيل[١٦] .. من التأويل أي : تأويل إضافة (مِثْل) إلى العلم المذكور — وهو الاسم المعرفة — و(يثل) موغلة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة.

الثاني : ما ذهب إليه المالقي[١٧] وابن عقيل[١٨]، وهو أن يكون التقدير : ولا مسمى بهذا الاسم.

---

(٧) البيت من الوافر، ملحق ديوان عبد الله بن الزبير، ص ١٤٧، الكتاب، ج١، ص ٣٥٥، المقتضب، ج٤، ص ٣٦٢، الأغاني، ج١، ص ٨، ج١٠، ص ١٦٣، ج١٢، ص ٧٢، زهر الآداب للحصري، ص ٤٧٤، أمالي بن الشجري، ج١، ص ٢٣٩، شرح الجمل، ج٢، ص ٢٧٠، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ١٠٢.

(٨) الكتاب، ج١، ص ٣٥٥.

(٩) المقتضب، ج٤، ص ٣٦٣.

(١٠) الأصول، ج١، ص ٣٨٣.

(١١) كشف المشكل، ج١، ص ٣٦٩.

(١٢) شرح المفصل، ج٢، ص ١٠٣.

(١٣) شرح الوافية نظم والكافية، ص ٢٤٢.

(١٤) شرح الجمل، ج٢، ص ٢٧٠.

(١٥) لباب الإعراب، ص ٣٥٢.

(١٦) المساعد، ج١، ص ٣٤٧.

(١٧) رصف المباني، ص ٣٣٢.

(١٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٣٩٤.

الثالث : ما ذهب إليه الرضي[١٩] وابن أبي الربيع[٢٠] والصبان[٢١] من جعل العلم لاشتهاره بتلك الصفة اسم جنس شائعًا، موضوعًا لإفادة ذلك المعنى، فتقدير: (لا أبا حسن لها)، (لا على لها)، ونوه إلى هذا الرأي ابن يعيش[٢٢].

---

(١٩) شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص ٢٦٠.

(٢٠) الملخص، ج١، ص ٥٠٨.

(٢١) حاشية الصبان على الأشموني، ج٢، ص ٥.

(٢٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ١٠٤.

٦٣- مسألة (حكم كلمة (رحمن) من حيث : الصرف أو عدمه)

كان الزمخشري قد تساءَل في (الكشاف)[١]، فقال : (إن قلت : .. (الله رحمن) أتصرفه أم لا ؟ ..

والواقع أن النحويين اختلفوا في الشرط الموجب لامتناع الوصف الذي على (فَعْلان) من الصرف، وكانوا في ذلك على رأيين[٢] :

الأول : أنه يشترط لامتناعه من الصرف أن يكون له مؤنث، وأن يكون مؤنثه على (فَعْلى)، نحو :

(عطشان)، (عَطش)، فإن كان مؤنثه على (فَعْلاَنَة) أو لا مؤنث له، نحو : (رحمن) صَرِف.

الثاني: أنه يشترط لامتناعه من الصرف ألا يكون مؤنثه على (فَعْلاَنة)، سواء وجد له مؤنث على (فَعْلى) أم لا.

وقد بني على اختلافهم هذا خلاف في صرف (رحمن) لازم التذكير، فكان لهم فيه ونحوه قولان هما :

١- أن من اشترط وجود (فَعْلى) فيه فإنه يصرفه ونحوه، لأنه لا مؤنث له أصلاً، وممن اشترط هذا الشرط سيبويه، حيث قال : (وكذلك إذا قلت: هذا رجل (فَعْلان) يكون على وجهين، لأنك تقول : هذا إن كان عليه

---

(١) الكشاف للزمخشري، ج١، ص ٤٢.

(٢) الكتاب، ج٣، ص ٢٠٥، المقتضب، ج٣، ص ٣٣٥، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٧، مغني اللبيب، ج٢، ص ٥١٤.

وصف له (فَعْلَى)، لم ينصرف، وإن لم يكن له (فَعْلَى) انصرف .. ومثله كل (فَعْلان) كان صفة وكانت له (فَعْلى) لم ينصرف)[٣].

وقد تبع سيبويه في هذا الشرط، المبرد[٤]، والزجاج[٥]، والزجاجي[٦]، والزبيدي[٧]، وابن جني[٨]، والصيمري[٩]، والحريري[١٠]، والعكبري[١١]، وابن عصفور[١٢]، وقد صرح أبو حيان[١٣] بأن الصحيح في (رحمن) و(لحيان)[١٤] الصرف.

وكانت حجتهم في ذلك أن الألف والنون في (فَعْلان) بهذا الشرط قد أشبهنا ألفي التأنيث، فكما أن المختوم بألف التأنيث ممنوع من الصرف نكرة ومعرفة، فكذلك المختوم بالألف والنون المشبهتين لها[١٥].

ومن أوجه الشبه بينهما ما يلي[١٦] :

---

(٣) الكتاب، ج٣، ص ٢٠٥.

(٤) المقتضب، ج٣، ص ٣٣٥.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٧.

(٦) الجمل، ص ٢١٩.

(٧) الواضح، ص ١٥٧.

(٨) اللمع، ص ٢٣٥.

(٩) التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٥٥٦.

(١٠) شرح ملحة الإعراب، ص ٢٦٧.

(١١) المتبع في شرح اللمع، ج٢، ص ٥٧٥.

(١٢) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢١٣.

(١٣) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٤٢٨، التذييل والتكملة، ج٥، ص ٤٥ أ.

(١٤) (لحيان) للرجل إذا كان طويل اللحية، انظر : لسان العرب، مادة (لحا).

(١٥) المقتضب، ج٣، ص ٣٣٥، اللمع، ص ٢٣٥، المتبع في شرح اللمع، ج٢، ص ٥٧٥.

(١٦) المتبع في شرح اللمع، ج٢،ص ٥٧٥ – ٥٧٦.

أ- أن الألف والنون زائدتان كما أن ألفي التأنيث كذلك.

ب- أن تاء التأنيث لا تدخل على الألف والنون، فلا يقال : (سكرانه)، كما أن تاء التأنيث لا تدخل على ألفي التأنيث في نحو : حمراء، وحُبْلى.

ج- أن بناء مذكر المختوم بالألف والنون هاتين مخالف لبناء مؤنثه، فالمذكر (سكران) والمؤنث (سَكْرى)، كما أن بناء مذكر (حمراء) مخالف لبناء مؤنثه، فتقول فيه : (أحمر).

وبناء على ما تقدم فـ (رحمن) منتفٍ فيه الشرط، لانتفاء (فَعْلَى) فيه، (فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث، إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه)[١٧].

وقد علل أبو حيان صرف[١٨] (رحمن) بأنه جُهِل النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف، فوجب على هذا الحمل على الأصل، وهو الصرف.

وحكى أنه من العرب من يصرف (الحيان) ونحوه حملاً على (سيفان)[١٩]، على أنه لوكان له مؤنث لكان بالتاء[٢٠].

٢- من اشترط في منع الصفة التي على وزن (فَعْلاَن) من الصرف انتفاء (فَعْلاَنة) سواء كان له مؤنث على (فَعْلى) أم لم يوضع له مؤنث، فقد حكم بمنع صرف (رحمن) ونحوه مما لا مؤنث له.

وقد اختار هذا القول كلٌ من :

---

(١٧) شرح الألفية لابن الناظم، ص ٦٣٧.

(١٨) التذييل والتكملة، ج٥، ص ٤٥ أ.

(١٩) أي : طويل ممشوق كالسيف (رجل سيفان)، اللسان (سيف).

(٢٠) شرح الألفية لابن الناظم، ص ٦٣٧، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٢١٣.

الزمخشري[٢١]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٢٢]، وابن الحاجب[٢٣]، وابن مالك[٢٤]، والرضي[٢٥]، وابن الناظم[٢٦]، والمرادي[٢٧]، وابن الوردي[٢٨]، وابن هشام[٢٩]، والشيخ خالد الأزهري[٣٠]، والأشموني[٣١]، والخضري[٣٢]، والصبان[٣٣].

وعلة ذلك عندهم أن وجود (فَعْلى) ليس شرطًا مقصودًا لذاته، بل المقصود دخول تاء التأنيث، فإذا امتنع دخول تاء التأنيث بغيره فقد حصل المقصود[٣٤]، يقول الرضي :

(وقد حصل هذا المقصود في (رحمن) لا بواسطة وجود (رحمى)، بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثًا)[٣٥].

---

(٢١) الكشاف، ج١، ص ١١٠.

(٢٢) ترشيح العلل، ص ٤٩.

(٢٣) شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٣٠٨.

(٢٤) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٤٠، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢١٣.

(٢٥) شرح الرضي على الكافية.

(٢٦) شرح الألفية، ص ٦٣٧.

(٢٧) توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٢١.

(٢٨) شرح التحفة الوردية، ص ٣٤١.

(٢٩) أوضح المسالك، ج٤، ص ١١٨.

(٣٠) التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٢١٣.

(٣١) شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٣٢.

(٣٢) حاشية الخضري، ج٢، ص ١٥٤.

(٣٣) الرسالة الكبرى في البسملة، ص ١١٨.

(٣٤) شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٣٠٨، ٣٠٩، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ١٥٩، شرح التحفة العددية، ص ٣٤١.

(٣٥) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ١٥٩.

لا من لفظه ، أي : بزيادة التاء، ولا مـــن معنـــاه، أي: علـــى وزن (فَعْلى)، فيجب على هذا أن يكون غير منصرف[٣٦].

(٣٦) الكشاف، ج١، ص ١١٠، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص ١٥٩، الرسالة الكبرى.

٦٤- مسألة (وزن اسم الفاعل من الفعل المهموز اللام، نحو : جاء)

إذا أريد بناء اسم الفاع لمن (جاء وشاء وساء)، ونحوها، فإنه يُعَـلّ موضع العين منها، فيهمز، كم هو قياس الأجوف الصحيح اللام، نحو: (قَائِل) و(بَائِع)، فإذا أبدلت من العين همزة، التقت همزتان، الهمزة التي هي لام الكلمة، والهمزة المبدلة من العين، فسيثقل ذلك، فيلزم الهمزة التي هي لام القلـب إلى الياء، لانكسار ما قبلها، لأنه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج، من باب الهمزة فيقال : (جاءٍ)، ومثله (شاءٍ) و(سـاءٍ) .. هكذا ذهب جمهور النحويين – وفي مقدمتهم سيبويه[1] – رحمه الله.

ولتوضيح ذلك :

هو أن أصل (جاء) – مثلاً – (جايئ) ثم همزت العين فصار (جائيٌ) – بهمزتين متحركتين – الأولى منقلبة عن عين الفعل التي هـي (جـاء) في (يجيء)، انقلبت همزة للإعلال، والأخرى التي هي (لام الكلمة) وهي التي يلزم قلبها (ياءً) لكسرة ما قبلها، فتصير (جائيٌ) لأنه يستثقل تحقيق الهمـزتين في كلمة، فتكون الياء في (جائيٌ) عاريةً من آثار الهمزة، كـ (ياء) (قاضي)[2]، وحينئذٍ، يُعَلُّ فيقال فيه : جاءٍ، كما أُعِل (قَاضٍ) تمامًا[3].

قال سيبويه : (قولك : جاء –كما ترى – همزة العين التي همزت في (بائع) واللام المهموزة، فالتقت همزتان، و لم تكن لتجعل اللام بَيْنَ بَيْنَ، مِـن

---

(١) المقتضب، ج١، ص ١١٥، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٥، ٨٨٦، الممتع، ج٢، ص ٥٠٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج٩، ص ١١٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش، ج٩، ص ١١٧، شرح الشافية للحاربردى، ج١، ص ٢٤.

قِبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان فصار بمنـــزلة ما يلزمه الإدغام، لأنه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه...، فلما لزمت الهمزتان ازدادتا ثقلاً، فحَوّلوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة، وجميع ما ذكـــرت لـــك في (فاعل) بمنـــزلة (جاءٍ))[٤].

فمراد سيبويه بقوله : (و لم تكن لتجعل اللام بَيْنَ بَيْنَ : أن (جـــائي)، وإن كان أصلها همزتين، إلا أنه لا يجوز تخفيف إحداهما بجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز ذلك في (قائل) و(هائب)[٥] لأن همزة بين بين في النيـــة، والعرب ترفض الجمع بين همزتين البتة، فقلبوها ياء، الانكسار ما قبلها، كما قلبت همزة (آدم) ألفًا، لانفتاح ما قبلها[٦].

وذهب الخليل –رحمه الله– إلى أن الأصل في (جاءٍ) إنما هو (جايئٌ)، والهمزة التي فيه ليست عين الفعل، وإنما هي اللام، وقد قـــدِّمت إلى موضـــع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم أُعِّل إعلال (قاضٍ) أيضًا[٧].

فـــ (جاءٍ) عند الخليل مقلوب، قد قدمت اللام إلى موضـــع العـــين، وكان (فاعلاً) فصار (فالعًا)[٨].

وقد حمل الخليل على ادعاء القلب أنه رآهم يفرون[٩] إليه فيما كانت فيه همزة واحدة، استثقالاً لها، فيقدمون لام الفعل، ويؤخرون الهمزة التي هي

---

(٤) الكتاب، ج٢، ص ٣٧٧.

(٥) شرح السيرافي، ج٦، ص ٢٣٧.

(٦) شرح المفصل، ج٩، ص ١١٧.

(٧) المسائل المنثورة، ص ٢٢٣، شرح المفصل، ج٩، ص ١١٧.

(٨) الكتاب، ج٢، ص ٣٨٧، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٧، شرح الشافية للجاربردي، ج١، ص ٢٤.

(٩) أي : يفرون إلى القلب.

عين فيما لا يهمز فيه غيرها حتى تصبح العين طرفًا[١٠]، كقول العرب : (شاكي السِّلاح)، وأصله : شائِك السِّلاح، فقدموا الكاف وهي اللام، وأخروا العين وهي الياء، وصارت كسرة[١١].

ومثل ذلك: قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[١٢]، والأصل: (هائِر)[١٣].

وقول العجاج : لاثٍ بهَا الأشَاءُ والعُبْرِيُّ[١٤]

والأصل (لائث)[١٥].

وقول طريف بن تميم :

فَتَعَرَّفُوني إنَّنِي أَنَا ذاكُم

شاكٍ سِلاحِي في الحوادثِ مُعْلِمُ[١٦]

---

(١٠) المقتضب، ج١، ص ١١٥، شرح الشافية، ج١، ص ٣٥، ج٣، ص ١٢٩.

(١١) المسائل المنثورة، ص ٢٢٣.

(١٢) التوبة، من الآية (١٠٩).

(١٣) التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٦.

(١٤) من الرجز، قاله العجاج في وصف مكان مخصب كثير الشجر، وقبله :

في أيكةٍ فلا هو الضحى ولا يلوحُ نبته الشِتِيُّ

(الأشاء : صغار النخل، والعبري : ما نبت من شجر السدر على شطوط الأنهار).

والشاهد فيه : قوله (لاثٍ): على أن أصله (لاوث)، فقدمت الثاء على الواو، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أُعِل إعلال (قاضٍ).

الرجز في ديوان العجاج ، ص ٣١٤، الكتاب، ج٢، ص ٣٧٨، مجاز القرآن، ج١، ص ٢٦٩، المقتضب، ج١، ص ١١٥، المنصب، ج١، ص ٥٢، ج٣، ص ٦٦، معجم مقاييس اللغة، ج٤، ص ٢٠٩، التبصرة والتذكرة، ج٢، ٨٨٦، المخصص، ج١٠، ص ٢٢٢، ج١٦، ص٢٠، الاقتضاب، ص ٢٣٨، شرح الشافية، ج٣، ص ٢٨.

(١٥) التبصرة والتذكرة، ج٢، ٨٨٦، شرح المفصل، ج٩، ص ١١٧.

(١٦) البيت من الكامل، وهو في : الكتاب، ج٢، ص ١٢٩، ٣٧٨، الأصمعيات، ص ١٢٨، البيان والتبيين، ج٣، ص ١٠١، المقتضب، ج١، ص ١١٦، تحصيل عين الذهب، ج٢، ص ١٢٩، ٣٧٨، الاقتضاب، ص ٤٦٤، شرح الشافية، ج٣، ص ١٢٨، شرح شواهد الشافية، ص ٣٧٠.

يريد (شائك سلاحي)، أي : ذو شوكة[١٧].

فإذا كانوا يفرون إلى القلب فيما كان صحيح اللام خوفًا من الهمزة بعد الألف، فإن تقديمهم لام الفعل إلى موضع العين فيما تجتمع فيه همزتان من باب أولى[١٨].

فهذا القلب يطرد عند الخليل في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام، نحو : جاءٍ، وشاءٍ، لئلا يلتقي همزتان. أما (شاكٍ) و(لاثٍ) ونحوهما فلا يطرد فيه القلب عنده)[١٩]. لأنه إذا لم يقلب لم يلزمه اجتماعُ إعلالين، بخلاف (جاءٍ)، ونحوه، إذ لابد من القلب[٢٠]، قال ابن عصفور : (فإن قيل : وما الذي حمل الخليل على ادعاء القلب؟ فالجواب: إن الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه، ألا ترى أن (جائيًا) في مذهب سيبويه أصله (جايئ) ثم (جايئ) ثم (جاءٍ)، وفي مذهب الخليل أصله (جايئ) فقلب فصار (جائي) ثم (جاءٍ)، فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل، فلذلك تكلف القلب، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين، نحو: قولهم : شاكٍ ولاثٍ، والأصل فيهما : (شائِك) و(لائث))[٢١].

وبعد .. فإن سيبويه – رحمه الله – حين عرض القولين أتبعهما بقوله: (وكلا القولين حسن جميل)[٢٢].

---

(١٧) المقتضب، ج١، ص ١١٦.

(١٨) التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٨٨٧، شرح الشافية، ج٣، ص ١٢٩.

(١٩) التصريف، ج٢، ص ٥٢، شرح المفصل، ج٩، ص ١١٧، شرح الشافية، ج٣، ص ١٢٩.

(٢٠) المنصف، ج٢، ص ٥٤.

(٢١) الممتع، ج٢، ص ٥٠٩، ٥١٠.

(٢٢) الكتاب، ج٢، ص ٣٧٨.

وهي – أيضًا – عبارة أبي عثمان المازني[٢٣]، وأبي العباس المبرد[٢٤]، وأبي حيان[٢٥].

قال ابن عقيل – عن قول سيبويه – (وهذا يقتضي إجازته كلاً منهما، ولكن الأول هو الأرجح، لأن من قاعدته أن كثرة العمل – مع الجري على القواعد – أولى من قلبه مع المخالفة)[٢٦].

أما أبو علي الفارسي، وابن يعيش فقد اختارا قول الخليل في (جاءٍ) وهو أنه مقلوب، لأنه يلزم في قول سيبويه توالي إعلالين على الكلمة[٢٧] من جهة واحدة، وهو قلب الياء التي هي عينُ همزةً، وقلب الهمزة التي هي لامٌ ياءً[٢٨]، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادرًا، أو في ضرورة الشعر، وأما في مذهب الخليل فلا يلزم إلا القلب، وهو أكثر – في كلام العرب – من توالي إعلالين على الكلمة[٢٩].

وكما هو الشأن عنده في كثير من المسائل الخلافية التي يتناولها، يستند ابن عصفور إلى السماع، فهو مع استحسانه لترجيح مذهب الخليل، غير أنه يرى السماع يشهد لمذهب سيبويه، إذ (أن من العرب مَنْ يقول : (شاكٌ)، و(لاثٌ)، فيحذف العين من (شائك) و(لائث)، ومنهم من يقول : (شاكٍ) و(لاثٍ)..فيقلب، والذي من لغته القلب ايس من لغته الحذف. وكلهم يقول:

---

(٢٣) التصريف، ج٢، ص ٥٣.

(٢٤) المقتضب، ج١، ص ١١٦.

(٢٥) ارتشاف الضرب، ج١، ص ١٦١.

(٢٦) المساعد، ج٤، ص ٢١٣.

(٢٧) المسائل البصريات، ج١، ص ٢٥٢، المنصف، ج٢، ص ٥٣.

(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش، ج٩، ص ١١٧، الممتع، ج٢، ص ٥١٠.

(٢٩) الممتع (بتصرف يسير)، ج٢، ص ٥١٠.

(شائك) و(لائث)، فلما وجدنا العرب كلها تقول : (جاءٍ) ولا تحذف علمنا أنه في لغة الحاذقين على أصله، إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقـــاء على الأصل.

وأما في لغة القالبين في (شاذه) و(لاثٍ) فيحتمل أن يكون مقلوبًـــا، ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله. فقد حصل إذًا ما ذهب إليه سيبويه سماعًا. وما ذهب إليه الخليل ليس من السماع ما يقطع به، فهو محتمل)[٣٠].

---

(٣٠) السابق نفسه.

٦٥- مسألة (حقيقة أسماء الأفعال)

اختلف النحويون في حقيقة أسماء الأفعال، أهي فعل أم اسم ؟ فكانوا فيها على ثلاثة أقوال :

الأول: ما ذهب إليه سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وتبعهما جمهور النحويين[٣]، من أنها أسماء حقيقية، ويُسمونها أسماء الأفعال، قال سيبويه (هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمرُ والنهيُ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، وفيها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المنهى، إلى أن قال (واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك، ولكنّ المأمور والمنهي مضمران في النية)[٤].

---

(١) الكتاب، ج١، ص ٢٤١ – ٢٤٣.

(٢) المقتضب، ج٣، ص ٢٠٢.

(٣) الأصول، ج٢، ص ١٣٠، الإيضاح العضدي، ص ١٦٣، الحلبيات، ص ٢١١ – ٢١٥، شرح المقدمة المحسبة، ج١، ص ١٨٤، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص ٤٥٤، شرح المفصل، ج٤، ص ٢٥ – ٢، شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤١، المقرب، ج١، ص ١٣٢، شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١١٣٨٤، شرح عمدة الحافظ، ج٢، ص ٧٣٦، شرح الكافية، ج٢، ص ٦٦، شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص ١٠١٤، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ٧٥، شرح اللمحة البدرية، ج٢، ص ٨٠، أوضح المسالك، ص ٥٤٦، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٣١٤.

(٤) الكتاب، ج١، ص ٢٤١ – ٢٤٢.

وقد نسبه أبو حيان[٥] والسيوطي[٦] والأشموني[٧] إلى جمهور البصريين.

وكان استدلالهم على اسميتها بما يلي :

أ- صدقُ حدّ الاسم عليها طردًا وعكسًا، ولا يحتج بدلالتها على المعنى المقترن بالأمان، أنها لا تدخل تحت حدّ الاسم، وذلك أن دلالتها على الزمان إنما كان لدلالة مسمّاها الذي هو لفظ الفعل عليه، فالزمان مدلول مدلولها، فدلالتها عليه بالعرض لا بالذات، والمنفي في الحد دلالتها عليه بالذات[٨].

ب- دخول التنوين عليها في التنكير، نحو (صَهٍ) و(مَهٍ) نكرة، و(صهٌ) و(مهٌ) معرفة، والتعريف من خصائص الأسماء[٩].

ج- أنها تقبل التعريف والتنكير وهي بذلك خلاف الأفعال.

د- دلالتها على التأنيث[١٠].

هـ- إسناد الفعل إليها، فتكون فاعلةً، ومفعولة، وذلك، نحو :

قول الشاعر :

---

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩٧.

(٦) همع الهوامع، ج٣، ص ٨٣.

(٧) شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٨.

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص ٤٥٤، شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤٣، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤.

(٩) الحلبيات، ص ٢١٣، الخصائص، ج٣، ص ٤٤ – ٤٥، شرح المقدمة المحسبة، ج١، ص ١٨٤، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص ٤٥٤، شرح إيضاح أبو علي الفارسي، ج٢، ص ٧٥٤، شرح المفصل، ج٤، ص ٢٨، شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤٢، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٦، ٦٩، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤.

(١٠) شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤.

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرعِ أنت إذا

دُعَيَتْ نَزَالِ والدَّ في الدُّعْرِ[11]

فأسند الفعل إلى (نزالِ) على أنها فاعلة، وألحق بفعله تاء التأنيث.

وكونها مفعولة، قول الشاعر :

فَدَعَوْا نَزالِ فَكُنْتَ أوّلَ نَازِلٍ

وَعَلامَ أَرْكبُهُ إذَا لَمْ أَنْزِلِ[12]

و- أنها ليست على أمثلة الأفعال[13].

ز- دخول الألف واللام على بعضها، كقولهم : (النجاءَك) بمعنى : انجُ[14].

---

(١١) البيت من الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص ٢٨١، الكتاب، ج٣، ص ٢٧١، إصلاح المنطق، ص ٣٣٦، الشعر والشعراء، ج١، ص ١٣٩، المقتضب، ج٣، ص ٣٧٠، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٥٧، الأصول، ج٢، ص ١٣٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري، ص ٦٠١، الجمل، ص ٣٢٨، المخصص، ج١٧، ص ٦٧، التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٥٢٥، ما بنته العرب على (فعالِ)، ص ٨٧، أمالي ابن الشجري، ج٢، ص ٣٥٤، الإنصاف، ج٢، ص ٥٣٥، شرح المفصل، ج٤، ص ٢٦، ٥٠، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤، رصف المباني، ص ٣٠٧، همع الهوامع، ج٣، ص ٨١، الخزانة، ج٦، ص ٢٩٣، شرح شواهد الشافية، ص ٢٣٤.

(١٢) البيت من الكامل وهو لربيعة بن مقروم الضبي في (حماسة أبي تمام، ج١، ص ٦٨، والحيوان، ج٦، ص ٤٢٧، الإنصاف، ج٣، ص ٥٣٦، اللباب في علل الإعراب، ج١،ص ٤٥٥، شرح المفصل، ج٤، ص ٢٧،شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤١، الخزانة، ج٥، ص ٤٩، ج٦، ص ٢٩٥.

(١٣) الحلبيات، ص ٢١٢، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٦، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤ – ١٠١٥.

(١٤) اللباب في علل الإعراب، ج١، ص ٤٥٥، شرح إيضاح أبي علي الفارسي، ج٢، ص ٧٥٥، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٦.

ح- (أنها لا تخلو من أن تكون حرفًا، وهو باطل، لأنها تفيد فائدة تامة، والحرف مع الاسم ليس كذلك في غير النداء، أو فعلاً، وهو باطل، لأن حكم الفعل أن يظهر فيه ضمير الفاعل في التثنية والجمع، وتلحقه علامة التأنيث في المؤنث، وهذه الألفاظ ليست كذلك، فتعين أن تكون أسماء لأنها الأصل، والمجهولات تحمل على الأصول[١٥].

كما اختلف النحويون في مسماها :

١- فذهب بعضهم إلى أن مدلوها لفظ الفعل، لا حدث ولا زمان، بل تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان[١٦].

٢- وذهب بعضهم إلى أنها تفيد الحدث والزمان، ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع، وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل، ونُسِب هذا الرأي لسيبويه، وجماعة من النحويين [١٧].

٣- وذهب آخرون إلى أنها أسماء للمصادر، ثم دخلها معنى الفعل من الأمر، والماضي والمضارع، وتبعه الزمان[١٨]، وهو ظاهر رأي ابن بابشاذ[١٩]، وابن الحاجب[٢٠]، والرضي[٢١].

---

(١٥) شرح إيضاح أبي علي الفارسي، ج٢، ص ٧٥٦.

(١٦) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩٧، همع الهوامع، ج٣، ص ٨٣.

(١٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩٧، همع الهوامع، ج٣، ص ٨٣.

(١٨) المواطن السابق نفسها.

(١٩) شرح المقدمة المحسبة، ج، ص ١٨٧.

(٢٠) شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤٣.

(٢١) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٦.

الثاني : ما ذهب إليه الكوفيون[٢٢] من أنها أفعال، جرت ألفاظها على طريق الأسماء، فقالوا في (نزالِ): إنها (انزِل)، ثم إن العرب أجرت لفظها كلفظ الأسماء.

وقد احتجوا على ذلك بأنها تدل على الحدث والزمان[٢٣].

الثالث : ما ذهب إليه بعض البصريين[٢٤] من أنها أفعال، استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء.

الرابع:ما ذهب إليه بعض المتأخرين[٢٥] من أنها ليست أسماءً، ولا أفعالاً، ولا حروفًا، وأنها خارجة عن قسمة الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، ويسمونها خالفة وهي عندهم قسم رابع من قسمة الكلمة وقد نسبه السيوطي[٢٦] إلى أحمد بن صابر أبي جعفر النحوي.

كما اختلفوا في موضعها من الإعراب :

أ- فذهب بعض النحويين[٢٧]، ومنهم الأخفش[٢٨] إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، واختاره ابن مالك[٢٩]، والرضي[٣٠]، ونسب

---

(٢٢) البسيط في شرح الجمل، ج١، ص ١٦٣، الكافي، ج١، ص ٣٤٣، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩٧، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ٧٥، شرح اللمحة البدرية، ج٢، ص ٨٠، همع الهوامع، ج٣، ص ٨٢، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٨.

(٢٣) همع الهوامع، ج٣، ص ٨٢، حاشية الصبان، ج٣، ص ٢٨٨.

(٢٤) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٩٧، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٨.

(٢٥) السابقان نفسهما.

(٢٦) همع الهوامع، ج٣، ص ٨٢، بغية الوعاة، ج١، ص ٣١١.

(٢٧) البسيط في شرح الجمل، ج١، ص ١٦٣، ١٦٤، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٦.

(٢٨) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٩.

(٢٩) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٣٩٧، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٩.

(٣٠) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٧.

إلى جمهور النحويين[٣١].

ب- وذهب آخرون[٣٢] إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغناها عن الخبر، كما أغنى في نحو :

أقائم الزيدان

وهو اختيار ابن الحاجب[٣٣]، وظاهر قول ابن جمعة الموصلي[٣٤].

وقد ردّ الرضي[٣٥] هذا القول بأن أسماء الأفعال ليست مرفوعة المحل، قياسًا على (أقائم الزيدان)، لأن معنى (قائم) معنى الاسم، وإن شابه الفعل، فصحّ أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ.

ج- وذهب بعضهم[٣٦] إلى أنها منصوبة المحل على المصدرية، ونسبه أبو حيان[٣٧]، وتبعه الأشموني[٣٨] إلى المازني، ويرى مثله ابن جمعة الموصليّ أيضًا[٣٩].

---

(٣١) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٩.

(٣٢) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٧، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٩.

(٣٣) شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤٥.

(٣٤) شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٥.

(٣٥) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٧.

(٣٦) شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧١٤، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٧.

(٣٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤.

(٣٨) شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٩.

(٣٩) شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٥.

وقد ردّه كذلك ابن الحاجب[٤٠] والرضي[٤١]، بأنها ليست منصوبة المحل، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.

(٤٠) شرح المقدمة الكافية، ج٣، ص ٧٤٥.

(٤١) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٧.

٦٦- مسألة (إضافة اسم الفاعل المقترن بـ(أل) عند الفراء)

ذكر النحاة أنه عند إضافة اسم الفاعل المقترن بـ(ال)إضافة لفظية[١]، فإن ذلك لا يصح إلا في حالات[٢] :

الأولى : أن يكون المضاف إليه مقترنًا بـ (أل)، نحو : **قولك** :

رأيت النافع الناس.

الثانية : أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه (أل)، نحو : **قولك**:

هذا الضارب يد الرجل

الثالثة : أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه (أل)، مثل، **قولك** : الجار أنت المساعد ابنه

الرابعة : أن يكون المضاف مثنى، مثل ، **قولك** :

أنتما المعينا زيد

الخامسة : أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا، مثل: **قولك** :

جاء الكاتبو دروسهم

ولا يجوز لك على رأي جمهور النحويين أن تضيف اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إلى غير ما ذكر[٣]، فلا يصح أن تقول : (الضارب زيد)،

---

(١) (أما الإضافة المعنوية) فممتنعة في اسم الفاعل المقترن بـ (أل) لأنه إذا أضيف إلى معرفة اجتمع فيه تعريفان، وإن أضيف إلى نكرة صارت المعرفة مضافة غلى النكرة، كلاهما ممتنعان، انظر: حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٤٥.

(٢) شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ٩١٢، شرح الرضي، ج٢، ص ٢٣١، التصريح، ج٢، ص ٢٩، شرح الأشموني، ج٢، ص ٤٥٣، ضياء السالك، ج٢، ص ٣٢٨.

(٣) الكتاب، ج١، ص ١٨٢، المقتضب، ج٤، ص ١٦١، البصريات، ج٢، ص ٨٦٦، شرح المفصل، ج٢، ص ١٢٢، شرح التسهيل، ج٣، ص ٨٧، البسيط، ج٢، ص ١٠٩٣، شرح الرضي، ج٢، ص ٢٣١، الارتشاف، ج٣، ص ١٨٧.

ولا: (الضارب رجل)، بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده، لأن كلاً من المضاف، والمضاف إليه إن لم يأتيا على مثال حالة من الحالات المذكورة، فلا المضاف مثنى، ولا هو جمع مذكر، ولا المضاف إليه معرف بـ (أل)، ولا هو مضاف إلى ما فيه (ال)، ولا هو مضاف إلى ضمير ما فيه (ال)، والعلة التي جاز لأجلها إضافة اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، نحو، قولك :

(جاء الضاربا زيد) و(جاء الضاربو زيد)

و لم تجز إضافته إذا كان مفردًا، نحو ، قولك :

(جاء الضارب زيدٍ)، هي أن إضافته إذا كان مثنى أو جمعًا يحصل بها تخفيف بحذف النون.

وأما إضافته إذا كان مفردًا فإنه لا يحصل بها تخفيف لأنه ليس فيه نون ولا تنوين حتى يحذفا، وما دام أنه ليس هناك فائدة من الإضافة، فإنه لا يصح أن يحول من الإعمال إلى عدمه[٤]، ومعلوم أن (أل) الداخلة على اسم الفاعل اسم موصول بمعنى (الذي)، والوصف المشتق بعدها في تقدير الفعل، ولذلك فإنه لا بد من إعماله عمل الفعل، ولا يغير عن ذلك إلا لفائدة[٥].

وقد خالف الفراء جمهور النحويين في ذلك فذهب إلى جواز إضافة اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إلى ما بعده من المعارف والنكرات[٦]، فيجوز عنده أن تقول :

---

(٤) البصريات، ج٢، ص ٨٦٤، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ١٢٢، البسيط، ج٢، ص ١٠٠٦، شرح الرضي، ج٢، ص ٢٢٧.

(٥) الكتاب، ج١، ص ١٨١، البصريات، ج٢، ص ٨٦٥، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ١٢٢، ضياء السالك، ج١، ص ١٦٦.

(٦) معاني القرآن، ج٢، ص ٢٢٦، البصريات، ج٢، ص ٨٦٥، شرح المفصل لابن يعيش، ج٢،ص ١٢٣، شرح التسهيل، ج٣، ص ٨٦، شرح الرضي، ج٢، ص ٢٢٧، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ١٨٧، ونسب هذا الرأي للكوفيين، ينظر : البسيط، ج٢، ص ١٠٠٢.

(هذا الضارب زيدٍ)

و(هذا الضارب رجلٍ)

وحجته في ذلك، أنه لا يتعين كون صلة الألف واللام جملة فعلية، كما يرى ذلك جمهور النحاة، وإنما يجوز فيها أن تكون جملة اسمية، فيكون قولك: (هذا الضارب زيدٍ) و(هذا الضارب رجلٍ) على تقدير: هذا الذي هو ضارب زيدٍ، وهذا الذي هو ضارب رجل[٧]، وأيضًا فإن حكمه بجواز الإضافة قد جاء قياسًا على إضافة اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إلى اسم مقترن بها كقولك (الضارب الرجل) أو إلى الضمير، كقولك (الضاربك)، حيث جازت الإضافة في الاثنين مع عدم التخفيف، فتحمل عليها الإضافة في قولك (الضارب زيد)[٨]، وكذلك فإنه قد ورد من المسموع ما يؤيد ذلك، ومنه، قول الشاعر[٩]:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها

عُوْذًا تُزَجِّي خلفها أَطْفَالَها

---

(٧) شرح الرضي، ج٢، ص ٢٢٩.

(٨) معاني القرآن للفراء، ج٢، ص ٢٢١، البسيط، ج٢، ص ١٠٠٢، شرح الرضي، ج٢، ص ٢٢٧، شرح ابن القواس، ج٢، ص ٩٨٣.

(٩) البيت من الكامل، وهو للأعشى (الهجان: البيض من الإبل وهي أكرمها، وعبدها هو راعيها، والعوذ جمع عائذ وهي الحديثات النتاج، وسميت بذلك لأنها تعوذ بأمها لصغرها، وتزجى أي تسوق، وقد روي البيت أيضًا بنصب (عبدها) وما قبلها ووجه الاستشهاد هو (جر كلمة (عبدها) على تقدير: الواهب المائة الهجان والواهب عبدها وهي مجردة من (أل) ومضافة الضمير وهذا يعني حصة إضافة اسم الفاعل المقترن بأل حتى ولو لم يكن المضاف إليه مقترنًا بها، الديوان، ص ٧٩، الكتاب، ج١، ص ١٨٣، المقتضب، ج٤، ص ١٦٣، الأصول، ج١، ص ١٣٤، الجمهرة، ج٢، ص ٩٢٠، الدرر اللوامع، ج٥، ص ١٣، الخزانة، ج٤، ص ٢٦٥.

٦٧- مسألة (الخلاف بين سيبويه والأخفش في كلمة (أحمر)) :

مما يمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (أحمر)، وإذا سميت به رجلاً لم تصرفه، لأن معرفته على وزن الفعل، فإن نكرته بعد التسمية، وقلت: (مررتُ بأحمرَ، وأحمرَ آخرَ) ففي صرفه خلاف، وهو على أربعة أقوال هي :

الأول : مذهب سيبويه وشيخه الخليل[١] أن (أَحْمَرَ) إذا نكر بعد التسمية لا يصرف، فتقول : (مررت بأحمرَ، وأحمرَ آخر)، وحجته أن (أحمرَ) إذا نكر فإنه يصير إلى حالِهِ إذ كان صفة، قال سيبويه (وجميع ما ذكرنا في هذا الباب[٢] ينصرف في النكرة، فإن قلت : فما بالك تصرف (يزيد) في النكرة، وإنما منعك من صرف (أحمر) في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فـ (أحمر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة)[٣].

وتبعهما الأخفش في آخر قوليه[٤] ، والمازني[٥]، والزجاج[٦] ،

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١١، شرح السيرافي، ج٤، ص ٧٩ ب.

(٢) ورد ذلك في (باب أفعل إذا كان اسمًا وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها زوائد)، الكتاب، ج٣، ص ١٩٨.

(٣) الكتاب، ج٣، ص ١٩٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ج٢، ص ٩٠٩، ٩١٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٣، ص ٩٨٣، والتسهيل، ص ٢٢١، وشرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٩٩، حيث (قال الأخفش في الأخير (وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذِكْرُ موافقته أولى، لأنها آخر قوليه أو شرح الرضي، ج١، ص ١٩٥، والتذييل والتكميل، ج٥، ص ٦٢، الضرب، ج١،ص ٤٤٦، وشرح الألفية لابن الناظم، ص ٦٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٦٥.

(٥) شرح السيرافي، ج٤، ص ٧٩ ب، المجالس للخطيب، ص ١٤٢، العزة لابن الدهان، ج٢، ص ١٢١ أ.

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١١ – ١٢.

والفارسي[٧] وابن خروف[٨] والعكبري[٩] وابن الحاجب[١٠] وابن عصفور[١١] وابن مالك[١٢] وابن الناظم[١٣] وابن أبي الربيع[١٤] وأبو حيان[١٥] والمرادي[١٦] وابن عقيل[١٧] والأشموني[١٨].

وقد احتجوا لمنعه من الصرف بعد التنكير أنه رُوعي فيه الوصف الذي كان له في الأصل قبل التعريف، لأن التنكير قد أزال التعريف الذي طرأ على الوصف، فعاد إلى ما كان عليه قبل التعريف أو إلى شبيه بالذي كان عليه[١٩] وهو ما سبق أن أوردته من نص قول سيبويه.

---

(٧) الإيضاح العضدي، ص ٢٠٤، ٢٩٦، المسائل المنثورة، ص ٢١٧ – ٢١٨، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٥٤٤، أسرار العربية، ص ١٦٢، شرح الجمل لابن عصفور، ج٢، ص ٢١٤، الملخص، ج١، ص ٦١٥، الإرشاد للكيشي، ص ٤٣٤، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٨٨.

(٨) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٩٠٨.

(٩) المتبع في شرح اللمع، ج٢،ص ٥٧٨.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ١٥٢.

(١١) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢١١.

(١٢) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٩٨.

(١٣) شرح الألفية، ص ٦٦٠.

(١٤) الملخص، ج١، ص ٦١٥.

(١٥) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٤٤٦.

(١٦) توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٦٥.

(١٧) المساعد، ج٣، ص ٢٨ – ٢٩.

(١٨) شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٧١.

(١٩) الكتاب، ج٣، ص ١٩٨، المقتضب، ج٣، ص ٣١١ – ٣١٢، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١١، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٥٤٤، المقتصد، ج٢،ص ٩٧٩، المرتجل، ص ٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ج٢، ص ٩٠٨، المتبع في شرح اللمع، ج٢، ص ٥٧٨، شرح المقدمة الجزولية، ج٣، ص ٩٨٢، شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٣١٧ – ٣١٨.

الثاني : أن (أحمرَ) ونحوه يكون مصروفًا، إذا سُمي به ثمّ نكّر.

وإلى هذا ذهب الأخفش في قوله الآخر[٢٠] والمبرد[٢١] وابن يعيش[٢٢]، وعُزي إلى جماعة من البصريين والكوفيين[٢٣] ووُصِف هذا القول بأنه القياس[٢٤].

وكان لبعض النحويين رأي في نسبة هذا القول للأخفش وهو ما سأعرض له في أثناء مناقشتي لرأي الجرجاني في هذه المسألة إن شاء الله.

وقد احتج أصحاب هذا القول لصحة ما ذهبوا إليه بأن (أحمر) ونحوه بعد التسمية خرج عن الصفة، فصار بمنزلة (أحمد)، فهو ممنوع من الصرف بعد التسمية به للتعريف ووزن الفعل، فلما نكر لم يبق فيه إلا علة واحدة، وهي وزن الفعل، ولذلك صرف[٢٥].

---

(٢٠) المقتضب، ج٣، ص ٢١٢، مجالس العلماء، ص ٧٠، شرح اللمع، ج٢، ص ٤٤٣، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٥٤٤، المقتصد، ج٢، ص ٩٧٩، المفصل، ص ٢٨، المتبع في شرح اللمع، ج٢، ص ٥٧٨، اللباب، ج١، ص ٥١٢، شرح المفصل، ج١، ص ٧٠، شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٣١٧، الإيضاح في شرح المفصل، ج١، ص ١٥١، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢١١، الملخص، ج١، ص ٦١٥.

(٢١) المقتضب، ج٣، ص ٣١٢.

(٢٢) شرح المفصل، ج١، ص ٧١.

(٢٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١١.

(٢٤) المقتضب، ج٣، ص ٣١٢، المرتجل، ص ٨٠، شرح المفصل، ج١، ص ٧٠.

(٢٥) المقتضب، ج٣، ص ٣١٢، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١٣، التبصرة والتذكرة، ج٢، ص ٥٤٤، المقتصد، ج٢، ص ٩٧٩، المرتجل، ص ٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ج٢، ص ٩٠٩، المتبع في شرح اللمع، ج٢، ص ٥٧٨، اللباب، ج١، ص ٥١٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٣، ص ٩٨٢، شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٣١٧.

الثالث : وقد ذهب الفراء[٢٦] وتبعه الأنباري[٢٧] إلى تفصيل القول في المسألة على هذا النحو :

إن سُمِّي رجل أحمر بـ (أحمر) فإنه يمنع من الصرف في النكرة والمعرفة، وإن سُمي بـ (أحمر) رجل أسود أو أبيض، فإنه يمنع من الصرف في المعرفة دون النكرة.

فالعلة في ذلك أن مَنْ سُمّي بـ (أحمر) وصفته أنه (أحمر) فإنه ممنوع من الصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، وفي النكرة للوصف ووزن الفعل، فإنه وإن زالت العَلمية فإن الصفة باقية، أما من سُمّي بـ (أحمر) وهو ليس بأحمر فإنه يمنع في المعرفة للعلمية ووزن الفعل، ويصرف في النكرة، لأنه لم يبق إلا علة واحدة، وهي وزن الفعل[٢٨].

الرابع : وهو مذهب الفارسيّ[٢٩] في قول الآخر، حيث ذهب إلى: جواز الوجهين : الصرف والمنع من الصرف، فإذا لُحِظ فيه أنه كان صفة فإنه يمنع من الصرف، وإذا لُحِظَ فيه أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فإنه يصرف.

وقد احتج على ذلك بأن العرب إذا سَمّت بالصفة فإنها تارة تحكم لها بحكم الصفة، وتارة بحكم الأسماء، والدليل على ذلك جمعهم (أحوص) مرة على (حوص) جمع الصفات، ومرة على (أَحَاوِص) جمع الأسماء[٣٠].

---

(٢٦) ارتشاف الضرب، ج١، ص ٤٤٦، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٦٥، المساعد، ج٣، ص ٣٠، همع الهوامع، ج١، ص ١١٦، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٧٢.

(٢٧) المواطن السابقة نفسها.

(٢٨) همع الهوامع، ج١، ص ١١٦.

(٢٩) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢١١، ارتشاف الضرب، ج١، ص ٤٤٦، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٦٥، المساعد، ج٣، ص ٢٩، همع الهوامع، ج١، ص ١١٧، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٧٢.

(٣٠) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢١١.

٦٨- مسألة (نوع الكاف المتصلة باسم الفعل نحو : (عليك))

من أسماء الأفعال ما هو مرتجل وضع من أول الأمر كذلك، نحو: (شتان) و(صه) وغيرهما، ومنها ما هو منقول، وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل، ثم من غيره إليه[١].

ومنها ما هو منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو :

دونك زيدًا ، بمعنى : خذه.

ومكانك ، بمعنى : اثبت

وأمامك ، بمعنى : تقدّم

ووراءك ، بمعنى : تأخر

وعليك ، بمعنى : الزم

وإليك ، بمعنى : تنحّ

ومنها ما هو منقول من مصدر، نحو :

رويدًا زيدًا، وبله زيدًا[٢]

والباب كله سماعيّ عند البصريين[٣].

---

(١) التسهيل، ص ٢١٠، ٢١٢، شرح ألفية ابن الناظم، ص ٦١١ – ٦١٢، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠١٤، ضياء السالك، ج٣، ص ٤٢٠، حاشية الخضري، ج٢، ص ٩٠.

(٢) الكتاب، ج١، ص ٢٤٩، معاني القرآن للفراء، ج١، ص ٣٢٢، المقتضب، ج٣، ص ٢١١، الإيضاح، العضدي، ج١، ص ١٦٣، المفصل، ص ١٥١، شرح ألفية ابن الناظم، ص ٦٠٢، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٢٨، شرح الكافية الشافية للرضي، ج٢، ص ٦٨، همع الهوامع، ج٢، ص ١٠٦.

(٣) الجمل، ص ٢٤٤، شرح المفصل، ج٤، ص ٧٤، شرح الجمل لابن عصفور، ج٢، ص ٢٨٦، التسهيل، ص ٢١٣، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٢٨، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٣، المساعد، ج٣، ص ٦٥٦.

أما الكسائي[٤] وابن كيسان[٥] فيقيسان بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب، نحو : عليك، وألا يكون على حرف واحد، نحو: بك، ولك، وهو مذهب بعض أهل الكوفة[٦].

● وقد اختلف النحويون في الكاف المتصلة بـ (عليك) وأخواتها :

١- فذهب الجمهور[٧]، ومنهم سيبويه[٨]، والمبرد[٩]، والصيمري[١٠]، وصدر الأفاضل[١١]، والعكبري[١٢]، وابن مالك[١٣]، إلى أن الكاف ليس بحرف، وإنما هو اسم مجرور، كما أن الكاف في (حذارك) اسم مجرور المحل بإضافة (حذارِ) إليه، فيجوز تأكيده مطلقًا[١٤]. ويجوز أن تكتفي بالكاف المجرورة أن تكون قائمًا مقام توكيد بمضمر مرفوع منفصل إذا أردت أن تؤكد الضمير المستتر في (عليك) وأخواته بـ (النفس) و(العين)، لأنه لا يؤكد

---

(٤) شرح المفصل، ج٤، ص ٧٤، شرح الجمل لابن عصفور، ج٢، ص ٢٨٦، التسهيل، ص ٢١٣.

(٥) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤.

(٧) الأصول، ج١،ص ١٤٣، شرح المفصل، ج٤، ص ٧٥، شرح ألفية ابن الناظم، ص ٦١٢، شرح الكافية، ج٢، ص ٦٨، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٣١، همع الهوامع، ج٢، ص ١٠٦، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٠٢، حاشية الخضري، ج٢، ص ٩٠.

(٨) الكتاب، ج١، ص ٢٥٠ – ٢٥١.

(٩) المقتضب، ج٣، ص ٢١١.

(١٠) التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٢٤٩.

(١١) التخمير، ج٢، ص ٢٢٨.

(١٢) التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٤٦٥.

(١٣) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٣٩٣، والتسهيل، ص ٢١٣.

(١٤) الكتاب، ج١، ص ٢٥٠، المقتضب، ج٣، ص ٢١١، التبصرة، ج١، ص ٢٤٩، التخمير، ج٢، ص ٢٢٨، شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٣٩٤، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٣٢، الملخص، ج١، ص ٣٤٩.

بهما إلا بعد توكيد بضمير مرفوع منفصل، فاكتفى عنه بالمضمر المجرور، وإن جعلت التأكيد للمضمر المجرور -وهو الكاف- جررته[١٥]، ولذلك يجوز العطف عليه، بإعادة حرف الجر على رأي البصريين، ومطلقًا، عند الكوفيين[١٦].

وإنما قالوا : إن الكاف في (عليك) و(عندك) ونحوهما أسماء مخفوضة، لأنها قبل التسمية بها كانت أسماء مخفوضة لا محالة، إما جارًا ومجرورًا، وإما مضافًا ومضافًا إليه، والتسمية وقعت بها، فكانت باقية على اسميتها، لأن التسمية لا تزيلها، كما أن نحو (تأبط شرًا) لما وقعت التسمية بالجملة حكيت، وكان الاسم الثاني منصوبًا كحاله قبل التسمية[١٧].

٢- وذهب الكسائي[١٨] إلى أنها في موضع نصب على المفعولية، والفاعل مستتر.

٣- وذهب الفراء[١٩] إلى أنها في موضع رفع فلا يجوز توكيدها بالمجرور، وذلك، لأنها وقعت في مكان الفاعل[٢٠].

٤- وذهب ابن باشاذ[٢١] إلى أن الكاف في هذه الأسماء حرف خطاب، واحتج لما ذهب إليه بأنها أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل،

---

(١٥) شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٣١.

(١٦) شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ١٠٣١.

(١٧) شرح المفصل، ج٤، ص ٧٥.

(١٨) التسهيل، ص ٢١٣، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٩، المساعد، ج٢، ص ٦٥٧، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٠٢.

(١٩) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٣٩٣، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤، شرح التصريح، ج٢، ص ١٩٨، همع الهوامع، ج٢، ص ١٠٦.

(٢٠) شرح التصريح، ج٢، ص ١٩٨.

(٢١) شرح المفصل، ج٤، ص ٧٥، شرح الكافية، ج٢، ص ٦٩، ارتشاف الضرب، ج٣،ص ٢١٤، المساعد، ج٢، ص ٦٥٧، شرح التصريح، ج٢، ص ١٩٨، همع الهوامع، ج٢، ص ١٠٦.

فلا تضاف إلى ما بعده كما أن الفعل لا يضاف، وعلى هذا يكون الكاف لا موضع لها من الإعراب، وهي كما في (حيّهلك) و(ذلك)[٢٢].

وقد ردّ هذه المذاهب، أما مذهب الكسائي فهو غير صحيح، لأن المنصوب قد يأتي بعدها صريحًا، نحو قولهم : (عليك زيدًا وهو بمعنى : خذه، و(خذ) إنما يتعدى لواحد[٢٣].

وأما ما ذهب إليه الفراء، فهو ليس بشيء، لأن الكاف في (عليك) و(دونك) وأمثالهما المنقولة إلى أسماء الأفعال هي التي كانت قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كانت مجرورة بحرف أو بالإضافة[٢٤]، فتبقى على حالها.

ومما ردّ به هذا المذهب أيضًا أن الكاف ليست من ضمائر الرفع، ولا يقال بأن ذلك وضع بعض الضمائر موضع بعض، لأن ذلك خلاف الأصل[٢٥].

وكذلك رُدّ مذهب ابن باشاذ بأن التسمية في (دونك) و(عليك) ونحوهما وقعت بالمضاف والمضاف إليه أو بالجار والمجرور كما وقعت التسمية بالجملة في نحو : (تأبط شرًا)، فالاسم الثاني وهو (شرًا) منصوب كحاله قبل التسمية، وكذلك الكاف فيهما ونحوهما تبقى على حالها المجرورة قبل النقل، فالتسمية لا تحيل حالها[٢٦].

---

(٢٢) شرح المفصل، ج٤، ص ٧٥، ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢١٤.

(٢٣) شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٦٩، المساعد، ج٢، ص ٦٥٧، حاشية ياسين على التصريح، ج٢، ص ١٩٨.

(٢٤) شرح الكافية، ج٢، ص ٦٩.

(٢٥) شرح الكافية، ج٢، ص ٦٩، المساعد، ج٢، ص ٦٥٧، حاشية الصبان، ج٣، ص ٢٠٢، ٢٠٤.

(٢٦) شرح المفصل، ج٤، ص ٧٥.

٦٩- مسألة (جازم فعل الشرط وجوابه)

أجمع النحويون على أن فعل الشرط يجزم بأداته[١]، واختلفوا في جزم الجواب، وكانوا على خمسة أقوال هي :

١- أنه مجزوم بالأداة وحدها، كما جزم فعل الشرط بها، وهذا مذهب السيرافي[٢] وابن جني[٣] والجزولي[٤] والأندلسي[٥] وابن عصفور[٦] والأندي[٧] وأبي حيان[٨]، ونسب إلى الأكثرين[٩].

٢- أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا، وهذا مذهب الخليل[١٠]، وسيبويه[١١]، والمبرد[١٢]، والزجاجي[١٣]

---

(١) ذهب المازني في أحد قوليه إلى أنه مبني، ينظر : ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٥٥٧.

(٢) شرح الكتاب، ج٣، ص ٢٢٩، شرح الكافية، ج٤، ٩١.

(٣) الخصائص، ج٢، ص ٢٨٨.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٤٢، والمباحث، ج١، ص ١٦٤، ١٨١.

(٥) المباحث، ج١، ص ١٦٤، ١٨١.

(٦) شرح الجمل، ج٢، ص ٢٠٤، الهمع، ج٤، ص ٣٣١.

(٧) الهمع، ج٤، ص ٣٣١.

(٨) الارتشاف، ج٢،ص ٥٥٧.

(٩) الإنصاف، ج٢، ص ٦٠٢، أسرار العربية، ص ٣٤٠، المرتجل، ص ٢١٦، شرح ألفية ابن معطي، ج٢، ص ٣٣١.

(١٠) الكتاب، ج٣، ص ٦٣، الشرح الكبير، ج١، ص ٥٠١، شرح الكافية، ج٤، ص ٩١، المقدمة الجزولية، ج٢، ص ٤٨٣.

(١١) الكتاب، ج٣، ص ٦٢، الشرح الكبير، ج١، ص ٥٠١، المباحث، ج١، ص ١٦٤، الارتشاف، ج٢، ص ٥٥٧.

(١٢) المقتضب، ج٢، ص ٤٩، شرح المفصل، ج٧، ص ٤١، شرح الكافية، ج٤، ص ٩١.

(١٣) الجمل، ص ٢١١.

والصيمري[١٤] والأنباري[١٥] والشلوبين[١٦] ونسب إلى الأكثرين أيضًا[١٧].

٣- أنه مجزوم بفعل الشرط وحده، وهذا مذهب الأخفش[١٨]، وابن مالك[١٩].

٤- أنه مجزوم على الجوار، وهذا مذهب الكوفيين[٢٠].

٥- أنه مبنيّ، وهو قول المازني[٢١].

---

(١٤) التبصرة، ج١، ص ٤٠٨.

(١٥) أسرار العربية، ص ٣٤٠، الإيضاح في علل النحو، ص ١٤٠.

(١٦) الشرح الكبير، ج٢، ص ٤٨٢، ٥٠١، المباحث، ج١، ص ١٨٠.

(١٧) شرح المفصل، ج٧، ص ٤٢، الشرح الكبير، ج٢، ص ٤٨٣، الارتشاف، ج٢، ص ٥٥٧.

(١٨) شرح الكافية، ج٤، ص ٩٢، الارتشاف، ج٢، ص ٥٥٧.

(١٩) شرح التسهيل، ج٤، ص ٧٩، همع الهوامع، ج٤، ص ٣٣١.

(٢٠) أسرار العربية، ص ٣٣٧، الإنصاف، ج٢، ٦٠٢، شرح المفصل، ج٧، ص ٤٢، المباحث، ج١، ص ١٨٠، شرح الكافية، ج٤، ص ٩٢، الارتشاف، ج٢، ص ٥٥٧.

(٢١) المواطن السابقة نفسها.

٧٠- مسألة (حبذا)

من ألفاظ المدح عند العرب كلمة (حَبّذا) فهي تجري عندهم مجرى (نِعم)، يقولون : حَبّذا زيدٌ، وحَبّذا هند لإنشاء مدح زيد وهند ،

قال جرير :

يا حَبّذا جبلُ الريان من جبل

وحبذا ساكن الريان من كانا

وحَبّذا نفحات من يمانية

تأتيك مِن قبل الريان أحيانا[1]

وهي مركبة من (حَبّ) و(ذا) فـ (حَبّ) فعل ماض أصله (حَبَب) بفتح العين بمعنى (أحب) ثم نقل إلى (فَعُل) بضم العين للمدح، فصار (حَبُبَ) وأدغم المثلان فَصَار (حَبّ) بمعنى، صار محبوبًا جدًا، أو (قرب من القبول جدًا)، و(ذا) اسم إشارة للمفرد المذكر[2].

---

(١) البيتان من البسيط، ديوان جرير، ص ٥٩٦ (يمانية، رياح الجنوب)، الدرر، ج٥، ص ٢٠٠، شرح شواهد المغني، ج٢، ص ٧١٣، والخزانة، ج١١، ص ١٩٧، ١٩٩.

(٢) الكتاب، ج٢، ص ١٨٠، المقتضب، ج٢، ص ١٤٥، الأصول في النحو، ج١، ص ١١٥، ج٢، ص ١٤١، حروف المعاني، ص ١٦، الجمل، ص ١٠٠، البغداديات، ص ٢٠١ – ٢٠٤، اللمع، ص ٢٢٣ – ٢٢٤، التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٢٨٠ – ٢٨١، شرح اللمع لابن برهان، ج٢، ص ٤٢٠ – ٤٢١، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١، ص ٥٣٧، المفصل، ص ٢٧٥ – ٢٧٦،شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٣٨ – ١٤٢، التوطئة، ص ٢٧٤ – ٢٧٥، الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ١٠٤ – ١٠٦، الكافية، ص ٢١٤، شرح عمدة الحافظ، ص ٨٠٠ – ٨٠٨، التسهيل، ص ١٢٩، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١١٥ – ١١١٩، لباب الإعراب، ص ٢٣٤، همع الهوامع، ج٢، ص ٨٨ – ٨٩.

وفي إعرابها بعد التركيب خلاف ينبني عليه إعراب المرفوع بعدها :

١- فذهب جماعة من النحاة[٣] ومعهم أيضًا ابن درستويه[٤]، وابن كيسان[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن برهان[٧]، وابن خروف[٨]، وأبو علي الشلوبيني[٩]،وابن الحاجب[١٠]،وابن مالك[١١]، وتاج الدين الإسفراييني[١٢]

---

(٣) البغداديات، ص ٢٠١ – ٢٠٤، شرح اللمع لابن برهان، ج٢، ص ٤٢٠ – ٤٢١، المفصل، ج٧، ص ١٤١، التوطئة، ص ٢٧٤، الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ١٠٤ – ١٠٦، الكافية، ص ٢١٤، شرح عمدة الحافظ، ص ٨٠٠ – ٨٠٣، التسهيل، ص ١٢٩، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١٧ – ١١٨، لباب الإعراب، ص ٢٣٤، شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٣١٨، الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، المساعد، ج٢، ص ١٤٠ – ١٤١، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، الفوائد الضيائية، ج٢، ص ٣١٦ – ٣١٧، التصريح، ج٢، ص ٩٩، الهمع، ج٢، ص ٨٨، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(٤) الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، التصريح، ج٢، ص ٩٩.

(٥) السابقان نفسهما.

(٦) البغداديات، ص ٢٠١ – ٢٠٤، الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، المساعد، ج٢، ص ١٤٠.

(٧) شرح اللمع لابن برهان، ج٢، ص ٤٢٠ – ٤٢٠، الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، المساعد، ج٢، ص ١٤١، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، التصريح، ج٢، ص ٩٩.

(٨) شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١٧ -١١٨، شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥، الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، التصريح، ج٢، ص ٩٩، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(٩) التوطئة، ص ٢٧٤.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ١٠٤ – ١٠٦، الكافية، ص ٢١٤، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٣١٨.

(١١) شرح عمدة الحافظ، ص ٨٠٠ – ٨٠٣، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١١٤، ١١١٧، التسهيل، ص ١٢٩.

(١٢) لباب الإعراب، ص ٢٣٤.

وبدر الدين بن مالك[١٣]، والمرادي[١٤]، والسيوطي[١٥]، إلى أن :

الكلمتين (حَبّ) و(ذا) باقيتان على أصلهما، فـ (حَبّ) فعلن و(ذا) اسم الإشارة فاعله، والاسم المرفوع الواقع بعدهما مبتدأ مؤخر، وجملة (حَبّذا) خبره المقدم، أو هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (حَبّذا هو زيد)، أو مبتدأ حذف خبره، أو بدل من (ذا) أو عطف بيان عليه. وقيل هو المذهب المشهور[١٦]، وقد نسب إلى الخليل[١٧] وسيبويه[١٨]، لأن سيبويه نقل عن الخليل نقل المقر أن (حبذا) بمنزلة (حب الشيء)[١٩]، وهذا يدل على أنهما يريان أن (حَبّ) فعل و(ذا) فاعله،وهذا دليل على أنهما يريان أن (حَبّ) فعل و(ذا) فاعله.

فكانت حجة هذا الفريق الإبقاء على أصل (حَبّذا) قبل التركيب[٢٠].

---

(١٣) شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥.

(١٤) توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨.

(١٥) همع الهوامع، ج٢، ص ٢٨.

(١٦) شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ١٤١.

(١٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، المساعد، ج٢، ص ١٤١، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(١٨) الكتاب، ج٢، ص ١٨٠.

(١٩) المقتضب، ج٢، ص ١٤٥، الأصول في النحو، ج١، ص ١١٥، الجمل، ص ١١٠، اللمع، ص ٢٢٣، التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٢٨٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١، ص ٥٣٧، شرح المفصل، ج٧، ص ١٣٩ – ١٤٠، التسهيل، ص ١٢٩، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١١٧، شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٣١٨، الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، المساعد، ج٢، ص ١٤١ – ١٤٢، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، التصريح، ج٢، ص ٩٩ – ١٠٠، همع الهوامع، ج٢، ص ٨٨، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(٢٠) اللباب، ج١، ص ١٨٨، شرح التسهيل، ج٣، ص ٢٤، توضيح المقاصد، ج٣، ص ١٠٩.

٢- وذهبت طائفة من النحويين[٢١] ومنهم المبرد[٢٢] وابن السراج[٢٣]، والزجاجي[٢٤]، والسيرافي[٢٥] وابن جني[٢٦] والصيمري[٢٧] والأعلم[٢٨] وابن عصفور[٢٩] وابن هشام اللخمي[٣٠] إلى أن :

الكلمتين قد ركبتا وصارتا كلمة واحدة مركبة من فعل، واسم، وغلب جانب الاسم، لأنه أشرف وأقوى فهي بعد التركيب اسم بمعنى (الممدوح)، وهي في محل رفع مبتدأن وما بعدها خبرها المرفوع. وأجاز بعضهم أن تكون (حبَّذا) خبرًا مقدمًا، وما بعدها مبتدأ مؤخر، وقيل هو مذهب الأكثرين[٣١]،

---

(٢١) المقتضب، ج٢، ص ١٤٥، الأصول في النحو، ج١، ص ١١٥، والجمل، ص ١١٠، واللمع، ص ١٢٣، والتبصرة والتذكرة، ج١، ص ٢٨٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١، ص ٥٣٧، شرح المفصل، ج٧، ص ١٣٩ – ١٤٠، التسهيل، ص ١٢٩، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١١٧، شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥، وشرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٣١٨، والارتشاف، ج٣، ص ٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، والمساعد، ج٢، ص ١٤١ – ١٤٢، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، والتصريح، ج٢، ص ٩٩ – ١٠٠، والهمع، ج٢، ص ٨٨، الأشموني، ج٢، ص ١٤٥.

(٢٢) المقتضب، ج٢، ص ١٤٥.

(٢٣) الأصول في النحو، ج١، ص ١١٥، ج٢، ص ١٤١.

(٢٤) الجمل، ص ١١٠.

(٢٥) الارتشاف، ج٣، ص ٢٩، التصريح، ج٢، ص ١٠٠.

(٢٦) اللمع، ص ٢٢٣.

(٢٧) التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٢٨٠.

(٢٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١، ص ٥٣٧.

(٢٩) شرح جمل الزجاجي، ج١، ص ٦٠٩ – ٦١١.

(٣٠) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧٠، المساعد، ج٢، ص ١٤١.

(٣١) الارتشاف، ج٢، ص ٢٩، همع الهوامع، ج٢، ص ٨٨.

ونسب أيضًا إلى الخليل[٣٢]، وسيبويه[٣٣]،وذلك لقول سيبويه[٣٤](وزعم الخليل – رحمه الله – أن (حَبّذا) بمنزلة الشيء، ولكن (ذا) و(حَبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو : (لولا)، وهو اسم مرفوع، كما تقول : (يا ابن عَمّ)، فالعم مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث (حَبّذا)، ولا تقول : (حَبّذه)، لأنه صار مع (حَبّ) على ما ذكرت لك وصار المذكر هو الاسم،لأنه كالمثل، فتمسكوا بقوله، ولكن (ذا) و(حَبّ) بمنزلة كلمة واحدة..وهو اسم مرفوع).

وأما أصحاب المذهب الأول، فقد جعلوا ضميرًا، وهو اسم مرفوع، عائد إلى (ذا) وحدها، لا إلى (حَبّذا)[٣٥]، وتمثيله بـ (عم) من (ابن عم) وحديثه على (ذا) بعده يقوى تأويلهم.

٣- وذهب بعضهم[٣٦] ومنهم الأخفش[٣٧] وخطاب الماردي[٣٨] **إلى أن** :

---

(٣٢) الارتشاف، ج٢، ص ٢٩، التصريح، ج٢، ص ٩٩.

(٣٣) الارتشاف، ج٢، ص ٢٩، التصريح، ج٢، ص ٩٩، أوضح المسالك، ج٣، ص ١٠٨، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(٣٤) الكتاب، ج٢، ص ١٨٠.

(٣٥) المساعد، ج٢، ص ١٤١، وينظر : الكتاب، ج٢، ص ٢١٣ – ٢١٤ (في قوله عن (ابن عم)).

(٣٦) شرح المفصل، ج٧، ص ١٤١، التوطئة، ص ٢٧٤، التسهيل، ص ١٢٩، شرح الكافية الشافية، ج٢، ص ١١١٧، شرح الألفية لابن الناظم، ص ١٨٥، شرح الكافية للرضي، ج٢، ص ٣٠٨، الارتشاف، ج٢، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص ١٤١ – ١٤٢، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧١، التصريح، ج٢، ص ٩٩ – ١٠٠، الهمع، ج٢، ص ٨٨، الأشموني، ج٣، ص ٣٠.

(٣٧) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٩، توضيح المقاصد والمسالك، ج٣، ص ١٠٨، المساعد، ج٢، ص ١٤٢، التصريح، ج٢، ص ١٠٠.

(٣٨) ارتشاف الضرب، ج٣، ص ٢٩، المساعد، ج٢، ص ١٤٢، التصريح، ج٢، ص ١٠٠.

(**وخطاب الماردي هو**: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، كان من جلة النحاة، توفى بعد سنة ٤٥٠هـ). ينظر:بغية الوعاه،ج١،ص٥٣٣،هدية العارفين،ج١، ص ٣٤٧.

الكلمتين ركبتا، وغلب جانب لتقدمه، فصار الجميع بعد التركيب فعلاً، والاسم المذكور بعد فاعلها المرفوع بها، وقد نسب هذا المذهب إلى ابن درستويه[٣٩].

وقد ذهب الربعيّ نحو هذا المذهب، حيث ذهب إلى أن (حبَّ) فعل و(ذا) زائدة في (ماذا) والمخصوص بالمدح فاعل (حب)، فهو مثل الأخفش ومن معه، يعرب الاسم الواقع بعد (حبّذا) فاعلاً، إلا أنه لا يذهب إلى التركيب.

(٣٩) المساعد، ج٢، ص ١٤٢، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ١٧١.

٧١- مسألة (توجيه إعراب "سواءٌ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[١])

اختلف المعربون في إعراب(سواءٌ) في الآية السابقة وذلك على هذا النحو:

١- فذهب الزجاج[٢] ومكي القيسي[٣] في أحد قوليه والأنباري[٤] وغيرهم[٥] إلى أن:

(سواء) مبتدأ وجملة (أأنذرتهم) في تأويل مفرد هي الخبر، والتقدير: سواء عليهم الإنذار وعدمه، ولم تحتج هنا إلى ربط، لأنها نفسها المبتدأ في المعنى.

٢- وذهب الزمخشري[٦] في أحد قوليه، وابن الشجري[٧] والعكبري[٨] في أحد قوليه، وابن يعيش[٩]، والهمذاني[١٠] في أحد قوليه، وابن مالك[١١] وغيرهم[١٢] إلى أن:

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص ٧٧، والتذييل والتكميل، ج٣، ص ٢٥١.

(٣) مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٢٠.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص ٤٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ١٨٤، الدر المصون، ج١، ص ١٠٣، مغني اللبيب، ص ١٨٩.

(٦) الكشاف، ج١، ص ١٥١، المفصل، ص ٣٧.

(٧) أمالي ابن الشجري، ج١، ص ٢٦٦.

(٨) إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص ١٤.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص ٩٣.

(١٠) الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٢١٠.

(١١) شرح التسهيل، ج١، ص ٣٠١، التذييل والتكميل، ج٣، ص ٢٥١، ٣٤٧.

(١٢) الدر المصون، ج١، ص ١٠٣، مغني اللبيب، ص ١٨٩، التصريح، ج١، ص ١٥٥.

(سواء) خبر مقدم، وجملة (أأنذرتهم) مبتدأ مؤخر، لأنها في قوة التأويل بمفرد، أي إنذارك وعدمه سواء عليهم.

٣- ما ذهب إليه ابن كيسان[١٣] ومكي القيسي[١٤] في قول الآخر، والزمخشري[١٥] في قول الآخر، والعكبري[١٦] في قول الآخر، والهمذاني[١٧] في قوله الآخر، وابن هشام[١٨] في قوله الآخر، **وهو أن** :

(سواء) خبر (إنّ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وجملة (أأنذرتهم) في تأويل مفرد فاعل (سواء)، والتقدير: استوى عندهم الإنذار وعدمه.

٤- وقول بعض العلماء[١٩]، ومنهم الكبري[٢٠] **وهو أن** :

(سواء) مبتدأ، وجملة (أأنذرتهم) في تأويل مفرد فاعل سَدّ مسدّ الخبر، والتقدير (يستوي عندهم الإنذار، وتركه).

٥- وقول السهيليّ[٢١] بأن (سواء) مبتدأ في اللفظ دون المعنى، ومعناه (لا أبالي) وجملة (أأنذرتهم) في موضع المفعول بـ (أبالي).

---

(١٣) إعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ١٨٤.

(١٤) مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٢٠.

(١٥) الكشاف، ج١، ص ١٥١.

(١٦) إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص ١٤.

(١٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج١، ص ٢١٠.

(١٨) مغني اللبيب، ج١، ص ١٨٩.

(١٩) التذييل والتكميل، ج٣، ص ٢٥١، ص ٣٤٨.

(٢٠) إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص ١٤.

(٢١) نتائج الفكر، ص ٣٣٠ وما بعدها، والتذييل والتكميل، ج٣، ص ٣٤٨ – ٣٤٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٧٢- مسألة (هل يقال : خماس ومخمس) و(سُداس ومسدس))

ذكر النحويون أن ما يمنع من الصرف الوصف المعدول، ومنه صيغتا (مَفْعل وفُعَال) المعدولة عن العدد المكرر، نحو : قوله تعالى : ﴿جَاعِلِ الملائِكَةِ رُسُلا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[١].

وهذه الألفاظ، معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة، فأصل (جاء القوم أحاد) : (جاؤوا واحدًا واحدًا)[٢]. قال سيبويه (وسألته عن (أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع) فقال : هو بمنزلة (أُخَر) إنما حَدُّه (واحدًا واحدًا، واثنين اثنين) فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه)[٣].

وقد اختلف النحويون في المسموع منه، وبعد اختلافهم فيه اختلفوا في القياس على المسموع، وفيما يلي بيان لذلك :

١- المسموع منه :

لم يرد في القرآن الكريم منه إلا إلى (رُباع)[٤]، ثم اختلف النحويون في المسموع عن العرب من هاتين الصيغتين (فُعَال ومَفْعَل) على أقوال :

أ- ذكر ابن مالك[٥] وأبو حيان[٦] والسيوطي[٧]، أن المسموع منها هو من واحد إلى خمسة وعشرة، وهي :

---

(١) سورة فاطر، آية ١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص ٥١٤، وأوضح المسالك، ج٤، ص ١٢٢.

(٣) الكتاب، ج٣، ص ٢٢٥.

(٤) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص ٤٤٩.

(٥) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٤٧.

(٦) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤.

(٧) همع الهوامع، ج١، ص ٨٠ – ٨٣.

أحاد ومَوْحَد، وثُناء ومثنى، وثُلاث ومَثلث، ورُبَاع ومَرْبع، وخماس ومخمس، وعُشَار ومَعْشَر، وقد عزاه أبو حيان إلى البصريين والكوفيين[٨].

ب- ذكر ابن الناظم أن المسموع في (فُعَال) من واحد إلى أربعة وعشرة، والمسموع في (مَفْعَل)، من واحد إلى خمسة وعشرة[٩].

ج- ذكر ابن يعيش[١٠] وابن عصفور[١١] أن المسموع في (فُعَال) ثُناء وثُلاث ورُباع وأُحاد وعُشار إلا أنّ أُحاد وعُشار قليلان، والمسموع في (مَفْعَل) مثنى وموحد.

د- ذكر بعض العلماء ومنهم :

ابن الحاجب[١٢]، وابن مالك[١٣] ، والرضي[١٤]، وابن هشام[١٥]، والجامي[١٦]، والأشموني[١٧]، والعصام[١٨]، أن المتفق عليه من واحد إلى أربعة، وهو يخالف ما ذكره ابن يعيش، وابن عصفور في صيغة (مَفْعَل).

هـ- ذكر أبو حيان[١٩] والسيوطي[٢٠] أن الجميع مسموع.

---

(٨) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤.

(٩) شرح الألفية لابن الناظم، ص ٦٤٠.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش، ج١،ص ٦٦.

(١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج٢، ص ٢٢٠.

(١٢) شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٢٦٦.

(١٣) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٤٥.

(١٤) شرح الكافية، ج١، ص ٤١.

(١٥) أوضح المسالك، ج٤، ص ١٢٢.

(١٦) الفوائد الضيائية، ج١، ص ٢١٧.

(١٧) شرح الألفية، ج٣، ص ٢٤٠.

(١٨) شرح الفريد، ص ١٥٤.

(١٩) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤.

(٢٠) همع الهوامع، ج١، ص ٨١، ٨٤.

٢- الخلاف في القياس عليه :

اختلف النحويون في القياس على المسموع المتفق عليه، وكانوا على الأقوال التالية :

الأول : أن يجوز قياس ما لم يسمع على ما سمع، فقاسوا : سُدَاسي ومسدس، وسُبَاع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع، وذلك لوضوح طريق القياس فيه. وممن أخذ به، ابن خروف[٢١]، وسابق الدين الصنعاني[٢٢]، وأبو حيان[٢٣]، وابن هشام[٢٤]، والسليلي[٢٥]، وقد عزى إلى الحضرمي[٢٦]، ويبدو أن المقصود به عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، لأنه هو الذي مَدّ القياس وشرح العلل[٢٧]، كما عزى إلى الكوفيين[٢٨].

وقد نص بعضهم بعبارة يفهم منها أنه يجيز (أحاد وموحد) إلى (عشار ومعشر) ولكنه لم يبين نوع هذه الإجازة، هي سماعية أم قياسية، ومنهم ابن الوراق[٢٩]، والحاوراني[٣٠]، وابن معط[٣١]، والاسفراييني[٣٢].

---

(٢١) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٩٠٢.

(٢٢) التهذيب الوسيط، ص ٣٣١.

(٢٣) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤.

(٢٤) أوضح المسالك، ج٤، ص ١٢٢.

(٢٥) شفاء العليل، ج٢، ص ٩٠٥.

(٢٦) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٤١٩.

(٢٧) طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١ – ٣٢، وإنباه الرواة.

(٢٨) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٤٨، شرح عمدة الحافظ، ج٢، ص ٨٤٨، شرح الكافية للرضي، ج١، ص ٤١، شرح الألفية لابن الناظم، ص ٦٤٠، ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤، المساعد، ج٣، ص ٣٤، شفاء العليل، ج٢، ص ٦٠٩، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٢١٤، همع الهوامع، ج١، ص ٨٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٣٤٠.

(٢٩) علل النحو، ص ٤٦١.

(٣٠) القواعد والفوائد في الإعراب، ص ٥٠.

(٣١) الفصول الخمسون، ص ١٥٨.

(٣٢) لباب الإعراب، ص ٢٠٨.

الثاني : يكتفي فيه بالمسموع، وقد قال به ابن الحاجب[٣٣] وابن عصفور[٣٤]، وعزى إلى البصريين[٣٥]، كما قال به من غير النحويين الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)[٣٦].

وقد علل لهذا الرأي بأنه لم يكثر كثرة توجب القياس[٣٧]، ولأن فيه أحداث لفظ لم تتكلم به العرب[٣٨].

الثالث : أنه يقاس على ما سمع من (فُعَال) لكثرته دون (مَفْعَل) لقلته[٣٩]. وقد نسب إلى المبرد أنه يقيس الوزنين[٤٠]، كما نسب إليه أنه يقيس (فُعَال) فقط[٤١]، ونصه في المسألة ينص على قياس (فُعال) فقط قال (وم نالمعدول قولهم (مثنى وثلاث ورُباع) وكذلك ما بعده، وإن شئت جعلت مكان (مثنى) (ثناء يا فتى) حتى يكون على وزن (رُباع وثلاث)، وكذلك (أُحاد)، وإن شئت قلت (موحد) كما قلت (مثنى))[٤٢].

---

(٣٣) شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٢٦٧، شرح الكافية، ص ١٣٨.

(٣٤) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص ٢٢٠.

(٣٥) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١٢٩، المساعد، ج٢، ص ٣٤، الهمع، ج١، ص ٨٤.

(٣٦) صحيح البخارى، ص ٨٦٨.

(٣٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج٨، ص ٢٢٠.

(٣٨) همع الهوامع، ج١، ص ٨٤.

(٣٩) ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٨٧٤، المساعد، ج٣، ص ٣٤، همع الهوامع، ج١، ص ٨٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٤٠.

(٤٠) شرح الكافية، ج١، ص ٤١، المقتضب، ج٣، ص ٣٨٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج٢، ص ٢٢٠.

(٤١) شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٢٦٧.

(٤٢) المقتضب، ج٣، ص ٣٨٠ – ٣٨١.

كما نسب إلى الزجاج أنه يقيس الوزنين[٤٣]، ونصه في ما ينصرف وما لا ينصرف قد يفهم في أوله هذا المعنى، ولكن رأيه يتضح من آخر هذا النص، وهو أنه يقيس على ما ورد على (فُعال) فقط، أما (مَفْعَل) فإنه يقتصر على ما ورد عن العرب استعماله فيها، ونصه هو (وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة، كلها على هذا قياسًا نحو (عشار وتساع وخماس وسداس)، ولكن (مثنى وموحد) لم يجيء في مثل (معشر) تريد به (عُشار)، وكذلك (متسع) يراد به (تُساع)، إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب[٤٤].

كما نسب إلى ابن جني أنه يقيس الوزنين[٤٥]، كما نسب إليه أنه يقيس (فُعَال) لا (مَفْعَلَ)[٤٦]، ونصه في المسألة يدل على أنه يقيس (فُعَال) فقط، قال (ألا ترى أن (فُعَالاً) أيضًا مثال قد يؤلف العدل، نحو (أحاد وثُناء وثُلاث ورباع) وكذلك إلى (عُشار))[٤٧].

الرابع : أجاز ابن مالك القياس في (خماس) فقط، لأن (الخمس) مسموع، وعلل لذلك بأنه لم يستعمل (مَفْعَل) في غير الخمسة إلا واستعمل (فُعَال) فقاسه على المسموع فيه، بخلاف صوغ (مَفْعَل) و(فُعَال) ومما لم يضع من أحدهما[٤٨].

---

(٤٣) شرح الكافية الشافية، ج٣، ص ١٤٤٩، شرح عمدة الحافظ، ج٢، ص ٨٤٨، شرح ابن الناظم، ص ٦٤٠، المساعد، ج٣، ص ٣٤، شفاء العليل، ج٢، ص ٩٠٦، التصريح بمضمون التوضيح، ج٢، ص ٢١٤، همع الهوامع، ج١، ص ٨٤، شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٤٠.

(٤٤) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٥٩ — ٦٠.

(٤٥) حاشية المحقق رقم ٢ في شرح (جمل الزجاجي لابن عصفور، ج٢، ص ٢٢٠، وحاشية المحقق رقم ١ في الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٤١٩، وحاشية المحقق في الفوائد الضيائية، ج١، ص ٢١٧.

(٤٦) حاشية محقق شرح المقدمة الكافية، ج١، ص ٢٦٧.

(٤٧) الخصائص، ج٣، ص ١٨١.

(٤٨) شرح عمدة الحافظ، ج٢، ص ٨٤٩.

رأي الجرجاني ومناقشته :

قال الجرجاني (وأما فوق الأربعة، يعني (خماس ومخمس) وسداس ومسدس إلى (عشار ومعشر)، فهل يقال فيه العدل أم لا؟ فيه خلاف والأصح أنه لا يقال لضعف الرواية)[٤٩].

(٤٩) شرح الجرجاني على الكافية، ص ١٥ أ.

٧٣- مسألة (الضمير في (إيّاك) ونحوها)

اختلف العلماء في حقيقة ضمائر النصب المنفصلة (إياك وأخواتها) وكانوا على ستة أقوال :

الأول : ما ذهب إليه سيبويه والأخفش من أن (إيّا) اسم مضمر، وما بعده من الكاف في (إياك)، والياء في (إياي) والهاء في (إياه) حروف مقصورة للدلالة على أعداد المضمرين وأجناسهم لاحظ لها في الاسمية والإعراب[١].

الثاني : ما ذهب إليه الخليل والمازني من أن (إيّا) اسم مضمر مضاف إلى الضمائر التي بعده[٢]، ودليل ذلك هو ما حكاه الخليل عن العرب أنه سمع إعرابيًا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياك وإيّا الشّوابّ[٣]، فإن هذا الاسم الظاهر (الشواب) قد وقع موقع الضمائر مجرورًا بالإضافة مما يدل على أ، تلك الضمائر أسماء في محل جر[٤].

الثالث : ما ذهب إليه الزجاج من أن (إيّا) اسم ظاهر مضاف إلى الضمائر التي بعده[٥]، وقد حمله على هذا القول أنه يرى أن (إيّا) اسم ظاهر لا مضمر، بدليل اشتقاقه من قولك (تَأَيَّيْتُهُ : إذا قصدته)، وعليه فإن

---

(١) الكتاب، ج٢، ص ٣٥٥، ٣٥٨، الأصول، ج٢، ص ١١٧، التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٥٠٣، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٣١٣، شرح المقدمة المحسبة، ج١، ص ٥٤، الكشاف، ج١، ص ١٣، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص ٣٦، الإنصاف، ج٢، ص ٦٩٥، العضديات، ص ٣٧، الارتشاف، ج١، ص ٢٧٤، الجنى الداني، ص ٥٣٦، إعراب ثلاثين سورة في القرآن، ص ٢٦، شرح التسهيل، ج١، ص ١٤٥.

(٢) السابقة نفسها.

(٣) الكتاب، ج١، ص ٢٧٩.

(٤) التبصرة والتذكرة، ج١، ص ٥٠٣، شرح المقدمة المحسبة، ج١،ص ١٥٢، شرح المفصل، ج٣، ص ١٠٠.

(٥) السابقة نفسها.

كلمة (إيّا) هي اسم مختوم بألف تأنيث ووزنها (فِعْلَى)[٦]، وقد اضيفت إلى الضمائر التي بعدها كما تضاف الأسماء إلى الأسماء.

الرابع : ما ذهب إليه بعض الكوفيين إلى أن (إياك) بكمالها هي الضمير[٧]، لأن هذا هو الظاهر، ورأوا أن الحكم على بعضها بالاسمية وعلى بعضها الآخر بالحرفية تحكم لا دليل عليه[٨].

الخامس : ما ذهب إليه بعض الكوفيين أيضًا من أن (الياء والكاف والهاء) التي تأتي بعد (إيّا) هي الأسماء، وإنما جيء بـ (إيّا) لتكون عمادًا لها لأنه لا يمكن النطق بها منفصلة[٩]، وحجتهم في ذلك :

أن هذه الضمائر هي نفسها الموجودة في قولك : أكرمني وأكرمتك وأكرمته، فلما أُريد فصلها عن العامل إمّا بالتقدم عليه، وإمّا بالتأخير عنه و لم تكن مما يقوم بنفسها عُمِّدَت بـ (إيّا) وجعلت وصلة إلى اللفظ بها.

السادس : وقيل إن (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر، بل هو مبهم كُنِّي به عن المنصوب، وجعلت الكاف والهاء بيانًا عن المقصود، وهذا القول منسوب إلى سيبويه[١٠].

---

(٦) رسالة الملائكة، ص ٦٧، البحر المحيط، ج١، ص ١٤٠، لسان العرب، مادة (آيا) حرف الواو والياء، فصل الهمزة.

(٧) إعراب القرآن للنحاس، ج١، ص ١٧٣، إعراب ثلاثين سورة، ص ٢٦، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٣١٣، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص ٧٠، المحرر الوجيز، ج١، ص ٧٢، التخمير، ج٢، ص ١٤٦، شفاء الغليل، ج١، ص ١٩٠، ائتلاف النصرة، ص ١٠٤.

(٨) شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص ٦٧٣.

(٩) سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٣١٣، المحرر الوجيز، ج١، ص ٧٢، الإنصاف، ج٢، ص ٦٩٥، شرح المفصل لابن يعيش، ج٣، ص ١٠٠، إملاء ما من به الرحمن، ج١،ص ٦، التخمير، ج٢، ص ١٤٦، شرح الجمل، لابن عصفور، ج٢، ص ٢١، الارتشاف، ج١، ص ٤٧٤، الجني الداني، ص ٥٣٦، ائتلاف النصرة، ص ١٠٤.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش، ج٣، ص ١٠١، ولم ينسب إلى سيبويه في سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٣١٣، المحرر الوجيز، ج١، ص ٧٢.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة:	٥
أولاً: قائمة بأشهر علماء النحو ـــ مرتبة حسب تاريخ وفاتهم ـــ للباحثين فى النحو والصرف وفقه اللغة	٧
ثانياً: أعلام ووفيات ـــ للكتّاب والباحثين فى العلوم الإنسانية	١٣
١. من القرن الثانى الهجرى ال ٨ م	١٥
٢. من القرن الثالث الهجرى ال ٩ م	١٩
٣. من القرن الرابع الهجرى ال ١٠ م	٢٣
٤. من القرن الخامس الهجرى ال ١١ م	٢٨
٥. من القرن السادس الهجرى ال ١٢ م	٣٢
٦. من القرن السابع الهجرى ال ١٣ م	٣٧
٧. من القرن الثامن الهجرى ال ١٤ م	١٤
٨. من القرن التاسع الهجرى ال ١٥ م	٤٥
٩. من القرن العاشر الهجرى ال ١٦ م	٤٧
١٠. من القرن الحادى عشر الهجرى ال ١٧ م	١٧
١١. من القرن الثانى عشر الهجرى ال ١٨ م	١٨
١٢. من القرن الثالث عشر الهجرى الِ ١٩ م	١٩
١٣. من القرن الرابع عشر الهجرى ال ٢٠ م	١٩
ثالثاً: مسائل نحوية وتصريفية:	٥١
١- مسألة: لفظ (كلم) بين النحاة:	٥٣
٢- مسألة: الخلاف فى أصل المشتقات.	٥٧
٣- مسألة: اشتقاق كلمة (اسم)	٦١

الموضوع	الصفحة
٤- مسألة: حركة الإتباع فى قراءة (الحمد لله) بين البناء والإعراب.	٦٢
٥- مسألة: (ال) التعريفية لازمة.	٦٥
٦- مسألة: القول فى (ال) التى بعد (إذا) الفجائية.	٦٦
٧- مسألة أقوال العلماء فى حركة اسم (لا) النافية للجنس فى حالة كونه مفرداً.	٦٧
٨- مسألة: هل يجوز لـــ (لا) النافية للجنس العمل فى الاسم المعرفة.	٧٨
٩- مسألة: أصل كلمة (كأن).	٨٦
١٠- مسألة الخلاف فى دخول اللام على خبر (لكنّ).	٨٨
١١- مسألة: العطف على الضمير المجرور المحل دون إعادة الجار عند الكوفيين.	٩٠
١٢- مسألة: الخلاف فى فاعل (كفى).	٩٢
١٣- مسألة: نوع (إلا) فى قوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا".	٩٧
١٤- مسألة: الخلاف فى أصل (لَنْ).	١٠١
١٥- مسألة: القول فى إفادة (لَنْ) لمعنى التأبيد.	١٠٣
١٦- مسألة: القول فى إفادة (لَنْ) لمعنى التأكيد.	١٠٤
١٧- مسألة: ما حذف من (مِنِى) و (تمنِى).	١٠٥
١٨- مسألة: الخلاف فى حذف (نون الوقاية) من (قَدْ) و (قَطْ).	١٠٧
١٩- مسألة:حكم إعراب المرفوع بعد (مُذْ) و(مُنْذُ).	١١١
٢٠- مسألة: الخلاف فى الموقع الإعرابى للجملة الأسمية المبدؤة بـــ (مُذ) و(منذُ).	١١٤

الموضوع	الصفحة
٢١- مسألة:هل يصح اقتران الواو مع (لكن) المخففة؟	١١٦
٢٢- مسألة: تعدى الفعل (أَمَرَ) إلى المفعول الثانى.	١١٩
٢٣- مسألة:الخلاف فى (كى) هل هى ناصبة بنفسها؟	١٢٢
٢٤- مسألة: (الآن) بين البناء والإعراب.	١٢٦
٢٥- مسألة: الخلاف فى إعراب الأسماء الستة.	١٣٤
٢٦- مسألة: (كان) الزائدة.	١٣٧
٢٧- مسألة: الخلاف فى تركيب (إذَنْ)	١٤٢
٢٨- مسألة:القول فى إلحاق (غدا) بـــ(كان وأخواتها).	١٤٣
٢٩- مسألة: القول فى إلحاق (عَادَ) بـــ (صَارَ).	١٤٦
٣٠- مسألة: القول فى إلحاق (رَجَعَ) بـــ (صَارَ).	١٤٩
٣١- مسألة: الخلاف فى تقديم خبر (ليس) عليها.	١٥١
٣٢- مسألة: القول فى (لا) العاملة عمل (ليس).	١٥٣
٣٣- مسألة: القول فى (أَىْ) و-حكم ما بعدها.	١٦١
٣٤- مسألة: أصل كلمة (حَيَ).	١٦٣
٣٥- مسألة: نوع (ما) فى كلمة (طالما). وشبهها.	١٦٦
٣٦- مسألة: حكم العامل الأول فى باب التنازع إذا احتاج لمرفوع وأعمل العامل الثانى.	١٧٠
٣٧- مسألة: القول فى النسب إلى (جمع التكسير).	١٧٣
٣٨- مسألة: المحذوف من مصدر الرباعى المعتل العين نحو (إجابة).	١٧٧
٣٩- مسألة: عامل الرفع فى لفعل المضارع.	١٧٩
٤٠- مسألة: إعمال اسم الفاعل إذا كان زامنه ماضياً.	١٨١
٤١- مسألة: أصل كلمة (الناس).	١٨٢

الموضوع	الصفحة
٤٢- مسألة: نصب الجزئين بـــ (إنّ).	١٨٥
٤٣- مسألة: الخلاف فى (حاشا) بين الحرفية والفعلية.	١٨٨
٤٤- مسألة: هل يصح التنازع فى المفعول الثانى فى باب (حسبت)؟	١٩١
٤٥- مسألة: اسمية (نعم) و (بئس).	١٩٤
٤٦- مسألة: الخلاف فى عامل المنادى.	١٩٦
٤٧- مسألة: دخول (إنْ) المخففة على الأفعال.	١٩٩
٤٨- مسألة:إبدال الظاهر من ضميرى المتكلم والمخاطب.	٢٠١
٤٩- مسألة: صرف الاسم الممنوع من الصرف.	٢٠٣
٥٠- مسألة: مجئ حرف الجر (الباء) بمعنى (تَمنْ).	٢٠٥
٥١- مسألة: المحذوف من المضارع المبدوء بتاءين	٢٠٨
٥٢- مسألة: وقوع الإضافة على معنى (فى)	٢١٣
٥٣- مسألة: العامل فى المبتدأ والخبر	٢١٧
٥٤- مسألة: متعلق (الباء) فى (بسم الله)	٢١٩
٥٥- مسألة: خبر اسم الشرط (مَنْ)	٢٢٠
٥٦- مسألة: أصل كلمة (آل)	٢٢٣
٥٧- مسألة: نوع الإضافة فى قراءة (ملكِ يوم الدين)	٢٢٥
٥٨- مسألة: المحذوف من اسم المفعول المعتل العين نحو : مصُون ومَبيع	٢٢٦
٥٩- مسألة: هل المجرور بحتى داخل فيما قبله أم لا؟	٢٣٥
٦٠- مسألة: إعمال المصدر المعرف بـــ(أل)	٢٣٨
٦١- مسألة: هل لضمير الفصل محلٌ من الإعراب؟	٢٤٣

الموضوع	الصفحة
٦٢- مسألة: مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة	٢٤٦
٦٣- مسألة: حكم كلمة (رحمن) من حيث: الصرف أو عدمه	٢٤٩
٦٤- مسألة: وزن اسم الفاعل من الفعل المهموز اللام نحو : جاء	٢٥٤
٦٥- مسألة: حقيقة أسماء الأفعال	٢٦٠
٦٦- مسألة:إضافة اسم الفاعل المقترن بـــ(أل)عند الفراء	٢٦٧
٦٧- مسألة: الخلاف بين سيبويه والأخفش في كلمة (أحمر)	٢٧٠
٦٨- مسألة:نوع الكاف المتصلة باسم الفعل نحو: عليك	٢٧٤
٦٩- مسألة: جازم فعل الشرط وجوابه	٢٧٨
٧٠- مسألة: (حبذا)	٢٨٠
٧١- مسألة: (توجيه إعراب "سواءٌ" فى قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	٢٨٦
٧٢- مسألة: هل يقال : خماس ومخمس و(سداس ومسدس)	٢٨٨
٧٣- مسألة (الضمير فى (إيّاك) ونحوها)	٢٩٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com